

دراسات

(سياسية – اقتصادية – فكرية)

قامشلو – 2021

مركز الفرات للدراسات

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني:

alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز: **www.firatn.com**

حقوق النشر محفوظة - لمركز الفرات للدراسات 2021

الفهرس

الفصل الأول

دراسات

- 7..... إعادة الإعمار في سوريا بين التنظير وصعوبة التطبيق
- 24..... المعارضة السورية بين وهم التمثيل في الخارج وغياب الإنجاز في الداخل
- 53..... الثورة الرقمية والإمبراطورية الإلكترونية
- 63..... ظاهرة الدويرة في مناطق شمال وشرق سوريا
- 101..... استقلالية " الإعلام السوري البديل" في ظل التبعية السياسية
- 138..... المشاركة السياسية للمرأة السورية في مناطق النفوذ الثلاث

الفصل الثاني

قضايا راهنة

- إصدار فئة الـ (5000 ليرة) بين ذرائع المصرف المركزي وواقع الاقتصاد السوري
191.....
- الحسابات السعودية لمواجهة المشروع الإيراني في سوريا..... 200
- أمريكا وإيران.. هل هي أطول الحرب التي تفرع؟..... 206
- تجميد لعبة المصالح في سوريا، والمشهد في انتظار "بايدن"..... 213
- سكة حديد اسطنبول - بغداد، هدفان بمشروع اقتصادي واحد..... 219
- سوريا ... ملفات ساخنة على طاولة بايدن..... 227
- لكسر عزلتها.. تركيّا تبدأ بحرق بعض أوراقها..... 233
- ماذا يحدث في سوق صرف الليرة السورية وما هي تداعياته؟؟..... 238
- مضامين ودلالات رسالة "بايدن" العسكرية في سوريا..... 243

247 ملامح نهاية اللعبة الروسيّة في سوريا

255 من أستانا إلى الدوحة، استمرار مسارات تعقيد الأزمة السورية

الفصل الثالث

مقالات رأي

261 التنمية الاقتصادية وشمولية التطوير المجتمعي

264 ظاهرة الفساد في السياقين الاقتصادي والإداري

تقديم

ترتبط مراكز القرار بمختلف أصعدتها ومستوياتها - في معظم دول العالم - بمراكز الأبحاث والدراسات، والتي باتت تعتبر معاملاً فكرياً حقيقية، تقدم منتجاتها لصناع القرار، بهدف بناء السياسات والاستراتيجيات الأنبية والمستقبلية.

بناءً عليه، فإن معظم إدارات الدول والحكومات في البلدان المتقدمة، تعتمد بشكل رئيسي على منتجات مراكز الأبحاث والدراسات في القضايا، والسياسات، والاستراتيجيات، المتعلقة بالشأن السياسي أو الاقتصادي أو الإداري وغيره، سواءً داخل حدود البلد أو خارجه، فتساهم بذلك في استشراف تلك السياسات، ومحاولة قراءة انعكاساتها الواقعية، لتقديم المقترحات بناءً على الدراسات والرؤى التحليلية التي تقوم بها.

ومع تزايد عملية التداخل والتعقيدات في الأزمة السورية، وتنامي وتيرة الأحداث والتطورات في شمال وشرق سوريا، وتواجد فعلي لكبرى الدول العالمية في المنطقة؛ تظهر الحاجة جلية لتأسيس العديد من مراكز الأبحاث والدراسات، بهدف قراءة وتحليل الوقائع والسياسات فيما يخص أمن المنطقة؛ والتي تُمارَس، سواءً في سوريا عموماً، أو في مناطق شمال وشرق سوريا خصوصاً، واستشراف ما يمكن حدوثه مستقبلاً، لتجنب المنطقة وأهلها مخاطر الحرب السورية المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات.

ومن هنا يقوم مركز الفرات للدراسات؛ كواحد من المؤسسات البحثية العلمية الهامة، بالمشاركة في قراءة الواقع السياسي والمجتمعي، ومدى ارتباطه، وتأثره بالسياسات المتبعة من قبل الجهات والدول الفاعلة فيه.

اتخذ المركز رؤى واضحة في مسألة تقديم بحوثه، ودراساته التحليلية؛ وهو يتناول مختلف القضايا التي تخص الشأن السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والمؤثرة على شعوب المنطقة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. إلى جانب ذلك يقوم المركز بتقديم مشاريعه، وإنتاجه، ومقترحاته بشأن تلك القضايا الاستراتيجية، وأخرى تخص الحياة اليومية لدوائر صناعة القرار في المنطقة، بهدف تكوين مشاريع قرارات سليمة، أو تصويبها بما يخدم مستقبل المنطقة وشعوبها.

ويواظب المركز - منذ تأسيسه - على إصدار دورية نصف سنوية تحت اسم "دراسات"؛ وهذا هو إصدارها الخامس، والذي يقدم عرضاً وفيراً لحزمة من الدراسات التحليلية، التي تناولت قضايا هامة على الصعيد الاستراتيجي الذي يخص أمن المنطقة، والسياسات التي تحاك في أروقة مؤسسات القرار العالمي بشأنها.

كما تتضمن "دراسات" تحليل الوقائع والمشكلات ذات المضامين السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والاجتماعية، الخاصة بمناطق شمال وشرق سوريا. وتقديم الرؤى والمقترحات المناسبة لحلها، أو تقديم البدائل الممكنة، بما يدعم عملية صنع القرار، وبناء المشاريع السياسية، والمجتمعية؛ ليكون بذلك فاعلاً حقيقياً في التأثير على رسم السياسات، والتوجهات لدى أصحاب القرار.

وجاء محتوى الإصدار الخامس على العديد من الملفات الساخنة، والقضايا الهامة؛ من خلال تحليلها، وقراءة أفق استراتيجياتها؛ كتلك المتعلقة بسياسات الإدارة الأمريكية الجديدة، وسياسات الدول الفاعلة في الأزمة السورية عموماً وفي منطقتنا خصوصاً، كالدورين الإيراني والروسي، فضلاً عن عدد من الدراسات المتعلقة بواقع ومآلات المعارضة السورية ومسائل إعادة الإعمار في سوريا؛ والعديد من المواضيع الهامة المتعلقة بالشأن السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والسوري.

كما تناول العدد الجديد من "دراسات"، قضية المشاركة السياسية للمرأة في مراكز القرار السياسي، إبان حدوث الأزمة السورية؛ إضافة إلى عدد من الموضوعات الاقتصادية المتعلقة بسوق الصرف والتطوير التنموي وتحليل ظاهرة التعامل بالدولار "الدولة" داخل مناطق شمال وشرق سوريا.

في النهاية نأمل أن يجد القارئ، بين ثنايا هذه الصفحات كل الفائدة المرجوة، التي يهدف مركز الفرات للدراسات إلى تقديمها، والتي تدخل ضمن سياق رؤيته، وأهدافه التي تأسس عليها.

مركز الفرات للدراسات

الفصل الأول

دراسات

إعادة الإعمار في سوريا بين التنظير وصعوبة التطبيق

مركز الفرات للدراسات



مقدمة

إن الحرب حين تطأ أية أرض، تحولها إلى ركام، وتحرق في طريقها الأخضر واليابس، وبعد انتهائها - بانتصار أحد الأطراف، أو حتى من دون انتصار أحد - تكون قد تدمرت الكثير من إمكانات البلاد، وتبددت مواردها، حيث يكون الجميع قد

استنفد طاقاته فيها. وهنا يأتي دور صنّاع القرار، بتداول مصطلح إعادة الإعمار، كما يحدث اليوم في سوريا، وربما من يبني هو نفسه الذي كان له الدور الرائد في التدمير، في ظل المنظومة الرأسمالية العالمية التي تساهم بصورة أو بأخرى في عمليات التدمير بعد افتعال الحروب والأزمات التي تنتشط سوق الأسلحة المختلفة وترفع من مستويات أرباح شركاتها، ثم تأتي عملية البناء بعد إنهاء الأطراف المتصارعة، فتبدأ الجهات الأكثر فاعلية وقوة في تلك الأزمات بأخذ الامتيازات مقابل القروض المانحة، ويربط مبادئ إعادة الإعمار بمصالحها ورؤاها حول شكل الحل النهائي فيبدأ الصراع مجدداً حول من سيعيد الإعمار.

إن عمليات إعادة الإعمار بعد الحروب تعد من أكبر التحديات وأعقدها، وهي ليست بقضية اقتصادية بحتة، بل هي قضية سياسية في المقدمة، تتحكم بها مصالح الدول، لأنها لم تصنع الأزمات لتترك الإعمار بيد الآخرين، إنما يجب أن يكون لها حصة الأسد في هذه العملية.

لا يكاد يمر عقد على منطقة الشرق الأوسط دون أن يتلوّن بالدماء والخراب، فإما حرب أهلية أو حرب دولية. فتكون تلك الحرب الأداة التي تدمّر كل شيء، من المدن إلى القرى، من الطرقات إلى الأبنية، والمعامل والمدارس، إن هذه الحروب لا تحصل مصادفةً، بل ما يدفع إلى كل هذه الحروب هو الجشع والاستحواذ على السلطة والهيمنة.

وما تعيشه سوريا منذ عشر سنوات جزءاً من هذا الصراع، حيث بدأت الأزمة بشكلٍ سلميٍّ، ولكن سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح دموي، فكانت نتيجتها تدخل القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، لا شك إنك إن سافرت برّاً من أي مكان في سوريا، ستصادف بطريقك حجم الدمار الذي خلفتها هذه الحرب، حتى أن الكثير من المدن لا تبدو سوى أكوام من الخراب، مسروقٌ حديدها، فقد تركت هذه الحرب القائمة أضراراً بالغة على البيئة الاجتماعية والثقافية والعمرانية، وعلى كافة مناحي الحياة.

إشكالية الدراسة

تتبع إشكالية هذه الدراسة من التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في سوريا؛ في ظل عقدة التدخلات الخارجية، وتنوع الأجندات الداخلية على الساحة السورية،

وصعوبة التوافق بين كل هذه الجهات، لذلك يمكن طرح إشكالية الدراسة بصيغة السؤال التالي:

- كيف سيكون إعادة الإعمار في ظل كل هذه التدخلات الإقليمية والدولية؟
هذا ما نحاول أن نسلط الضوء عليه في دراستنا هذه.

الهدف من الدراسة

تشكل عملية إعادة الإعمار في سوريا إحدى أهم المواضيع الخلافية بين الجهات الفاعلة في الأزمة السورية، وتشترك بصورة مباشرة مع مصالحها وفق ذلك، فهي ترتبط بشكل الحل النهائي، وبإمكانية فرض كل جهة وجهة نظرها. ومن هنا فإننا نهدف من دراسة قضية إعادة الإعمار إلى التعرف على الظروف الدولية والإقليمية المحاطة بسوريا، وبيان الدور الدولي والإقليمي في الأزمة السورية، وفي عملية إعادة الإعمار، فضلاً عن تبيان أهم التحديات التي تواجه تلك العملية.

تمهيد

ما زالت أرقام الخسائر وأعداد اللاجئين يتضاعف، بعد أن دخلت الأزمة السورية عامها العاشر، ولعل أهم ما يشغل السوريين الآن، هو سؤال كيف ستعمر سوريا بعد انتهاء الحرب؟ وما هي الطرق والوسائل للوصول إلى إعادة إعمار البلاد. حاولنا في هذه الورقة البحثية دراسة قضية إعادة إعمار سوريا، من حيث التعريف بالمصطلح، والتحديات التي تواجه هذه القضية، كحالة الفساد، والانتقائية، والتمويل، والمنح المالية. ثم إن الأطراف الفاعلة بحد ذاتها تشكل تحدياً، فكل طرف يحاول أن ينفذ أجنداته، كما حاولنا تسليط الضوء على بعض نماذج إعادة الإعمار، وعلى مصالح الأطراف المشاركة في هذه العملية، بهدف التوصل إلى نتائج توضح الخيارات القائمة أمام النظام السوري.

وبالتالي كلما طال أمد أو تأجيل هذه العملية، فإن الخسائر تصبح ككرة الثلج المتدحرجة، يتزايد حجمها باستمرار. لذلك فإنه يتوجب التوصل بأسرع وقت لتفاهات سياسية حول هذه القضية كون البلاد لم تعد تحتل خراباً أكثر.

أولاً: تعريف إعادة الإعمار

إن عملية إعادة الإعمار هي عملية شائكة ومعقدة، لكثرة الجهات المشاركة فيها، وتباين مصالحها، فهي لا تعني بناء ما تهدم من البيوت، وإنما بشكل أعم تشمل إعادة الروح لكافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والحياتية، ولكن كل ذلك لن يتحقق دون اللجوء بدايةً إلى حل النزاعات التي أفرزتها الحرب. حيث يرى البعض أنه لا توجد حدود فاصلة بين حل النزاع وإعادة الإعمار، لأنهما مرحلتان متداخلتان تهدفان إلى تحقيق السلام والأمن.

وقد ورد تعريف إعادة الإعمار في أدبيات الأمم المتحدة على أنه: "عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام، ولدفع الشعور بالثقة والرفاهية بين الناس، من خلال اتفاقات إنهاء الحروب، وقد تشمل هذه العملية نزع سلاح الأطراف المتحاربة سابقاً، واستعادة النظام، وإعادة اللاجئين، والخدمة الاستشارية، والدعم في مجال التدريب لموظفي الأمن، ومراقبة الانتخابات، وجهود الدفع إلى حماية حقوق الإنسان، وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية، وتعزيز المشاركة في العملية السياسية من طرف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الدولة"¹ إذاً عملية إعادة الإعمار لا تمثل فقط الجانب الاقتصادي، إنما هي عملية متكاملة تشمل جميع نواحي الحياة المجتمعية بعد الحرب، أي عملية بناء السلام . فأي نقص في عملية إعادة الإعمار سواءً كان اجتماعياً أو سياسياً، أو غياب للخطط والاستراتيجيات الشاملة، سيؤدي ربما إلى نزاعات أكثر ضراوة من السابق.

ثانياً - خسائر الحرب ومتطلبات إعادة الإعمار في سوريا:

مرّ عقد على الحرب في سوريا، عقد من الدمار والخراب والتهجير، مما خلف نتائج كارثية على بنية المجتمع، فوفق مركز كارينغي في مطلع العام 2019، تراوحت تقديرات تكلفة إعادة الإعمار بين 250 و400 مليار دولار²، يبدو هذا المبلغ خيالياً وكبيراً جداً بالنسبة إلى تحمل الميزانية السورية، وخاصة في ظل تراجع الناتج المحلي.

¹ القوانين المتعلقة بإعادة الإعمار و مشروعيتها، المنتدى القانوني السوري، المحامي فراس حاج يحيى، 2019.

² مفارقة إعادة إعمار سورية.

وفيما يلي سنحاول أن نصنف الخسائر من حيث السكان، والتعليم، والبناء.

السكان: أكثر فئة تعرضت للخسائر والدمار، فوفقاً للبنك الدولي انخفض عدد السكان في سوريا من 21.8 مليوناً في عام 2010 إلى 18.5 مليوناً في عام 2015، وقد ارتفع معدل البطالة إلى 66% في 2015 "قبل أن يتراجع إلى 42.3% عام 2019" بحسب تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)³ والذي جاء فيه أيضاً أن 82% من الأضرار الناجمة عن الصراع تراكمت في سبعة من أكثر القطاعات كثافة في رأس المال كالإسكان، والتعدين، والنقل، والأمن، والتصنيع، والكهرباء، والصحة. كما فقد 3 ملايين شخص وظائفهم⁴. وشهدت أوضاع التنمية البشرية تدهوراً مستمراً حيث سجل دليل التنمية البشرية في سوريا انخفاضاً حاداً من 0,64 في 2010 إلى 0,549 في 2018⁵.

التعليم: إن قطاع التعليم من أكثر القطاعات خسارةً، فقد تحوّلت كثير من المدارس إلى ثكنات عسكرية، فقد ذكرت اليونيسف بأنه تعرّض حوالي 40% من البنية التحتية للمدارس في سوريا للضرر أو للدمار أثناء الحرب⁶.

الأبنية: منذ أن بدأت الحرب وإلى يومنا هذا، تدمّرت الكثير من المدن والبنى التحتية كخطوط النقل، والمواصلات، والجسور، والمدارس، والمصانع، وقد قدرت الأمم المتحدة في 2015 أن نحو 2.1 مليون منزل، ونصف مستشفيات البلاد، وأكثر من 7000 مدرسة قد تدمرت⁷.

ثالثاً: نماذج إعادة الإعمار

تلتقي سياسات إعادة الإعمار مع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، فمن يقدم المنح يقدم معها استراتيجياته الخاصة، ويحاول فرض سياساته ورؤيته للاستمرار في إنهاء النزاع وإعادة الإعمار. وهنا يمكننا أن نذكر بعض النماذج السابقة لعمليات إعادة

³ "سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب" تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاشتراك مع مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز – 2020/9/23

⁴ اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي، نيسان 2017، ص18

⁵ المشهد الاجتماعي.

⁶ الأزمة السورية: حقائق سريعة.

⁷ The ruins of Kobane.

الإعمار التي تمت في مناطق مختلفة من العالم، بعد انتهاء حروبها كمدخل لفهم طبيعة وآليات هذه المسألة وتطبيقاتها الواقعية.

1- خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا: بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ورسمياً بدأت في عام 1949 وانتهت 1951، وشملت هذه الخطة التي تم تمريرها عبر الكونجرس تحت مسمى "برنامج التعافي الأوربي" على تقديم الولايات المتحدة المساعدات المالية للدول الأوربية والتي قدرت بـ 13 مليار دولار؛ للتعافي من آثار الحرب التي دمرت دولاً أوربية رئيسية كألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وبلجيكا وغيرهم. وتعرضت البنية التحتية فيها لدمار شبه كامل، خاصة الجسور والموانئ والسكك الحديدية والطرق وأساطيل السفن التجارية والحربية، وكانت هذه الخطة حاسمة في إعادة بناء أوروبا الغربية وخاصة ألمانيا وبريطانيا، حيث تم بموجب هذه الخطة منح المساعدات للعديد من الدول استناداً إلى معايير تتعلق بحجم القوة الصناعية للدولة؛ من منطلق أن تعافي تلك الاقتصادات القوية سيكون كفيلاً بإحداث محفزات للنمو والتعافي على الصعيد الأوربي ككل. والملفت في تنفيذ هذه الخطة كان أمران أساسيان الأول أن تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية للدول الأوربية كان كفيلاً بفتح قنوات تجارية رئيسية بينها وبين الولايات المتحدة غير المدمرة التي لم تصلها خسائر الحرب، والثاني أن الدول التي تلقت حصة كبيرة من المساعدات تخطت فيها معدلات النمو الاقتصادي بنهاية مدة المشروع مستويات ما قبل الحرب. وقد ذكرت هذه الخطة تاريخياً بأنها من النماذج الناجحة في التاريخ الحديث.

2- العراق: تلقت العراق خلال مرحلة إعادة الإعمار تمويلاً عالياً نسبياً، غير أن هذه الأموال التي تلقتها العراق لم يتم استخدامها بالشكل الأمثل لتعزيز إمكانات وقدرات المؤسسات العراقية أو حتى تحسين عملها. وقد بُني التخطيط الأولي في العراق بشكل كامل تقريباً على أساس تفعيل المصالح الرأسمالية الإقليمية والدولية⁸. فقد كانت الآثار المدمرة للمبالغ الضخمة من الموارد التمويلية المستخدمة لمشاريع "تستند إلى اعتبارات العرض" دون القدر الأدنى من المشاورات مع البلد المتلقي

⁸ وجهات نظر مقارنة بشأن تحديات إعادة الإعمار في سورية. مركز مالكرم كير-كارينغي للشرق الأوسط، سامر عبود، 2014

تشكل تحذيراً خطيراً⁹. فقد بنت الولايات المتحدة استراتيجيات وفق رؤيتها، بعيدة عن الواقع العراقي، مما أدى إلى إقصاء قوى اجتماعية عراقية من المشاركة في عملية إعادة الإعمار، وذلك بسبب غياب القوى السياسية العراقية ومنظمات المجتمع المدني، أو الشركات الأهلية المستقلة، عن المناقشات الخاصة بعملية إعادة الإعمار.

كما أن الفساد كان له الدور الأكبر في فشل العملية، فقد ذكر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إن "تقرير المفتش العام الأميركي الخاص ببرنامج إعادة إعمار العراق، ستيوارت باوين، وما شابه من قضايا فساد مالي وتحايل، أظهر أن ما مقداره 800 مليون دولار كانت تحول بشكل غير قانوني أسبوعياً خارج العراق"¹⁰.

3- إقليم كوسوفو: بعد حرب كوسوفو وصربيا تدخلت القوى الدولية فيها لأجل إدارة الأزمة ما بعد الحرب، حيث أجاز قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 بوجود عسكري ضخم بقيادة الناتو، ووجود مدني بقيادة الأمم المتحدة، للإشراف على إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب¹¹. إلا إن النتيجة لم تكن مثلما كان مخططاً لها، فقد تجلّت عدم الكفاءة في الإنجاز، وتضاربات في المهام، نتيجة صراع المصالح بين المنظمات والمؤسسات الدولية، فأهم مشكلة واجهتها كوسوفو في إعادة الإعمار هي وضع إدارة البلد في مختلف المجالات تحت وصاية المؤسسات الدولية. كالاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، والأمم المتحدة. فكل مؤسسة تدير شؤون متعلقة بها¹². وقد حصل تباين كبير بين الخدمات المقدمة في الريف والمدينة، كما أن أعمال العنف ظلت مستمرة رغم التدخل الدولي.

4- أفغانستان: كانت أفغانستان مثلاً آخر على عدم جدوى إعادة الإعمار في ظل عدم اتباع استراتيجية فاعلة، ففيها ضاعت البوصلة بين استراتيجيتين بينهما الكثير من التناقض الأولى هي "الوصول للسلام عبر الأمن" والثانية هي "الوصول للسلام عبر إعادة الإعمار" وفي الحالة الأفغانية كانت عقلية الاستراتيجية الأولى هي السائدة عبر

⁹ اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، مجموعة البنك الدولي، نيسان 2017.

¹⁰ الشفافية الدولية: العراق بعد عشر سنوات على التغيير دولة هشة بمؤسسات عرجاء، أمان، 2013

¹¹ تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، 2006، معهد السلام الأمريكي، برنامج التدريب المهني، 2006.

¹² أمينة زغيب، استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب، نموذج إقليم كوسوفو، رسالة ماجستير من كلية العلوم السياسية جامعة الحاج خضر باتنة المنشورة عام (2011-2012)، ص165.

أولوية إرساء الأمن، وهو ما يعكسه حجم الإنفاق على الأمن ولكن دون جدوى¹³. حيث كانت هناك قوات أمريكية، والأولوية كانت تذهب للأمن على حساب إعادة الإعمار، فأدت بالتالي إلى زيادة أعمال العنف.

رابعاً: أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة الإعمار

ليست عملية إعادة الإعمار بتلك السهولة التي يوحيها لنا مصطلحها، بل هي عملية معقدة كما أوضحنا، تشوبها الكثير من العراقيل والتحديات الناجمة عن تضارب المصالح وأولويات العمل، وفق رؤى القوى الفاعلة، وخاصة تلك الفاعلة على الأرض، ومن هذه التحديات:

أ- إن عملية إعادة الإعمار يمكن أن تؤدي إلى تكرار العنف، ما لم يكن هناك آلية تحقق العدالة الانتقالية (الملاحقات القضائية – جبر الضرر- إصلاح المؤسسات- لجان الحقيقة...) فتجاهل القوى الفاعلة على الأرض، يخلق الكثير من المشاكل، وينتج المزيد من الصراعات، وحالة العراق والصومال خير دليل على ذلك.

ب- إن إعادة الإعمار بحاجة إلى التمويل في ظل تدمير جميع البنى، وحتى يتحقق ذلك لا بد من تحقيق الاستقرار في المنطقة، الذي لن يتم دون الانتقال السلمي للسلطة. كما أن التمويل قد يؤدي إلى إدامة الصراعات في حال لم يكن هناك برنامج عمل وفق البلد المراد دعمه، وإمكانية وصوله إلى أيدي تخريبية، في ظل غياب التمويل المحلي، نتيجة خروج معظم المؤسسات من الحرب شبه مدمرة .

ت- تحدٍ آخر يظهر جلياً وهو مصالح الدول المانحة، والامتيازات التي تنوي الحصول عليها، فلا توجد منح دون أن يكون هناك مصلحة لتلك الدول، وفي كثير من الأحيان تفرض أجنداث معينة عند تقديم المنح.

التحديات في سوريا

هناك الكثير من التحديات التي تواجه عملية إعادة الإعمار، فسوريا فعلياً مقسمة بين ثلاث مناطق نفوذ مختلفة، إضافة إلى تدخلات القوى الإقليمية والدولية، حيث يذكر أستاذ العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط في جامعة سانت أندرو، في هذا

¹³ ملف إعادة الإعمار في سورية، سامر سلامة، قاسيون، 2020.

الصدد ريموند هينبوش "إعادة الإعمار ترتبط بالصراع الداخلي على السلطة، وترتبط أيضاً بالصراع الجيوسياسي على سوريا الذي تُرجم سابقاً في المرحلة العسكرية، ثم انتقل إلى معركة جيوسياسية دولية حول إعادة الإعمار"¹⁴.

إن قضية اللاجئين تشكل تحدياً رئيسياً، فهناك الملايين من اللاجئين الذين هجروا ديارهم، وملايين النازحين الذين تعرضوا للتهجير القسري، هؤلاء بحاجة إلى السلام والأمن؛ لتأمين العودة الآمنة لهم، فضلاً عن ضرورة ترميم وإعادة بناء مدنهم وقراتهم التي دمرتها الحرب.

التحدي الآخر هو ظاهرة الفساد المتفشي ضمن مؤسسات الدولة من ناحية، ومن الناحية الأخرى والأخطر من كافة أنواع الفساد هو الذي يكتسبه الفرد كخاصية شخصية، فإذا فسد الفرد فسدت الدولة وفسد المجتمع، وتعد هذه الظاهرة من أهم ما أنتجه هذا النظام، وبذلك يصبح الفساد العائق الأكبر أمام إعادة الإعمار.

خامساً: الجهات الفاعلة في الساحة السورية ودورها في عملية إعادة

الإعمار

إن عملية إعادة الإعمار تحتاج إلى مبالغ طائلة، وفي آخر تقرير مشترك أجرته شركة الاستشارات الاقتصادية "Frontier Economics" والمنظمة الخيرية "World Vision" تحت عنوان "ثمن باهظ للغاية: تكلفة الحرب على أطفال سوريا" تقدر التكلفة الاقتصادية للنزاع في سوريا بعد 10 سنوات بأكثر من 1.2 تريليون دولار أمريكي، وحتى لو انتهت الحرب اليوم، فستستمر تكلفتها في التراكم لتصل إلى 1.7 تريليون دولار إضافية بأموال اليوم حتى عام 2035¹⁵.

وكان المركز السوري لبحوث الدراسات قد أعد دراسة صدرت في مايو/ أيار من العام الماضي ذكر فيها أن خسائر الاقتصاد السوري منذ عام 2011 وحتى مطلع العام 2020 بلغت 530 مليار دولار، وهو ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة

¹⁴ معركة إعادة إعمار سوريا. الأخبار، حسين فحص، 2020.

¹⁵ 15 Ten years of war in Syria has cost \$1.2 trillion USD according to World Vision 4 آذار،

وفي ظل كل هذا الدمار دخلت كثير من القوى إلى الساحة السورية ولكن برؤى مختلفة.

1- محلياً:

تعمل حكومة دمشق وبشتى الوسائل أن يكون الإعمار من نصيب الموالين له إقليمياً ودولياً (إيران- روسيا)، وأن يكونوا المستفيدين بالدرجة الأولى، فقد قال الأسد في خطابه عند افتتاح معرض دمشق الدولي: "علينا أن نتوجّه سياسياً واقتصادياً وثقافياً، شرقاً"¹⁶

بالإضافة إلى الموالين له من داخل المجتمع، والذين سيكون لهم النصيب الأكبر في مشاريع إعادة الإعمار. وهذا ما قد يخلق أزمة أخرى، يمكن أن تكون سبباً في عدم الحل، وخلق كثير من النزاعات، وذلك بسبب العديد من القوانين التي أصدرها النظام، كالقانون رقم 66 ورقم 10 والذي بموجبه يمكن الاستيلاء على أملاك المدنيين، وخاصة من كان ينتمي إلى "المعارضة". فعدم المساواة بين المواطنين ربما سيزيد من حدة الخلافات الداخلية، ويؤجج الصراعات بين أطراف المجتمع السوري مستقبلاً.

تحاول دمشق من جهة أخرى الاستفادة من المساعدات الممنوحة عن طريق المنظمات، وذلك بوضع قوانين أمنية تعرقل عملهم، وتفرض عليهم التعامل مع جهات محلية تعنيها هي أو تتبع لها أو توالياً على أقل تقدير، حيث ورد في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش: "أن القيود الحكومية المنتظمة على وصول المنظمات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة أو المتلقية للمعونة، والموافقة الانتقائية على المشاريع الإنسانية واشترائها عليها أن تشارك الجهات الفاعلة المحلية التي خضعت لتدقيق أمني"¹⁷ خاصة أن الإمكانيات المحلية ضعيفة جداً في ظل العقوبات، فقد خصصت الموازنة 2019 نسبة 29% للإنفاق الاستثماري، بمبلغ يقدر بـ 1100 مليار ليرة، ولم ترصد لـ "إعادة الإعمار" أكثر من 50 مليار ليرة ما يعادل 115 مليون دولار، في الوقت الذي تقدر احتياجات البلاد إلى 400 مليار دولار لإعادة الإعمار.¹⁸

¹⁶ كلمة السيد الرئيس خلال افتتاح مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين. سفارة الجمهورية العربية السورية- المنامة، 2017.

¹⁷ سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية وتمويل إعادة الإعمار. هيومن رايتس ووتش، 2019.

¹⁸ موازنة 2019 السورية: إعادة الإعمار بـ 115 مليون دولار! المدن، وجيه حداد، 2018

وفي موازنة العام 2021 التي قدرت ب 8.5 ترليون ليرة سورية، لم يذكر بند واضح مخصص لإعادة الاعمار. لأن الحكومة تسعى في الوقت الحالي فقط إلى تأمين أدنى مستويات المعيشة للمواطنين، "وهذه ليست بالمهمة اليسيرة بسبب الأزمة الاقتصادية التي تخنق البلاد. كما أن مشاريع إعادة الإعمار المتوسطة والكبيرة سيتم تجميدها. وإذا لم يتم التوصل لتسوية سياسية، ورفع العقوبات من أجل تمكين عملية إعادة الإعمار"¹⁹.

2-الموقف الأوربي

ما زال الاتحاد الأوربي محافظاً على موقفه بعدم المساهمة في عملية إعادة الإعمار، طالما لا تغيير في نظام الحكم، وطالما أن روسيا وإيران تتحكمان بمفاصل السلطة، فقد أوضح دبلوماسي فرنسي يشارك بالاجتماعات الدولية الجارية حول سوريا، "إن الاتحاد ليس صندوقاً مالياً لتمويل مشاريع قامت بها دول لا تنسق معنا"²⁰.

كما يتضح الموقف من خلال ما ذكرته وزيرة الدفاع الألمانية "أورزولا فون دير لاين" خلال مؤتمر أمني في البحرين حيث قالت: "لن تحصل استثمارات في سوريا إلا مع وجود عملية سياسية تأتي بالسلم تشارك فيها جميع الأحزاب"²¹. وفي هذا السياق قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون: "نعتقد أن السبيل الوحيد للمضي قدماً، هو التوصل إلى عملية سياسية وإيضاح الأمر لإيران وروسيا ونظام الأسد أننا كمجموعة تحمل نفس الفكر، لن ندعم إعادة إعمار سوريا حتى توجد عملية سياسية، وذلك يعني، وفقاً للقرار 2254، عملية انتقالية بعيداً عن الأسد"²². فمواقف كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا واضحة في هذا الخصوص، حيث أي إعادة للإعمار لا بد أن يرتبط بالانتقال السياسي وقرار 2254.

¹⁹ دراسة تحلل موازنة 2021 وتكشف عمق المصائب في اقتصاد سوريا - موقع سوريا - 2020/12/2

[/https://www.syria.tv](https://www.syria.tv)

²⁰ مصدر: أوروبا لن تشارك بعملية إعادة إعمار سوريا بقيادة روسيا. روسيا اليوم، 2018.

²¹ ألمانيا وإعادة إعمار سوريا - لا مشاركة دون عملية سياسية. ديانا هودالي/ ريشارد فوخ/ م.أ.م .

²² بريطانيا: إعادة إعمار سوريا لن يتم إلا بعد الانتقال السياسي "بعيدا عن الأسد. Bbc، 2018.

3- الموقف الأمريكي

الولايات المتحدة لا تحاول إعادة الإعمار في الظروف الحالية، بل فرضت مؤخراً عقوبات (قانون القيصر)، التي أثرت سلباً على الاقتصاد السوري. فهي تشترط إعادة إعمار سوريا بالانتقال السلمي، وتطبيق القرار 2254. وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي السابق، مايك بومبيو، أن الولايات المتحدة لن تساهم بمساعدات إضافية في إعادة إعمار سوريا، طالما بقيت القوات المدعومة إيرانياً في البلاد. وأضاف "إذا لم تضمن سوريا الانسحاب الكامل للقوات المدعومة من إيران فلن تحصل على دولار واحد من الولايات المتحدة لإعادة الإعمار"²³.

4-الموقف الروسي

إن التدخل الروسي في الأزمة السورية، جعل منها لاعباً أساسياً بين الدول الإقليمية، فتدخلها كان لا بد أن يعيد دورها الاستراتيجي مع كل من اسرائيل وإيران وتركيا، فقد دخلت إلى لعبة الأمم من بوابة سوريا. وقد ازداد الدور الروسي باستحواذها على ميناء طرطوس لمدة 45 عاماً ومدرج مطار حميميم.

بعد أن حققت روسيا "انتصارات" للنظام، تحاول أن تؤمن إعادة الإعمار له، وذلك بالتقرب من أوروبا ودول الخليج. كما إنها تحاول أن تدوّل قضية إعادة الإعمار، لتغيير جدول النقاش عما ارتكبه هذا النظام إلى الآن. فهي تحاول استغلال ورقة اللاجئين للحصول على المال، ولكي تكسب عقود إعادة الإعمار لشركاتها، وبذلك تنعش اقتصادها، خاصة في مجال الطاقة، حيث ذكر دبلوماسي كبير في الاتحاد الأوروبي في حديثٍ إلى مجلة Foreign Policy الأمريكية: "روسيا تريد أموالنا لإعادة بناء سوريا، حتى تتمكن الشركات الروسية من الحصول على العقود"²⁴

لم تنجح روسيا إلى الآن في استقطاب المانحين، لذلك تستطيع روسيا أن تبقى الوضع في سوريا كما هو لتحافظ على مكتسباتها، بعبارة أخرى روسيا تستطيع أن تجمد الوضع في سوريا على هذه الحالة، شريطة أن لا تفقد مكاسبها، التي تحاول أن

²³ الحرب في سوريا: واشنطن تشترط خروج القوات المدعومة إيرانياً كي تشارك في إعادة الإعمار. 2018.

²⁴ 'BY ANCHAL VOHRA 'Russia's Payback Will Be Syria's Reconstruction Money

تكتسبها عن طريق سياسة الكسب السهل. لذلك عليها أن تتحرك أما بالمشاركة في الانتقال السياسي كما تهدف كل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أو أن تبقى هكذا تنتظر، باعتبارها لا تمتلك مقومات لطرح أية مشاريع بديلة في سياق عملية إعادة الإعمار يمكن لها القيام بتطبيقها منفردة.

5- الموقف الإيراني

إيران تحاول تمكين وجودها العسكري والسياسي في سوريا حتى تحقيق أهدافها، وفي سبيل ذلك أنفقت حتى الآن ما لا يقل عن 30 مليار دولار أمريكي، هذا وقد حصلت شركات إيرانية خلال عامي 2017 و2018 على عدة عقود من أجل تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية²⁵. كما تمكنت من إبرام ستة اتفاقيات مع النظام السوري في مجال الاتصالات والنفط والزراعة والصناعة وغيرها، في إطار أكبر صفقة اقتصادية بتاريخ سوريا اتخذت طابع إعادة الإعمار²⁶. فافتتاح مركز تجاري لإيران في دمشق يدل على محاولة إيران وتخطيطها الدخول في تفاصيل الحياة التجارية السورية، وفتح قنوات التواصل مع أهم المدن التجارية السورية. وكذلك قصة شراء الأراضي والعقارات وترميم المزارات من قبل الإيرانيين، يشير إلى مخطتهم الطويل الأمد في المنطقة. حيث نقل عن رئيس مديرية إعادة إعمار المزارات المقدسة حسين بالاراك قوله: "سوف تتم إعادة النظر في المخطط العمراني للمنطقة المحيطة بالسيدة زينب. نعمل حالياً على نموذج جديد ونعمل على شراء العقارات المحيطة بالمزار.. كما وقعت الحكومتان السورية والإيرانية عقداً تحصل بموجبه الشركات الإيرانية على حوالي 11000 هكتار من الأراضي في المنطقة الساحلية لتطوير المشاريع الزراعية وإنشاء مستودعات لتخزين النفط"²⁷.

إيران تحاول البقاء في سوريا، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال مشروع سكة حديد البصرة- اللاذقية إلا إن الولايات المتحدة عملت على منع هذا المشروع الذي يوصل

²⁵ السياق السياسي الاقتصادي لإعادة الإعمار في سوريا الأفاق في ظل إرث تنموي غير متكافئ، جوزيف ضاهر، European University Institute 2019

²⁶ كيف تقطف إيران ثمار تدخلها في سوريا الآن؟ نون بوست، فريق التحرير، 2017.

²⁷ التعمير بعد تدمير: كيف يستغل النظام دمار المتلكات وتشريعات الراضي. جهاد يازجي، موقع ذا سيريا

إيران بسوريا ثم لبنان برأ. ربما حديث وزير الصناعة الإيراني يوضح لنا أكثر الاستراتيجية الإيرانية في سوريا، من خلال مشروعها المتمثل بالهلال الشيعي، حيث يقول مستغلاً في كل فرصة "نعتبر إعادة إعمار دول مثل سوريا والعراق" واجباً دينياً²⁸. ولكن العقوبات المفروضة على إيران والوضع الاقتصادي المزري، ومشاكلها الداخلية والخارجية، تصبح عائقاً أمام مشاركتها الفعالة في عملية إعادة الإعمار، من مبدأ الميت لا ينقذ ميتاً. وزاد في الطين بلة وقوف روسيا عائقاً أمامها، فالمصالح تلعب دوراً حتى بين الحلفاء، إن إيران تشكل منافساً كبيراً لروسيا في سوريا في قضية إعادة الإعمار، وكنتيجة للمواجهة مع روسيا، اقتصر دورها على المساجد ودور العبادة، ولكن في جميع الأحوال لا تستطيع الدولتان إعادة الإعمار الشاملة، لأنهما تعانيان من أزمة اقتصادية نتيجة العقوبات التي تفرض عليهما، ومثال على ذلك عجزت سورية عن تأمين التمويل لمساهماتها في بعض المشاريع التي أبرمت بشأنها إيران وموسكو عقوداً، بغية إنشاء أو تصليح مصانع الكهرباء. وعليه، انسحبت طهران وموسكو من هذه المشاريع²⁹. فقط هما تحاولان حماية مصالحهما الاستراتيجية من خلال الاستيلاء على الموانئ، وبناء القواعد العسكرية في سوريا، فروسيا تعزز الدوائر الأمنية بينما إيران تعزز الميليشيات.

6- الموقف التركي

تركيا لها مصالح جمة في إعادة إعمار سوريا، خاصة أنها تحتل أجزاء كبيرة منها، فهي تحاول إنعاش اقتصادها وإنعاش شركاتها، وتتطلع إلى هذا الدور كثيراً، وتحاول البقاء في تلك المناطق، لما لها من فائدة تعود عليها، ولكن ما هو باد للعيان أنها سوف تخرج من المولد السوري بدون حمص، وخير ما يثبت ذلك هو انحصارها بين طرحي الانتقال السياسي والحل السياسي، والسبب الأساسي في ذلك هو اعتمادها على الإخوان المسلمين الذين لا مستقبل لهم في سوريا حالياً ومستقبلاً.

²⁸ وزارة الصناعة الإيرانية: إعادة إعمار سوريا واجب ديني. قناة كلمة الفضائية، 2020.

²⁹ مفارقة إعادة إعمار سورية. مركز مالكوم كير-كارينغي، جوزيف ضاهر 2019.

7- الموقف الصيني

للصين مصالح عدة تربطها بسوريا، بحكم وقوع سوريا ضمن مشروع الحزام والطريق من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تدعم النظام لمحاربة الإرهاب، وخاصة لوجود الإيغور بينهم، إضافة إلى إيجاد سوق لاستثماراتها، لذلك وعدت الصين بكثير من الدعم لسوريا في 2017، فهي تستخدم القوى الناعمة للاستحواذ على المشاريع في سوريا، ومن ضمن ذلك أنها قدمت المنحة المالية بقيمة 14 مليون دولار أميركي بموجب اتفاقية تعاون اقتصادي وفني وقعتها "هيئة التخطيط والتعاون الدولي" التابعة لمجلس الوزراء، في 4 مارس 2018³⁰. ولكن تبقى الصين حذرة من هذه الناحية، نتيجة لحالة عدم الاستقرار والعقوبات الاقتصادية على سوريا.

8- دول الخليج العربي

تتطلع هذه الدول إلى المشاركة في إعادة الإعمار، من أجل هدف واضح وهو إبعاد الدور الإيراني، وقد أبلغ الملك سلمان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن الرياض لا يمكن أن تدفع مليارات الدولارات لتصب في خدمة إيران، وأن أي حديث عن إعادة الإعمار يجب أن يكون بعد حل سياسي يكون فيه القرار بيد السوريين، دون تدخل خارجي لفائدة أي جهة كانت³¹. وأعلنت المملكة العربية السعودية في بيان أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، أنها قدمت مساهمة بمبلغ 100 مليون دولار لصالح "مشاريع استعادة مصادر الرزق والخدمات الأساسية"، ينفذها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة³² إن موقف دول الخليج متضامن مع الطرح الذي يقدمه الغرب.

النتائج والتوصيات

إن عملية إعادة الإعمار جزء لا يتجزأ من الحلوس المرتقبة في نهاية كل حرب، وفي الحالة السورية التي تداخل في أزمته تناقضات عديدة بين الدول الإقليمية والعالمية، التي تتقاطع مصالحها في أحيان وأماكن وتتعارض بذات الوقت في أحيان

³⁰ بكين أقرب المتسابقين لإعادة إعمار سوريا. العرب، 2020.

³¹ روسيا تحول إيران لورقة تفاوض في ملف إعادة إعمار سورية. المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2018.

³² السعودية تمنح 100 مليون دولار لمشاريع "تحقيق الاستقرار في سوريا" ينفذها التحالف الدولي. فرانس 24،

وأماكن أخرى. لذلك رأينا أن أي حديث حول قضية إعادة الإعمار يرتبط بشكل الحل الذي تحاول أية دولة تسويقه داخلياً أو على صعيد الرأي العام العالمي. وبالنتيجة حتى تبدأ عملية إعادة الإعمار لا بد من جعل النظام الذي تسبب أساساً في نشوء هذه الحرب يعمل على إزالة أسباب هذه الحرب، وهذا الدمار.

وفي ذلك يمكننا ذكر أهم النتائج العامة للدراسة:

- لا ترتبط عملية إعادة الإعمار بالجوانب الاقتصادية فحسب بل تتعداها إلى الجوانب السياسية أيضاً.
- إن القوى الفاعلة في الأزمة السورية سواءً الدولية أو الإقليمية؛ تنظر إلى عملية إعادة الإعمار من زاوية مصالحها واستراتيجياتها المستقبلية سواءً في سوريا أو في المنطقة.
- لا تمتلك سوريا كدولة؛ المقومات الاقتصادية الكافية للبدء بعملية إعادة الإعمار، ولا المقومات السياسية، بعد ارتهان قرارها بأيدي حليفها الرئيسيين روسيا وإيران.
- لن تسمح الولايات المتحدة بأية عملية إعادة إعمار في سوريا؛ طالما لن تتحقق مساعيها في تحجيم الدور الإيراني في البلاد من جهة، وعدم التزام النظام السوري بالقرار الدولي 2254 القاضي بضرورة الانتقال السلمي للسلطة وضمن العودة الآمنة للاجئين إلى ديارهم وقراهم ومدنهم.
- يختلف النموذج السوري عن العديد من نماذج إعادة الإعمار في تلك الدول التي دمرتها الحروب في الماضي، وذلك لوجود قوى دولية وإقليمية لا تتوافق مصالحها واستراتيجياتها السياسية في سوريا.
- تواجه هذه العملية تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي، ترتبط بالدرجة الأولى بحالات الفساد والانتقائية التي تنتهجها الدولة محلياً وبمسائل التمويل والمنح المالية للدول خارجياً، والتي تربطها بتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى.
- للك فإننا ومن خلال التحليل السابق للجوانب السياسية لعملية إعادة الإعمار وإيراد وجهات نظر الأطراف الفاعلة في الحالة السورية، فإننا نرى أن أمام النظام خيارين على الأرجح، للبدء في استقطاب الجهات الفاعلة والنافذة، وهما:

الخيار الأول- التحول الديمقراطي

إن تعنت النظام في الحل العسكري، وعدم الاعتراف بالأسباب الداخلية التي أدت إلى الوضع المدمر الذي وصلته البلاد ويعيشه الشعب السوري، أدى إلى تفاقم الأزمة، وجعل من سوريا مرتعاً للكثير من التدخلات الإقليمية والدولية، ولكن ما يزال أمام النظام وقت لتجاوز هذا الوضع، بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية، ولكي يستطيع الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، ووضعها في خدمة عملية إعادة الإعمار لا بد من:

- 1- إزالة كافة أسباب الحرب والدمار الذي لحق بالبلاد، من خلال حل جميع القضايا العالقة من قضايا الديمقراطية والعدالة والانتقال السلمي للسلطة.
- 2- حل القضايا القومية داخل البلاد، مثل الكرد؛ والعديد من المكونات الأخرى التي تتعرض للتهميش.
- 3- التحول إلى نظام لامركزي، والقبول بنظام الإدارات الذاتية، وجعلها نموذجاً عاماً للدولة، لكي تستطيع أن تستفيد من الإمكانيات التي تمتلكها تلك المناطق.
- 4- كتابة الدستور الجديد وفق قرار 2254، الذي يتيح الانتقال السياسي بشكل سلس، وفقاً للمعايير الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان.
- 5- إنهاء كافة التدخلات الخارجية التي كانت الحرب حجة لتنفيذ أجنداتهم.

الخيار الثاني- استمرار التعنت وتزايد وقع الأزمة في البلاد

أما في حال استمرار النظام في تعنته وسياسته الحالية، فدمشق أمام خيار آخر، وهو:

- 1- تعزيز حالة التقسيم التي تعيشها الدولة، والقيام بعملية إعادة الإعمار لكل منطقة على حدة، وفق نفوذ ومصالح الدول النافذة، الناتجة بحكم الأمر الواقع.
- 2- استمرار فرض العقوبات على الحكومة، مما يؤدي إلى ضعف كبير في بنية الدولة، وانتشار حالة الفقر المدقع لدى الشعب.
- 3- استمرار حالة العزلة، داخلياً وخارجياً.

وهذا الخيار باعتقادنا سيكون سبباً لاستمرار حالة الفوضى، وحالة عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى المزيد من العنف والمزيد من التدخلات.

المعارضة السورية بين وهم التمثيل في الخارج وغياب

الإنجاز في الداخل

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

منذ بداية الأزمة السورية، خرجت المعارضة السورية لتدعو إلى إسقاط النظام، لكنها كانت تفتقر لأية رؤية واضحة لإدارة الأزمة، أو لإحداث أي تغيير. ومع مرور الوقت، أثيرت الشكوك حول أهداف هذه المعارضة، والتي بدت غامضة. ترافقت مع هذا الغموض مشاكل أخرى، كاختيار العمل خارج سوريا، وعزل نفسها عن الفصائل العسكرية. لتواجه تدريجياً مشكلة أخرى تتعلق بشرعيتها، ورؤيتها كبديل موثوق عن النظام السوري. الأمر الذي دفع بالفصائل والمجالس المحلية في الداخل، إلى تولي إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها أمنياً ومدنياً، وإنشاء قنوات تمويل منفصلة عن معارضة الخارج المنفية، مما قلص قدرة الأخيرة سياسياً، وأصبحت بعيدة عن الأنظار ومنقطعة عن الجماعات المقاتلة في الداخل. فلم يبق أمامها إلا خيار التراجع والتنازل عن أهدافها الأولى، كتغيير النظام وانتقال السلطة، والدخول بحل تفاوضي لا يرضيهم.

في هذه الدراسة سنسلط الضوء على دور المعارضة السورية كقيادة؛ منذ بداية الأزمة وحتى الآن، وخلفية مؤسسيها، فمنذ تأسيسها كممثل لصوت الشارع السوري، والخسائر تتالت على الشعب السوري. حيث لم تتمكن هذه المعارضة من تمتين علاقاتها مع موالها في الداخل، وأصبحت تركيبتها تتكون من خليط غير منسجم، بين تشكيلات ومجموعات، ومعارضين تقليديين، ومعارضين تابعين. كلهم باتوا يتحركون وفق أجندات من يدعمهم، وأصبح أعضائها يعملون كسفراء لصالح هؤلاء الداعمين.

تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، الأول يتناول عدة نقاط تتعلق بفشل هذه المعارضة من الناحية السياسية والإدارية، والمحور الثاني يتناول الانتهاكات التي مارستها تلك المعارضة من خلال فصائلها العسكرية على الأرض؛ ضد مختلف أطياف الشعب السوري.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إبرازها لدور المعارضة السورية في تأجيج آلام السوريين، بدلاً من مداواتها، والتي نقلت حالهم من سيء إلى أسوأ، وتقوم الدراسة بالتفريق بين بداية حراكهم سلمياً ومتابعتها بهدف واضح ومحدد، وبين استلام هذه المعارضة قيادة حراكهم واتجاهها نحو العسكرية، وتشكيل الجماعات والفصائل المسلحة.

كما تأتي أهمية دراستنا من خلال توضيح أهم المعالم التي اتسمت بها هذه الشريحة التي تولت قيادة حراك السوريين، هل هي فعلاً كيان معارض للنظام السوري، أم مجرد جماعة تحاول تحقيق مصالحها على حساب معاناة السوريين؛ أم أنها دمی تحركها حكومات أخرى.

إشكالية الدراسة

خاض السوريون حرباً امتدت - حتى الآن - لعشرة أعوام، تصدرت فيها التناقضات السياسية والمصالح بين الدول الإقليمية والدول الكبرى بشكل أساسي، دون الاكتراث بما عاناه وما زال يعانيه الشعب السوري من ويلات وأزمات، باتت تثقل حياتهم بشكل رهيب. وحيث تصدرت المعارضة بأشكالها المتتالية المختلفة المشهد كجسد مناهض للنظام السوري ولو شكلياً فقد كان لوجودها دور سلبي واضح في استمرار الأزمة ومعها معاناة الشعب السوري. ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة من خلال عدد من الأسئلة وهي:

1- ما هو واقع المعارضة السورية، ودورها خلال هذه الأزمة.

2- كيف أوصلوا حراك السوريين إلى طريق مسدود، وساهموا بتغيير الواقع بما يناسبهم ويناسب داعميهم فقط.

3- هل مارست المعارضة دوراً حقيقياً في إدارة الأزمة السورية لمصلحة السوريين، أم أنها كانت مجرد وهم وجسد بلا روح تسيّره القوى الأجنبية وفق مصالحها وأجنداتها.

4 – هل كان لتعدد الفصائل العسكرية التابعة للمعارضة دور في استمرار الحرب في سوريا، وقيام عناصرها بالمزيد من الانتهاكات ضد السوريين أنفسهم، بدلاً من الدفاع عنهم.

المحور الأول: المعارضة السورية وفقدان التجانس الإداري والسياسي

لقد أثبتت السنوات الماضية عجز المعارضة السورية عن تمثيل الشعب السوري إدارياً وسياسياً، وفشلها في إدارة المناطق التي تسيطر عليها. حيث من الملاحظ غياب أي تطور في هذه الجوانب بين المجالس التي أسستها المعارضة منذ بدايتها حتى الآن. مما يؤكد غياب أية رؤية سياسية واضحة لها، أو أية استراتيجية لضمان استمراريتها، وإدارة المناطق التي تقع تحت سيطرتها. ومما يؤكد هذه النظرة أيضاً سيطرة الانقسامات داخل هيئات المعارضة نفسها، والتي تحول معظم ممثليها نحو البحث عن منافعهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، مما عزز من الفساد والانقسام بين أعضائها. وفي هذا السياق تأتي مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الفشل الإداري والسياسي للمعارضة نذكر منها:

افتقارها للتنظيم الإداري منذ البداية

اعتمدت المعارضة في بداية حراكها على الأساليب السلمية لتغيير النظام القائم، إلا إن الأطراف السياسية التي دعت لهذا الحراك عام 2011 كانت تفتقر للتنظيم الحقيقي، وأظهرت عدم قدرتها على قيادته. فالشخصيات الرئيسية التي استلمت قيادة هذه الدعوة، معظمها كانت ذات خلفية ايديولوجية، ولم يسبق لها أن واجهت تحدٍ بهذه الدرجة، بالإضافة إلى افتقارها لبناء استراتيجيات تسمح لها بتشكيل ائتلافات فعالة والوصول إلى السلطة.

فمنذ تأسيس المجلس الوطني السوري في اكتوبر 2011، شكّل التجمع الأكبر والأكثر نفوذاً للمعارضة السورية حتى تأسيس ائتلاف قوى المعارضة أواخر 2012. وبداية ضم المجلس شخصيات وأحزاب بارزة من جميع أطياف الحراك السياسي، وادعى تمتعه بتفويض شعبي من النشاط على الأرض، وبأنه ممثلهم السياسي للانتفاضة.

رغم الترحيب الذي حظي به هذا المجلس، لكنه فشل بالاستمرار في نشاطه السياسي. فالهيمنة القوية على القرار داخل المجلس لشرائح معينة كان سبباً في تحجيمه، وخاصة عند سيطرة جماعة الإخوان المسلمين عليه بشكل مكثف.³³ فهذه الجماعة، منذ نشأتها، كانت مشروعاً يسعى للسلطة والهيمنة، متسترين بأفكار الإسلام السياسي، وكانت سوريا من أولى الدول العربية التي نشروا فيها أفكارهم. وقد عانت هذه الجماعة بعد خروجها إلى المنفى من صراعات داخلية، وانشقاقات، وبدأ قادتها وأعضائها بانتهاج أساليب جديدة للعمل السياسي والعسكري، والانفصال عن الجيل القديم، والخروج من عباءته، وإعادة بناء منظومة التفكير والممارسة السياسية للجماعة من جديد. وقد كررت انتهازيتها السياسية بانضمامها للمعارضة أواخر عام 2011، ليعودوا مجدداً إلى صفوفها، ويعلنوا تشكيل المجلس الوطني السوري³⁴. إلى جانب حلف من شخصيات وأحزاب سياسية معارضة تحت مسمى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في يونيو 2011، بهدف توحيد المعارضة³⁵، تحت مسمى المجلس الوطني السوري. إلا إن تفاقم مشاكل وعثرات جسم المعارضة في هذا المجلس، مهّد لتجربة جديدة، وهو "الائتلاف" ليصبح التعبير المطلوب لتشكيل بيئة مشتركة مع المجلس الوطني، تحت مسمى "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" الذي تأسس في نوفمبر 2012، بهدف توسيع القاعدة السياسية للمعارضة واستعادة مصداقيتها. وقد تركزت السلطة داخل هذا الائتلاف في ثلاث كتل سياسية، الأولى بقيادة مصطفى الصباغ، رجل أعمال مقرب من قطر، والثانية يهيمن عليها الإخوان المسلمون وشخصيات علمانية، أما الثالثة فكانت بقيادة المعارض السوري ميشيل كيلو³⁶.

³³ أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، بروكسل، 2013، ص 2.

³⁴ الإخوان المسلمون في سوريا.. ريادة نهج العنف

³⁵ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

³⁶ أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، بروكسل، 2013، ص 3.

إلا إن هذه المشاركة نقلت أمراض ومشكلات وصراعات التجربة الأولى إلى الثانية، وأضاف إليها محناً جديدة، حيث أصبح الائتلاف مجرد صورة باهتة، وهيكلي عاجز عن القيام بأي دور في مجريات القضية السورية، وبات محلاً للنقد ليس فقط من قبل النظام السوري بل من خصومه الآخرين في المعارضة، وعموم السوريين وداعميه الإقليميين³⁷. فقدرة الائتلاف بمجالسه ومكوناته وضعت المعارضة على المحك، خاصة مع تصعيد النظام السوري، والتحديات السياسية الأخرى، فبدأوا بحركة لعبة المسايرة، واتخاذ بعض المواقف للتغطية على أخرى، بما يتناغم مع عواطف مؤيديه، والحفاظ على مكانته كقيادة، ودعم دوره السياسي كممثل رئيسي، وإقناع الأطراف الإقليمية بتمثيله للمعارضة السياسية، للحصول على الدعم المادي والدبلوماسي.

غياب الاستراتيجية

رافق غياب تنظيم المعارضة السورية افتقارها لاستراتيجية مدروسة أيضاً، وتوفير بديل للحكم، ومعاناة من دينامية تنافسية منهكة، نتيجة تكاثر الأحزاب والائتلافات ومجالس القيادة المدنية والعسكرية المتنوعة، بدلاً من تشجيع عمليات الدمج، والتوحيد في تشكيل أكبر، لإعداد استراتيجية مستقبلية، إلا إنه سعى وراء السراب. فجماعة الإخوان المسلمين تجلّت استراتيجيتها في السيطرة على مشاريع تحالف المعارضة بدءاً من المجالس الأولى في اسطنبول، مروراً بمسعى تشكيل التحالف الوطني السوري في الدوحة صيف 2011، وانتهاءً بفرض السيطرة داخل المجلس الوطني السوري أواخر 2011، فأخضعوه لنفوذهم وتوجهاتهم، واستخدموه واجهةً لتعزيز مكانتهم وتقوية شبكة تحالفاتهم الإقليمية. لكن بالرغم من تنامي دورهم الخارجي إلا أنهم احترقوا سياسياً في سوريا مرة أخرى، بعد أن سحبت القوى المعارضة الأخرى البساط من تحتها، ووجودها لم يكن إلا مجرد صورة للتماهي مع مطالب الشعب. بالإضافة إلى محدودية قدرتها لوضع استراتيجية جديدة للتوافق مع جميع تلك القوى، وتراجع تلك القدرة على تأمين كوادر بشرية وموارد مالية،

³⁷ سقطات الائتلاف الست.

وأصبحت المنافسة مع الجماعات الإسلامية الأخرى، التحدي الأكبر لها، في أي مشاركة سياسية، مما تسبب في انعدام ثقة الآخرين بها³⁸.

ومن ناحية أخرى أصبح هناك اختلاف في الرؤى بين هيئة التنسيق وغيرهم من الأطراف المعارضة، وبين جماعة الإخوان، حول بعض المسائل الرئيسية، كالتفاوض مع الحكومة من عدمه، والتحول نحو الخيار العسكري، والدعم الدولي والاستعانة بقوة عسكرية خارجية. يضاف إلى ذلك معارضة الأطراف الأخرى لسيطرة الإخوان على المجلس الوطني السوري، واتهام بعضهم للآخر بخيانة مبادئ ثورتهم. كل ذلك كان السبب الرئيسي في تفاقم المشكلات والخلافات بين أطراف المعارضة وافتقارهم لأية استراتيجية منذ بداية تشكلهم.³⁹

لذا يمكن القول إن غياب الاستراتيجية المباشرة، كان لها ثمن باهظ على المعارضة السياسية؛ ما بين انتظار النصر العسكري أو التدخل الغربي، انتهى إلى إحباط أية مبادرات لحل الأزمة. فضيق فهمها للواقع منذ يقينها بسقوط النظام خلال أشهر انعكس على أدائها، وانعدام أية استراتيجية لحاضرها ومستقبلها؛ منذ تأسيس المجلس وهرولته لتعزيز مكانته للحصول على اعتراف دولي، وانتهاءً بالائتلاف وتعهده بإسقاط النظام في البداية، والتحوّل لاحقاً لإطلاق طروحات ومبادرات جديدة تتضمن إجراء حوار مع النظام السوري.

انعدام الثقة

من المعروف أن الثقة هي الحالة التي يكون فيها الانسان متأكداً من كفاءة أمر ما يتعلق به أو بشخص آخر، وفي حالة الأشخاص، من الممكن أن تكون تلك الثقة نوعاً من الولاء للآخرين، والذي يعطي المرء القدرة والقوة والحماس للوصول إلى الأهداف، وتحقيق الأمنيات والرغبات. وهذا ما كانت تتأمله شريحة واسعة من السوريين منذ بداية الأزمة من المعارضة، ووجدوا فيها الطرف الموثوق لتحقيق

³⁸ الاخوان المسلمون في سوريا.. ريادة نهج العنف.

³⁹ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

أمانهم، لكن سرعان ما تلاشت هذه الثقة تجاه هذه المعارضة لأسباب متعددة، والتي انعكست على من في الداخل، وتمدد إلى الخارج. ومن هذه الأسباب:

أ- داخلياً

أصبحت هذه المعارضة بأطيافها المختلفة غريبة عن الشعب السوري، فمن في الداخل يرون أن من في الخارج لا يمثلونهم، كونهم باتوا أدواتاً تدار من خارج سوريا، حتى من بقي في الداخل بعضهم أصبح محكوماً بقرارات الخارج.⁴⁰

وأصبح انتقاد المعارضة وازدراءها أمراً مألوفاً، نظراً لانقساماتها، بسبب صراعاتها الداخلية، وهي السمة التي رافقتها ضمن مسيرة تطورها بين مجموعة من اللاعبين، لكل منهم تأثير محدود، وافتقار للقدرة والفعالية، وما انقسامها إلا دليلاً على فشلها الجماعي، وعجزها عن توحيد قرارها طيلة سنوات عملها، فأدائها السياسي الباهت لم يواكب التحولات الكبيرة للقضية السورية على مدى سنوات الأزمة السورية، والتي استفاد منها النظام السوري، بسبب عدم قدرة هذه المعارضة على مد جسور متينة مع المجتمع السوري، وأصبح السوريون المعارضون يحملونها مسؤولية الفشل.⁴¹

وبذلك تكون المعارضة قد فقدت ثقة مختلف أطياف المجتمع السوري، وانسحبت هذه الحالة على أطياف المعارضة أيضاً. فمنذ بداية تأسيس المجلس الوطني السوري، الذي تزامن مع سقوط نظام "معمر القذافي"، الأمر الذي بعث الأمل لأنصار المعارضة، بأن هذا المجلس من الممكن أن يلعب دوراً مماثلاً لدور المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، للحصول على قرار التدخل العسكري الغربي في سوريا والإطاحة بالنظام، خاصة بعد إعلان المجلس الوطني الليبي الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كبديل شرعي للنظام، وإغلاقه لسفارة الحكومة السورية في طرابلس. إلا إن المجلس الوطني السوري فقد مصداقيته، بسبب غياب الرؤية الموحدة لاتخاذ مواقف

The Syrian Political Opposition's Path to Irrelevance ⁴⁰

⁴¹ الائتلاف الوطني السوري ... محاولة إصلاح متأخرة؟

حيال المسائل المتعلقة بالمعارضة المسلحة والتدخل العسكري الغربي، وفشله بضم شخصيات معارضة علمانية بارزة إلى صفوفه، وهيمنة الإخوان المسلمون على قرارته، فكان انعدام الثقة به سبباً للضغط عليه للاندماج وتشكيل ائتلاف قوى المعارضة، والتي بدورها التفت على نفوذ النشطاء في الداخل، مما فاقم حدة الاستقطاب الداخلي.

وما زاد من تعقيد مصداقية ممثلي الائتلاف المعارض، هو واقع الممارسات السياسية في المنفى، فالنشطاء ممن كانوا منخرطين داخل الحراك في سورية خلال الأشهر الأولى من بداية الأزمة، مثل "الخطيب والأتاسي"، سرعان ما انخرطوا في اجتماعات الفنادق الفاخرة وصراعات الكتل في المنفى. كما أن مقاعد المجالس المحلية حجزت لأشخاص مقربين من الصباغ (أمين عام الائتلاف)، مما زاد من مشاعر انعدام الثقة التي تنامت مؤخراً، ولم تتم معالجة هذه المشكلة بشكل فعال من قبل القيادة. فالشخصيتان الرئيسيتان اللتان كانت تربطهما علاقة قوية على الأرض مثل معاذ الخطيب وسهير الأتاسي، سمياً رئيساً للائتلاف ونائباً للرئيس⁴². الأمر الذي عمق الخلاف بين معارضة الفنادق ومعارضة الداخل، وخاصة المقاتلين، ففي الوقت الذي كان هؤلاء المعارضين بين عواصم العالم، ويتشاحنون داخل الفنادق الفاخرة، أصبحوا أعجز من أن يؤثروا على مجرى الحرب داخل سوريا.

كما أن فشلهم بتشكيل حكومة مؤقتة، والانقسام حيال شخصيات معينة، رغم دورهم المهمش، أزال فرصة بناء علاقات على الأرض بينهم وبين السوريين في الداخل، وهذا ما كشف عن مدى الاستياء خلال الاجتماع الطويل لتوسيع الائتلاف في أواخر مايو 2013، والإحباط الذي بلغ أوجه، حيث خرج الاجتماع ببيان مشترك، هددت فيه أربع شبكات للنشطاء بسحب دعمها للائتلاف ما لم يمنحوا ممثلي النشطاء 50% على الأقل من مقاعد الائتلاف.⁴³

⁴² أي شيء الا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الاوسط رقم 146، بروكسل، 2013، ص 2؛ 19.

⁴³ تواصل اجتماعات الائتلاف السوري بإسطنبول دون التوصل إلى انتخاب رئيس له

فأصبح أكثر ما تعانیه المعارضة هو افتقارها للعمق الإداري داخل الأرض السورية، تجسد بسطحية إعدادها للهياكل الإدارية المحلية أو الهيئات الممثلة له، أو حكومات مؤقتة في البلاد، رغم دعوات سابقة لتحويل مواردها المادية وطاقاتها السياسية إلى بناء هياكل فاعلة على الأرض. كالدعوات في 2012، لتحويل المجلس الوطني من هيئة تمثيلية كبيرة في المنفى إلى هيئة أصغر حجماً في البلاد، لقيادة الانتفاضة؛ لكن تعنت المجلس، وتهميش أي محاولة في الداخل، وتردده لتشكيل سلطة انتقالية، خوفاً من أن تنقلب عليها كمثل المعارضة السورية، أكد انعدام الثقة حتى فيما بينهم. وهذا ما يثبت عدم قدرة المعارضة على تطوير نفسها، لأكثر من مجرد هيكل تمثيلي يفتقر للقدرات القيادية والتنفيذية، فبالرغم من إعلانها تأسيس مكاتب تنفيذية لها لتضفي علي نفسها مظهر حكومة، إلا إنها لم تفعل أيّاً منها، أو توفر طواقم للعمل فيها، وكان المكتب المستثنى لمكتب الإغاثة والتنمية، المستفيد من رئاسة "طيفور" المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين له، وعمل كغطاء لشبكات الجماعة نفسها.⁴⁴

ب - دولياً وإقليمياً

واقع ما وصلت إليه المعارضة السورية بعموم هيئاتها، إنما هو دليل على تدهور وانحطاط سياسي وتنظيمي، انعكس عليها في البيئة المحيطة بها إقليمياً ودولياً. فالتدخل الخارجي كان المساهم الأكبر في وصول المعارضة إلى ما هي عليه من دعم سياسي أو مالي أو عسكري، الهدف منه تقوية هذه المعارضة، واستخدامها كورقة في الصراع داخل سوريا ومحيطها الإقليمي، إلا أن هذه المعارضة انحرفت عن مسارها عبر توافقها الأيديولوجي والسياسي، مع دول وتنظيمات تربطها مصالح مشتركة، كما أنّ الانتشار الواسع للإخوان في هياكل المعارضة السورية، وصنع القرار، كان السبب في انعدام الثقة الإقليمية أيضاً بهذه المجالس. أحد الأسباب الأخرى في انحراف المعارضة عن مسارها هو الضغوط التي مورست عليها من قبل بعض الدول؛ ففي

⁴⁴ المعارضة السياسية ومشكلة القيادة

نوفمبر 2012، ونتيجة لضغوط أمريكية وقطرية، وافق أعضاء المجلس الوطني لجعل منظماتهم عضواً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية⁴⁵.

كما ساهم في ذلك، الانحدار القيمي والسلوكي لدى المعارضة، ووصولها لمرحلة تعبر فيها عن تطلعاتها بسيول الشتائم والإهانات. مما حولها إلى واقع غير مهم وغير مكترث به من قبل أطراف دولية وإقليمية، الأمر الذي ساهم في تقوية النظام السوري، وزيادة معاناة السوريين، وتضاؤل مصلحة الأطراف الدولية في حل الأزمة السورية. فضلاً عن أن ذلك كلف الدول الإقليمية والدولية الداعمة، تحمل أعباء الفواتير الأمنية، والسياسية، والمالية⁴⁶ للدول المانحة. التي أصبحت تشكل ورقة جديدة ضد المعارضة، وخاصة فيما يتعلق بالإغاثة الانسانية، واستخدام المعارضة كقناة لتقديم هذه المساعدات، تبين فيما بعد عجزها للقدرة التنظيمية في إدارة هذه المساعدات، وفق بيان للمجلس الوطني نوفمبر 2012، فقد بلغت قيمة التبرعات التي تلقاها رسمياً من ليبيا وقطر والإمارات مبلغ 40,4 مليون دولار، انفق منها ما يقارب 65% على المساعدات الانسانية، وهذا ما دعا مجموعة أصدقاء سوريا بعدم رغبتها تخصيص الموارد لهيئة مضطربة سياسياً، كالمجلس الوطني السوري، وهو ما أيدته الجهات المانحة الرئيسية كالولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان قدما ما يقارب 200 مليون دولار خلال تلك الفترة، بسبب انعدام الثقة بقدرة هذه المعارضة في إدارة وتوزيع المساعدات بشكل عادل، وحرصاً على أن يكون البديل عنها هي مفوضية اللاجئين، وإرسال أموال بشكل مباشر إلى الداخل وإيصالها للجان النشطة بعيداً عن المجلس⁴⁷.

كل ما سبق يؤكد انعدام الثقة المطلقة بالمعارضة السورية سيما بالائتلاف ومجالسه، وشخصياته القيادية، لدرجة أن كل قرار باتت تتخذه هذه المعارضة يكون موضع شك دوماً وعدم ثقة بمواقف قياداتها شعبياً وإقليمياً، كونها غير منتخبة، ومن الصعب أن تحصل على تلك الثقة مجدداً، وخاصة بشكله الحالي.

⁴⁵ أي شيء الا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الاوسط رقم 146، بروكسل، 2013، ص 2.

⁴⁶ سوريا... ما بعد تهميش المعارضة

⁴⁷ المعارضة السياسية ومشكلة القيادة

خدعة التمثيل "لعبة تبديل الطرابيش"

الانتقاد المستمر والمتزايد للمعارضة السورية، وتنامي خيبات الأمل من ناشطي الداخل ومن عامة الناس، حثّها على المسارعة لتأكيد صفتها التمثيلية، كالإعلان المتكرر عن إعادة هيكلة داخلية، لجعل مجالسهم أكثر فعالية وشمولاً. ففي بداية تشكيل المجلس الوطني السوري، ومع تنامي الانتقادات له، بدأ بتأكيد صفته التمثيلية عبر إعادة هيكلة نفسه، بتقليص عضوية الأمانة السابقة واستيعاب 13 مجموعة معارضة أخرى، بحجة توسيع تمثيل المعارضة السورية، وإشراك جميع أطرافها، التي كانت تزيد وتتقلص بسبب الانسحابات والاستقالات والغيابات.⁴⁸ وكان هذا الإعلان بمثابة مؤشر مبكر لـ "خدعة التمثيل" بهدف الحصول على اعتراف دولي في الاجتماع الأول لمجموعة أصدقاء سوريا في فبراير 2012.

كما أن مسرحية "الديمقراطية" التي أجراها الائتلاف السوري، بين كل من رئيس الائتلاف "أنس العبد" ورئيس هيئة التفاوض "نصر الحريري"، وتسليم الطربوش للأخير، ليحافظا على دورهما في تمثيل الشعب السوري، عبر انتخابات مجالسهم، والتي أثبتت أنها مجرد "إعادة تدوير" لنقل الأدوار بين شخصيات معينة فقط، كمن سبق ذكرهما أعلاه؛ أي مفاوضات ورئيس وبالعكس". والذين لم يفلحوا في تحقيق أي فائدة حقيقية للشعب السوري حتى الآن.⁴⁹

صراع السلطة والنفوذ (متلازمة الغطرسة)

وهو مفهوم ينطبق على الشريحة السياسية بشكل خاص، كتمجيد ذاتها، وتضخيم صورتها، والاستعمال المفرط لكلمة "نحن"، والثقة المبالغ فيها، واحتقار وازدراء آراء الآخرين، والاستئثار بالرأي، والامتناع عن سماع النصيحة، والتصرف دونما أي أكثرات لعواقب تصرفاتهم وقراراتهم على الآخرين.

⁴⁸ المجلس الوطني السوري يوسع تمثيل المعارضة السورية

⁴⁹ عن "مهزلة تبديل الطرابيش" .. كيف تابع السوريون انتخابات الائتلاف؟

فالمُصاب بمتلازمة تمجيد الذات لا يرى أية قوة أو سلطة سواه؛ وهذا أقل ما يمكن أن يشخّص به قياديو المعارضة السورية إصابتهم بهذه المتلازمة، فمنذ بداية تشكل المجلس الوطني السوري، وحتى تشكيل الائتلاف لم تختلف سلوكياتهم وتصرفاتهم، وخاصة في احتكار المفصل الرئيسية لهيئات المعارضة وقراراتها، وتهميشها لأغلب القوى الديمقراطية، وما بقي منها لم يكن سوى تمويهاً للديمقراطية لإخفاء الواقع الفعلي، لأحزاب لا تأثير لها، وشخصيات علمانية محكومة بتوجهات الإخوان المسلمين وسيطرتهم، كما هو حال سابقهم، خوفاً من خسارة السلطة. فاستخدموا كافة الأساليب لعرقلة أية محاولات تؤدي للانتقال إلى داخل سوريا، خشية تشكيل سلطة انتقالية، وتصبح بديل عنها كمثل المعارضة السورية. إذاً فتقليدية التفكير السياسية، ومسألة الإقصاء والاستئثار بالسلطة، وتخوين الآخر، يعيد إلى الأذهان عقلية المعارضة الثابتة، وغير قابلة للتغيير، حتى لو تعرضت لأية ضغوطات، فعندما طلبت فرنسا من المجلس الوطني العمل على تشكيل حكومة انتقالية في أغسطس 2012، كان رد الأخير بإعلان خطط توسيع عضويته، خوفاً من انتقال النفوذ إلى غيرهم من القيادات، واستئثارهم بالسلطة لوحدهم.⁵⁰

ولم تكن خطط التوسيع وإعادة الهيكلة وإجراء الانتخابات إلا مسرحية، لتمثيل لعبة "الديمقراطية" بسيناريو مخطط له، تشبه إلى حد ما سلوك الكثير من الزعماء، للحفاظ على نفوذهم، مثل تبادل كرسي الرئاسة ورئاسة الوزراء بين الرئيس الروسي "بوتين" ورئيس وزرائه السابق "ميدفيديف" في مسرحية "ديمقراطية" ركيكة. والتعديلات التركيبية لنظام الحكم من برلماني إلى رئاسي لإحكام السيطرة المطلقة، والطرح الجديد بتغيير الدستور بحجة أن سبب مشكلات تركيا هي الدساتير التي أعدها انقلابيون فيما سبق، لصرف انتباه الشعب عن ضرورة رحيله عبر انتخابات مبكرة، وضمان امتداد ولاياتهم على الدولة، وضمان السيطرة لأعضائهم فقط، رغم تراجع شعبيتهم؛ وهذه الحيل اتقنها الائتلاف السوري بين ممثليه مثل "أنس العبدية ونصر الحريري"، حيث يتبادل أدوارهم كما ذكرنا سابقاً، وتكرارها لولايات متعددة، دون تقديم أي جديد، الهدف منها الاستئثار بالسلطة والقرارات الفردية، وإجراءاتهم لا تعدو

⁵⁰ لماذا فشلت المعارضة السورية في صوغ مشروع وطني جامع

أكثر من تدوير بين عدة أشخاص متنفذين متمسكين بالكرسي الفارغ⁵¹، وباتت تفكر في الانتقال منه إلى الكرسي الرسمي. فمع اقتراب الانتخابات الرئاسية في سوريا، وضعت المعارضة السورية، متمثلة بالائتلاف في حساباتها هذه المرحلة، وأصبحت تستعد وتحضر لها، حيث شكلت لجنة تحت مسمى "المفوضية العليا للانتخابات" في خطوة هي الأولى من نوعها، بحجة تمكين قوى الثورة والمعارضة السورية، من خلال ممثلها الشرعي، بالمنافسة في أي انتخابات مستقبلية رئاسية أو برلمانية أو محلية، وتهيئة الشارع لخوض غمار الاستحقاق الانتخابي"، الأمر الذي أثار جدلاً بين أوساط الموالين لهم، واعتبروها خطوة من شأنها أن تصب في مصلحة النظام السوري، كونها تحوّل الثورة من صراع لأجل الحرية إلى صراع على السلطة وعلى كرسي الرئاسة.⁵²

وبالعودة لأبعاد هكذا قرارات فإنها تمثل تأكيداً على عدم الالتزام بمبادئ متفق عليها، وتبدو كبرامج "صبيانية"، تحكمها مصالح فردية، فعلى عكس قرارات الأمم المتحدة حول الانتقال السياسي في سوريا، ومراحل تنفيذها وقرار مجلس الأمن رقم 2254، والجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل "هيئة حكم انتقالي"، يأتي قرار الائتلاف، ليشير إلى تخبّطه وجهله في اتخاذ أي قرار، وغياب أي مشروع مستقبلي له، كما أن تراجعته دون إصدار أي مبرر إنما يؤكد على هفواته الشخصية، واستمرار تعاليه على الشعب، وتأكيد حقيقته بتمثيلهم.

فقدان البوصلة الإدارية

منذ بداية تشكيل المعارضة السورية بشكل رسمي، أي عند إعلان المجلس الوطني السوري، أخفقت هذه المعارضة في التغلب على التحديات لاستمراريتها كمنافس، والقدرة على تولي الإدارة، وقيادة المعارك، وتوفير الإغاثة في مناطق سيطرتها، والتعامل مع المبادرات الدبلوماسية، أو أية مقترحات سياسية لحل المشكلة، فهي لم

⁵¹ عن "مهزلة تبديل الطرايش" .. كيف تابع السوريون انتخابات الائتلاف؟

⁵² "الائتلاف السوري" يتحصّر لانتخابات الرئاسة .. وجدل في أوساط المعارضة

تلعب دوراً في هذه التحديات أو تتغلب عليها، حيث انتقلت قيادة التمرد المسلح إلى جهات فاعلة في الداخل، أي أن عصا القيادة لم تعد إلى هيكل موحد.⁵³

وقد حاولت المعارضة في وقت لاحق تجنب هذه التحديات في الخارج، عبر لم شتاتها، وتوحيد مواقفها في الاجتماعات الدولية المخصصة لبحث الأزمة السورية، مثل تيار الائتلاف، وهيئة التنسيق، والجهة الشعبية للتغيير، وتيار بناء الدولة، وأحزاب أخرى. إلا إن عدد المؤتمرات الدولية التي عقدت على مر السنين بين هذه الأطراف دون نتائج، يوضح مدى سيطرة فكرة الرأي الواحد، خاصة إنه في كل مؤتمر يظهر حضور قوى دولية تطرح أجندتها الخاصة. مثل مؤتمرات أستانا، والرياض، وجنيف، وسوتشي، بمسميات مختلفة كمؤتمر "شعوب سوريا" في سوتشي، ومؤتمر "الحوار الوطني". مما يوضح مدى الانقسام الحاصل، الذي وصل إلى حد التخوين، وتبادل الاتهامات، ويؤكد غياب قيادات حقيقية عن المشهد، وفشلها في فهم الواقع المعقد للبلد، إضافة إلى ولائها لدول أخرى، مما حرمها استقلالية أي قرار.⁵⁴

مسيرة انقسام

منذ بداية الحراك السوري، تعددت الأسباب التي أدت إلى تراجعها، فالخيارات السياسية أججت الصراع بين تياراتها المختلفة، وفاقمت من الانقسامات داخلها، فحزمت من أي هيئة أو قيادة سياسية تجمع حراك الداخل وتوجهاتهم، وغدا الانقسام في أوساط المعارضة لدرجة من الحدة يصعب الوصول خلالها لأي اتفاق على قضايا تتعلق بحل الأزمة، أو على الأقل تغيث من سار خلفها. مما شكل حالة من انعدام الثقة المتبادلة نتيجة افتقارها للتواصل والعمل السياسي الحقيقي، وتخبطها في تحالفات بعيدة عن أهداف الحراك الشعبي. حيث اقتصر حراكها منذ البداية على مبادرات

⁵³ المعارضة السياسية ومشكلة القيادة

⁵⁴ 7 سنوات من الأزمة السورية.. المعارضة تتشردم والنظام يسترد انفاسه

واجتماعات ارتجالية، أكثر منها تنظيمية.⁵⁵ فهي وجدت نفسها في موقف مفاجئ، وعاجز عن التوحد، فكان أول اجتماع لمعارضين من "إعلان دمشق" والإخوان في اسطنبول، ثم انطاليا، ثم في بروكسل دعوا لرحيل الرئيس السوري. أما معارضة الداخل، اجتمعت في دمشق متمثلةً بهيئة التنسيق، ودعت إلى إسقاط النظام، ورفض التدخل الأجنبي. لكن الفوضى بين أطراف المعارضة حالت دون التوافق على مبادئ مواليتها المدنيين في الداخل والانحراف عن مسار غاياتهم⁵⁶. مما أثار استياءهم منذ البداية، وتبلور ذلك في تسمية جمعة "وحدة المعارضة" 23 سبتمبر 2011، حيث ساد نزوع الكثيرين لمنح المعارضة التقليدية الفرصة الأخيرة قبل أن يتم رفع شعار "إسقاط المعارضة" إلى جانب شعار "إسقاط النظام"⁵⁷.

لكن رغم ذلك لم يتغير شيء في سلوك المعارضة، فمنذ تشكيل المجلس الوطني في اسطنبول اكتوبر 2011، بدأت الانقسامات، حيث توالى الاتهامات بين أطراف المعارضة بعدم تمثيلها وسيطرة الإخوان، واستمر الأمر مع تشكيل الائتلاف 2012، فسرعان ما شهدت انسحابات لبعض أعضائها لمعارضتهم تشكيل حكومة مؤقتة، بالإضافة إلى استقالات، كاستقالة الخطيب 24 مارس 2013، بحجة أن بعض الأمور تجاوزت الخطوط الحمراء⁵⁸.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عامل آخر ومهم الحق ضرر بالمعارضة، هو الانقسام وغياب التنسيق بين داعميها الإقليميين، وقد تجلت تبعاتها على المستويين السياسي

⁵⁵ واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 2.

⁵⁶ المعارضة السورية.. مسيرة انقسام وخلافات

⁵⁷ واقع المعارضة السورية والتحديات الراهنة والمستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 3.

⁵⁸ المعارضة السورية.. مسيرة انقسام وخلافات

والعسكري، حيث غدت المنافسة بين داعميهما الأكثر أهمية، كالانقسامات داخل الائتلاف، مما حرّفه عن مهمته الرئيسية.⁵⁹

وهنا يمكن إبراز حصيلة هذا الانقسام بما يلي:

ظهور مشاريع متعارضة ومتنافسة: حيث انقسمت المعارضة بأشكالها السياسية والعسكرية حول عدة مشاريع، بعضها أخذ شكل التطرف الحاد، وساهم برفع مستوى الخطاب الديني لدى فصائل المعارضة.

التنافس على المكانة والموارد: سواءً على المستوى السياسي أو العسكري أو المدني، وهو عامل عزز منع تشكيل جبهة مشتركة، كما عزز من الانغلاق على الهويات المحلية والايديولوجية والسياسية الضيقة، كل ذلك مقابل الهدف الأساسي حول مواجهة النظام السوري.⁶⁰

خلاف حول التدخل العسكري: شكل نقطة خلاف أساسية بين المجلس الوطني الذي أيد فكرة التدخل العسكري لإنهاء العنف، وهيئة التنسيق التي عارضت الفكرة لأنها ستعقدها أكثر.

الحوار مع النظام السوري: حيث انقسمت المعارضة منذ بدايتها حول كيفية التعامل مع الحكومة السورية، بين رافض للحوار معها، وآخر مؤيد له.

تحركها وفق مصالح خارجية: معظم أجسام المعارضة تم تشكيلها بمبادرات غير سورية، فأصبحت عرضة للاستقطاب الدولي والإقليمي، وهي ثغرة عززت من الانقسام بين صفوفها.

⁵⁹ أشار "جيمس كلاير" مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، في مارس 2013، أن قوات المعارضة السورية تسعى للإطاحة بالنظام السوري، "تكتسب قوة وتربح أرضاً"، لكنه أكد في الوقت ذاته أن هذه المعارضة "ما زالت مجزأة، وتجد صعوبة في احتواء تدفق المقاتلين المتشددين الأجانب"، نقلاً عن: الاستخبارات الأمريكية: المعارضة السورية منقسمة والأسد يعاني نقصاً في الامدادات.

⁶⁰ لماذا لم يسقط النظام السوري؟

تعدد في الآراء دعمت الخصم: إن تباين آراء ومواقف قوى المعارضة بشأن مستقبل سوريا، أضعفتها وقوت الجانب الآخر، وهو "النظام السوري"، فالمعارضة لم تتغلب على التفكير الثنائي القائم على تقسيم محيطها إلى أعداء وأصدقاء.

تعزيز لسيطرة الفصائل الإسلامية: ساهم الانقسام بين الأطراف السياسية من هيئات ومجالس وائتلافات، من تمكين أطراف أخرى لملء الفراغ، الأمر الذي أّجج التصعيد العسكري، وعزز من مواقع الفصائل الإسلامية المسلحة، وتوسيع نفوذها داخل الحكومات المحلية والمدنية، وهكذا استلمت كيانات إسلامية، على غرار "إدارة الخدمة المدنية" التي شكلتها "هيئة تحرير الشام" زمام الأدوار التنسيقية بين المجالس المحلية.

التشكيك الإقليمي بالمعارضة: الموقف الفوضوي للمعارضة المنقسمة ما بين معتلة ومتشددة، نتيجة وجود كيانات خطيرة بين مجموعاتها، وتقاربها مع الفصائل المسلحة وخاصة الإسلامية المتشددة، وضعها في موقف شك لدى القوى الإقليمية والدولية، خاصة التي كانت تدعمها، فبات يُنظر إلى غالبيتها كبنية خطيرة.⁶¹

سوريا فيما بعد: وهو موضع خلاف آخر بين مجموعات المعارضة، فمنهم من يراها سوريا جديدة، مدنية وديمقراطية. وآخرون يرونها مدنية فيها تعددية، تفصل بين الدين والدولة وتضمن الحريات والحقوق لكل المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني، وهو تباين يبرز نفوذ جماعات إسلامية كالأخوان المسلمين.⁶²

سجل حافل بالسرقة والفساد

في الوقت الحالي يكفي رمي أبسط شائعة لإحداث ضجة على وسائل الإعلام، وتحويلها لملف يجري البحث فيه وتحليله. وهكذا أصبحت أي كلمة تصدر عن المعارضة السورية، محسوبة عليها ومجرد تناولها بالتحليل والنقد يُعتبر بمثابة

⁶¹ مَسَاؤُ المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش

⁶² انقسام المعارضة السورية خدمة كبيرة لنظام الأسد

فضيحة لها، فقد باتت الفضائح تفوح من خفايا هذه المعارضة. لأن التراشقات الكلامية بين أقطابها، وتهديداتهم بفضح بعضهم البعض بخصوص سرقة الأموال دفعتهم إلى كشف المستور، لإبعاد تهم السرقات والخيانات عنهم والمتاجرة بالدم السوري. وقد صدرت العديد من التصريحات لمعارضين وتسريبات لوسائل إعلام رسمية تكشف هذه الفضائح. منها تسريب للمعارض السوري "كمال اللبواني"، بحصوله على تمويل للمعارضة السورية بقيمة 5 مليون دولار من الكونغرس الأمريكي عام 2005، ومطالبته بإيقاف هذا التمويل عام 2012، لأن هذه المبالغ قد سرقت، كما أضاف بقرار تخصيص مبلغ 1100 دولار شهرياً لكل أسرة معتقل من جماعة "اعلان دمشق" لم يصرف منها سوى 100 دولار لكل أسرة، والباقي لم يعرف أين تم صرفها. واتهامه للأخريين بفسادهم وعلاقتهم مع إسرائيل قبله أمثال "أنس عبده" (رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية منذ انتخابه 5 مارس 2016) وغيره منذ عام 2006، وتأسيسهم لمحطة تلفزيونية معارضة في لندن لم تبث سوى دقائق، وسرق باقي المبلغ الذي تحول إلى شراء عقارات وبيوت في عمان.⁶³

وفي فضيحة أخرى هذه المرة نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" عن برقيات دبلوماسية سربها موقع ويكليكس التلفزيونية، في 18 إبريل 2011، عبارة عن مراسلات دبلوماسية سرية لموظفي السفارة الأمريكية في دمشق ووزارة خارجيتها، حول برنامج تمويل المعارضة، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني داخل سوريا وخارجها⁶⁴. تضمنت هذه السجلات أن وزارة الخارجية الامريكية قدمت سراً 6 ملايين دولار عام 2006، لحركة العدالة والبناء، التي يتزأسها "أنس العبدية"⁶⁵، وقد دعا دبلوماسيون أمريكيون في البرقيات المسربة للحد من سياسة تمويل المعارضة.⁶⁶

⁶³ حرامية من زمان... تسجيل مسرب لمعارض سوري عن سرقات قبل اندلاع الثورة.

⁶⁴ برقيات ويكليكس: واشنطن تمول المعارضة السورية منذ عام 2006

⁶⁵ للاطلاع على النص الكامل للبرقيات راجع الروابط

وفي موقف آخر للسرقة والفساد، تم اتهام الشخصية المعارضة "سهير الأتاسي"، بسرقة 20 مليون دولار من مساعدات دولة الإمارات للاجئين السوريين، وبعد افتضاح أمرها ذكرت "الأتاسي" بأنها ليست الوحيدة التي نهبت الأموال، بل كل أعضاء الائتلاف نالوا أموالاً من الدول الأوروبية والسعودية وقطر والإمارات، ولم يصل أي شيء منها للاجئين، ولا حتى معارضة الداخل.⁶⁷ ولديها وثائق تثبت ما قام به أعضاء الائتلاف المعارض، فقد صرف ما يقارب 70 مليون، واختفى منها 20 مليون دولار، وهي ليست مسؤولة عن ذلك، وكل ما فعلته أنها اشترت عقاراً في واشنطن مؤلف من مبنى وقطعة أرض مساحتها 10 آلاف متر، وقيمتهم 12 مليون دولار فقط، وتهديدها بنشر ما قام به أعضاء الائتلاف، وهدر ملايين الدولارات في جيبوهم، وبأخذ شقق كاملة بدلاً عن غرفة، ودفع آلاف الدولارات،⁶⁸ وصرف المبالغ على مقربين من القيادة، فقد أفادت مصادر في المعارضة أن وفد الرياض 2 شهد مؤخراً إقالة بعض أعضائه، واستبدالهم بمقربين من نصر الحريري، وتابع المصدر أن نفقات الوفد بلغت 200 ألف دولار شهرياً.⁶⁹ وهذا يثبت تورط معظم شخصيات المعارضة بقضايا فساد، وعدم قيامهم بأي دور فعال لإيصال أموال المساعدات للاجئين، وللمقيمين في المخيمات، أو للمكوبين في الداخل السوري. بل كان يتم سرقة

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable1.html>

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable3.html>

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable4.html>

⁶⁶ واشنطن مؤلت سرّاً المعارضة السورية

⁶⁷ سهير الأتاسي: لسْتُ وحدي من سرق أموال المساعدات

⁶⁸ بعد فضيحة الـ20 مليون دولار سهير الأتاسي تخرج عن صمتها وتفجر فضيحة أكبر!

⁶⁹ تعرف على نفقات وفد الرياض 2 وكم يتقاضى نصر الحريري شهرياً

معظم تلك الأموال، أو تحويلها لمقربين من قيادات المعارضة، مما يقطع الشك بأن هذه المعارضة لم يكن الهم السوري يوماً همها، بل كانت تسعى وراء السلطة والمال، وسلكت درب المعارضة لتوفر قنوات فساد واسعة فيها، لتستطيع من خلالها الوصول إلى مساعيها في الثراء والشهرة والسلطة.

المحور الثاني: شعار المعارضة السورية من محاربة الظلم إلى ممارسته

يتناول هذا المحور إظهار خلفية المعارضة السورية، وفصائلها العسكرية وانتهاكاتها، التي تتهم بها الخصوم، مستغلة حالة الفوضى وعدم الاستقرار لممارسة أفعالها، وهذا ما يحدث عند نشوب أي صراع، حيث يتحمل أحد الاطراف المسؤولية الأكبر عن الانتهاكات التي ترتبط بحقوق الانسان، من استهداف للمدنيين، واعتقالات وخطف وتعذيب، مما يجعل منه اسوأ الجناة. بينما يخفي الطرف الآخر جرائمه تحت مظلة النضال، لمحاربة نظام ظالم، ليحل محله، على أنه هو المُخلص من هذا الظلم، دون النظر إلى حقوق الانسان، ومعايير الحكم، وهذا ما ينطبق على ائتلاف المعارضة السورية بقوامها السياسي والعسكري الحالي، فمنذ بدء الأزمة السورية، استطاعت هذه المعارضة، خداع الجميع بانتهاكاتها، وجعل المتهم الرئيسي هو النظام السوري، وإظهار نفسها المدافع عن حقوق المواطنين، وإبراز نفسها كحكومة مختلفة، وأكثر انسانية وفعالية في سوريا، دون النظر في انتهاكاتها، فصرف النظر عن انتهاكاتها أضر بجميع من كان يعول عليها، ولم يعد إطلاقها لتصريحات حول سوء النظام أو غيره، يبرر ممارساتها، فالبعض منها وضع ضمن لوائح الإرهاب؛ وهذا ما أنجزته هذه المعارضة طيلة هذه الفترة، ويأتي المحور هنا لنقل صورة واضحة عن تركيبها وانتهاكاتها كالتالي:

جيش بالإسم "قوامه تنظيمات متطرفة"

في اكتوبر 2019، أعلن مجموعة من القادة العسكريين في المعارضة السورية، عن تشكيل "الجيش الوطني السوري" في مدينة "شانلي أورفا" التركية، ليعلنوا تشكيل جسم موحد للمعارضة السورية، بعد مضي ثماني سنوات من دعواته لكافة الفصائل للتوحد في كيان واحد، حيث ضم "الجيش الوطني" الذي أسس عام 2017،

"والجبهة الوطنية للتحرير" الذي ضم فصائل من الجيش الحر في إدلب أيار 2018. على أن يكون نهجهم مواجهة النظام السوري. إلا إنه وبدلاً من اتباع هذا النهج، حوّل مساره لمساعدة الجيش التركي في غزو مناطق أخرى، خارجة أساساً عن سيطرة النظام السوري، حيث غزا مدينة جرابلس ومدينة عفرين، ومناطق أخرى تحت سيطرة الكرد. والترويج على أن قيامه بهذا العمل العسكري هو تحرير لسكان تلك المناطق، التي ارتكب فيها العديد من الجرائم والانتهاكات غير المعلنة، خاصة في المناطق الكردية، بما في ذلك القتل والاعتصام والخطف والسرقة، كما حدث وما يزال يحدث في عفرين.

وفي تقارير أخرى يتم الإشارة إلى أن "الجيش الوطني السوري" استخدم أساليب تعذيب قاسية بهدف ترهيب كل مختلف معه- وهو أسلوب تمارسه التنظيمات الإرهابية مثل داعش- فالكثير من مقاطع الفيديو المصوّرة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي توضح أساليب التعذيب والاعتصام والضرب التي تعرض لها المدنيون من قبل هذا الجيش، ولا تقتصر هذه الانتهاكات على عفرين إنما امتدت إلى مناطق شمال شرق سوريا، ففي أكتوبر 2019، عندما استولى هذا الجيش مدعوماً من الجيش التركي على مناطق "رأس العين / سري كانييه" و"تل أبيض / كري سبي"، ارتكب فيها أيضاً جرائم وانتهاكات لا تزال مستمرة حتى الآن، وعلى مرأى من داعمه التركي.

لكن وبالرغم من الترويج لهذا الجيش بهيكلته الموحدة، إلا إنه في الحقيقة يفتقر للقيادة الموحدة والانضباط؛ بالإضافة إلى منهجية وطبيعة الفصائل وايدولوجياتهم المتعددة، وولائهم لقادة الفصائل ومقاتليها أكثر من القيادات العامة، الأمر الذي نشر بينهم مبدأ السلطة الشخصية، وفق تنوعهم الفكري، مما خلق بينهم تنافساً وتناحراً على المكتسبات، دون أي محاسبة. مع تزايد حجم انتهاكاتهم وارتكاب جرائمهم. كما أن خلفيات العديد من هذه الفصائل الايدولوجية صعب عليها الانتقال إلى هيكلية المؤسسات، فواصلت جرائمها وانتهاكاتها تحت مظلة "الجيش الوطني السوري المعارض" ويمكن هنا إبراز أهم هذه الفصائل المعارضة بخلفياتها التي اشتهرت بتطرفها وإرهابها وانتهاكاتها المستمرة، رغم دعوات المنظمات الحقوقية بإيقافها ومحاسبة مرتكبيها؛ منها:

أ. أحرار الشام

وهي من الحركات الأكبر والأكثر فعالية وقاتالية بين الجماعات الإسلامية النشطة في سوريا، وأصبحت تعمل على امتصاص الجماعات الإسلامية الأصغر مع الحفاظ على التنظيم والانضباط في صفوفها، وقد قدر عدد مقاتليها بين 10- 20 ألف مقاتل.

أكد العديد من الباحثين عن علاقة هذا الفصيل بتركيا، منهم الباحث والأكاديمي التركي "عمر اوزدمير" الأستاذ في جامعة سكاريا والباحث في مركز الشرق الأوسط "اورسام" للدراسات الاستراتيجية عام 2015، حيث أشار إلى أن هناك العديد من النقاط المشتركة التي تجمع بين تركيا و"حركة أحرار الشام"⁷⁰ ووصفتها تركيا كأكبر حركة عسكرية فعالية، والحليف الأهم لها، وتأثيرها الهام على أمنها، كما صنفتها كقوة معتدلة إلى جانب جيش الفتح وجيش الإسلام. ووجدت فيها كأفضل حركة لتأمين حدودها الجنوبية من التهديدات على حسب زعمها.

وهذا ما فنده تقرير لمنظمة العفو الدولية (امنستي) في يوليو 2016، بعنوان "حالات الخطف والتعذيب والقتل تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وادلب"، حيث تضمن التقرير اتهاماً صريحاً لبعض الفصائل بينها حركة "أحرار الشام" ترقى إلى مستوى جرائم حرب. وهذا ما علق عليه مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية "فيليب لوثر": "أن للجماعات المسلحة في حلب وادلب اليوم مطلق الحرية في خرق القانون الانساني الدولي، وارتكاب جرائم حرب، مع افلاتها من العقاب، واستطعنا أن نوثق استخدام تلك الجماعات لأساليب تعذيب التي دأبت الحكومة السورية على استخدامها"⁷¹

وقد وثق التقرير 24 حالة اختطاف بين العامين 2012 و 2016، بينهم ناشطون سلمييون وبعض الأطفال، إضافة إلى أقليات استهدفوا لاعتبارات تتعلق بديانتهم فقط.

⁷⁰ علاقة تركيا بأحرار الشام السورية: الأمن والمستقبل

⁷¹ أحرار الشام وجيش الفتح ومنظمة العفو الدولية

واختطاف فتية يبلغون من العمر 14 و 15 و 16 عاماً على أيدي عناصر من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام في إدلب وحلب بين عامي 2012 و 2015. والإشارة لتنفيذ عمليات قتل على يدي الحركتين لمدينين بينهم أطفال، ومثليي الجنس، ونساء.

ب - جيش الإسلام

تشكل من خلال دمج عدة مجموعات، عمودها الفقري لواء الإسلام، بقيادة "زهرا ن علوش"، ويعتمد في تمويله على دول منها تركيا وقطر. تمكن هذا الفصيل من جذب أعداد كبيرة من الأتباع داخل البلاد، حيث اعتمد في تأسيسه على الخطاب الديني، على غرار ما فعل "أحرار الشام"، كما أنّ هذا الجيش قريب ايديولوجياً من "جبهة النصرة" حيث تربطهما علاقة قوية، ومهما كانت الاختلافات الايديولوجية بينهما، فقد كان يتم تسويتها من خلال المناقشات وقواعد الشريعة، وهذا ما صرح به قائده "زهرا ن علوش" لـ "صحيفة الديلي بيست الأمريكية"، 15 ديسمبر 2015 "أنه التقى بأبي ماريا القحطاني، أحد قادة جبهة النصرة، ولم يجد أي اختلافات بين شريعة جبهة النصرة وشريعة جيش الإسلام".⁷²

وقد اشتهر هذا الفصيل بجرائمه وانتهاكاته منذ تأسيسه، ففي مدينة عدرا بريف دمشق عام 2013، شارك جيش الإسلام مع جبهة النصرة بارتكاب مجازر دموية، قتل فيها الكثير من الأقليات وخاصة العلويين، بالإضافة لوضع مدينين من العلويين والاسماعيليين والدروز في أقفاص على أسطح المنازل، كدروع بشرية. بالتزامن مع قصف مدينة دمشق بعدة صواريخ بشكل عشوائي.

وفي دوما إحدى ضواحي دمشق، أتهموا بالوقوف وراء اختفاء عدد من نشطاء حقوق الإنسان، أشهرهم (رزان زيتونة – وائل حماد – سميرة الخليل – ناظم الخليل). كما أشار ياسين الحاج صالح (زوج المختطفة سميرة خليل) في ديسمبر 2013، أن هذا التشكيل العسكري "جيش الاسلام" لا يتعاون مع أحد في الغوطة، وهدد "رزان زيتونة" قبل شهرين وأطلق النار أمام بيتها بغرض الترويع والتطفيش" وختم

⁷² تفاصيل حوار زهران علوش مع صحيفة الديلي بيست الأمريكية

أن "جبهة النصره لن تقدم على أي جريمة في المنطقة دون تنسيق مع "زهران" في الغوطة الشرقية.⁷³

هذا إلى جانب اعتقال اعلاميين في الغوطة ، منهم (فراس مفيدة – عبادة صالح – محمد حمدون – شادي عبدالله – همام الحصري – مؤيد الديراني)، وبعد إطلاق سراحهم ظهرت على أجسادهم آثار تعذيب، نظراً لانتقادهم قادة جيش الإسلام. كانت الغاية من هذه الممارسات هي كم الأفواه من خلال التعذيب والترويد؛ كما أنهم هذا الجيش بإغلاق المؤسسات الإعلامية بينها مؤسسة "سبق" أكبر مؤسسة في الغوطة، ومؤسسة "مجد" المستقلتان.

وفي مقطع فيديو آخر متداول، اتهم علوش العلويين بأصول غير إسلامية وغير عربية، واصفاً إياهم بالنصيريين، متوعداً إياهم بالقتل.⁷⁴

كما اشتهر "جيش الإسلام" ببناء سجون مختصة بالجرائم المدنية، وتخصيص دورات شرعية فيها منها "سجن التوبة"⁷⁵، وسجن آخر للجرائم العسكرية "سجن الباطون"⁷⁶، بالإضافة إلى سجون خاصة بالنساء سماها "سفينة النساء"، حيث يتم فيه زج المختطفات، وتعريضهن لكل أشكال التعذيب.⁷⁷

ولم تقف انتهاكات "جيش الإسلام" عند الأقلية العلوية وحسب، بل امتدت إلى مناطق الكرد، في عفرين وسري كانييه/ رأس العين وكري سبي/ تل أبيض، والتي أدت لتهجير مئات الآلاف من سكانها، حيث وجهت منظمات حقوقية ودولية ومحلية

⁷³ ياسين الحاج صالح: جيش «الإسلام» خطف رزان زيتونة ورفاقها

⁷⁴ زهران علوش الارهابي المعتدل يتوعد بقتل الشيعة والعلويين واقامة الدولة الاموية الحديثة

⁷⁵ قصص العذاب من سجن التوبة

⁷⁶ بالصور.. السجون التي كان يستخدمها "جيش الاسلام" في دوما

⁷⁷ جيش الإسلام.. الخنجر الذي قتل الثورة من "الغوطة" إلى "رأس العين"

اتهامات عديدة للجيش الوطني الذي يشكل "جيش الإسلام" أهم أركانه، بانتهاكات واسعة تنوعت بين الخطف والإعدام الميداني والتهجير القسري للأهالي، واحتلال بيوتهم ومصادرتها.

ج - جند الأقصى

يعود تأسيس هذا الجيش إلى المدعو "ابو عبد العزيز القطري" وهو جهادي ذو خبرة، قاتل في أفغانستان؛ كان التنظيم في بداية تأسيسه يعمل ضمن كتائب داخل جبهة النصرة، المرتبطة بالقاعدة، إلا إنه بعد ذلك بدأ بالعمل بشكل مستقل، وغير تكتيكاته للقتال ضد النظام السوري.

كما إنه يشترك في ايديولوجيته مع الظواهري واتباعه، مثل تأييدهم لحمل السلاح ضد الكفار، والإطاحة بالنظام السوري، وتثبيت حكم الشريعة في البلاد، وبناء خلافة أسوة بتنظيم "داعش" الإرهابي واستخدام الانتحاريين، ودعوة الجهاديين في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى الحرب في سوريا.

وقد تم تصنيفه ضمن لوائح التنظيمات الإرهابية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كفصيل إرهابي عالمي. وفي يناير 2017 قررت الجماعة حل نفسها لينضم عناصرها إلى فصائل أخرى، أغلبها منضوية تحت راية "الجيش الحر" أو "الجيش الوطني السوري"

د- أنصار التوحيد

من الجماعات المتطرفة والناشطة في شمال سوريا، وإحدى الوحدات المندمجة في الجيش السوري الحر. تشكّل هذا الفصيل عام 2012، بعد دمج مجموعات صغيرة، لتصبح لاحقاً أغلب عناصره من بقايا "جند الأقصى"، كما يعتبر امتداداً لجماعة "جند الأقصى" فالاثنتان لا يختلفان عن أدبيات تنظيم القاعدة، بعقيدته الجهادية، إلا إنه بدأ بتغيير عقيدته بما يتوافق مع السياسة التركية القطرية، حيث أعلن استقلالته في مايو 2020 وعدم ارتباطه بأي تنظيم آخر في سوريا.

كل ما سبق من تغيير في هذا الفصيل، يؤكد أن "أنصار التوحيد" ما هو إلا تغيير لإسم جند الأقصى، وإعلان استقلاله بشكل إعادة تشكيل جماعات إرهابية تدار بشكل سري من قبل داعمهم، وكبديل جاهز "لجبهة النصرة" إذا ما حدثت أية تطورات

جديدة. لذا شكّل وجوده في إدلب مبرراً رئيسياً لقصف المدينة من قبل النظام السوري وروسيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، ففي آب 2019، استهدفت القوات الأمريكية معسكراً لها في بلدة كفر يا بمحافظة إدلب.

هـ- نور الدين الزنكي

من أكثر الجماعات النشطة في سوريا، تشكّلت منذ نوفمبر 2011، واعتبرت نفسها مستقلة. إلا إنها غيرت من أسمائها لا أكثر، فمن "الزنكي" إلى الانضمام لـ "لواء التوحيد" إلى "تجمع فاستقم كما أمرت" المقربة من الإخوان، لتنتهي بالعودة إلى تسميتها الأساسية، مع إضافة كلمة إسلامية عليها، بعد أن تشبعت بأيدولوجية باقي الفصائل، لتصبح "كتائب نور الدين الزنكي الإسلامية"، ثم انضمت هذه الجماعة لـ "جيش المجاهدين" وشكّل أحد أعمدته، لتعلن فيما بعد انسحابها من الأخير في أيار 2014، ولتغير اسمها من "كتائب نور الدين الزنكي الإسلامية"، إلى "حركة نور الدين الزنكي".

رغم اعتبار هذا الفصيل نفسه كمعارضة معتدلة، إلا إن سجّله لا يخلو من الانتهاكات والجرائم، كحادثة ذبح الطفل "عبدالله عيسى"، على يد أحد عناصرها، وتعذيب مدنيين، وفق ما أكدته مقاطع فيديو مصورة تداولها الناشطون، وبررت المعارضة السورية هذه الممارسات من خلال اعتبارها "أخطاء فردية"، لتبريرها. إلا إنها لم تكن سوى جزء من سلسلة جرائم متكررة ارتكبتها هذا التنظيم أسوة بباقي الفصائل المنضوية تحت راية "الجيش السوري الحر" أو "الجيش الوطني السوري"⁷⁸.

وفي يوليو 2016 أصدرت منظمة العفو الدولية، تقريراً كشفت فيه قيام جماعات مسلحة بعمليات قتل وتعذيب وخطف في مناطق حلب وإدلب وغيرها من مناطق في

⁷⁸ جريمة ذبح الطفل عبدالله عيسى

شمال سوريا، وكان من بين المشتركين ضمن هذه الجماعات "حركة نور الدين الزنكي".⁷⁹

لذا، مهما اختلفت تسميات هذه الفصائل المسلحة، فهي تبقى في جوهرها على صلة بالتنظيمات المتطرفة، وما يعزز هذا الاعتقاد هو انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم المرتكبة ضد المدنيين في مناطق سيطرتها وخارجها.

فقدان للتنظيم العسكري

ما سبق من تقارير وأدلة لانتهاكات هذه المعارضة المسلحة وجرائمها؛ يؤكد عدم أهليتها لإدارة البلاد؛ فهي لا تختلف عن أي تنظيم يسيء للمدنيين قبل أي طرف عسكري معارض له، ووفقاً لما أكدته العديد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، فإنّ هذه الفصائل والتي تندرج أغلبها تحت مظلة الجيش السوري الحر، أو الجيش الوطني السوري، والذي يمثله الائتلاف السوري المعارض في الخارج، ارتكبت جرائم بحق المدنيين خارج إطار القانون، ومنعت عودة أصحاب الأراضي إليها، ونهبت الممتلكات، واحتلت مناطقهم بصورة غير قانونية.

وقد أظهرت نتائج عمليات هذه الفصائل وداعميها، كذب ادعاءاتها بشأن قدرتها على إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وعدم توفير الأمان للسكان القاطنين فيها، فما حصل هو العكس تماماً، فقد فقدت السيطرة على قيادة تلك المناطق، وفرّ الأمان منها مع دخولهم إليها، وانتهت بنتائج كارثية. وهذا ما أشارت إليه "سارة ليا ويتسن" مديرة قسم الشرق الأوسط لهيومن رايتس ووتش تعليقاً على ما حصل في المناطق الآمنة التي اقترحتها تركيا نتيجة عملياتها العسكرية في سورية: "إنّ الاعدامات، ونهب الممتلكات، ومنع عودة النازحين إلى ديارهم، هي أدلة دامغة على أنّ المناطق الآمنة" المقترحة من تركيا لن تكون آمنة، خلافاً للرواية التركية بأنّ عملياتها ستنشأ

⁷⁹ منظمة العفو الدولية: سوريا: حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة على أيدي

منطقة آمنة، فإن الجماعات التي تستخدمها لإدارة المنطقة ترتكب انتهاكات ضد المدنيين وتميز على أسس عرقية".⁸⁰

وهنا يمكن القول إن الانتهاكات وارتكاب الجرائم بحق المدنيين لن تتوقف مادامت تمثلها هكذا معارضة استمرت في جرائمها دون رقيب أو حسيب، وكون أغلب الفصائل السابق ذكرها اندرجت تحت مظلة موحدة كـ "الجيش السوري الحر" أو "الجيش الوطني السوري"، الجناح العسكري للائتلاف السوري المعارض، الذي يدّعي تمثيله السياسي للسوريين، فالكل يتحمل مسؤولية هذه الجرائم، ولا يجب أن يمرّ الأمر دون محاسبة، وإدراجهم ضمن خانة واحدة مع باقي التنظيمات الإرهابية، لارتكابهم جرائم ضد السوريين كأى فصيل إرهابي آخر. وهذا ما تتحمله أيضا الدول الداعمة لها. ومع استمرار انتهاكات هذه المعارضة وزيادة نشاطها بشقيها السياسي والعسكري، تقوضت شروط حل الأزمة السورية بشكل خطير، وشارك عدد كبير من الجهات الفاعلة في هذا الصراع المُسيس بشكل مباشر أو غير مباشر، وحوّلت الأزمة من أزمة محلية إلى أزمة إقليمية ودولية، فأصبحت الجهات الفاعلة لديها وجهات نظر مختلفة، مما أدى إلى الفشل في الوصول إلى توافق حول شكل الحل النهائي للأزمة السورية.

خاتمة

ما سبق يؤكد مسؤولية المعارضة في تحمل هزيمتها، وفشلها في تأسيس كيان لجذب قاعدة شعبية أوسع، وأيضاً فشلها في تجسيد مطالب الشعب، واتخاذ القرارات المناسبة، كما أنها لم تستفد من أخطاء الماضي، بل تراكمت مع أخطاء الحاضر، وازدادت العشوائية، وخاصة من الناحية العسكرية، فقد فتح المجال لتدخل قوى بعيدة عن إرادة السوريين، ومرتبطة بأجندات خارجية. فضلاً عن قضايا ممارسة الإرهاب وقضايا الفساد والسرقة، التي يتهم أعضاء المعارضة بعضهم البعض فيها.

إذاً فروئيتهم للأزمة السورية كانت سطحية، وعليه تكررت الاخفاقات في تحقيق أي هدف، ويمكن اختصار أسبابها كما يلي:

⁸⁰ هيومن رايتس ووتش: سوريا: انتهاكات بحق المدنيين في "المناطق الآمنة"

- الخليط غير المتجانس لأعضائه من منفيين ومثقفين وعلمايين، وإسلاميين، خلق طيفاً متنوعاً من مجموعات وأفراد يفتقرون لأية صلة، أو قواسم مشتركة، أو رؤى موحدة، فضلاً عن فقدانهم للتواصل مع المتظاهرين في الداخل.

- خلق حلقة من الإحباط وانعدام الثقة، قوّض مصداقيتها لدى القواعد الشعبية، مما دفع بالعديد من الفصائل المسلحة لرفض شرعية الائتلاف.

- الأهداف غير الواضحة، حيث كرّرت المعارضة بشتى أطيافها على أهمية الوحدة، لكن دون أي نشاط تنظيمي، مما قلص قدرتها على طرح مطالب ذات رؤية موحدة.

- خطاب التصدي لتبرير فشلها، حيث بلغت المعارضة في تقدير قدراتها أمام الداخل، وخاصة منذ العام 2016، بعد تهاوي قدرتها العسكرية والسياسية، كانت الخطابات الوسيلة الوحيدة للتصدي.

- غياب التنسيق بين داعمها الإقليميين، حيث غدت المنافسة الانقسامية بين الأعضاء في كافة المجالس، وخاصة ممن يُحسبون على دول الخليج وتركيا، الأمر الذي أدى إلى انحراف المعارضة عن مهمتها الرئيسية، لصالح أجنادات اقليمية.

- دفع الحراك الشعبي نحو التسلح، دون وجود قدرات تنظيمية لها، أو نفوذ، فاستيلاء الفصائل على أراضي، وعدم قدرة المعارضة على السيطرة عليها، جعلها ضعيفة، وكان السبب في خسارتها لدعم القوى الخارجية، التي انتقدت سلوك الجماعات الإسلامية المنضوية تحت رايتها.

الثورة الرقمية والإمبراطورية الإلكترونية

م. إبراهيم حسين أحمد

مرّت البشرية بمراحل كثيرة خلال تطورها التاريخي، وفي كل مرحلةٍ وتطوّرٍ كانت هناك عقولٌ عبقرية تعمل وتبدع. ومن هذه التطورات التي أحدثت تغييرات جذرية في مسار التطور البشري، تلك الثورات العلمية التي كانت لها تأثير عميق على جميع نواحي الحياة داخل المجتمعات البشرية وعلى صعيد تطورها التاريخي. وقد تكون الثورة الصناعية - التي قامت خلال القرن التاسع عشر، والتي شهدتها بلدان أوروبا الغربية بسبب النهضة العلمية الشاملة التي أدت لاختراعات واكتشافات مهمة - إحدى أهم تلك الثورات. حيث جعلت الآلة تحل محل العمل اليدوي. كان لهذا الأمر أثراً بالغاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواءً في أوروبا أو خارجها.

وتعد الثورة التكنولوجية الحالية من الناحية الرقمية إحدى المراحل المتقدمة من تلك الثورات العلمية، التي تأخذ في كل فترة منحى مختلفاً بحسب التطور في وسائلها، وفي الظروف العالمية. والجدير بالذكر أن هذه الثورة وما ألت إليه من نتائج باتت تؤثر في الكثير من نواحي الحياة داخل المجتمعات البشرية وخاصة في الدول المتقدمة والتي يتم استخدامها في التأثير على السياسات العامة وأدواتها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

لقد نقلت الثورة الرقمية، البشرية من التقنيات الميكانيكية إلى الإلكترونيات الرقمية، والتي بدأت بعد النصف الثاني من القرن العشرين، ومن ثم توالت التطورات على هذه التقنيات حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، فباتت تأخذ أشكالاً تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

تطور وسائل التواصل الاجتماعي

لم يكن أحد يتوقع أن تتطور وسائل التواصل الاجتماعي الفيسبوك، وتويتر، وواتس آب وغيرها إلى هذه الدرجة حتى أصبحت واحدة من أكثر أدوات التأثير

العالمي. لأن العمر الحالي لهذه الوسائل ليس طويلاً، مقارنةً بالتطور التكنولوجي العام وهي -عملياً- لم تبدأ منذ فترةٍ طويلة، حيث كانت بداياتها بعد العام 2000.

لقد غزت هذه الوسائل الانترنيت في مختلف دول العالم، وبات العالم كقرية صغيرة، بحيث يمكنك الوصول إلى كل صديق أو قريب عن طريقها، بدءاً من فيسبوك، ووصولاً إلى أقل البرامج استخداماً في هذا المجال.

كان الأمر يقتصر -بدايةً- على الأفراد فقط، ولم تكن فكرة أن يصل مدى تأثيرها إلى الحكومات والرؤساء والدول واردةً وقتها، إلى أن تغير الأمر بدايات عام 2011، ولا يمكن ذكر ثورات ما سميت بالربيع العربي دون ذكر تأثير وسائل التواصل الاجتماعي فيها حيث لعب الفيسبوك دوراً كبيراً في الإطاحة ببعض الأنظمة الرئاسية، كالنظام المصري مثلاً، باعتباره أصبح طريقة للتواصل بين الخارجين ضد حكوماتهم، واستمر دور وسائل التواصل في الانتقال من وعي الشارع إلى بث الوعي إلكترونياً، باعتبارها باتت منصة لجميع النشطاء؛ سواءً أكانوا سياسيين، أو مدنيين أو غيرهم، للإدلاء بأرائهم وجعلها متاحة للناس جميعاً. وسمحت للنخب السياسية والاجتماعية تجاوز فكرة تعييبها في المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة.

وفي إيران عندما بدأت احتجاجات الوقود عام 2019، قامت الحكومة الإيرانية بحجب كل وسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية، بداعي أنها تحرّض على الفوضى والتدمير، مما يعني إدراكها للدور الكبير لهذه الوسائل في توسيع دائرة الاحتجاجات في البلاد، بالإضافة إلى دورها في نقل ما يحصل في الداخل إلى خارج إيران، لذا ارتأت الحكومة هناك حجب مواقع التواصل الاجتماعي بهدف عزل الشعب الإيراني بالكامل عن محيطه الدولي.

تأثيرات وسائل التواصل في الحياة السياسية (حادثة ترامب نموذجاً)

لعل بداية عام 2021 قد أحدثت تغييراً جديداً في تأثيرات تلك الوسائل، خاصةً بعد أن قام الموقع المعروف توتير بتعليق حساب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعد عدة تغريداتٍ قام بها، فُهمت على أنها تحرّض على العنف، وبعدها قيام أنصاره باقتحام مقر الكونغرس في 6/1/2021. ثم امتدت عمليات الحظر إلى فيسبوك، وانستغرام، إلى منصات أخرى؛ وصلت إلى أكثر من عشرة مواقع.

إن ما حصل لحساب الرئيس الأمريكي يُنظر إليه من عدة زوايا، الأولى وهي نوع من الديمقراطية الممنوحة لتلك الشركات، والتي استطاعت بقرارات تحريرية حجب وإفقال حساب رئيس أقوى دولة في العالم. فقد أضافت هذه التطورات مسحة ديمقراطية؛ أو بذرة أخرى لترسيخ الديمقراطية لكل بلدان العالم، وأصبحت درساً، تعلّم الحكام أن لا أحد فوق القانون.

والزاوية الثانية هي القول بمن قال أن حجب الحساب هو خطوة لقمع الحريات وإبداء الرأي بشكل عام، بغض النظر عن التغريدات. فهناك الألوفا ممن ينتهكون المعايير الانسانية على مستوى العالم، وليسوا بحاجة إلى تغريدات لكي يقوموا بالقتل والتحريض على العنف. وبعضهم حكام دول، يمارسون دكتاتوريتهم على مرأى العالم أجمع، دون أي محاسبة، ودون نشر ذلك على صفحات التواصل، والرئيس الأمريكي الذي من صلاحياته أن يأمر ببدء هجوم نووي، كيف لا يمكن انتمانه على حساب تويتر؟

والزاوية الثالثة، وهي مدى قدرة هذه الشركات على التأثير المباشر، فبغض النظر عن تغريدات الرئيس الأمريكي التي تسببت في كل ذلك، باتت هذه الشركات تتحكم في أمور تصل لحد إحداث تغييرات جذرية، ويات يطفو على السطح في الأيام الأخيرة مصائر حسابات حكام آخرين، فطالما أن السوشال ميديا تنتشر في كل العالم، فهذا يعطيها طابعاً إمبراطورياً إلكترونياً، فقد باتت قادرة على التأثير على أي دولة خارج حدود الشركة. وما حصل من إغلاق حساب تويتر المرتبط بالمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي بعد نشره لتغريدة تحريضية كما قالت الشركة، وكذلك حجب تغريدة لوزير الداخلية التركي سليمان صويلو، إلا دلائل على أن هذه الوسائل باتت أقرب إلى امبراطورية متحكمة عن بعد.

"هذا يثير تساؤلاً كبيراً حول الأحكام التحريرية لشركات التواصل الاجتماعي، والطريقة التي تنظم بها أعمالها"؛ كما ذكر "مات هانكوك" وزير الصحة البريطاني، متسائلاً: هل من المناسب أن نترك مثل تلك القرارات لأشخاص مثل مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي ومؤسس فيسبوك؟"، ويرى هانكوك أن الأمر يجب ألا يكون متروكاً لهؤلاء على الإطلاق، وأن هناك حاجة لإيجاد إطار تنظيمي حولهم لوضع القواعد والمضي قدماً، والسؤال الأهم الذي يجب أن يُطرح، هل فعلاً هكذا قرارات بيد شخص واحد؟

وفي السياق لا يُستبعد انتباه بعض دول العالم إلى تأثير هذه الإمبراطورية، والتي قد تؤدي بهم إلى استعمال مواقع ووسائل تواصل اجتماعي محلية، وما حصل في تركيا مؤخراً، مثلاً قريب من ذلك، فقد تخلى فريق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الإعلامي؛ ووزارة الدفاع عن برنامج واتس آب، بسبب قواعده الجديدة، ودعى أردوغان الشعب التركي إلى استخدام برنامج المراسلة المشفر "Bip" وهو وحدة تابعة لشركة توركسيل التركية، وقد انضم أكثر من مليون مستخدم جديد إلى برنامج المراسلة هذا خلال يوم واحد فقط.

إن ما حصل في تركيا قد لا يكون فقط لمجرد قواعد جديدة وضعتها واتس آب، بل قد يكون الأمر أكبر من ذلك، وهو التحرر من إمبراطورية وسائل التواصل الاجتماعي، وقد يمتد الأمر إلى دول أخرى، فالصين منذ فترة طويلة تفرض قيوداً على أكثر من 75 % من مواقع التواصل الاجتماعي العالمية، مثل غوغل وفيسبوك وواتس آب، ليس لما يحصل وحصل بداية العام 2021، فهي تخشى من مخاطر التجسس والمراقبة أيضاً، لذا وفرت بدائل آمنة لمثل هذه المواقع.

في الماضي كان الأفراد يخشون من سلطة وسائل التواصل الاجتماعي، والآن وصل الأمر لمستوى رؤساء الدول، فهل سنشهد تطورات أخرى على هذا الصعيد؟، هذا كله قد يكون مرتبطاً بمؤسسات تعمل في الخفاء وتتحكم بالعالم بأسره، وتُحرك الشركات؛ وحتى الدول حسب توجهاتها وأيديولوجيتها.

وباء كورونا وصعود العملات الرقمية - البيتكوين نموذجاً

من إحدى وسائل الإمبراطورية الإلكترونية، الظهور الواضح للعملات الرقمية المشفرة. وأهم تلك العملات التي باتت في صعود الآن هي عملة البيتكوين (Bitcoin)، وهي عملة رقمية مشفرة، تم اختراعها في عام 2008 من قبل شخص أطلق على نفسه اسم ساتوشي ناكاموتو، وهو غير معروف حتى اليوم. بدأ استخدام هذه العملة عام 2009، وهي أول عملة رقمية لامركزية، أي من دون وجود بنك مركزي، حيث يمكن إرسالها من شخص إلى آخر عبر شبكة بيتكوين بطريقة الند للند (أو النظير إلى

نظير) دون الحاجة إلى وسيط؛ يكون طرفاً ثالثاً⁸¹ (كالبنوك، وشركات التأمين، وشركات التعامل في البورصة، وعملاء السمسرة)، يمكن استبدالها بعملات ومنتجات وخدمات أخرى.

((أشارت تقديرات البحوث التي وضعتها جامعة كامبريدج إلى أنه في عام 2017، كان هناك ما بين 2.9 إلى 5.8 مليون مستخدم يستعملون محفظة لعملة رقمية، وأكثرهم يستخدمون البيتكوين. ويتألف البيتكوين مثل أي عملة أخرى من أقسام صغيرة تسمى "الساتوشي"، ويتطلب الأمر 100 مليون ساتوشي للحصول على بتكوين واحد، ويجري إصدار نحو 360 عملة بيتكوين جديدة يومياً حول العالم، إذ وصل عددها حالياً إلى 16.5 مليون وحدة (عملة)، ووضعت أول ماكينة صراف آلي للبيتكوين في مدينة فانكوفر، بمقاطعة بريتيش كولومبيا بكندا عام 2013، تسمح للمستخدمين بشراء العملات الرقمية أو بيعها.))

كما ذكرنا سابقاً، فإن شبكة البيتكوين تعمل منذ عام 2009، ولم تتوقف منذ ذلك الوقت، وبسبب نظام الإجماع⁸² في العملة لم يستطع أحد اختراق سلسلة كتل البيتكوين، وأكثر الاختراقات التي تتم هي بسبب أخطاء بشرية في إدارة المحفظة، وليست بسبب عيوب في التصميم.

كان لانتشار وباء كورونا في العالم، تأثيراً كبيراً على اعتماد الناس على العملات الرقمية، وكان صعود البيتكوين أحد نتائجه، حيث نمت عمليات الشراء والمعاملات الرقمية أثناء تفشي الوباء، وبات الاستغناء عن التعاملات النقدية التقليدية واحداً من الأمور الضرورية لتفادي انتشار كوفيد 19.

81 على سبيل المثال: إذا ذهبت لمحل تجاري واشترت قطعة ملابس، وقمت بالدفع بواسطة بطاقة الائتمان (فيزا كارد، أو ماستر كارد)، فإن البنك هو الوسيط بينك وبين البائع. وحتى لو قمت بالدفع النقدي فالبنك المركزي هو الوسيط، حيث هو الذي أصدر العملة المتداولة. أما إذا استخدمت العملة الرقمية على سبيل المثال البيتكوين، وحين تشتري قطعة الملابس، فأنت تدفع من خلال محفظة رقمية محفوظة على هاتفك المحمول، والبائع لديه آلة تشبه آلة الدفع بالبطاقة الائتمانية، فتقوم بالدفع مباشرة للبائع. حين تتم العملية تتغير ملكية العملة الرقمية من محفظتك إلى محفظة البائع، ويتم تعميم تغيير الملكية على شبكات الحاسوب حول العالم بوقت قصير بطريقة لا مركزية، تسمى سلسلة الكتل – بلوك تشين (Blockchain). أي أنه لا يوجد حاسوب أو بنك مركزي يقوم بالعملية؛ أو على علم بأطرافها، وأن الملكية تتغير بدون معرفة من البائع ومن المشتري.

82 خوارزمية الإجماع : تعمل على تأكيد اتباع قواعد البروتوكول وضمان أن جميع المعاملات تحدث بطريقة موثوق بها بحيث لا يمكن صرف العملات إلا مرة واحدة.

خلال هذه الفترة حدثت تغيرات كثيرة دعمت هذه العملة، منها ما حدث عندما أطلق عملاق المدفوعات عبر الإنترنت "بييه بال (PayPal)"، خدمة شراء وبيع ودفع بواسطة العملات المشفرة، والذي سيضمن لمستخدميه البالغ عددهم 350 مليون وعشرات الملايين من التجار الشركاء؛ تحويل مدفوعات من البيتكوين أو الإيثريوم (Ethereum)⁸³ إلى العملة المحلية، مما يجعل العملات الافتراضية أكثر شعبية.

شكل إعلان شركة "بييه بال" السماح لعملائها باستخدام العملات المشفرة في عمليات البيع والشراء قفزة كبيرة للبتكوين، الأمر الذي ضاعف الطلب عليها، مؤدياً لارتفاع سعرها، ومما دفع أكثر البيتكوين للارتفاع هو قيام مؤسس "تويتتر" جاك دورسي بإطلاق مؤسسة لجعل "بيتكوين" "عملة الإنترنت"، بالإضافة إلى ما قام به "إيلون ماسك" الرئيس التنفيذي لشركة "تسلا" للسيارات الكهربائية من استثمار نحو 1.5 مليار دولار في العملة الرقمية بتكوين، لم يتوقف "ماسك" عند هذا الحد فقط، بل أتاح - مؤخراً - شراء سيارته الكهربائية عن طريق عملة البيتكوين.

كانت عملة البيتكوين في السادس من حزيران 2011 تساوي 8 دولارات فقط، ورغم خيبة الأمل الكبرى حينها من العملات التقليدية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن معظم الخبراء كانوا يرون أن العملة المشفرة ليست إلا حلمًا تحررياً غير واقعي بسبب تقلب قيمتها، لكن هذا الأمر تغير اليوم، فقد أصبحت بتكوين (Bitcoin) حديث الساعة في العالم الاقتصادي، حيث يتم تداولها بما يزيد على أكثر من 50 ألف دولار لكل عملة من أصل 21 مليون وحدة (عملة) متاحة⁸⁴، ورغم التذبذب الكبير في قيمتها، إلا إنها باتت شاغلة العالم في هذه الأيام.

رغم كل التشكيكات في عملة البيتكوين، لكنها نجحت في الاستمرار، وأن تثبت قدرتها على البقاء في التداول لمدة 12 عاماً، وعلى الرغم من أنها ليست أكثر كفاءة أو سهولة في الاستخدام من العملات الورقية التقليدية، لكنها بقيت مرنة، وقادرة على

⁸³ تم إطلاق عملة الإيثريوم للمرة الأولى في شهر أغسطس عام 2015 لتضاف إلى سلة العملات الرقمية (Cryptocurrencies)، هي ثاني أشهر وأفضل العملات الرقمية في العالم بعد البيتكوين، ومنذ أن تم إطلاقها وهي تنمو وتتطور بشكل سريع للغاية جعل السعر السوقي لها يرتفع من 2.8 دولار حين تم إطلاقها ليصل إلى 1,678 دولار في الفترة الأخيرة، في الوقت الذي لم تنجح الكثير من العملات الرقمية الأخرى في تحقيق نفس الشهرة والانتشار، على الرغم من إطلاقها في نفس التوقيت تقريباً.

⁸⁴ لأن عملة البيتكوين مثلها مثل أي عملة، هناك حدود لطباعتها أو إصدارها، وذلك تحاشياً لخطر التضخم.

تحدي العملات الورقية، وهذا ما جعل الشركات الاستثمارية أن تتجه نحوها بقوة في الفترة الأخيرة.

أما ما يتعلق بتأثير البيتكوين على الدولار فيقول الخبراء أنه يكاد يكون من المستحيل أن تحل بتكوين أو غيرها من العملات الرقمية محل الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية، على الأقل على المدى القصير. ويرجع ذلك إلى التقلب في سعرها، وإمداداتها المحدودة للغاية، وهذا ما يجعلها غير مؤهلة لاتخاذ هذا الدور، وينطبق الأمر ذاته على العملات الرقمية الأخرى مثل عملة "دوجكوين (dogecoin)"، التي بدأت كمزحة في عام 2013 لتصبح قيمتها السوقية الإجمالية الآن حوالي 6.9 مليارات دولار، بمعدل 5 سنتات للوحدة الواحدة، لكن هذا لا يعني أن لا تأثير للعملات الرقمية على الدولار، ويبدو أن المستقبل لهذه العملات الرقمية، والتي قد تكون جزءاً هاماً من الامبراطورية الرقمية التي يشهدها العالم.

العملات الرقمية والنظام المالي العالمي

تشبه العملات الرقمية - وخاصة البيتكوين - إلى حد ما؛ ما تم الحديث عنه من أصحاب نظرية المؤامرة الذين «تنبؤوا» بعملة عالمية تتحكم فيها نخبة من أرباب الأموال، فقد نشرت مجلة الـ «إكونوميست» مقالاً بعنوان: «استعدوا لعملة عالمية». هذا المقال لم ينشر قبل أيام، وإنما نشر بتاريخ 1988/9/1م، أي قبل حوالي 33 عاماً. يستهل المقال بهذه الجملة: «بعد ثلاثين عاماً من اليوم، ربما يدفع الأمريكيون واليابانيون والأوروبيون وأناس من دولٍ ثريةٍ أخرى، وأخرى فقيرةٍ نسبياً عن تسويقهم بالعملة ذاتها. ولن تسعر القيمة بالدولار، أو الين أو المارك الألماني، وإنما لنقل بعملة الفينكس».

طبعاً عملة الفينكس كانت افتراضية، لكن يبدو أن ما يحصل اليوم هو تحقيقٌ لخيالٍ علمي حصل قبل أكثر من ثلاثين عاماً، لذا يرى البعض أن ظهور هذه العملات ليس مصادفةً بريئة، بل هناك من يوجهها.

لا تخضع العملات الرقمية لسطوة الحكومات؛ أو لأي نظام عالمي، لأن ما يحركها هو عمليات البيع والشراء والمقايضات، لذلك فأنت لن تحتاج إلى تبديل العملة، ولن تخضع للبنوك، ولن تدفع أي عمولات، وهذا يلغي فكرة المركزية ومراقبة حركة الأموال والأسهم والعقارات وغيره، ويصبح من الصعب السيطرة على حركة الأموال

ومعرفة حتى وجهتها، وهذه السرية في التعاملات استقطبت الكثيرين من الراغبين في الحصول على الخصوصية، والتخلص من سطوة البنوك، ورغم أن هذه العملات قد تصبح ملاذاً آمناً للمتهربين من الضرائب وغسيل الأموال وغيرها من العمليات غير القانونية، إلا إنها تملك القوة الكافية لتقويض سلطة الدولة، وتحكمها بالأسواق. وفي تحقيق استقصائي أجراه المجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي حول بيتكوين في نهاية عام 2017، خلص رئيس المجلس جيروم باول إلى أن أحد أكبر مخاطر العملة الرقمية هو الخصوصية.

لذا نرى محاولات جادة من الكثير من الحكومات والأنظمة البنكية لمحاربة العملات الرقمية، ويبدو أنهم يميلون الآن لإصدار عملات مركزية السجل مثل الريبل، يستطيعون من خلالها تغيير بعض قواعدهم المالية، ولكن دون خسارة تحكمهم بالأسواق وانتقال الأموال.

استطاعت بعض الدول الاستفادة من العملات الرقمية، خاصة تلك التي تخضع لحصارات اقتصادية كفنزويلا مثلاً، أو تلك الدول التي تخضع لعقوبات دولية ك كوريا الشمالية، فقد قامت الحكومة الفنزويلية بإصدار عملية رقمية مركزية تسمى بيترو، وربطت سعر هذه العملة بسعر برميل النفط المحلي والمعادن النفيسة، وقد نجحت هذه الحكومة حسب تصريحاتها ببيع ما يفوق الـ 700 مليون دولار من البيترو في فترة الاكتتاب الأولية، وهذا ما يعطي فنزويلا طريقاً للهروب من الضغوط الاقتصادية التي تلاحق عملتها المحلية التي تضخمت كثيراً، بالرغم من الضغط الأمريكي ومنع شراء العملة الرقمية الفنزويلية، وهذا ما يصب في مصلحة العملة الرقمية الجديدة. وهذا ما يهدد النظام الاقتصادي العالمي ككل، وتخرج الحكومات من تحت سطوة الدولار والولايات المتحدة الأمريكية.

فلسفة العملات الرقمية وتمويل الحروب

يرى البعض أن تكنولوجيا العملات الرقمية ستقوم حتماً بتغيير العالم، وتقليل الحروب، بفضل إحلال العملة الرقمية محل العملة التقليدية، وهيمنتها على الحياة الاقتصادية.

يقول الفيلسوف ستيفان مولينو: "أن البيتكوين يمتلك القوة لتقويض السلطة السياسية التي تبدو كأنها سلطة مُطلقة، وهو بمنزلة الثورة الأكثر سلمية التي يمكن أن تحدث في هذا العالم".

من الناحية التاريخية، طالما كانت قدرة الحكومات على طباعة النقود، وسيلة رئيسية في تمويل الحروب، والحروب كثيراً ما كانت تدفع الحكومات إلى طباعة الأموال دون توقف، فالحرب العالمية الأولى كان من المتوقع أن تستمر لعدة أشهر فقط، لأن تلك الفترة هي المفترضة لنفاد الأموال المخصصة للحرب عند الدول المشاركة فيها، ولكن بدلاً من ذلك، بدأت الدول المشاركة بطباعة نقود جديدة، دون أي التزام بنظام الذهب الدولي، من أجل مواصلة تمويل المجهود الحربي. بالإضافة إلى ما حصل خلال الحرب الأمريكية الفيتنامية، والتي جعلت الولايات المتحدة تقوم بطباعة فئات ضخمة من الدولار دون تغطية من الذهب، مما أدى إلى تضخم نقدي في قيمة الدولار خلال الستينات من القرن الماضي.

لذا يؤكد الخبراء أن "الحرب والعملة المحدودة لا يجتمعان معاً"، والعملات الرقمية، طالما لا تتحكم بها الحكومات فهي ستكون محدودة، في حال لو أصبحت عالمية، وبالتالي ستحدّ من الحروب.

الخلاصة

العالم في تغير مستمر، وكما قيل سابقاً أن الشيء الوحيد الثابت في الحياة هو التغيير المستمر، والثورة الرقمية هي إحدى التغييرات التي قد تحدث طفرات غير متوقعة للعالم، تماماً كما فعلت الثورة الصناعية، التي منحت الانسان قفزة هائلة نحو التطور التقني، فما كان خيالاً علمياً قبل مئة عام أصبح حقيقة اليوم، وما يتم الحديث عنه اليوم عن أن العملات الرقمية وغيرها من أدوات الثورة الرقمية مجرد بالون هلام أو فقاعة اقتصادية، قد تقلب الموازين مستقبلاً على رأس الحكومات بما في ذلك النظام العالمي ككل.

المراجع:

- الثورة الصناعية - موقع المعرفة.
- الثورة الصناعية الرابعة - موقع العربية - تم النشر في 1 تموز 2018.
- ما هو البيتكوين؟ - الموقع الأساسي.
- "تويتر" تعاقب المرشد الإيراني علي خامنئي - موقع العين الإخبارية - تاريخ النشر 22 / 1 / 2021.
- «تويتر» يحجب تغريدة لوزير الداخلية التركي بسبب «المثلية الجنسية» - موقع تركيا الآن - تاريخ النشر 2021/1/31.
- حظر ترامب على مواقع التواصل: ضرورة للحفاظ على الأمن أم تقييد للحريات؟ - موقع bbc arabic - تاريخ النشر 2021 / 1 / 14.
- البتكوين تحطم أرقاماً قياسيةً - موقع الصباح - تاريخ النشر 2020 / 1 / 11.
- كيف فرضت البتكوين نفسها على الشركات في 2020؟ وما عوامل صعودها؟ - موقع الجزيرة - تاريخ النشر 2020/12/23.
- الرئيس التنفيذي لـ"تويتر" يطلق مؤسسة لجعل "بيتكوين" "عملة الإنترنت" - موقع العربي الجديد - تاريخ النشر 2021/ 2/13.
- تسلا تستثمر المليارات في بتكوين وتتعشها - موقع سكاى نيوز عربية - تاريخ النشر 2021 / 2 / 8.
- ازدهار البتكوين.. هل يشكل خطراً على الدولار؟ - موقع الجزيرة - تاريخ النشر 2021/2/22.
- البيتكوين.. فقاعة اقتصادية أم ثورة رقمية؟ - موقع للعلم - تاريخ النشر 23 / 1 / 2018.
- لماذا يحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟ - الجزيرة - تاريخ النشر: 17 / 7 / 2018.
- الآن.. شراء سيارات تسلا باستخدام البتكوين - موقع سكاى نيوز - تاريخ النشر 2021/3/24.

البيتكوين.. عملة النظام العالمي الجديد - موقع البيان - تاريخ النشر 17 / 1 / 2018.

البيتكوين: نظام عالمي جديد .. - مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية -
تاريخ النشر: 2017 / 2 / 17.

ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا

د شوقي محمد



مقدمة

شكل التهاوي السريع لسعر صرف الليرة السورية خلال الأشهر القليلة الماضية هاجساً كبيراً داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لما تركه فقدان الليرة لنسب عالية في قيمتها من آثار خطيرة على الشارعين الاقتصادي والاجتماعي، وبدرجة متزايدة. فتأثرت مختلف أسواق السلع والخدمات؛

التي بلغت الأسعار فيها ارتفاعات شاهقة، لتتزايد معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، لم يعد معها بإمكان الأفراد تحمل نتائجها المالية. حيث أصابت الاختلالات جسد الاقتصاد، ولم تعد الضوابط القانونية أو الروادع الأخلاقية كافية لضبط خط سيره. فلا المستهلك قادرٌ على دفع أثمان احتياجاته في ظل ارتفاعاتها غير الطبيعية، ولا البائع أو المورد أو مقدم الخدمة قادر على تخفيض أسعار منتجاتهم؛ لعدم قدرتهم على تمويلها لاحقاً لذات السبب. حيث لم يترك التضخم سلعة أو خدمة أو مورداً إلا وأصابه، لترتفع أسعارها قرابة المئة ضعف اليوم. وباتت - مع التضخم الحاصل - مدخرات الأفراد وموارد الدولة تتآكل معاً وبسرعة كما النار في الهشيم، مما يندر بأيام قدامات قد تكون صعبة على الجميع، إذا ما استمرت الحال على ما هي عليه الآن.

وفي ظل هذه الظروف، نشطت القطاعات الربعية على حساب توقف القطاعات الإنتاجية مما قلل وسيقلل من فرص العمل، ويخفض من المعروض السلعي في الأسواق لتزداد نسب البطالة وترتفع الأثمان أكثر. الأمر الذي ينبئ بكوارج اجتماعية كتزايد الجريمة وتجارة الممنوعات وزعزعة البنى الأسرية وانتشار الفساد وتحوير المجتمع نحو حالة من الاستقطاب الاجتماعي، قد تتزايد أعداد من هم في الطبقة الدنيا بتواتر سريع مقابل تركيز الموارد ورؤوس الأموال الناجمة عن تزايد معدلات الربح بأيدي القلة القليلة من أفراد المجتمع. وهذا لا شك يندر بأخطار جسيمة على الصاعدين الاقتصادي والاجتماعي؛ والتي لا بد أنها ستطال الحالة السياسية والأمنية لاحقاً.

وما يحدث اليوم داخل الاقتصاد عموماً، وفي الأسواق خصوصاً من تراجعات قياسية وتزعزع وعدم استقرار، لا بد وأن يصيبه بتشوهات بنيوية قد يطول مداها، ما لم تباشر السلطات الاقتصادية والسياسية في البحث عن حلول إسعافية، ورسم خطى سريعة نحو سبل وخطط بديلة مستقبلية قد تنقذ ما تبقى من الموارد الاقتصادية، وتعمل على استثمارها، بهدف إحداث نوع من الاستقرار في أسواق الاقتصاد الوطني وقطاعاته الرئيسية، وبداية لخطط تنمية ولتحافظ ولو في الحدود الدنيا على كرامة الناس، وتؤمن لهم خبز كفاف يومهم.

ونتيجة لما ذكر آنفاً؛ وبسبب الآثار المالية والاقتصادية لفقدان الليرة لقيمتها، وتزعزع الثقة بها، سواءً في جهة الاستثمار أو في جهة الصفقات الاستهلاكية، فقد انتشرت ظاهرة الدولار، وباتت العديد من القطاعات الاقتصادية تتعامل بالدولار إلى

جانب الليرة السورية، لما يتمتع به الدولار من قوة واستقرار مع استمرار تهالوي قيمة الليرة.

وفي الصفحات التالية سنقف بشيء من التفصيل عند هذه الظاهرة الحديثة على مجتمعنا واقتصادنا -ظاهرة الدولار- والعمل على تحليلها، وتبيان الآثار الايجابية والسلبية لها على المنطقة واقتصادها عموماً، وعلى الأفراد ومستويات معيشتهم خصوصاً.

أهمية الدراسة

لقد تركت حالة عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية، والتراجع الهائل في قيمتها حالة من فقدان ثقة الأفراد فيها، مما دعا إلى ظهور عملات أخرى داخل اقتصاد المنطقة وخاصة الدولار الأمريكي، ليشكل ملاذاً للوحدات الاقتصادية بهدف الحفاظ على قيمة مدخراتهم أو مواردهم أو استثماراتهم.

وهنا تتبع أهمية هذه الدراسة، من خلال تحليل وتقييم الآثار والنتائج الواقعية لواحدة من أهم الظواهر النقدية والاقتصادية وهي ظاهرة الدولار. وما تركته من آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاد المنطقة، وآليات عمل قطاعاته الرئيسية. ذلك لما تشكله عملة التداول النقدي، من أهمية قصوى لمختلف تلك القطاعات، وأثارها على الأسواق من جهة وعلى المستوى المعيشي للأفراد من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

لا تمتلك مناطق شمال وشرق سوريا، مصادر حقيقية لتأمين الكميات الكافية من الدولارات التي تحتاجها المنطقة؛ على صعيد تمويل المستوردات الخارجية، أو تمويل صفقات التبادل اليومية، وخاصة في أسواق العقارات والسيارات، وتأمين مواد البناء والمواد الغذائية.

ووفقاً لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل السؤال الرئيسي التالي: هل تستطيع السلطات الإدارية في المنطقة تأمين حاجة أسواقها وصفقاتها التجارية من الدولار الأمريكي؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الأخرى: ما هي مصادر تأمين الدولار الأمريكي لدى الإدارة الذاتية؟ هل يمكن من خلال اعتماد ظاهرة الدولار التحكم بمستويات التضخم باتجاه تخفيضها؟ هل سيكون لظاهرة الدولار آثاراً إيجابية

على استقرار الأسواق وبالتالي تزايد الاستثمارات وتحسن القدرة الشرائية للمستهلكين
أم يمكن أن يحدث العكس؟

أهداف الدراسة

لعل الحالة الاقتصادية هي الواقع الأهم داخل أي مجتمع كان، وحيث يشكل النقد
عصب الاقتصاد وأداة تمويله، فإن استقراره وقوته الشرائية، تنعكس استقراراً داخل
الاقتصاد بشكل عام، ويشكل حافزاً على الاستثمار، ويدفع باتجاه تحسن المستويات
المعيشية للأفراد.

من هنا، فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة، يتلخص في الوصول إلى التأكد من
مدى نجاعة ظاهرة الدولار، التي تغزو الاقتصاد المحلي في المنطقة بقوة من عدمها.
وهل سيكون لاعتماد الدولار الأمريكي كعملة أخرى إلى جانب الليرة السورية في
المنطقة دور في دعم الاستقرار الاقتصادي فيها أم لا؟ وهل تستطيع سلطات الإدارة
الذاتية حينها التحكم بسوق النقد؟ وخاصة في جهة تأمين الكميات اللازمة منه لتمويل
العمليات والصفقات التجارية ولزوم التداول اليومي؟

منهجية الدراسة وأدواتها

ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي، في إعداد هذه الدراسة، لما يتميز به من واقعية في
التعامل مع الظواهر الاقتصادية واشكالياتها. وذلك من خلال وصف ظاهرة الدولار
في مناطق شمال وشرق سوريا والإحاطة بجوانبها المتعددة بهدف التوصل إلى
تفسيرات منطقية لها، سواءً أكانت إيجابية أو سلبية، ولأثارها التي قد تشكل أرضية
خصبة، لوضع عددٍ من النتائج والتوصيات بشأنها. وذلك من خلال استخدام أداة
التحليل الواقعي العلمي لهذه الظاهرة، وربطها بالمسارات الاقتصادية والاجتماعية في
المنطقة ودراسة تداعياتها المختلفة.

فرضيات الدراسة

لعل من الأفضل، أن نضع عدداً من الفرضيات التي تلائم الواقع الاقتصادي في
مناطق شمال وشرق سوريا، وتوغل ظاهرة الدولار فيها. وهذه الفرضيات هي:

- الواقعين السياسي والاقتصادي للمنطقة لا يتناسبان مع اعتماد الدولار الأمريكي كأحد العملات الرسمية في المنطقة.
- اعتماد الدولار الأمريكي سيساهم في تخفيض معدلات التضخم والسيطرة على حالة عدم استقرار الأسواق.
- لن يكون بمقدور الإدارة الذاتية التحكم بالسياسة النقدية حال اعتماد الدولار الأمريكي عملة رسمية إلى جانب الليرة السورية.

محاور الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

- المحور الأول – التعريف بظاهرة الدولار وتجارب عدد من البلدان الأخرى.
- المحور الثاني – الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا.
- المحور الثالث – تداعيات الدولار الاقتصادية والاجتماعية بين المنافع والتكاليف.

النتائج والتوصيات.

تمهيد

أحدث فقدان الثقة بالليرة السورية لدى الأفراد في مناطق شمال وشرق سوريا، إلى جانب غياب السلطات النقدية، المرتبطة بالمصرف المركزي السوري عن المنطقة، أحدث تحولاً نحو التعامل بعملات أخرى؛ تصدّر الدولار الأمريكي رأس القائمة فيها، وسيطر مع مرور الوقت على العديد من القطاعات التبادلية، وخاصة عمليات تمويل التجارة الخارجية، وصفقات بيع العقارات والسيارات وتحصيل الرسوم الجمركية، وتجارة الجملة فيما يخص المواد الغذائية، وتجارة مواد البناء ومواد الاكساء والأدوات الكهربائية والمنزلية وغيرها. مما شكل توجهاً واضحاً نحو ما يمكن تسميته بظاهرة الدولار.

وعلى الرغم من أن الإدارة الذاتية، لم تصدر حتى اليوم أية قرارات بشأن شرعية التعامل بالدولار الأمريكي، إلى جانب الليرة السورية أو عدم مشروعيتها، إلا إن الدولار فرض نفسه داخل اقتصاد المنطقة وأسواقها، كنوع من الواقعية الاقتصادية

والنقدية أمام تراجع الليرة السورية، والبحث عن عملة تتمتع بالقوة والاستقرار لاستكمال الأفراد والسلطات في المنطقة لعملياتهم الاقتصادية وصفقاتهم التجارية. ونتيجة لاعتماد اقتصاد الإدارة الذاتية بالدرجة الأولى على مبيعات النفط التي تتم بالدولار، وتحويلات المغتربين من أبناء المنطقة، ومساعداتهم لأهاليهم في الداخل. إضافة إلى مبالغ المنح وتمويل عشرات المنظمات المدنية العاملة في المنطقة، والتي تتم بالدولار الأمريكي، كل ذلك كان كفيلاً لأن تتزايد كميات الدولار داخل اقتصاد المنطقة، ويصبح عملة شبه رسمية للتداول في أسواقها وملاذاً للأفراد للاحتفاظ بها على شكل مدخرات عائلية أو ما شابه. بل وأكثر من ذلك، فقد باتت عمليات الصرافة وتداول العملة الأجنبية واحدة من أهم الأعمال التجارية في المنطقة؛ والتي شكلت لوحدها سوقاً تجارية ضخمة تضم آلاف الأفراد الذين يعملون في تبادل العملة أو تصريفها أو تحويلها لتأمين مداخيل لهم ولعوائلهم.

المحور الأول – التعريف بظاهرة الدولار (Dollarization) أشكالها وتجارب عدد من البلدان الأخرى

لن نكون مخطئين، إذا قلنا أن المستويات المرتفعة من التضخم (Inflation)، إلى جانب تراجع قدرة العملة المحلية (الليرة السورية) في القيام بوظائفها الرئيسية (كوحدة حساب للقيم، ومخزن للثروة، ووسيلة للتبادل) شكلت الأرضية الخصبة لدخول العملات الأجنبية داخل الاقتصاد المحلي، وأفرزت السياقات الملائمة لها لتتبوأ الدور المنوط بالعملة داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة (الأفراد- منظمات الأعمال- الحكومة) لاستكمال عملياتهم الاقتصادية والتجارية.

وتُعرف الدولار بأنها لجوء الأفراد في بلد ما إلى استخدام العملات الأجنبية كالدولار وغيره لاستكمال العمليات الاقتصادية والتجارية المختلفة، عوضاً عن العملة المحلية وذلك لأسباب متعددة، قد يكون التهاوي في قيمة الأخيرة السبب الرئيسي في ذلك. وهذا التحول باتجاه الدولار يحتمل ثلاثة أشكال حدثت في بلدان مختلفة حول العالم.

1- أشكال الدولار

ليس هناك ما يشير إلى أي إجماع من قبل الاقتصاديين، حول مدلولات الدولار أو مكوناتها، "إلا أنه يمكن القول بأنها تشير وضمن معناها العام، إلى حيازة واستخدام الوحدات الاقتصادية المقيمة في بلد ما، للعملات الأجنبية (غالباً الدولار ويمكن أن يكون غيره) بموازاة أو بديلاً عن العملة المحلية، للقيام بجزء أو جميع الوظائف الأساسية للنقود"⁸⁵. وقد يعني ذلك أيضاً، احتفاظ الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والحكومية المختلفة، بجزء أو كل ثرواتهم ومدخراتهم أو ودائعهم المالية والنقدية بالعملة الأجنبية أو الاحتفاظ بأصولها المالية بعملة أجنبية.

ووفقاً لذلك فقد ظهرت ثلاثة أشكال لعملية الدولار:

الشكل الأول ويسمى الدولار الكاملة، أو الرسمية (Official or Full Dollarization) وفيها يتم الإعلان بشكل رسمي، من قبل السلطات النقدية في البلاد، باستبدال العملة المحلية بصورة كاملة بالعملة الأجنبية، لتأخذ صورة قانونية داخل الاقتصاد الوطني، وتقوم بجميع وظائف النقود. وهذا ما حدث في العديد من دول أمريكا الجنوبية كالإكوادور في عام 2000، والسلفادور وغواتيمالا عام 2001، وفي زيمبابوي عام 2009.

الشكل الثاني ويعرف باسم الدولار شبه الكاملة أو شبه الرسمية (Official Semi Dollarization) وهنا يتم الإعلان من قبل السلطات الرسمية بقانونية استخدام العملات الأجنبية إلى جانب العملة المحلية، وليس بديلاً عنها كما في الشكل الأول، كما هي الحال في هايتي ولاوس وكمبوديا⁸⁶.

أما الشكل الثالث والأخير وهي الدولار الجزئية أو غير الرسمية (Official or Partial Dollarization) وتعني الاستخدام الواسع للعملة الأجنبية في الحياة الاقتصادية والمالية والنقدية، وخاصة في المعاملات والصفقات التجارية بين الأفراد، ومنظمات

⁸⁵ Uzun, Arzu. (2005). Financial Dollarization, Monetary Policy Stance and Institutional Structure: the Experience of Latin America and Turkey. Thesis for Master of Science in Economics, Middle East Technical University

⁸⁶ Kessy, Panteleo. (2011). Dollarization in Tanzania: Empirical Evidence and Cross-Country Experience . International Growth Centre Working Paper, (251) .

الأعمال المختلفة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية للسلطات في البلاد. كما هي الحال أيضاً في العديد من دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبيرو وبعض الدول الأفريقية كتنزانيا، ودول أوروبا الشرقية كأرمينيا وأوكرانيا؛ والتي تستخدم العديد منها عملات أجنبية، كالدولار أو اليورو أو الروبل الروسي أو الفرنك السويسري وغيرها.

ويتمحور الشكل الأخير من الدولار حول ثلاث مرتكزات رئيسية وهي⁸⁷:

- دولارة المعاملات (Transactions Dollarization) وتحدث بسبب مستويات التضخم العالية، حيث تستخدم العملة الأجنبية كوسيلة للمدفوعات، على صعيد واسع جنباً إلى جنب مع العملة المحلية.

- دولارة حقيقية (Real Dollarization) وتحدث بسبب التغيرات العالية في سعر صرف العملة المحلية، وذلك لعزل أثر تلك التغيرات عن الدخل الحقيقي، بربط الأسعار والأجور بالتغيرات في قيمة العملة المحلية.

- الدولار المالية (Financial Dollarization) وهي طريقة للتخفيف من مخاطر الائتمان، عن طريق دولارة الأصول والخصوم داخل الجهاز المصرفي وخارجه، بحيث يتم اعتماد العملة الأجنبية كمخزن للثروة بدلاً من تقييمها بالعملة المحلية.

ومن حيث الشكل، يبدو ظاهراً للعيان، أن مناطق شمال وشرق سوريا يسود فيها الشكل الثالث من الدولار، وبمرتكزاتها الثلاث. حيث يتم التعامل بشكل غير رسمي وغير قانوني بالعملات الأجنبية؛ وخاصة الدولار، فمعظم عمليات الدفع، وخاصة في أسواق العقارات والسيارات وتجارة مواد البناء واستيراد المواد الغذائية تتم بالدولار. كما أن معظم عمليات تسعير البضائع، والمواد التجارية ومداخل الكثير من أصحاب المهن المختلفة، ترتبط بتغيرات سعر الصرف. فضلاً عن اعتماد، العديد من المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية للدولار، في تجارتها مع الخارج، أو في تعاملاتها مع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ كالجمارك وبعض التعاملات النفطية. يضاف إلى ذلك احتفاظ معظم الوحدات الاقتصادية، سواء الأفراد أو منظمات الأعمال بمدخرات وأصول بالعملة الأجنبية، فيكاد لا يخلو منزل من مدخرات بالدولار الأمريكي ولو بكميات قليلة جداً.

87 د. مجدي محمد محمود آدم- دراسة حول: زيمبابوي من التضخم الجامح إلى النظام متعدد العملات- موقع قراءات افريقية- 2017/10/24 - <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

2- تجارب بعض الدول الأخرى

يظهر الاتجاه نحو الدولار - حال تهاوي قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم - بنسب كبيرة وغير مسبوق، فسرعان ما تتجه الوحدات الاقتصادية، إلى استخدام العملات الأجنبية، سواءً للاحتفاظ أو للقيام بعمليات التبادل أو شراء الأصول المالية والثابتة. ويحدث ذلك نتيجة لكوارث أو أزمات مالية، أو دخول البلاد أتون حروب أهلية أو خارجية تكون الطرف الأضعف فيها، يضاف إلى ذلك الوقوع تحت وطأة عقوبات اقتصادية مشددة قد تشمل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في البلد المعني، تفقد معها السلطات قدراتها المالية، وتزيد من إنفاقها، عن طريق التمويل بالعجز، وإصدار المزيد من الأوراق النقدية. كل ذلك كفيل بدخول العملات الأجنبية قيد التداول شيئاً فشيئاً، كما هي الحالة السورية اليوم؛ والتي تعتبر مناطق شمال وشرق سوريا جزءاً من هذه العملية التي تحوّل فيها الأفراد إلى التعامل بالدولار كبديل للعملة المحلية، التي فقدت من قيمتها نسباً عالية.

وفي ذلك، يشهد التاريخ في العديد من البلدان، اتجاهها نحو الدولار وبأشكالها المختلفة. نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية أليمة مرّت أو تمر بها تلك البلدان. وفي بعضها تلك الظروف المشابهة اليوم للوضع السوري عموماً ولمناطق شمال وشرق سوريا خصوصاً.

أ- الأكوادور والتحول الكامل إلى الدولار

شهدت الأكوادور قبل عام 2000 أزمة اقتصادية خانقة، تمثلت بانهيار كبير في قيمة العملة المحلية، وانتشار البطالة والفقر، وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق. وقد تمثلت الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة باستئراء الفساد في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية؛ وسيطرة طغمة من الأثرياء والتجار الأجانب على أهم مفاصل وموارد البلاد الاقتصادية، والقيام بالمضاربة في العملة الوطنية (السوكري)، إلى جانب قيام البنوك المحلية أيضاً بها.

وجاءت الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأكوادوري آنذاك، المنحدر من أصول لبنانية، والحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد الأميركية (جميل معوض)، لتزيد الطين بلة من خلال الحصول على قروض من صندوق النقد

الدولي، وبشروطها المجحفة المعهودة وفوائدها العالية. كما قام بتجميد ودائع ومدخرات الأفراد في البنوك لمدة عشر سنوات وبفائدة 7%؛ والتي تعود بغالبيتها إلى الطبقة الوسطى والمتقاعدين، إضافة إلى تقنين عمل البنوك وتقنين دخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، مما أضر بغالبية شرائح المجتمع، عدا عن أولئك الأثرياء الذين كانوا يحتفظون أصلاً بأموالهم في البنوك الأمريكية⁸⁸. وعندما لم تجد هذه الإجراءات في وقف تدهور الأزمة الاقتصادية في بلاد يشكل النفط عماد اقتصادها الأساسي؛ والتي كانت تبلغ كمية إنتاجه آنذاك نحو 600 ألف برميل يومياً، لجأ الرئيس إلى الطريق الأسهل لاستهداف التضخم وإحداث نوع من الاستقرار العام في الأسواق، فأصدر قراره بدولة الاقتصاد واعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية في البلاد، والتخلي عن العملة الوطنية (السوكري) التي وصلت لمستويات قياسية من التدهور وفقدان القيمة، فخلال أسبوع واحد انتقل سعر الصرف من 700 سوكري إلى 19000 سوكري مقابل الدولار الواحد، وأعطت الحكومة مهلة عدة أشهر لتحويل مدخرات الأفراد إلى الدولار بسعر صرف وصل إلى 25 ألف سوكري مقابل الدولار الواحد في نيسان من العام ذاته.

على الرغم من السخط الشعبي ضد القرار، والذي أطاح بحكم الرئيس معوض بعد أقل من أسبوعين من قراره، إلا إن هذا التحول ساهم إلى حدٍ ما في تخفيف مستويات التضخم، وتدفق كميات لا بأس بها من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وتحقيق معدل نمو مقبول في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصل إلى 2.3% عام 2000، وفق ما أشاد به الاقتصادي الأكوادوري خايمي كاريرا "في مجتمع غير منضبط مثل مجتمعنا، كانت هناك اختلالات كبيرة، أدى الاستقرار الذي توفره الدولار إلى تدفق الاستثمارات، وكان هناك المزيد من النظام في الاقتصاد وهذا عزز النمو"89. كما حصلت الأكوادور من صندوق النقد الدولي الذي طالما كان ينتقد السياسات المالية والنقدية للأكوادور على قرض بقيمة 304 ملايين دولار، وهو القرض الذي فتح

88 د. طلعت شاهين - هكذا أطاحت الأزمة الاقتصادية برئيس الإكوادور- صحيفة البيان الإلكترونية - <https://www.albayan.ae/opinions/> -2000/1/28

89 فاطمة شوقي- أمريكا اللاتينية تتجه نحو الدولار لإنقاذ اقتصاداتها -

[/https://www.youm7.com](https://www.youm7.com) -2021/1/4- موقع اليوم السابع -

الباب أمام حصولها على حزمة قروض أخرى، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 1.7 مليار دولار من مؤسسات أجنبية أخرى مثل البنك الدولي.

وبعد سبع سنوات، وبالضبط في عام 2007، وصلت نسب الفقر في البلاد إلى حوالي 70% ولم يستطع قرار الدولار الحد من المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأكوادوري، كضعف القاعدة الإنتاجية وسيطرة القطاع النفطي على أكثر من 35% من صادرات البلاد؛ وانتشار الفساد داخل الحكومة، وقلة الاستثمارات المحلية، وبالتالي انخفاض أعداد فرص العمل وتزايد معدلات البطالة والفقر. ثم جاءت الطفرة النفطية الثالثة بين عامي 2007/2014 لتدعم الاقتصاد الوطني "الذي وصل معدل النمو فيه خلال نفس الفترة إلى 4.3% بعد تحسن في أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالمنسوجات والمواد الغذائية وقطاع الخدمات، مدعومة بتحسّن أسعار النفط التي تساهم بأكثر من ثلث الإيرادات المالية للدولة، إلى جانب التمويل الخارجي"⁹⁰ وتحويلات العمالة الأكوادورية في الخارج، مما ساهم في تراجع مستوى التضخم، وانخفاض معدلات الفقر بين المواطنين وتحسن الصادرات الأكوادورية.

أما في الفترة اللاحقة ما بين عامي 2015/2018، فلم يتجاوز معدل النمو 0.6% بسبب تراجع أسعار النفط التي تشكل إيراداته جل إيرادات الصادرات الأكوادورية. وعلى الرغم من أن غالبية الأكوادوريين يؤيدون الاستمرار بالدولة، إلا أن المعطيات الواقعية والمؤشرات الاقتصادية تؤكد بأن دولة الاقتصاد لم تجرّ على الأكوادوريين فوائد حقيقية، طالما لم تعمل الحكومات على معالجة تلك المشكلات البنوية التي تحيق باقتصادها، من ضعف في البنى الإنتاجية، والاعتماد على القطاعات الريعية، واللجوء للمؤسسات المالية الدولية بشروطها المكلفة جداً، وعدم فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة بالشكل المطلوب، والتدخل الحكومي الكبير في السياسات الاقتصادية وآلياتها وتطبيقها، مع استمرار الفساد وسيطرة طغمة مالية ثرية على مقدرات البلاد، وإبداع أموالهم في البنوك الخارجية.

⁹⁰ اقتصاد الإكوادور - موقع ويكيبيديا - <https://ar.m.wikipedia.org/>

إذاً، ومن خلال تتبع واقع الدولار في الأكوادور بعد ما يزيد عن عقدين من الزمن، تثبت لنا التجربة أن قرار التحول الرسمي إلى الدولار لم يأت بحلول ناجعة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد، فمؤشرات الاقتصاد الكلي في حالة مزرية، ومعدلات الفقر والبطالة في تزايد، وباتت البلاد مرتعاً للمهاجرين غير الشرعيين الباحثين عن الدولار. أما مؤشر التصنيف الائتماني للأكوادور فما يزال منخفضاً، وإن امكانية حصولها على القروض من المؤسسات الدولية ضعيفة ومكلفة للغاية، لأن ديونها مصنفة ضمن درجة المضاربة. وأن التركيز على تحسين البنية الصناعية والزراعية، وفتح المجال لتأسيس المشاريع الإنتاجية، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لها قد يكون كفيلاً لدرجة كبيرة بتحسين الحالة الاقتصادية، وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة معدلات التضخم والبطالة ومستويات نمو الناتج المحلي وتراجع أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل.

ب - تجربة الدولار في كوسوفو

أعلنت كوسوفو استقلالها عن جمهورية صربيا عام 2008 من طرف واحد. وهي واحدة من أقاليم يوغسلافيا السابقة. وعلى الرغم من عدم اعتراف صربيا باستقلال كوسوفو، إلا إنها ووفقاً لاتفاق بروكسل "2013" بدأت بتطبيع العلاقات مع حكومة بريشتينا في فترة الصراع؛ وقبل إصدار قرار مجلس الأمن عام 1999، بإرسال بعثة من الأمم المتحدة لإدارتها، كانت كوسوفو ملزمة بالسياسة النقدية اليوغسلافية والتعامل بالدينار الذي فقد الكثير من قيمته خلال مرحلة الحرب، بعد ارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير. مما دفع مواطنيها حينها إلى التعامل مع عملات أجنبية أخرى مثل عملة "الليك" الألباني والفرنك السويسري والمارك الألماني والدولار الأمريكي. فلجأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة لكوسوفو، إلى إصدار لائحة بقبول استخدام هذه العملات، إلى جانب الدينار الصربي الذي بقي في التداول على مستويات واسعة.

"في 1/ كانون الثاني يناير من العام 2002 تحولت كوسوفو إلى استخدام اليورو، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، حيث تم إيداع 100 مليون يورو نقداً في

مقدمة هيئة المصارف والمدفوعات في كوسوفو"⁹¹. وبسبب عدم وجود قيود على دخول وخروج العملات الأجنبية فإن عشرات الآلاف من الكوسوفيين العاملين في الخارج "يقومون بتحويلات إلى بلدهم تقدر بحوالي 14% من الناتج المحلي"⁹² كما تتلقى الدولة مساعدات من الدول المانحة تقدر أيضاً بنسبة 10% من الناتج المحلي"⁹³. وعلى إثر ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكوسوفو أكثر من 5% سنوياً بين عامي 2003 و2011، وترافق ذلك مع انخفاض معدلات التضخم. إذاً نستطيع القول أن عملية التحول نحو الدولار لم تكن العامل المسبب الرئيسي في التحسن النسبي للمؤشرات الاقتصادية لجمهورية كوسوفو، بل إن الدور الأهم في ذلك كان للمساعدات الخارجية وتحويلات أبنائها في الشتات، إضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص إلى حد ما للقيام بالاستثمارات المحلية إلى جانب تدفق الاستثمارات الخارجية، ولكن بنسب غير عالية.

وبعد عشرين عاماً من الدولار في كوسوفو وانقضاء 13 عشرة عاماً على إعلانها الاستقلال عن صربيا، إلا إنها ما تزال تعاني من مشكلات هيكلية في الاقتصاد؛ بسبب انتشار الفساد الحكومي، وعدم قدرتها على إنشاء قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون منطلقاً للتنمية، حيث يبلغ معدل البطالة اليوم بحدود 25% بشكل عام، وتبلغ بين الشباب (لم يتجاوزوا 25 عاماً) نحو 50% وفق المؤشرات الرسمية الصادرة⁹⁴ كما أن معدل النمو لا يتجاوز 0.7% سنوياً.⁹⁵ وفي ظل منظومة دخول منخفضة، فإن معظم الشباب لا يشغلون أية وظائف، فضلاً عن أن ظاهرة الهجرة لم تنقل حيث "غادر البلاد خلال العقد الماضي مئات الآلاف من أبنائها، بحثاً عن العمل في أماكن أخرى في

⁹¹ كوسوفو واليورو - Kosovo and the euro - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.jejakjabar.com>

⁹² كوسوفو - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

⁹³ بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية - موقع SWI, swissinfo.ch

قسم شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>

⁹⁴ كوسوفو - المؤشرات الاقتصادية - TRADING Economics - جدول مؤشر العمل-

<https://ar.tradingeconomics.com>

⁹⁵ المرجع السابق - جدول مؤشر الناتج المحلي.

أوروبا⁹⁶ وهذا يدل على ضعف الحالة الاقتصادية للبلد، وقلة فرص العمل فيه. وعن أسباب قلة توجه الاستثمارات إلى كوسوفو يشير مدير مكتب التعاون السويسري في بريشتينا إلى "أن انعدام الأمن القانوني يخيف الكثير من المستثمرين بمن فيهم أبناء البلد المقيمون في دول الشتات"⁹⁷ وهنا يمكن القول بأن الدولار في كوسوفو وعلى الرغم من أنها استطاعت السيطرة إلى حد ما على معدلات التضخم، إلا إنها لم تكن كافية لإنهاء المشاكل الاقتصادية وضعف النمو في الناتج المحلي؛ وزيادة فرص العمل، مما يؤكد أن هذه العملية إجراء وليس عامل معالجة حقيقي لتحسين الواقع الاقتصادي.

ج- تجربة الدولار في العراق

بعد دخول العراق في حروبها العنيفة، وتعرضها للحصار الاقتصادي منذ عام 1990 تشكلت داخل الاقتصاد العراقي حالة من التزعزع وعدم الاستقرار، إضافة إلى ظهور اختلالات بنيوية في معظم قطاعاته الإنتاجية والخدمية، مترافقة مع ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الدينار العراقي لقيمه، وحدثت تراجع كبيرة في قوته الشرائية.

ومما ساهم في تعزيز تلك السلبيات داخل الاقتصاد أنه كان يعتمد في جل إنفاقه سواءً الاستثماري أو الجاري على إيرادات الصادرات النفطية بشكل كبير، وقد كان لإيقاف تلك الصادرات -نتيجة الحصار- دور كبير في تناقص الاحتياطيات العراقية من العملات الصعبة، الأمر الذي أثر على عدم إمكانية المضي في عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتمويل احتياجات الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة اللازمة لدعم القطاعات الاقتصادية وسير الحياة في البلاد. وقد اعتمدت الحكومة العراقية آنذاك على عملية التمويل بالعجز لتأمين متطلبات الإنفاق العام "مما أدى إلى ارتفاع

⁹⁶ بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية - موقع SWI, swissinfo.ch -
قسم شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>
⁹⁷ المرجع السابق.

العرض النقدي وبالتالي تزايد معدلات التضخم وتراجع كبير في سعر الصرف الذي وصل إلى 3000 دينار مقابل الدولار الواحد عام 1995⁹⁸.

نتيجة لما ذكر سابقاً؛ فقد غزت الدولار اقتصاد العراق، ليس فقط لفقدان الثقة بالعملة المحلية ومعدلات التضخم العالية، وإنما أيضاً لأسباب سياسية وطريقة تعاطي الدول الغربية مع الحكومة العراقية، ومسألة الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها. وازدادت هذه الظاهرة بشدة بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، حيث فقد الدينار العراقي قيمته، وبات يتطاير في الشوارع مع الرياح كأبي ورقة بدون قيمة. فانهارت أسعار الصرف، وباتت الوحدات الاقتصادية وخاصة الأفراد يبحثون عن موجودات أخرى وخاصة العملات الأجنبية لتحل محل عملتهم المنهارة. إضافة إلى أن الفراغ الأمني والسياسي الذي حدث في تلك الأثناء، أثر بشكل كبير على حدوث حالة انعدام الاستقرار الاقتصادي، والبحث عن ملاذات قيمة آمنة، سواءً للتعاملات أو المدفوعات أو التخزين.

إذاً تغلغت الدولار في جسد الاقتصاد العراقي بدون استئذان، ولا بأية قرارات رسمية، بل نتيجة للحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد. فهل استطاع الدولار أن يلعب دوراً في وقف التضخم وتحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد العراقي، والسيطرة على اختلالات توازن الاقتصاد الكلي؟

في الفترة اللاحقة، ونتيجة حالة الفوضى الأمنية والاقتصادية، وغياب القدرة على إعادة هيكلة وبناء المؤسسات المالية والنقدية القوية وذات المصدقية العالية، فقد استمرت الاختلالات في التوازنات الكلية داخل الاقتصاد، وانعدمت الثقة بالدينار بشكل شبه تام، إلى جانب غياب الاستقرار السياسي في البلاد، وفشل المؤسسات الحكومية في تهيئة بيئة قانونية وأمنية مناسبة، مما زاد من معدلات الدولار، حيث ارتفعت نسبة استبدال الموجودات بالعملة المحلية بموجودات بالعملة الأجنبية أو على شكل أصول ثابتة، وباتت معظم العمليات التجارية والصفقات المالية تتم بالدولار الأمريكي، مما عكس الانتشار الواسع لحالة الاضطراب السياسي والاقتصادي في تلك السنوات داخل العراق.

98 باسم عبد الهادي- ظاهرة الدولار واحتمالاتها المستقبلية- جريدة المدى- العراق -
<https://almadapaper.net>

ومن أهم الإفرازات السلبية لظاهرة الدولار في العراق، انتشار عمليات المضاربة بالعملة الأجنبية وفقدان الثقة بالدينار العراقي. إلا إن السنوات التالية للعام 2004 والتي حملت معها تحسناً في مستويات الإنتاج النفطي، وارتفاعاً في أسعاره عالمياً وهي السلعة الأساسية وشبه الوحيدة للتصدير، فقد تحسنت الإيرادات المالية للدولة، والتي من خلالها استطاعت تغطية أجزاء واسعة من النفقات في الموازنة العامة للدولة. إلى جانب ذلك "صدر القانون رقم 56 لعام 2004 والذي بموجبه حصل البنك المركزي على استقلالته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية"⁹⁹ وقد كان البنك المركزي قد أصدر قراراً تم بموجبه اعتماد نظام سعر الصرف المعموم المدار، ترافق ذلك مع استخدام البنك لسياسة مزادات بيع العملة الأجنبية المتوفرة، نتيجة عائدات بيع النفط، الأمر الذي بدأ يحقق نتائج إيجابية على صعيد تخفيض مستويات التضخم، وارتفاع سعر صرف الدينار، وبداية مرحلة الاستقرار في قيمته حيث بلغ حينها 1452 ديناراً للدولار الواحد عام 2005، ووصل إلى 1170 ديناراً عام 2010 و2011.

ولكن هذا الاستقرار في سعر الصرف الذي يلامس اليوم حدود 1450 لم يترافق بتحسّن في مستويات الخدمات العامة، ولا تحسّن مؤشرات الاقتصاد الكلي، فالاقتصاد العراقي اليوم يعاني من انخفاض الاستثمارات، وقلة فرص العمل وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، والتفاوت الكبير في مستويات الدخل، والنهب والفساد الكبير في المال العام. كل ذلك ساهم بشكل كبير في عدم خلق قاعدة اقتصادية وإنتاجية قوية، تكون منطلقاً لتقوية الاقتصاد الوطني؛ الذي ما يزال يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل ميزانيته، وبذلك فإن عملية الدولار غير الرسمية، وتراجع معدلات التضخم التي حققتها، لم تكن كافية لتحسن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، لأنها لم تترافق بسياسات اقتصادية هيكلية كفيلة بتدوير عجلة الإنتاج، وتحقيق التنمية.

المحور الثاني – الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق

سوريا

⁹⁹ محمود محمد محمود داغر – حسين عطوان مهوس معارج – سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012) - <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15223199803687>

لا تمتلك الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بنكاً مركزياً، ولا أية مصارف أخرى، لا تجارية ولا متخصصة تابعة لها. كل ما في الأمر أنها قامت خلال الفترة الماضية بترخيص عدد لا بأس به من مكاتب وشركات الصرافة وتحويل الأموال، بهدف إضفاء صبغة شبه رسمية على عمل هذه الشركات والمكاتب، ولتنظيم عمليات تحويل الأموال من وإلى المنطقة. وبذلك فإن مناطق الإدارة الذاتية ما تزال ترتبط بالسياسات النقدية للبنك المركزي السوري، وتتعامل مع المصرف التجاري السوري في العديد من عمليات بيع وشراء الليرة السورية التي تحتاجها الإدارة لتسديد رواتب موظفيها بالدرجة الأولى، وللقيام بعدد من العمليات والصفقات التابعة لمؤسساتها وهيئاتها المحلية.

ومن هنا فإننا نستطيع القول إن الآثار الناجمة عن السياسات النقدية للمصرف المركزي في دمشق تطال مناطق الإدارة الذاتية بدرجة عالية، من تدهور سعر الصرف وقيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، والتزايد المستمر في مستويات الأسعار وغيرها. وحيث دخلت ظاهرة الدولار إلى الاقتصاد السوري نتيجة للحالة الأمنية في البلاد، وفقدان الليرة لنسبة كبيرة من قوتها الشرائية، وتزايد الطلب على الدولار بعد التراجع الكبير في احتياطات البنك المركزي السوري، فقد انسأقت هذه الظاهرة على معظم مناطق البلاد. فما هي أهم الأسباب التي شجعت هذه الظاهرة داخل مناطق الإدارة الذاتية والتي أدت إلى انتشارها بشكل واسع وغير مسبوق؟

1- الأسباب الأمنية

تعيش سوريا حرباً داخلية، منذ قرابة العشر سنوات، الأمر الذي دفع البلاد نحو منحدرات أمنية وعسكرية خطيرة، شكلت فيها المواجهات العسكرية بين الفرقاء العنوان الأبرز، بعد تدويل قضيتها، ودخول الكثير من القوى الكبرى والإقليمية على خط تلك المواجهات من خلال وكلائها على الأرض، الأمر الذي ساهم في تعقيد الحالة الأمنية بشكل خاص، والمشهد السوري بشكل عام.

ونتيجة لذلك فقد خرجت العديد من المناطق الجغرافية عن سيطرة الحكومة المركزية في دمشق. ومنها مناطق شمال وشرق سوريا، التي تم الإعلان فيها عن منطقة إدارة ذاتية انضوت تحت مظلتها معظم الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع في المنطقة. وبذلك فقدت الحكومة في دمشق خيوط السيطرة الاقتصادية والنقدية على

هذه المناطق، خاصة أن القائمين على إدارتها سيطروا على المعابر الحدودية وحركة التجارة، وبدأوا بتأسيس هيكلية إدارية وقانونية واقتصادية في مناطقهم.

ونتيجة لغياب الهياكل الرقابية والأمنية الحكومية عن المنطقة، فقد دخل الدولار إلى التعاملات المالية والتجارية، وعمليات الاستيراد، وبيع النفط وسواها، ولم تستطع الحكومة السورية منع هذه التعاملات في المنطقة، نتيجة عدم سيطرتها عليها، على الرغم من أنها أصدرت العديد من المراسيم التي منعت التعامل بغير العملة المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ومع استمرار الظروف الأمنية، وتمدد الإدارة الذاتية نحو مناطق جديدة في محافظتي الرقة ودير الزور بعد محاربة الجماعات الإرهابية المسلحة هناك وطردها من تلك المناطق بدعم قوات التحالف الدولي، إلا إن التعاملات التجارية والمالية استمرت مع الحكومة في دمشق، وبذلك فقد انسأقت آثار معظم السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة على مناطق الإدارة الذاتية، وخاصة تلك المرتبطة بالحالة النقدية؛ التي على أثرها وإثر الأوضاع الأمنية في البلاد، فقدت الليرة السورية قدرتها على الصمود أمام دخول الدولار إلى البلاد بشكل عام ومناطق الإدارة الذاتية بشكل خاص.

2- الأسباب القانونية

على الرغم من صدور العديد من المراسيم الإدارية والقانونية من الحكومة في دمشق، والتي منعت التعامل بغير العملة المحلية "الليرة السورية"، إلا إنه في مناطق شمال وشرق سوريا تغيب السلطات الحكومية عن الواجهة بشكل كبير، وضمنها السلطات النقدية والاقتصادية فعلى الرغم من صدور تلك المراسيم التي تمنع التعامل بالعملة الأجنبية والقيام بالعديد من الإجراءات الأمنية بإغلاق شركات صرافة وملاحقة المتعاملين بالعملات الأجنبية أو المضاربين بالليرة السورية في السوق الحرة داخل المناطق التي تقع تحت سيطرة حكومة دمشق، إلا إن تلك المراسيم أو الإجراءات لم تجد طريقها للتنفيذ في مناطق الإدارة الذاتية. على العكس فقد استمرت عملية الدولار غير الرسمية في هذه المنطقة نتيجة الظروف التضخمية، وفقدان الثقة بالليرة السورية، بسبب تهوي سعر صرفها بشكل مستمر.

وعلى الرغم من أن سلطات الإدارة الذاتية تتأى حتى اليوم عن إصدار أية قوانين رسمية، تدفع باتجاه الدولار، أو بتبني عملات أجنبية معينة بصورة رسمية، إلا إنه لا يوجد في قوانينها الناظمة أيضاً أي شيء يمنع التعامل بغير الليرة السورية. بل أصدرت قوانين تسمح بترخيص مكاتب وشركات الصرافة وتحويل الأموال ضمن مناطقها، الأمر الذي زاد من كتلة العملات الأجنبية في أسواق المنطقة وخاصة الدولار، ودفع باتجاه رفع معدلات الدولار في المنطقة. وعلى ذلك فإن الوحدات الاقتصادية بجانب استمرار تعاملها بالليرة السورية، فهي تتعامل أيضاً بالدولار أو غيره من العملات الأجنبية بأريحية تامة، ومتى ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، لأسباب اقتصادية أو حسابية أو ربحية أو سواها.

3- الأسباب الاقتصادية

تشكل البيئة الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية، والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها، أرضية ملائمة لاستخدام العملة الأجنبية في إتمام الصفقات التجارية، وعمليات بيع السلع والمواد بالجملة، وتجارة العقارات والسيارات، والقيام بالاستثمارات وسواها. حتى أن أسعار الخدمات والأجور باتت تقاس بالدولار، حيث يقوم الباعة وأصحاب المهن بعملية تقريش أجورهم أو أسعار سلعهم من الدولار إلى الليرة السورية لإتمام صفقاتهم أو لتقديم خدماتهم. وكمثال على ذلك عمال إكساء البناء الذين باتوا يحددون أجورهم بالدولار الأمريكي، أو بائع المفرق الذي يمسك آتته الحاسبة ويقوم ببيع السلعة مقومة بالدولار وبحسب سعر الصرف السائد في ذاك اليوم.

فما هي الأسباب الاقتصادية التي تقف وراء عملية الدولار في مناطق الإدارة الذاتية؟

أ- ارتفاع مستويات التضخم

مع اندلاع الأزمة، وتهيوي معظم مفاصل الاقتصاد السوري، فقد تراكمت الأسباب التي كان من شأنها التطبيق بمعدلات التضخم عالياً. ولما كان التضخم يحصل نتيجة إما للعرض؛ متمثلاً بارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية العمل؛ وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، أو نتيجة لارتفاع الطلب بسبب تزايد الكتلة النقدية (ازدادت نتيجة الإصدارات النقدية المتتالية) وانخفاض حجم المعروض من السلع والمنتجات؛

نتيجة التوقف شبه التام في القطاع الإنتاجي وتراجع القدرات الشرائية للأفراد، فقد اجتمعت كل تلك الأسباب خلال سنوات الأزمة التي عصفت بالبلاد، لترفع معدلات التضخم لمستويات تجاوزت 30% عام 2013، ثم وصلت بداية 2016 إلى 700%، ثم إلى نحو 2500% بداية 2020، لتصل اليوم في أيار 2021 إلى نحو 6000%، حيث يصل سعر الصرف إلى 3000 ليرة مقابل الدولار الواحد بعد أن كان بحدود 50 ليرة قبل بداية الأحداث عام 2011.

وكان هذا سبباً رئيسياً لتوجه الوحدات الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية إلى إحلال العملات الأجنبية بنسب عالية في تعاملاتهم واستخداماتهم؛ وتحويل موجوداتهم ومدخراتهم من العملة المحلية إلى عملات وموجودات مقومة بالعملة الأجنبية، كنوع من التحوط، للحفاظ على قيم تلك الموجودات والمدخرات والقيم الحقيقية لثرواتهم. وجرى ذلك كاستجابة عقلانية لمواجهة معدلات التضخم العالية التي عصفت بالاقتصاد، الأمر الذي تسبب بانخفاض كبير في القوة الشرائية لليرة، وبالتالي ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها.

كما يمكن القول إن الوحدات الاقتصادية قد ابتعدت شيئاً فشيئاً عن الاستثمار بالليرة السورية، نتيجة التقلبات الكبيرة التي باتت تطال قيمتها، واتجهت نحو الاستثمار بالعملة الأجنبية، وباتت معظم الصفقات المالية والتجارية التي تُعقد في المنطقة تتم بالدولار الأمريكي، وخاصة المدفوعات الآجلة نتيجة عدم استقرار قيمة الليرة السورية وضعفها الشديد مقابل الدولار الأمريكي.

ب - تقلبات سعر الصرف

شكلت التقلبات التي شهدتها سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، واحداً من أهم العوامل التي دفعت باتجاه الدولار في مناطق الإدارة الذاتية. سيما أنه لا يوجد في هذه المناطق أية موانع قانونية لاستخدام العملات الأجنبية. فقد أثرت هذه التقلبات في سعر صرف الليرة السورية، خاصة أنها دائماً ما كانت تتجه نحو الانخفاض، وأثرت في سلوك الوحدات الاقتصادية في المنطقة، بدءاً من الأفراد والتجار مروراً بالكيانات الاقتصادية، وانتهاءً بالعديد من المؤسسات الرسمية للإدارة الذاتية.

إن انخفاض سعر صرف الليرة السورية أدى إلى انخفاض قيمة الأرصدة النقدية ومدخرات تلك الوحدات الاقتصادية المقومة بالعملة المحلية، بالمقابل ارتفاع قيم تلك

السلع والمواد والأصول المقومة بالعملة الأجنبية عند إعادة تقييمها بالليرة؛ وخاصة تلك المستوردة، سواءً كانت تجهيزات أو معدات إنتاجية أو مواد استهلاكية. وبذلك فإن أي انخفاض في سعر صرف الليرة، سينعكس بلا شك ارتفاعاً في أسعار المنتجات (السلع والمواد والخدمات)، بمعنى ارتفاعاً في معدلات التضخم التي تدفع الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وحتى سلطات الإدارة الذاتية نحو استخدام العملات الأجنبية بدلاً من الليرة في تعاملاتهم والاحتفاظ بموجوداتها ومدخراتها بالدولار، وتحييد الليرة كوسيلة للتخزين أو تحديد القيم.

بقي أن نشير هنا إلى أن انخفاض سعر الصرف، أو حتى التوقع المستمر بانخفاضه مستقبلاً أثر على عمليات التوريد والعقود المبرمة من قبل الموردين والمقاولين وأصحاب الشركات مع مؤسسات الإدارة الذاتية. حيث توقفت بنسب كبيرة في الفترة الأخيرة نتيجة تقويمها بالعملة المحلية، وكان التوجه نحو دورة هذه العمليات بسبب الخسائر التي لحقت بهم من جراء تدهور سعر الصرف خلال فترة نفاذ العقود المبرمة وإلزامهم بمضامينها قانوناً. يضاف إلى ذلك أن المستثمرين والمنتجين المحليين يتجهون نحو الدولار في مثل هذه الظروف؛ حتى تكون حساباتهم سوية ومضبوطة، خاصة تلك المتعلقة بالعائد وصافي التدفقات النقدية المستقبلية والدخول التي يمكن أن تتحقق من قيامهم بالاستثمار.

الناحية الأخطر في مسألة انخفاض سعر الصرف هي أن هذا السعر يتأثر بدوره بعملية الدولار باتجاه الانخفاض طبعاً، فكلما ازداد معدل الدولار داخل الاقتصاد كلما انخفض سعر الصرف، وذلك بسبب تزايد الطلب على الدولار مقابل انخفاضه على الليرة، الأمر الذي يضعف من قيمتها أمام العملات الأجنبية الأخرى.

ج- فقدان الثقة بالليرة السورية

أمام الانخفاض المستمر في قيمة الليرة، التي وصلت إلى مستويات قياسية تجاوزت 98% عند سعر صرف 3000 ليرة للدولار الواحد الآن، ومعدلات التضخم العالية التي سادت داخل الاقتصاد، يكون الأفراد قد فقدوا جل ثقتهم بالعملة المحلية، كونها لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية كمعادل عام للقيم، ووسيلة للدفع ومخزن للثروة، وهنا يصبح السياق الطبيعي لمثل هذه الحالة هو البحث عن بديل مستقر قادر على القيام بتلك الوظائف، وبالتالي ازدادت معدلات الدولار بشكل ملحوظ

داخل الاقتصاد، وخلال تعاملات الأفراد مع بعضهم البعض أو مع الوحدات الاقتصادية الأخرى.

ولعل أكثر ما تسبب بمثل هذا الأمر بشكل مباشر، هو تزايد الكتلة المعروضة من النقد المحلي نتيجة الإصدارات النقدية المتتالية من الحكومة السورية وبدون رصيد لتمويل موازاناتها العامة بطريقة التمويل بالعجز، مما تسبب بانخفاضات متلاحقة في سعر الصرف تركت أثراً سلبياً واضحاً لدى الوحدات الاقتصادية، التي فقدت ثقتها بقدرات السلطات النقدية والحكومية السورية في الاستمرار بسياساتها الاقتصادية الناجحة، فباتت تفقد معها ثقتها بالليرة وتتجه نحو عملية الدولار بلا هوادة. فعادة هذه الوحدات تتلخص في البحث عن وسيلة تحقق لها الفائدة الاقتصادية المرجوة، لذلك فإن فقدان ثقتها بالعملة المحلية تصبح محفزاً للبحث عن عملة أخرى مستقرة، تؤمن الوظائف الأساسية لها، لذلك -وبداعي التحوط- فإنها اعتمدت على الدولار الأمريكي في تعاملاتها المختلفة وفي الاحتفاظ بموجوداتها.

د- تحويلات المغتربين والمنظمات غير الحكومية

في مناطق الإدارة الذاتية لا توجد أية موانع قانونية أو اقتصادية أمام استلام الأفراد أو منظمات الأعمال للحوالات الخارجية بالعملة الأجنبية. وبذلك، وأمام تراجع قيمة العملة المحلية، فإن كميات الدولار قيد التداول، وبين أيدي الأفراد تزداد بشكل مضطرد. ويزيد من ذلك كميات الدولار التي يقوم بتحويلها المانحون لتغطية المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الراجعة في المنطقة منذ أكثر من ست سنوات.

ولا تعتبر كميات العملة الأجنبية التي تحول من الخارج، سواءً عن طريق المغتربين، أو منَح المنظمات غير الحكومية قليلة، بل تشكل نسبة لا بأس بها، تدخل إلى التداول، سواءً عن طريق تنفيذ هذه المنظمات للمشاريع، أو شرائها للمعدات والتجهيزات اللازمة لعملها، أو تسديدها رواتب موظفيها الإداريين، مما يساهم إلى حد ما في زيادة معدلات الدولار داخل اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا.

هـ سيطرة القطاع التجاري وخاصة المستوردات على الحالة الاقتصادية

يُعرف اليوم اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا بأنه اقتصاد مبني على التجارة بشكل رئيسي. حيث تشكل المستوردات من السلع والمستلزمات الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة النسبة الأكبر من البضائع الموجودة في الأسواق، سواءً المواد الغذائية أو المستلزمات الزراعية أو مواد البناء وإكساء البيوت أو المعدات والتجهيزات اللازمة لإقامة بعض المشاريع الإنتاجية أو الخدمية، وهذا ما يدفع باتجاه زيادة الطلب على الدولار لتأمين حاجة التجار وأصحاب المشاريع من العملة الأجنبية لتمويل مستورداتهم في ظل غياب أية جهة رسمية تدعم أي مادة من تلك المستوردات، بتوفير الدولارات اللازمة لها، مما يزيد من دولرة السوق بشكل كبير، خاصة وأنها أشرنا أن اقتصاد المنطقة برمته إلى حد ما مبني على القطاع التجاري، سواءً التجارة الداخلية أو الخارجية. في الجانب المقابل، لن يقبل المستوردون ببيع مستورداتهم بالعملة المحلية في ظل التوافق الحركي بين مخاطر عدم السداد مستقبلاً، وتقلبات سعر الصرف وتراجع قيمة الليرة. وحتى لو قبل المستوردون ببيع مستورداتهم للتجار في الداخل بالعملة المحلية وبنظام الدفع الآجل، فإنه يتم تثبيت قيمة الفواتير بالدولار، ثم تحسب وفق سعر الصرف في يوم السداد.

من جهة أخرى، إن عملية الاحتفاظ بالعملة المحلية هنا غير واردة، لأن المستورد بحاجة إلى الدولار من جديد لاستمرار نشاطه التجاري، وقيامه بعملية الاستيراد من جديد، وبالتالي فإنه يسعى على الفور إلى تبديل ليراته بالدولار، مما يزيد الطلب مرة أخرى على الأخير ويرفع من قيمته. كل ذلك من شأنه أن يدفع باتجاه التعامل بالعملة الأجنبية على حساب الابتعاد عن العملة المحلية، التي تتعرض بين الحين والآخر إلى تقلبات كبيرة في قيمتها أحياناً كما حدث خلال شهر آذار الماضي، حين وصل سعر الصرف إلى 4800 ليرة للدولار الواحد.

ومن هنا وعلى اعتبار أن القطاع التجاري يسيطر بنسبة عالية جداً على النشاط الاقتصادي في مناطق الإدارة الذاتية، فإن هذا يدفع بلا شك باتجاه دولرة العمليات التجارية والصفقات المالية التي تتم داخل اقتصاد هذه المناطق على شاكلة دولرة غير رسمية.

و- مبيعات النفط بالدولار

تشكل عائدات النفط في موازنة الإدارة الذاتية نسبة تصل إلى حدود 90%، ونسبة الرسوم الجمركية تصل لحدود 8%، وهذا يعني أن جلّ مكوّنات إيرادات الموازنة العامة مقوّمّة بالدولار، ويتم حسابها أيضاً بالليرة السورية وفق سعر صرف مقدر من قبل القائمين على إعداد تلك الموازنة. ولكن وبكل الأحوال باعتبار أن إيرادات الموازنة بالدولار، فمن الطبيعي أن نشهد حالة من دولرة العمليات اللاحقة من قبل السلطات الرسمية عند قيامهم بعمليات الإنفاق العام.

إن حصول الخزانة العامة على معظم إيراداتها بالدولار يجعل موقعها المالي في حالة جيدة في هذا الجانب. على الرغم من أن هذه الإيرادات الريعية لها الكثير من السلبيات، خاصة وأنها تبقى عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية من جهة، وتبقى أسيرة المشتريين غير الرسميين من جهة ثانية.

بكل الأحوال فإن عملية دخول كميات من الدولار الأمريكي إلى المنطقة ناجمة عن عائدات تصدير النفط ستساهم في زيادة التوجه نحو العملة الأجنبية وتحييد الليرة السورية، الأمر الذي يدفع بلا شك نحو الدولار وزيادة معدلاتها داخل اقتصاد الإدارة الذاتية.

بالنتيجة نستطيع القول: إن عملية الدولار الحاصلة في مناطق شمال وشرق سوريا هي دولار جزئية غير رسمية بمرتكزاتها الثلاثة، وهي ليست إلا انعكاساً لحالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في المنطقة، كما في باقي المناطق السورية فحسب، بل يضاف إلى ذلك غياب السلطات النقدية الحكومية عن المنطقة، وعدم قدرتها على فرض سياساتها، وتطبيق مراسيمها التي تمنع التعامل بغير الليرة السورية. في حين أنه لا يوجد لدى سلطات الإدارة الذاتية أية موانع لهذا التعامل. ونتيجة لسيطرة القطاع التجاري على الحالة الاقتصادية برمتها في المنطقة، والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف إلى جانب فقدان الثقة بالليرة السورية، وتراجع قيمتها المستمر كل ذلك هيأ البيئة الاقتصادية والقانونية المناسبة للدولرة، وزيادة معدلاتها داخل الاقتصاد المحلي للمنطقة.

المحور الثالث – تداعيات الدورة الاقتصادية والاجتماعية بين المنافع والتكاليف

جاء دخول الدورة إلى الاقتصاد السوري بشكل عام، واقتصادات المناطق خارج نفوذ دمشق بشكل خاص، كانعكاس للاختلالات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية؛ التي تعمقت داخل المجتمع السوري، نتيجة لظروف الحرب التي تعيشها البلاد منذ أكثر من عشرة أعوام.

ولعل المتغيرات الاقتصادية، وخاصة النقدية والمالية منها لعبت الدور الأهم في بروز ظاهرة الدورة، كمستويات التضخم العالية، وفقدان الثقة باليرة، وتهاوي قيمتها، وتراجع قدرة البنك المركزي على تمويل عمليات الاستيراد، والقيام بإصدارات نقدية متتالية لتمويل الموازنة العامة بالعجز. الأمر الذي انعكس على تنامي هذه الظاهرة في معظم المناطق الجغرافية في سوريا.

وفي مناطق الإدارة الذاتية لعبت الأوضاع السياسية والبيئة الاقتصادية والقانونية، دوراً هاماً إلى جانب تلك الأوضاع والاختلالات المشار إليها أعلاه، في تعامل الوحدات الاقتصادية بالدولار الأمريكي وباقي العملات الأجنبية، بدون أية موانع أو عواقب قد تترتب على هذا الأمر. بل على العكس بات الأفراد يتعاملون بـ "العملة الخضراء" حتى من باب التباهي والتفاخر الاجتماعي، خاصة أولئك الخارجون توطاً من "القمم الاجتماعي". يضاف إلى ذلك وكما أشرنا سابقاً سماح سلطات الإدارة الذاتية بفتح مكاتب وشركات للصرافة وتحويل الأموال، من وإلى الخارج وبالعملات الأجنبية.

1- المفاضلة بين الانعكاسات الإيجابية والسلبية للدورة

عملياً ليست التجارب التاريخية والواقعية لعملية الدورة وانعكاساتها والآثار التي تركتها على اقتصادات البلدان التي طبقت هذه التجربة، ليست على ذلك القدر الذي يسمح للباحثين والاقتصاديين بتبني وجهة نظر معينة تجاهها. ذلك أن دراسة أية ظاهرة بإيجابياتها وسلبياتها تحتاج إلى نوع من التأطير أو النمذجة، حتى يتمكن الباحثون من التوصل إلى نتائج محققة، تُظهر على وجه الدقة أثر هذه الظاهرة على المتغيرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد المعني. فقد تختلف هذه النتائج من بلد إلى آخر، بحسب الظروف الاقتصادية والمالية الخاصة لكل بلد، وطبيعة البيئة والسياسات

التي من خلالها تم تطبيق عملية الدولار، إضافة إلى المدة الزمنية التي استغرقتها تطبيق هذه العملية.

لذلك يمكننا القول إن النتائج الإيجابية التي تتحقق في بلد ما قد تأتي متوافقة مع طبيعة الظروف الاقتصادية لذلك البلد، ونوعية السياسات التي ساعدت على إخراج تلك النتائج ونوعيتها. وهذا قد لا يتوافق مع تحقيق تجربة الدولار في بلد آخر يختلف مع ذلك من حيث طبيعة الاقتصاد وشكله والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية السائدة فيه، والتي قد تؤدي عند تطبيق الدولار فيه إلى نتائج سلبية تلحق الضرر الاقتصادي والاجتماعي بالبلد المعني.

إذاً تبقى عملية المفاضلة بين سلبيات وإيجابيات الدولار في بلد معين مرتبطة بالظروف الاقتصادية القائمة فيه. وإذا، ما نَحَتْ السلطات السياسية فيه باتجاه تطبيق الدولار، لا بد من المفاضلة بين الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتركها هذه التجربة، وبين سلبياتها، ومن ثم التوجه نحو إقرار البدء بها من عدمه. حتى لا يدخل البلد في سياقات قد يصبح مع مرور الوقت عملية التخلص من العواقب المترتبة عليها مكلفة وصعبة للغاية.

2- منافع الدولار وتداعياتها

تعكس سلبية العديد من المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية عملية التحول نحو الدولار. وتشكل مسألة عدم الاستقرار وغياب التوازنات الاقتصادية والعمليات المؤسسية السليمة حوافز حقيقية لعملية الدولار تلك. ومع ذلك فإن الدولار لا تحمل معها حقيبة مليئة بالنتائج السلبية فقط، بل تخبي في حقيبتها أيضاً العديد من المنافع التي تعود على الاقتصاد المحلي وعلى وحداته المختلفة، مما قد يحسن من المستويات الإيجابية ومنعكسات عملية الدولار عليها.

واستناداً إلى العديد من الدراسات في هذا الشأن، وملاحظتنا نحن للواقع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا، وتحليلنا للعديد من السياسات الاقتصادية القائمة فيه، نستطيع إدراج بعضاً من تلك المزايا والمنافع التي جلبتها عملية الدولار لهذه المناطق.

أ- السيطرة على معدلات التضخم باتجاه تخفيضها

أثبتت تجارب العديد من البلدان التي اتجهت نحو الدولار بأشكالها المختلفة، أن عملية الدولار كانت كفيلة بالسيطرة على معدلات التضخم من خلال التخفيف من الضغوط التضخمية، والقضاء على محفزاته الرئيسية كزيادة عرض النقد المحلي، وتقلبات سعر الصرف وانهيائه، وفقدان العملة المحلية لأجزاء واسعة من قيمتها.

وفي مناطق الإدارة الذاتية التي تخضع عملياً للآثار التضخمية الناجمة عن السياسة النقدية للحكومة المركزية في دمشق، كانت تلك الآثار وانعكاساتها ترهق كاهل الاقتصاد المحلي، وتؤثر على مستوى أنشطته الاستثمارية والعمليات المختلفة للوحدات الاقتصادية فيه.

وبالرغم من أنه مع بداية عملية الدولار في هذا المناطق عانت المنطقة من ازدياد معدلات التضخم، بسبب تعديل الأسعار وارتفاعها، إلا إننا شهدنا خلال الأعوام اللاحقة استقراراً في مستويات الأسعار الجديدة، والتي كانت واحدة من الأسباب التي حققت نوعاً من الاستقرار الاقتصادي في المنطقة حتى نهاية العام 2019، وساهمت بالنتيجة في تخفيض معدلات التضخم السنوية في المنطقة.

ولكن ما إن بدأت الضغوط التضخمية تظهر من جديد لدى الحكومة المركزية في دمشق، نتيجة العديد من العوامل كقانون قيصر والمشاكل المالية في النظام المصرفي اللبناني، وارتفاع حجم الضغوطات الغربية على الحكومة السورية؛ والتي ترافقت بإصدار نقدي جديد من فئة الخمسة آلاف ليرة سورية، يضاف إلى ذلك عدم قدرتها على الاستفادة من عملية انخفاض قيمة العملة المحلية في زيادة حجم الصادرات، كون العجلة الإنتاجية في معظم القطاعات شبه متوقفة، كل ذلك كان كفيلاً بتهوي سعر صرف الليرة السورية من جديد، لينقل معه الأثر التضخمي الواسع إلى مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، مما زاد من معدلات التعامل بالدولار الأمريكي في هذه المناطق، سواء لجهة عقد الصفقات التبادلية، أو كمخزن للثروة، أو وسيلة للمدفوعات، وخاصة الأجلة منها.

بالنتيجة نستطيع القول إن عملية الدولار الجزئية غير الرسمية في مناطق الإدارة الذاتية لم تكن قادرة على السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم فيها، وذلك لاستمرارية خضوعها لآثار السياسات النقدية للبنك المركزي السوري. وإن أي تقلب

في سعر صرف الليرة كان ينعكس مباشرة في المنطقة، على شكل نوع من المضاربة بها لزيادة الطلب على الدولار غير ممنوع التداول والاستخدام، كما في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري.

ب - تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن أهم ما يميز عملية الدولار داخل اقتصاد يعاني من صعوبات مالية ونقدية، ومن تقلبات كبيرة في سعر صرف عملته المحلية، هو أنه يمكن لهذه العملية أن تحقق نوعاً من الاستقرار في التوازنات الكلية داخل الاقتصاد. من جهة النفقات العامة والإيرادات العامة وعوائد الاستثمار لدى الوحدات الاقتصادية من خلال ضبط معدلات التضخم، والسيطرة عليها، والاعتماد على عملة مستقرة القيمة تتمتع بثقة الأفراد ومنظمات الأعمال.

ولكن ما يجب الإشارة إليه هو "أن عملية الدولار قد تحقق نوعاً من التوازن على المدى القصير، ولكن تبقى مسألة النمو والتنمية الاقتصادية في المدى الطويل مرتبطين بالأداء المؤسسي والهيكل للاقتصاد"¹⁰⁰. إضافة إلى بقاء عملية الاستقرار الاقتصادي ضرورة موضوعية لزيادة معدلات الاستثمار وتحقيق التراكم الرأسمالي ووضع الخطط الاستراتيجية للعملية التنموية برمتها.

من ناحية ثانية يمكن القول إن تعزيز الثقة بالعملية المحلية وبالسياسات النقدية التي تتبعها سلطات البنك المركزي، تساهم بشكل فعال في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وهذا ما يغيب عن مناطق شمال وشرق سوريا، بسبب ارتباطات السوق النقدية فيه وأسعار الصرف بتلك الموجودة في دمشق، وبسبب حالة عدم الاستقرار هناك، فإن ارتداداتها السلبية تظهر بسرعة شديدة داخل اقتصاد هذه المناطق وأسواقها.

ويمكن أن نضيف هنا أن الاستقرار الاقتصادي ليس العامل الوحيد المطلوب للسير بعملية النمو بل تساهم العديد من العوامل الأخرى في ذلك. مثلاً يشكل غياب الاستقرار الأمني وازدواجية السلطات في المنطقة واحداً من تلك العوامل إضافة إلى

Quispe-Agnoli , Myriam and Whisler , Elena , 2006 , Official Dollarization and the ¹⁰⁰ Banking System in Ecuador and El Salvado Economic Review, Federal Reserve Bank Of Atlant , Third Quarter , pp. 55 – 71.

الكثير من المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تلعب دوراً في خلخلة التوازنات الاقتصادية بشكل عام.

ج- تخفيض التكلفة الاقتصادية

تدخل العديد من العناصر في تكوين التكلفة الاقتصادية، سواء داخل منظمات الأعمال والمؤسسات على وجه الخصوص، أو داخل الاقتصاد الوطني بشكل عام. وهنا قد تساهم عملية الدولار في تخفيض هذه التكاليف من خلال التقليل من عمليات تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية المطلوبة للاستخدام في إتمام عمليات وصفقات تجارية قد تكون داخلية أو خارجية. أيضاً وفي واقع اقتصاد المنطقة الذي يشهد بين الفينة والأخرى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، فإن عملية الدولار ستخفض من تكاليف الصفقات والعمليات التجارية والاستثمارية الناجمة عن تلك التقلبات؛ والتي قد تكون مرتفعة جداً في بعض الأحيان.

ولكن في اقتصاد غير منظم لا يمكن للدولرة أن تلعب هذا الدور بشكل مباشر، خاصة وأن عمليات المضاربة في سوق الصرف تحدث بشكل مستمر نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمالية غير المنضبطة، إضافة إلى أن الكلفة الاقتصادية في هكذا حالات تزداد، سواء مع الدولرة أو بغيابها، والسبب في ذلك يعود إلى غياب التنظيم وارتفاع مستويات الهدر وتكلفة الفساد.

د. زيادة حجم الاستثمارات

يشكل الاستقرار الاقتصادي وضبط معدلات التضخم، جانبين هامين في مسألة التحفيز على الاستثمار وجذب المستثمرين. وإذا ما تحقق هذان الجانبان من خلال الدولرة فمن الطبيعي أن تصبح المنطقة جاذبة للاستثمارات، سواء المحلية أو حتى الخارجية. وذلك بسبب بحث المستثمرين دائماً عن بيئة اقتصادية مستقرة، لا تعاني من تداخل في التوازنات الكلية أو الروتين الإداري وتوفر الحوافز الكافية لإقامة المشاريع والاستثمارات.

ولكن من الملاحظ أن عملية الدولرة المستمرة في مناطق شمال وشرق سوريا، لم تكن قادرة على تحقيق هذه الميزة الناتجة عنها، فمن الملاحظ عدم إقامة أية استثمارات ضخمة أو متوسطة في المنطقة، وعدم السعي نحو تكوين بنية إنتاجية قد تكون منطلقاً

لعملية التنمية. إضافة إلى أن معظم المشروعات تتركز في الجانب التجاري والرعي، والذي تساهم مؤسسات الإدارة فيها بشكل كبير، بل وتسيطر على المفاصل الرئيسية فيها. وذلك بسبب تركز القرار الاقتصادي وخضوعه لمآرب سياسية أولاً، بعيداً عن البحث في محفزات وعوامل النمو الاقتصادي.

ولم تشهد المنطقة جذباً للاستثمارات الخارجية في ظل عملية الدولار فيها، لأنه من الطبيعي أن المستثمرين الأجانب يبحثون عن بيئة مستقرة مالياً وقانونياً، يحافظون فيها على قيم موجوداتهم وبضائعهم، ويستطيعون تحديد تكاليف الإنتاج لديهم بصورة عالية. ويعود السبب في ذلك إلى غياب قوانين الاستثمار في المنطقة، وتحكم مؤسسات الإدارة الذاتية من خلال الروتين الإداري بنوعية الاستثمارات، أو السماح بإقامتها وخضوعها في كثير من الأحيان لمزاجية الأفراد القائمين على اتخاذ قرار السماح بالاستثمار، فضلاً عن تأثير الخلفيات السياسية للمستثمرين أحياناً على قرار السماح لهم بإقامة الاستثمار من عدمه.

1- عيوب الدولار وتداعياتها

لا تخلو عملية الدولار شبه الرسمية في مناطق شمال شرق وسوريا من الكثير من العيوب والتداعيات السلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فيها. سيما أن الإدارة القائمة هنا لا تملك نظاماً مصرفياً، ولا أية مصارف، لا مركزية ولا تجارية، بل وأكثر من ذلك، فهي ما تزال تعاني من التبعية للسياسات النقدية للبنك المركزي السوري، والتي كانت خلال السنوات الماضية في معظمها ذات نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني برمته.

ولكن يمكننا هنا إيراد العديد من النتائج والتداعيات السلبية لعملية الدولار في مناطق شمال شرق وسوريا، وما يمكن أن تخلفه من آثار خطيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

أ- تراجع قيمة الليرة

لعلنا ذكرنا أعلاه، أن أحد المنافع الرئيسية للدولرة هي ضبط تقلبات سعر الصرف، وبالتالي تعزيز الاستقرار في قيمة العملة المحلية. ولكن ذلك يحدث ضمن سياقات اقتصادية معينة. ففي مناطق شمال وشرق سوريا، حيث لا تخضع الحالة الاقتصادية

برمتها ومنها النقدية على وجه الخصوص، للسلطات الإدارية في المنطقة لوحدها، لذلك فإن عملية الدولار، وإتمام الصفقات التجارية بالدولار ترفع من حجم الطلب عليه، وتشكل ضغطاً واضحاً على سعر صرف الليرة باتجاه تخفيض قيمتها. ذلك أنه لا توجد جهة قادرة على تأمين الكميات الكافية من الدولار الأمريكي اللازمة لعمليات التداول أو الاستيراد أو اتمام الصفقات.

فغياب النظام المصرفي يعني غياب الودائع بالعملة الأجنبية وموجودات الوحدات الاقتصادية التي من الممكن استخدامها في هذا السياق.

ويترتب على ذلك انخفاض في قيمة الليرة مقابل الدولار، الأمر الذي يترك آثاره السلبية على القدرة الشرائية للأفراد الذين ما يزالون يتقاضون مداخيلهم بالليرة السورية ويتسبب بتراجع مستويات المعيشة في المنطقة.

ب - ازدواجية وحدة القياس

مع وجود عملتين أو أكثر في التداول، فإنه من الصعب احتساب القيم داخل الاقتصاد الوطني، وخاصة تلك المتعلقة ببنود الموازنة العامة، وهذا يترك آثاراً سلبية على عملية الرقابة والتقييم مستقبلاً، كما قد يشكل عقبة هامة أمام تقدير حجم الإيرادات ومستويات الإنفاق العام. كل ذلك يضع أمام النشاط الاقتصادي عثرات تعيق آليات تطبيق السياسة الاقتصادية العامة في المنطقة بشكل ناجع وسليم.

ج- مخاطر تنفيذ المشاريع والعقود

ترافق عملية الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا مخاطر متعددة أثناء القيام بتنفيذ المشروعات أو إبرام العقود. ومن هذه المخاطر تلك المتعلقة بعمليات الائتمان، أو تحصيل الكشوفات والفواتير، أو تحديد حجم الكلف الاقتصادية الحقيقية للمشروعات التي تنفذها الوحدات الاقتصادية داخل اقتصاد المنطقة.

فقد يتسبب انخفاض سعر صرف الليرة بالمطالبة بصرف قيم كشوفات العقود والفواتير بالدولار، وإذا ما حدث العكس قد يطالب المتعهدون أو المزارعون بعكس ذلك. وفي حال عدم الاستجابة لمطلبهم يتولد لديهم شعور دائم بالغبين تجاه الإدارة الذاتية والقائمين عليها. وهذا ما حدث في موسم الزراعة السنة الماضية عندما تم تسعير القمح بالدولار الأمريكي، وما إن جاء وقت صرف الفواتير كانت الليرة في

تحسن فطالب المزارعون بالقيمة وفق سعر الصرف في وقت التسعير، وعندما حدث العكس طالبوا بصرف فواتيرهم بالدولار، مما تتسبب بمشكلات إدارية ومالية لدى الإدارة الذاتية. ذلك أن الوحدات الاقتصادية عادة ما تتحوط لمخاطر تقلب أسعار الصرف التي لم تستطع عملية الدولار السيطرة عليها في المنطقة للأسباب التي ذكرناها آنفاً والمتعلقة بالتبعية النقدية لسياسات البنك المركزي السوري والحكومة السورية في دمشق.

د- ارتفاع تكاليف المستوردات

من المعلوم أن المنطقة تعتمد بشكل شبه كلي في تأمين مستلزمات أسواقها على الاستيراد، وعملية الاستيراد بطبيعة الحال تحتاج إلى الدولار، الأمر الذي يشكل ضغطاً في حجم الطلب عليه، فترتفع قيمته مقابل تراجع قيمة الليرة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن عملية الاستيراد وحساب تكلفة المستوردات تتم بالدولار، والتي يمكن أن تباع داخل الأسواق المحلية بالليرة السورية، وهنا فإن أي انخفاض في قيمة الليرة أمام الدولار، سيرفع من تكلفة حصول الوحدات الاقتصادية على مستلزماتهم، انطلاقاً من الأفراد الذين ستراجع قوتهم الشرائية في هذه الحالة، مروراً بمنظمات الأعمال التي ستضطر لرفع أسعار منتجاتها في الأسواق، مما سيزيد من مستويات التضخم بدلاً من لجمها، وصولاً لهيئات ومؤسسات الإدارة الذاتية التي ستدفع مبالغ إضافية لتأمين احتياجاتها ومستلزماتها، مما سيزيد من حجم الإنفاق العام، ويرفع من احتمالية مستوى العجز في موازنتها العامة.

بقي أن نذكر أن هناك العديد من الكلف والعيوب الأخرى للدولرة، كفقدان عوائد الإصدار النقدي، والتخلي عن استقلالية السياسة النقدية، وفقدان الثقة بواحد من أهم الرموز الوطنية وهي العملة المحلية، كلها عيوب لا تتواجد ضمن مناطق شمال وشرق سوريا، كونها مناطق غير مستقلة اقتصادياً، ولا تملك أية سيادة على مسألة الاصدارات النقدية وسواها.

النتائج والتوصيات

ما تزال قضايا الدولرة بأشكالها المختلفة محط أخذ ورد بين الاقتصاديين، فالكثير من الآثار التي تتركها هذه العملية قد تكون إيجابية وتنعكس على الحالة

الاقتصادية بشكل عام، كالجزم التضخم الجامح، وعملية الضبط المالي، وإيقاف تقلبات سعر الصرف، وجذب الاستثمارات وسواها. على الضفة الأخرى تثير التداعيات السلبية لهذه العملية القلق لدى الاقتصاديين المناهضين للدولة، وما تتركها من آثار خطيرة على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

ولكن لم تستطع أي من الدراسات والأبحاث، ولا حتى تجارب الدول في هذا السياق، أن تجزم بصلاح عملية الدولة للاقتصادات النامية من عدمها. وفي مناطق شمال وشرق سوريا، وكونها لا تتمتع بأي نوع من السيادة المعترف بها حتى الآن، ولا تملك أي من مقومات التحكم والسيطرة على السياسات النقدية وتطبيقها فإن عملية الدولة لم تحقق حتى الفوائد الأولية منها.

1- نتائج الدراسة

الفرضية الأولى: الواقعين السياسي والاقتصادي للمنطقة لا يتناسبان مع اعتماد الدولار الأمريكي واحداً من العملات الرسمية في المنطقة.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال إيراد مزايا وعيوب الدولة وتحليل تداعياتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: اعتماد الدولار الأمريكي سيساهم في تخفيض معدلات التضخم والسيطرة على حالة عدم استقرار الأسواق

من خلال الدراسة، تبين أن عملية الدولة في مناطق شمال وشرق سوريا لم تكن كافية لتخفيض معدلات التضخم أو خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي في هذه المناطق؛ والسبب في ذلك كان يعود دائماً لتبعيات السياسات المالية والنقدية للحكومة السورية في دمشق، كإصدارات النقدية ومراسيم منع التعامل بغير الليرة السورية، وعمليات بيع الدولارات في المزادات وسواها.

وبذلك يتم رفض الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: لن يكون بمقدور الإدارة الذاتية التحكم بالسياسة النقدية حال اعتماد الدولار الأمريكي عملة رسمية إلى جانب الليرة السورية.

انطلاقاً من الواقع الاقتصادي والإداري للإدارة الذاتية فإنها لا تملك أية مقومات تؤهلها لتطبيق سياسة نقدية مستقلة عن دمشق، فلا سلطة نقدية، ولا بنك مركزي ولا منظومة مصرفية، ولا أسواق مالية أو غيرها. وهنا فمن الطبيعي إذاً أنه ليس بمقدورها التحكم بالواقع النقدي بشكل كامل، حال اعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية أو حتى شبه رسمية.

وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة التي تم التأكيد عليها.

وبناء على ذلك يمكننا القول أن عملية الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا، وفي ظل غياب مصادر متنوعة لتوفير العملة الأجنبية، وعدم قدرة السلطات الإدارية التنفيذية في المنطقة على السيطرة والتحكم بالسياسات المالية والنقدية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل مباشر، لم تكن الدولار قادرة على إرساء آثارها الإيجابية أو مزاياها المذكورة أعلاه على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي، بل على العكس من ذلك، لم تساهم هذه العملية في خفض معدلات التضخم، ولا في السيطرة على الأسعار، ولا في ضبط الأسواق ولا في جذب الاستثمارات.

كما لم تساهم في خلق أية توازنات اقتصادية حقيقية، إضافة إلى أن عملية التعامل بالدولار وسيطرة بعض الأيدي القليلة على مصادر توفيره أو التجارة به من خلال شركات الصرافة وتحويل الأموال، ساهمت بشكل كبير في ظهور طبقة من الأثرياء على حساب تراجع القدرات الشرائية ومستويات المعيشة لدى غالبية السكان. الأمر الذي أفضى إلى نوع من الاستقطاب الاجتماعي الواضح مع غياب أفراد الطبقة الوسطى، وتحول المجتمع إلى طبقتين، غنية تمتلك مفاصل التجارة والاقتصاد والسياسة، وفقيرة بالكاد تستطيع تأمين قوتها اليومي، أو الاعتماد على المساعدات والتحويلات المالية الخارجية من الأهل والأبناء.

2- التوصيات

يشهد اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا تطورات واضحة، تحمل في ثناياها الكثير من الآثار والتداعيات على المنطقة، التي تتميز بوفرة مواردها الاقتصادية، وخاصة النفط، والسلع الزراعية الاستراتيجية. ولكن من الملاحظ أن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة في البنى التحتية والإنتاجية والخدمية، ويفتقر إلى الكثير من التنظيم والقوانين الناظمة للعمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وحيث تعتمد الإدارة الذاتية في تأمين إيرادات موازنتها العامة بشكل رئيسي على عائدات النفط، ويعد اقتصادها مبنياً على الربوع التجارية بدرجة عالية، فهل يمكن أن تكون عملية الدولار غير الرسمية الجزئية الجارية في المنطقة، واحدة من الحلول التي يمكن أن توضع الإدارة الذاتية على السكة الصحيحة، نحو تحقيق التطلعات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأبناء المنطقة خصوصاً، واعتماده نموذجاً لسوريا عموماً.

هنا سنورد بعضاً من التوصيات الخاصة بهذا الموضوع:

- من خلال البحث والدراسة، وتبيان النتائج والآثار، تبين بوضوح تام أن عملية الدولار ليست الحل السحري للمشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مناطق شمال وشرق سوريا، لذلك فإنه من البداية نقتراح بالابتعاد عن موضوع الدولار قدر الإمكان، واقتصارها على صفقات التجارة الخارجية والاستيراد بشكل خاص.

- لا تملك الإدارة الذاتية منابع قوية للحصول على الدولار، عدا عائدات النفط المُصدّر، والتي تتعرض بين الحين والآخر لضغوطات الجهات المشتريّة، مستغلة الواقع السياسي وأحياناً الاقتصادي للإدارة الذاتية، وهذا يعني أنه باعتماد الدولار قد ترتفع التكلفة الاقتصادية بشكل عام، وتلقي بظلالها على الحالة الاقتصادية والمعاشية في المنطقة. وهنا يجب العمل والبحث عن مسألة تنويع مصادر الحصول على القطع الأجنبي، وخاصة الدولار، وعدم الاكتفاء بعائدات تصدير البترول كمصدر وحيد للحصول عليه. وهنا يمكن أن نوصي بضرورة تقوية البنية الإنتاجية، والعمل على تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإصدار القوانين المحفزة على الاستثمار، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام باستثماراته الخاصة، بعيداً عن الروتين الإداري، ومنافسة الشركات التابعة للإدارة الذاتية له. وذلك بتركيز النشاط الاستثماري لمؤسسات الإدارة الذاتية في المشاريع التنموية الاستراتيجية، التي تساهم في تقوية البنى التحتية والاقتصادية للمنطقة، وإفساح المجال أمام الآخرين لتأسيس مشاريعهم التي ستساهم ولا شك في فتح فرص للعمل، وتحسين منظومة الدخل وتنويع مصادر الدخل.

- العمل على بناء منظومة مصرفية متطورة، قادرة على التحكم بالسياسات المالية والنقدية، لأن المنظومات الضعيفة تمتلك عوامل انهيارها أكثر من عوامل نجاحها. لذلك نوصي بتأسيس كيان إداري مصرفي معين خلال المرحلة الحالية، يستطيع القيام

ببعض الوظائف المصرفية، ويضبط عملية مدفوعات الإدارة الذاتية والحركة المالية والنقدية في أسواق الصرف وتجارة العملة.

- في سياق تحسين القدرة الشرائية للأفراد، يمكن إصدار قوانين تنظم عملية التعامل بالدولار، وتساهم في تخفيض التكاليف، ككتيبت سعر صرف عند الاستيراد لمدة معينة يحصل بعد انتهائها التاجر على قيمة مستورداته، وفق السعر المثبت في تاريخ إدخال البضاعة، وبالاستناد إلى الأوراق الثبوتية ذات الصلة كبيان التكلفة وبطاقة المنشأ وفواتير الشراء وبيان الاستيراد وسواها.

- يمكن التأكيد على ضرورة عدم الانجرار وراء بعض الأصوات التي تنادي بدولة رسمية في المنطقة والالتزام بالحالة العفوية القائمة والشكل القائم للدولة، وعدم إصدار أية قوانين تجعل من الدولار واحدة من العملات الرسمية أو شبه الرسمية في المنطقة، لما سيكون لهذه العملية من آثار خطيرة على المستوى المعيشي وعلى الاقتصاد المحلي بشكل مباشر.

أخيراً يمكننا القول إن مسألة الدولة في مناطق شمال وشرق سوريا ساهمت إلى حد ما في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية في المنطقة، وخاصة مسألة الاستيراد وتوفير السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية في أسواقها. ولكن ذلك لم يترافق بسياسات إدارية أو قوانين مالية ونقدية ناضجة، كان يمكن لها أن تستفيد من مزايا تلك العملية، وتقلل من سلبياتها. إضافة إلى أن هذه العملية لم تترافق أيضاً مع سياسات اقتصادية حقيقية قادرة على خلق المحفزات اللازمة لتحسين البنية الصناعية والزراعية في المنطقة، ولا مع فتح المجال لتأسيس المشاريع الاستثمارية، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لها والتي كان يمكن ان تكون كفيلة بتكوين قاعدة إنتاجية قوية تدعم تحسن الحالة الاقتصادية، وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة معدلات التضخم والبطالة ومستويات نمو الناتج المحلي وتراجع أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل، وتقلل من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها المنطقة اليوم.

لذلك دائماً ما كنا نلاحظ أن هذه العملية تلقي بظلال سلبية على الواقع الاقتصادي والمعاشي للمنطقة في ظل التحوط المستمر للوحدات الاقتصادية في مسألة تقليل مخاطر الاستثمار، ومخاطر تقلبات سعر الصرف غير الخاضعة لسيطرة السلطة الإدارية والتنفيذية في هذه المنطقة.

مراجع الدراسة

1- مراجع عربية

- اقتصاد الإكوادور - موقع ويكيبيديا - <https://ar.m.wikipedia.org/>

- باسم عبد الهادي- ظاهرة الدولار و احتمالاتها المستقبلية- جريدة المدى- العراق-

[/https://almadapaper.net](https://almadapaper.net)

- بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية - موقع SWI, swissinfo.ch - قسم

شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>

- بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية - موقع SWI, swissinfo.ch - قسم

شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>

- د. بشار أحمد العراقي، د. محمد فوزي العمري- العلاقة بين الدولار

(Dollarization) ومعدل التضخم: "جمهورية مصر العربية للمدة 1994-2016

أنموذجاً"- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل -

تنمية الرافدين العدد 121 المجلد 38 للعام 2019.

- د. رجاء عزيز بندر- انعكاس ظاهرة إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

- د. سمير فخري نعمة، عمران موسى ملا شيخ، تحليل وقياس ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2014)- مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة واسط العدد (28)- الجزء الأول كانون الأول 2017.

- د. مجدي محمد محمود آدم- دراسة حول: زيمبابوي من التضخم الجامح إلى النظام متعدد العملات- موقع قراءات افريقية- 2017/10/24 - <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

- د.طلعت شاهين – هكذا أطاحت الأزمة الاقتصادية برئيس الإكوادور- صحيفة البيان الالكترونية – 2000/1/28-

<https://www.albayan.ae/opinions/>

- شبكة الصحفيين الدوليين- الدولار- IJNet - Jun,27 2008 –

<https://ijnet.org/ar/story>

- فاطمة شوقي- أمريكا اللاتينية تتجه نحو الدولار لإنقاذ اقتصاداتها –

<https://www.youm7.com> - 2021/1/4- موقع اليوم السابع -

- كوسوفو – المؤشرات الاقتصادية- TRADING Economics- جدول مؤشر العمل

[/https://ar.tradingeconomics.com](https://ar.tradingeconomics.com)

- كوسوفو - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

- كوسوفو واليورو – Kosovo and the euro - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة -

[/https://ar.jejakjabar.com](https://ar.jejakjabar.com)

- لويس كاتاو، ماركو تيرونيس- الاعتماد على الدولار- صندوق النقد الدولي -

قسم التمويل والتنمية – سبتمبر 2016

- محمد يونس الشرابي- الدولار (Dollarization) وفقدان الثقة بالعملية المحلية-

موقع نون بوست- اقتصاد نشر بتاريخ 2021/4/16 <https://www.noonpost.com>

- محمود محمد محمود داغر – حسين عطوان مهوس معارج – سعر صرف

الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012) -

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15223199803687>

2- مراجع أجنبية

- Imam, Patrick, 2009, Introducing the Euro as Legal Tender -Benefits and Costs of Eurorization for Cape Verde , IMF Working Paper , No.146.
- Kessy, Panteleo .(2011).Dollarization in Tanzania: Empirical Evidence and Cross-Country Experience . International Growth Centre Working Paper,(251) .
- Quispe-Agnoli , Myriam and Whisler , Elena , 2006 , Official Dollarization and the Banking System in Ecuador and El Salvador Economic Review, Federal Reserve Bank Of Atlant , Third Quarter.
- Uzun, Arzu. (2005). Financial Dollarization, Monetary Policy Stance and Institutional Structure: the Experience of Latin America and Turkey. Thesis for Master of Science in Economics, Middle East Technical University

استقلالية ” الإعلام السوري البديل ” في ظل التبعية

السياسية

أوصمان علي - باحث في مركز الفرات للدراسات



مقدمة

في تجارب الحروب والنزاعات، تزداد حدّة الانقسام المجتمعي، ويصبح الجمهور الحلقة الأضعف في اللعبة السياسية، فالعملية أشبه بالتنويم المغناطيسي، تتغير فيها قناعات شريحة واسعة من المجتمع، وتتبلور التوجهات والسلوكيات بناءً على أجنّادات القائمين على الاتصال الجماهيري، حيث يتم توظيف حالة الانتقال السياسي والفوضى لتحويل الرأي العام إلى ملكية خاصة، وتضليله من خلال حقنه بجرعة متداخلة من المفاهيم السياسية والاجتماعية والدينية الموجهة، وهي غالباً ما قد تترك أثراً على بنيته الفكرية وعلى انتماءاته وميوله وأفكاره.

لذلك لن يجد أرباب هذه الوسائل أفضل من استغلال المنافذ الإخبارية ولو احقها، كأنسب أدوات الحرب الناعمة (الناشئة) تأثيراً وقبولاً؛ كي يحققوا غايات أنية، أو أهدافاً استراتيجية تحمل أبعاداً (سياسية وثقافية ودينية).

بعد 10 أعوام من الحرب السورية، يمكننا أن نتلمس مما سبق تقديمه؛ على أن كثير من وسائل الإعلام السوري البديل غاب عن هويتها الإعلامية وظيفية الانتماء لمطالب المجتمع، وجردت سيادتها الإعلامية من الاستقلالية، واقتصر الولاء للممول والراعي الرسمي للمحطة المتفجرة أو الإذاعة أو الوكالة والصحيفة.

ومن هنا؛ لم تترجم هذه الوسائل الناشئة سخاء المال المقدم لها من كل حذب وصوب إلى موروث إعلامي مهني يخدم مطالب الشارع السوري، وعجزت عن التقدم بخطوات واضحة نحو تحقيق العدالة، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية، والاخلاقية، بل على العكس تماماً فقد انزلق الكثير منها إلى هاوية التبعية والمناكفة السياسية، وتحولت بأدواتها الإعلامية المتشعبة إلى فضاء سيبراني يستقطب التجاذبات السياسية، ويُمهد لواقع غير مأمول، تنتشظى فيه انتماءات الهوية والفكر والمعتقد.

أطر الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة إلى أربع أطر رئيسية:

أولاً: الإطار المنهجي يضم (الإجراءات المنهجية، ومفاهيم الدراسة).

ثانياً: الإطار النظري ينقسم إلى ثلاث محاور أساسية هي: (نظريات التأثير الإعلامي، الاستقلالية الإعلامية، تجربة الإعلام السوري البديل).

ثالثاً: الإطار التحليلي ويتضمن تحليل وتفسير جانبين أساسيين، هما: (1- الخارطة الإخبارية، وتشمل: التوزيع الجغرافي لوسائل الإعلام البديل، وهوية وسائل الإعلام البديل، واستقلالية الإعلام البديل في ظل التبعية السياسية، والتأطير الإعلامي للهوية وتنميطها)، (2- التبعية السياسية، وجوهرها: التبعية السياسية، وملامح التبعية السياسية في الإعلام السوري البديل).

رابعاً: إطار النتائج والتوصيات يضم النتائج المستخلصة، والتوصيات التي تم التوصل إليها، إلى جانب توثيق المراجع، وعرض الملاحق).

أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة:

تتقصى الدراسة إشكالية تعدد وتنوع ولاءات الإعلام السوري البديل في ظل احتدام الصراع السياسي، وانعكاس هذا الصراع على البيئة الإعلامية، مع الإضاءة على ما قد ينم عن هذه المشكلة من ارتدادات معاكسة، تؤدي غالباً لإفراز قيم وأفكار ومعتقدات تنسف الضوابط المهنية التي يستوجب أن تتصف بها الوسائل الإعلامية.

تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤل رئيسي: ما هي ملامح الإعلام السوري البديل وخريطته الإخبارية والجغرافية في ظل الحرب السورية، وهل استطاع أن يوائم بين الالتزام بالقواعد المهنية (الاستقلالية)، وهدية التجاذبات السياسية لأطراف الداعمة لها؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، والمتغيرات التي تم تناولها، وتساعد التجاذبات السياسية بين أطراف الصراع السوري، حيث تقدم الدراسة خارطة توزع وسائل الإعلام السوري البديل، وتوضح سياساتها التحريرية، إضافة إلى الكشف عن خلفياتها، وأبعادها السياسية، ومصادر الدعم، والتمويل المالي اللذان كثيراً ما يصطدمان بمواثيق الشرف الإعلامي، ومعايير المهنة، زد عليها خطورة الانقسام المجتمعي في ظل الأهداف، والغايات المتعددة، كما تتجلى أهمية الدراسة من منظور دلالي قائم على أهمية ضمان الاستقلالية الإعلامية لضمان الديمقراطية السليمة، ومعاونة الباحثين والمهتمين أثناء إعدادهم قضايا ودراسات مشابهة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. إظهار التبعية السياسية لوسائل الإعلام البديل في ظل تعدد التوجهات الفئوية، وتنوع الولاءات السياسية، مع عرض آثار التجاذبات السياسية على هوية منافذ الإعلام.
2. بيان خطورة التمويل والدعم اللوجستي، ومكان البث (المشروط، والمسيس) على مسؤوليات الإعلام السوري البديل، وعلى خطها التحريري، مع محاولة تقديم حلول وتوصيات لحل لهذه المعضلة.
3. إيضاح مدى تمتع الإعلام السوري البديل بالاستقلالية الإعلامية، والمسؤولية الأخلاقية، في ظل التبعية السياسية، مع تحليل الطرق والأساليب المتبعة- من جانب هذه الوسائل- لتضليل الرأي العام، وتعبئته.
4. تقديم توصيات وحلول تساهم في خلق أرضية موضوعية لإعلام سوري يتصف بالسوية والمسؤولية الاجتماعية.

منهج ومجتمع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تُعرف كـ " وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد، وتستهدف الوصول إلى معرفة دقيقة عن عناصر الظاهرة موضوع البحث، وتفيد في تحقيق فهم أفضل لها أو إمكانية وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها ". (1)

كما اعتمد على منهج المسح الإعلامي (مسح وسائل الإعلام)، لصعوبة إجراء المسح الميداني للجمهور بسبب جائحة كورونا، ويتصف هذا المنهج بأنه "يتيح التعرف على وسائل الإعلام من الجوانب المختلفة". (2)

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصفحات، والمدونات الشخصية أو المنصات والورقيات الناطقة باسم الإدارات المدنية، والسياسية، والعسكرية (وما يماثلها)، مستثناة من عملية المسح الإعلامي.

أما بالنسبة لمجتمع الدراسة فإنه يضم (الإعلام السوري البديل) بمختلف أنماطه، وملكيته وتوجهاته، ومناطق تواجد داخل وخارج الأراضي السورية، وفيما يتعلق بالعينة البحثية، وقد تم دراسة عينة عشوائية من عدد من وسائل الإعلام السوري البديل لاستكمال متطلبات الدراسة.

في المقابل تمتد حدود الدراسة الزمانية من بداية أحداث الحرب السورية حتى كانون الثاني من عام 2021، أما الحدود المكانية فتضم وسائل الإعلام السوري البديل في مناطق (المعارضة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وخارج الأراضي السورية).

متغيرات الدراسة:

ستركز الدراسة على عدة متغيرات أساسية متداخلة مع بعضها البعض من حيث الدور الوظيفي والبنوي.

المتغير المستقل: التبعية السياسية.

المتغير التابع: استقلالية "وسائل الإعلام البديل".

أدوات ومصادر جمع البيانات

1. تم الاستعانة بأداتي المقابلة القصدية والملاحظة الشخصية؛ لاعتبارات عدة، أهمها: إغناء المحتوى البحثي بشهادات أكاديميين، وصحفيين محترفين واكبوا أحداث الحرب السورية، ولهم نتائج إعلامية بحثية في هذا الإطار، إضافة إلى التركيز على أهمية المشاهدة والمراقبة الدقيقة للظاهرة، في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة ليتم وصفها وتحليلها (3).
2. جُمعت المعلومات من مصادر مكتبية أولية وثانوية ضمت: (كتب، وأوراق بحثية، ومقالات رأي، ومنشورات، ومواقع إعلامية إخبارية).

مفاهيم أساسية

التبعية السياسية:

واحدة من أهم أشكال التبعية، وأكثرها شيوعاً، ويمارس كأسلوب سياسي مبني على تبني الفرد أو الجماعة أو الدول لاتجاهات سياسية تتبع لجهات أو مؤسسات أو دول أخرى، تؤثر بصورة أو بأخرى على درجة استقلاليتهم، وإرادتهم في اتخاذ القرارات وتبني المواقف.

الإعلام السوري البديل:

وسائل إعلامية متعددة الولاءات، والاتجاهات السياسية، نشأت مع بداية الحرب في سوريا، كبديل عن الإعلام السوري التقليدي، تميزت بعض منها بنقل واقع السوريين أثناء الحرب بشفافية، ودقة، وموضوعية.

الاستقلالية:

تعني القدرة على أداء الواجبات، والوظائف دون قيود أو فرض لمبادئ، ورقابة سلبية، والالتزام بالوقوف على خط متوازن تجاه الأحداث، وتعدّ إحدى أهم العوامل التي تتيح للممارسات الوظيفية بلوغ النجاح، واستدامة الإنتاج.

المهنية الإعلامية:

مجموعة من الضوابط والمبادئ التي على الصحفي الالتزام بها أثناء أداءه عمله الإعلامي، ليحقق درجة عالية من السوية، والاحترافية، مع أقصى درجات المراعاة لقواعد الأخلاق، والأدب، والشفافية.

ثانياً: الإطار النظري

يتصدر الإعلام الموجه أدوات الهيمنة السياسية، والسيطرة الفكرية لحشد الشعوب وتعبئتها، وخلق نزاعات، وانقسامات مدروسة، وممنهجة في بنية المجتمعات، وليس كما يظن البعض، إن الإعلام مجرد رافد حديث، ينحسر دوره عند حدود تسخير التكنولوجيا العصرية لإمتاع العامة وإخبارهم.

في هذه الجزئية، هنالك سؤال مركزي يطرحه الباحث الفرنسي "جون مارك جيني"، ماذا نريد من الإعلام، أن نريد في المرحلة الأولى الحصول على أرباح إنتاجية، أم الأولوية ثقافية مهمتها في المرحلة الثانية أن تخدم النفوذ السياسي والاقتصادي؟ (4)

بالفعل؛ هذا ما تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري من تغيير أو غرس لقيم ومعتقدات سياسية، وتنمية لمكونات معرفية، ونفسية في شخصية المتلقي، من خلال إتباعها استراتيجية التعلم عن طريق التركيز (Focus)، حيث ينصب التركيز على بعض المعلومات المنتقاة بعناية، لإحداث أكبر قدر ممكن من التأثير، وتحريك الحشود، وتوجيهها لإصابة أهداف القائمين على الاتصال، بالتالي تحقيق ثقافة العبور المبنية على إغراق الجمهور بالمعلومات الموجهة (المسيسة) خلافاً للتعلم المعرفي.

أولاً: نظريات التأثير الإعلامي

تتعدد نظريات التأثير الإعلامي التي يمكن من خلالها تحليل، وتفسير ملامح التبعية السياسية في إعلام سوريا البديل، وتتصدرها نظريات (دوامة الصمت، وضع الأجندة "ترتيب الأولويات"، حارس البوابة، والغرس الثقافي)، إلا أن النظريات الأكثر استيعاباً، وإدراكاً لمحاوَر دراستنا، هي نظريتي (دوامة الصمت، ووضع الأجندة).

1) نظرية دوامة الصمت The Spiral of Silence:

واحدة من أهم النظريات التي تتطرق لتأثير النخب السياسية على الرأي العام عن طريق توظيفها المنابر الإعلامية لصالح أجنداتها.

تعتبر "نظرية دوامة الصمت" التي وضعتها عالمة الألمانية "إليزابيث نويل نويمان *Noelle-Neumann*" عام 1974 من أولى النظريات الإعلامية، وأهمها، وأدقها في تفسير سلوك الجماهير تجاه الأحداث المجتمعية. "فنظرية دوامة الصمت" تفترض ابتداءً وجود علاقة ارتباطية وقوية ما بين متغيرين أساسيين هما وسائل الإعلام، وما تبثه من مضامين، وبين توجه الجماهير وميولهم واعتقادهم، فهي عملية ديناميكية تتدخل فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية. (5)

لكي تتجح وسائل الإعلام في تطبيق "نظرية دوامة الصمت"، وتكوين الرأي العام وفقاً لما تريده، فلا بدّ لها من اتباع آلية محددة تشمل 3 أمور أساسية، وهي:

التراكمية: أي تكرار عرض المحتوى على الجمهور، حيث يؤدي العرض التراكمي إلى التأثير في الجمهور وتكوين الرأي العام.

الشمولية: تقدم وسائل الإعلام للجمهور ما يبحث عنه غالباً، مما يجعلها طريقاً لا بدّ من المرور به يومياً، لذا؛ يُعدّ عرض الجمهور لوسائل الإعلام أمراً واقعياً.

التجانس: يعني توافق الرسالة الإعلامية وعدم تعارضها بين القائم بعملية الاتصال والمؤسسات التي تنتمي إليها الجماهير المستقبلية لتلك الرسائل، لذا؛ تبدو الرسائل المختلفة في طريقة العرض متشابهة في الغاية والهدف، (6) ما يُعزز من تكوينها لدى الرأي العام.

بالتالي؛ تتلخص فكرة النظرية في أن الفرد يتأثر بالرأي العام واتصالاتها الجمعية لتشكيل اتجاهاته وقناعاته تجاه قضية ما، وهذا الاتجاه غالباً ما يتوافق مع الأفكار التي تقدمها وسائل الإعلام.

(2) نظرية وضع الأجندة "Agenda-Setting Theory"

تعود بحوث وضع الأجندة إلى "والتر ليبمان Lippman" من خلال كتابه "الرأي العام"، إذ يرى "ليبمان" أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصورة الذهنية لدى الجمهور، وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل بيئة زائفة في عقول العامة. (7)

ترتبط هذه النظرية بنظرية حارس البوابة، حيث تختص الأخيرة باختيار الأنباء، في حين تبحث نظرية وضع الأجندة في كيفية عرض هذه الأنباء.

في هذه النظرية يقرر المحررون المواضيع، والأنباء التي يتم عرضها للجمهور، وفي تسلسل عرضي مقصود، والعامل الأساس في تحديد الأهمية هو الإبراز، وفي أشكاله المختلفة على أن يكون الإبراز خاضع للبعد الانساني وعملية الصراع. (8)

تعقيباً على دور هذه النظرية في خلق رأي عام منسجم مع سياسة الوسيلة الإعلامية، يجد الصحفي العراقي "أيمن خالد" أن الهيمنة والسيطرة تكمن في المعلومة، ووسيلة إنتاج الخطاب المقيد بأجندة القائمين على إدارة العقول، وتوجيه الرأي العام، والساعية لحماية مصالح الطبقة السياسية، والمتعاشين على هامش إمبراطوريات الاستبداد.

كما تأخذ عناصر التأثير مداها إلى آفاق أخرى أبعد من وضع الأجندة الداخلية فقط، وذلك بجهود ضبط النسق الفكري للقائمين على تنفيذ الأجندة الإعلامية، وإيصالها إلى مرحلة القناعة المطلقة بخطاب المؤسسة التي تنظمهم، دون النظر إلى الفكرة الأساسية لوظيفة الإعلام، وأهدافه الإنسانية، ومعالجاته الاجتماعية. (9)

إذاً؛ بإمكاننا القول، أن فحوى النظرية يكمن في تركيز وسائل الإعلام على جذب اهتمام الجمهور تجاه مواضيع، قد تكون بمجملها هامشية وثانوية، على حساب قضايا أخرى، ذات أهمية بالنسبة للمتلقي، يتم إقصاءها أو تهميشها من دائرة التحرير الإعلامية، بناءً على أجنداث الوسيلة، والقائمين عليها.

ثانياً: الاستقلالية الإعلامية

تعدّ الاستقلالية قاعدة عمل مهنية للممارسة الإعلامية، وتُشكّل الاستقلالية والتعددية في الإعلام، على مستوى الرأي العام والآراء – بما في ذلك انتقاد أهل السلطة –

ضمانات الديمقراطية الصحية. وبالتالي، تُمثل مراقبة تعددية الملكية، وضمانها الخطوة الأولى نحو الخيار المستقل والحر. (10)

أشكال الاستقلالية الإعلامية

هنالك صور عديدة للاستقلالية في حقل الإعلام، وهي تبدو كالسلسلة المتداخلة من حيث المعالجة الوظيفية، والبنوية للمحتوى التحريري، ويتقدم هذه الأشكال:

أولاً: الاستقلالية المالية: تعني تحلي المؤسسة الإعلامية بالشفافية في الخطط والإنفاق المالي ومصادر التمويل (11).

ثانياً: الاستقلالية التحريرية: وفيها تمارس المؤسسة الإعلامية عملها، دون ضغوط أو قيود سياسية أو احتكار من جانب المالكين، مع ضرورة منح المحررين حرية اتخاذ القرارات، والمواقف التي تستوجب احترام ميثاق الشرف المهني وضوابطه الأخلاقية.

هذين الشكلين يعكسان مدى قدرة الإعلام والإعلاميين الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، والإنسانية، والوقوف بحيادية، وعلى مسافة واحدة من الأحداث، واتخاذ الانسان وحده محور الأحداث في معالجاتها الإعلامية، دون التحيز لدين أو لون أو لغة أو رأي سياسي.

من أجل ذلك ومن أجل كسب ودعم ثقة الجمهور في المؤسسة الإعلامية، يجب أن تتمسك المؤسسة باستقلالية المعالجة الإعلامية بمعزل عن أية تأثيرات خارجية، والنأي بنفسها عن التجاذبات والصراعات مهما كانت طبيعتها. (12)

من هنا نجد معظم المؤسسات والأكاديميات الإعلامية (المتمتعة بالاستقلالية)، تتبنى الانصاف، والتوازن في سياستها التحريرية، وتعدّها كركائز في تقديم المعلومات بدقة، دون إضفاءها بالرأي أو تقليب جزئياتها، كما لا بدّ من التأكيد أن الاستقلالية تعدّ نسبية، ومن الصعب أن تأخذ صفة "الاستقلالية المطلقة" حتى في الوسائل الإعلامية القائمة في بيئات ديمقراطية، التي تتسم بقوانين العدالة، وحرية الرأي والتعبير، ففي الأخير وسائل الإعلام ليست جمعيات خيرية، بل كلاً منها تحمل أجنادات، ومصالح سياسية.

ثالثاً: تجربة الإعلام السوري البديل عن الإعلام الرسمي

تمهيد

عرفت سوريا خلال العقود الخمسة الأخيرة، نظاماً إعلامياً، يمكن تصنيفه كواحد من بين النظم الإعلامية السلطوية الأكثر انغلاقاً، وانقطاعاً عن المعايير المهنية في العالم، فهي في قاع الترتيب العالمي لحرية الصحافة، وممارسة مهنة الإعلام. حيث تسيطر الحكومة السورية بصورة شبه مطلقة على جميع الوسائل الإعلامية الرسمية، والخاصة (المسموعة والمكتوبة والمرئية)، وظلت توظف هذه الوسائل لخدمة توجهاتها، وسياساتها الداخلية والخارجية، مبتعدة عن أداء وظيفتها الإعلامية بنزاهة، وواقعية، وانصاف.

لكن هذه الوجهة التقليدية للإعلام تغيرت مع تعدد مصادر نقل الأحداث، وتطور خارطة التغطية الإعلامية للمجريات، طيلة سنوات الحرب في البلاد، والتي أثمرت بدورها عن تحطيم قيود احتكار السلطة السياسية للإعلام التقليدي، وبروز المتلقي السوري في عهدة الإعلام الرقمي، كعنصر فعّال في العملية الاتصالية (المواطن الصحفي)، حيث تخلص من رقابة أجهزة الدولة، وبات يصنع الأحداث، ويشارك تفاصيلها، ويبيد مواقف تجاهها، بمعنى أدق، انتهت النظرة التقليدية إلى الجمهور كمتلقي سلبي للرسالة الإعلامية، ليصبح أكثر فهماً واستيعاباً لحقول (السياسة، والاقتصاد، والقانون والحريات..).

1) ولادة الإعلام السوري البديل

مهدت المؤشرات التي سلف ذكرها، لولادة مبادرات إعلامية فردية وجماعية، داعمة لعملية التغيير والديمقراطية في البلاد، تحت مسمى "الإعلام السوري البديل"، نشأ كباقي دول "الربيع العربي" من رحم حركة الاحتجاجات، وأدى دوره كمنظومة إعلامية بديلة عن أحادية الإعلام السوري الرسمي المنغلق.

في بداياته الأولى حمل الإعلام السوري البديل "أجندات ثورية" و"وطنية"، خاطبت -إلى حد معقول- عقول وعواطف السوريين على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وهوياتهم الدينية والعرقية، واستطاع أن يسير على خط متوازن، يعكس مستجدات الحياة السورية، وانصبّ اهتمامه بالدرجة الأولى على تحسين مستوى، ونوعية

المحتوى الإعلامي، والاجتهاد في تقديم تغطيات جديدة وغير نمطية، تعكس المطالب السياسية، والمدنية للشارع السوري.

في سبيل ذلك؛ ووسط أجواء من التعقيدات السياسية والعسكرية، ونقص الخبرة، وضعف التمويل، تمكن الإعلام السوري البديل، بوساطة عشرات الوسائل الإعلامية- تجاوزت 600 وسيلة إعلامية- وجيش من الناشطين والهواة والأكاديميين، أن يؤسس دعائم إعلامية جديدة بالثقة، ويعيد هيكليّة حقل الإعلام، بعيداً عن رقابة الأجهزة الأمنية الحكومية، وتسلط عصا القوى الحزبية، وأسهم التجمعات السياسية-كما اليوم-؛ حيث استثمر "فضاء الحرية"، والرقع الجغرافية التي خرجت عن سيطرة الجيش السوري، ووظف غياب قيود النشر، للخروج من نمطية الخطاب الإعلامي المؤدلج، وشكل بفعل كفاءة بعض العاملين، والاحتكاك بخبرات غربية، نسقاً إعلامياً عاماً لدى الجمهور السوري في داخل وخارج البلاد، طوى على إثرها فعلياً كلاسيكية الإعلام الحكومي، وانكفائه على ذاته.

(2) تحور مسار الإعلام السوري البديل

مع مرور الوقت، تغيرت المعادلة السياسية والعسكرية، وبرزت تحولات متسارعة في خارطة السيطرة والهيمنة، لم تستطع نتيجة لذلك العديد من وسائل الإعلام البديل، الحفاظ على نسق متوازن من الاستقلالية، والشفافية، والنزاهة الإعلامية أثناء مواكبتها لزخم أحداث الحرب في البلاد، إذ غُيب عن توجهاته السياسية، الوجهة الأساسية في تسليط الضوء على "المطالب الشعبية" و"الأهداف الثورية"، وتحولت بحكم العديد من الأسباب والعوامل إلى أداة دعائية يعكس خطها التحريري أهداف الممول، وتعبّر بفعل عوامل (سياسية ومذهبية ومالية) عن تيارات إيديولوجية حزبية، ومصالح دول وقوى إقليمية، سخّرت إيديولوجيا الصوت والصورة، لتُحلّق بانحيازية في الأثير اللامحدود، مخترقة السيادة الإعلامية، ومتجاهلة الانتماءات الفكرية، والقومية، والعقائدية للشعوب والمجتمعات. (14)

كما تجردت آلية استقطاب الجمهور من العقلانية والحكمة، من خلال غرس رسائل إعلامية مسيرة لهذه الجهة أو تلك، وتمرير مصطلحات دخيلة على البيئة المجتمعية، تتوافق عضوياً مع ولاءات سياسية، ومذهبية، وقومية داعمة للشكل الوليد من الإعلام السوري.

في حين، على المستوى الوظيفي، غاب عن عرضها الإخباري بؤادر مهنية لترسيخ رؤية إعلامية جامعة للسوريين، تنسجم أصولاً مع الخط الوطني العام؛ بعيداً عن الاصطفافات السياسية، والعرقية، والطائفية، والتكتلات الحزبية الضيقة.

من هنا؛ فإن النزاع السوري بأعوامه العشرة، أقرب أنموذج يمكن من خلاله إجراء دراسة لاستقلالية الوسائل الإعلامية الناشئة، واستنباط خلفيات السياسية، في ظل تعدد الولاءات السياسية، وتحكم جهات الدعم والإمداد المالي بالقرارات التحريرية.

ثالثاً: الإطار التحليلي

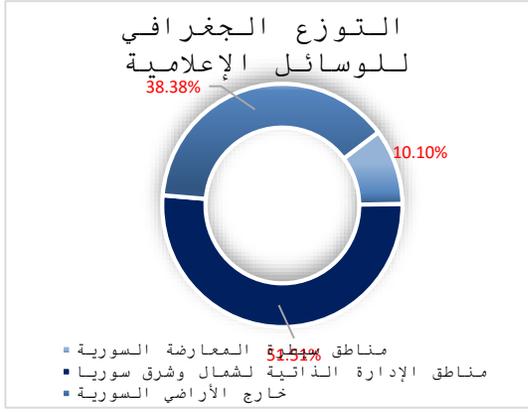
تحليل خارطة الإخبارية

في هذا المحور ستتم الإضاءة على خارطة التغطية الإخبارية في الإعلام السوري البديل، مع تحليل وتفسير العوامل المؤثرة على خطها التحريري، في ظل التبعية السياسية، وقواعد المهنة التي يستوجب على المؤسسات الإعلامية الالتزام بها لتحقيق استقلاليتها.

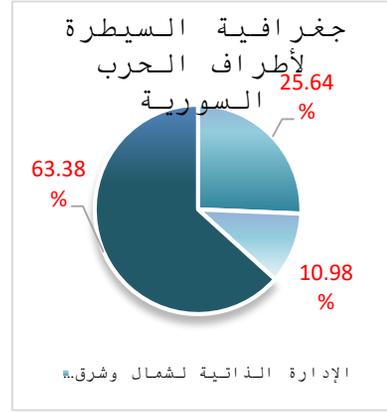
أولاً: خارطة التوزيع الجغرافي لوسائل الإعلام السوري البديل

التوزيع الإعلامي	الجغرافي	للموسيلة	مجموع الوسائل الإعلامية	النسبة المئوية
مناطق سيطرة المعارضة السورية	10	10.10%		
مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا	51	51.51%		
خارج الأراضي السورية	38	38.38%		
المجموع الكلي	99	100%		

الجدول رقم (1)



الشكل رقم (2)



الشكل رقم (1)

المصدر: مركز جسر للدراسات. {تم اعداد الشكل رقم (2) بناء على بيانات الجدول رقم (1)}

من الجدول رقم (1) يتضح أنه بمعدل نصف وساكنات الإعلام السوري البديل (51.51%)، تعمل في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهي نسبة عالية، وذات دلالة وظيفية على توافر بيئة جيدة لممارسة العمل الصحفي، وانتعاش لسوق الإعلام، لكن في المقابل فإن هذه النسبة لا تعدّ مثالية للمناخ الذي يتسم بإطلاق الحريات الصحافية بسقف مفتوح، ودون قيود، فمن خلال المتابعة، والملاحظة، تبين أن كثير من وساكنات الإعلام العاملة في مناطق الإدارة الذاتية، تفقد العمل بقواعد المهنة، في ظل قلة الكوادر الإعلامية المتخصصة والكفؤة، وهي في طبيعة الحال أقرب ما تكون "أدوات دعاية سياسية" للتكتلات الحزبية والقوى السياسية، يتم توظيفها لتعبئة الرأي العام، وحشده ضد "المنافس" أو "الخصم السياسي".

في حين تتضاءل نسبة تواجد الإعلام السوري البديل في مناطق المعارضة السورية، وحصتها (10.10%)، وتتنخفض النسبة تدريجياً، بعد أن كانت تلك المناطق تنصدر المشهد السوري بعدد وساكنات الإعلام البديل، حيث فاق عددها عتبة (400) وسيلة في السنوات الثلاث الأولى من الحرب، ولعل أبرز أسباب هذا الانخفاض:

1- خروج مناطق شاسعة من سيطرة فصائل المعارضة لصالح الحكومة السورية.

2- تراجع التمويل والدعم المقدم لهذه الوسائل.

3- فقدان كثير من الإعلاميين لحياتهم، أو تغييبهم قسرياً من جانب الفصائل المتصارعة، ولجوء آخرين إلى خارج سوريا

4- تراجع الخطاب العلماني الوسطي في تلك المناطق، بعد أن تمددت دائرة نفوذ القوى الإسلامية المتطرفة في شمال وغرب البلاد، ومعها تحول مسار الإعلام البديل من أداة مواكبة لأحداث "الثورة السورية" إلى آلة دعائية تلمع من ممارسات الفصائل المعارضة، وداعميها.

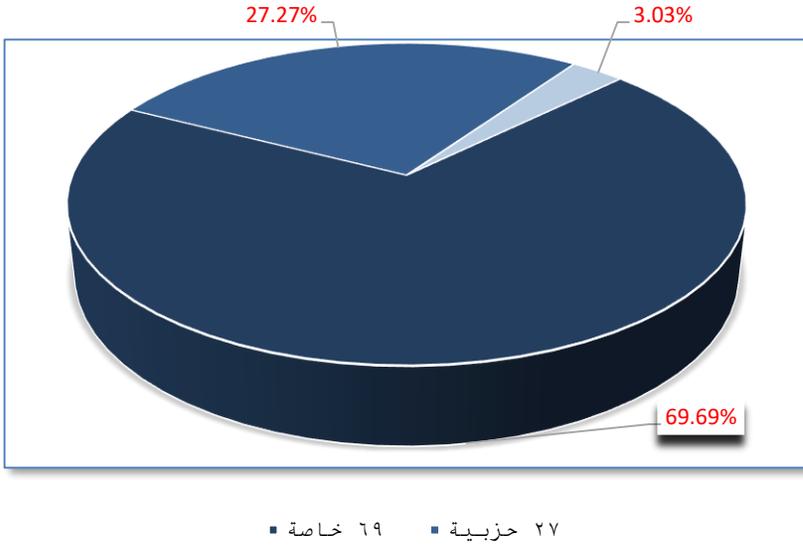
في المقابل؛ فإن كثير من العاملين في وسائل الإعلام البديل، حولوا مخططاتهم الإعلامية الصغيرة في الداخل السوري إلى مشاريع إعلامية رائدة خارج البلاد، مستفيدين من شبكة العلاقات التي ربطتهم مع المنظمات والمؤسسات الإعلامية الأجنبية، فزهاء (38.38%) من وسائل الإعلام البديل، تبث محتواها من خارج سوريا، سيما من تركيا، وبعض الدول العربية وأوروبا، وركزت معظمها على إبراز الجوانب الإنسانية، وأحوال اللاجئين السوريين، وانتهاكات الجيش الحكومي السوري، وأحياناً أخرى فصائل المعارضة المسلحة.

ثانياً: هوية الإعلام السوري البديل

النسبة المئوية	الوسائل	مجموع الوسيلة الإعلامية	هوية الإعلامية
69.69%		69	وسيلة خاصة
27.27%		27	وسيلة حزبية
3.03%		3	وسيلة حكومية
100%		99	المجموع النهائي

جدول رقم (2)

هوية الوسيلة الإعلامية



الشكل رقم (3)

من الجدول رقم (2) يتبين بأن وسائل الإعلام الخاصة تنصدر المشهد الإعلامي بنسبة (69.69%)، في حين تقدر حصة وسائل الإعلام الحزبية (27.27%)، أما الحكومية فتشكل ما نسبتها (3.03%)، ومعظم الوسائل الحزبية تتركز في مناطق الإدارة الذاتية، ويعود السبب للثقل الحزبي، وتواجد عدد هائل من الأحزاب، والتشكيلات الأيديولوجية في تلك المناطق.

حقيقة؛ ورغم أن الأرقام تثبت - من خلال الجدول رقم (2) - انتعاش وسائل الإعلام الخاصة - بعد إن كان الحكر لصالح الوسائل الحكومية - إلا أن كثير من هذه الوسائل تحمل صفة رمزية وشكلية في استقلاليتها، ومسافة قربها من المجرىات السياسية، فيمكن الاستدلال على أجنداتها السياسية المغلفة بالطابع التسويقي، من خلال متابعة آلية وزاوية تغطيتها الإخبارية للأحداث، سيما تلك التي قد تصطدم بالسياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، وهذا ما يمكن ملامسته على وجه الخصوص في مناطق الإدارة الذاتية، من نافذتي الدعم المالي، والسياسة التحريرية، فالتمويل غالباً يكون مصدره الأحزاب السياسية أو رجال الأعمال أو المنظمات العاملة بأسماء وصفات

حقوقية وإنسانية في الخارج، وذات الحال يمكن ملاحظته في مناطق المعارضة السورية، والتي تأخذ أبعاداً أكثر تطرفاً في المتابعة الإعلامية لسير الأحداث.

بالتالي؛ يوظف كل طرف من أطراف النزاع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) منصات الإعلام البديل، للدفاع عن أجنداته ورؤيته السياسية، وتمرير مخططات قوى محلية أو إقليمية، لها مصالح في الحرب السورية، وفي هذا السبيل تم استبعاد كوادر إعلامية كفؤة واعدة، لم تستحسن الانخراط في اللعبة السياسية أو مساندة أي من أطرافها، وتم استبدالهم بأخرين هواة وغير مؤهلين، يتماهون مع فكر الحزب أو أدبيات التنظيم السياسي المهيمن، وهنا يمكن وصف الإعلام في هذه الحالة بأنه مجرد "أذرع تحت الطلب"، يخالف مهامها موثيق الشرف الإعلامي، ومعها يتحول الإعلام البديل على اختلاف انتماءاته، وتوجهاته إلى أداة من أدوات الصراع السياسي والمجتمعي، وبسط الأدبيات السياسية من نافذة وسائل الاتصال الجماهيري، لينسف بذلك القواعد الأساسية التي يبني عليها الإعلام، كالمحاسبة، والشفافية، وتحقيق العدالة.

ثالثاً: استقلالية الإعلام والتبعية السياسية

سنبحث تحت هذا العنوان، ملامح وأبعاد استقلالية الإعلام السوري البديل في ظل التبعية السياسية، بعد الاستعانة بميكانيزمات التحليل الداخلي والخارجي لدائرة تغطية الإعلام البديل لأحداث الحرب في سوريا، والذي أضفي على مشهده الإعلامي العام، ملامح غير مهنية خلال العملية الاتصالية بين المرسل والمتلقي، وفي الحقيقة؛ العملية باختصار أشبه ما تكون بـ"صناعة الإذعان للرأي العام" بهيئة تنسجم مع قواعد لعبة "الهيمنة السياسية"، وهذه جملة من السمات التي اتصف بها الإعلام السوري البديل (سيتم مناقشتها وتحليلها تباعاً):

- سيادة الانتقائية والطفوية.
- غياب الشفافية والعمل المؤسساتي.
- تسويق المصطلحات والأحكام المطلقة (المسبقة).
- التأطير الإعلامي للهوية وتنميطها (القولبة).

1) سيادة الانتقائية والطرفية

في الواقع؛ فإن معظم وسائل الإعلام البديل فقدت إلى حد كبير قواعد المهنية الإعلامية، وانتهجت الانتقائية والطرفية في عرضها الإخباري لمجريات الأحداث، مبتعدة عن الوسطية والمعالجة الموضوعية في الطرح، سيما تلك التي تغطي القضايا الحساسة، والجدلية، وهذه العملية ببساطة بنيوية وظيفية تخضع لمجازبة أفقية يمتد فيها حدة التجاذبات السياسية على حساب الهوية الوطنية، فهنا تركز معظم وسائل الإعلام السوري البديل على تسطيح القضايا التي لا تتسجم مع توجهاتها، وتسويق الملفات الثانوية لتتصدر أولويات الجمهور، كما أن كثير من الأحداث السياسية أُخرجت من سياقها الطبيعي، وتم إهمال خلفياتها المعلوماتية بصورة ممنهجة ومدروسة، رافقها أصباغ الخطاب الإعلامي بالرأي و"المعلومات الملونة"، وهذه الأمور تعدّ انحرافاً لوظيفة الإعلام في نقل المعلومة بمصادقية دون مواربة، واجتزاء، لأنها تتسبب بتضليل الجمهور، وقولبة نمط تفكيره باتجاه معين، لا مجال فيها لقبول الرأي الآخر.

خير دليل على ما سبق ذكره، تغطية وسائل الإعلام البديل للحملة التركية على مدينة "عفرين" في شمال غرب البلاد، قبل ثلاثة أعوام من الآن، فكل وسيلة جندت سياسة الداعم والممول من خلال موادها الإخبارية، فتم انتقاء الحدث بصورة مجتزئة من السياق الطبيعي، وتم تداوله من جانب وسائل الإعلام البديل التي تحمل "هوية معارضة" مدعومة من تركيا، على أنها "حرب تحرير ضد الانفصاليين الكرد"، أي ظهر هنا سمة المحاباة مع سياسة الداعم التركي، وحجبت عمداً تفاصيل إخبارية هامة، كتسليط الضوء على (انعكاسات الحرب التركية على المدنيين، وديمغرافية المنطقة، والبنية التحتية للمدينة، وحجم الخسائر البشرية والمادية، والانتهاكات).

2) غياب الشفافية والعمل المؤسساتي:

رغم قدرة بعض الوسائل الإعلامية البديلة تحقيق التطور في المشهد الإعلامي ومواكبة التطورات بوعي ومسؤولية، إلا أن معظمها لم يستطع تقديم أرضية موضوعية لبناء إعلام تعددي ومستقل يخاطب مطالب السوريين، أضف عليها تدني مستوى الشفافية مع غياب الانفتاح، والمساءلة القانونية، وغلبة ثقافة التستر على هوية المالكين للمنصات الإعلامية وانتماءاتهم السياسية، وإذا توافرت الشفافية فإنها تأخذ طابعاً انتقائياً، تعرف برؤية ورسالة الوسيلة الإعلامية.

على المستويات الإدارية والمالية، ترتبط هوية هذه الوسائل بأسماء المالكين أو الداعمين لها، ووفقاً للمتابعة، فإن إدارات هذه المؤسسات كثيراً ما اتهمت بتزوير البيانات المالية والفواتير وضعف التنمية الوظيفية، وهذا ما سبب بإيقاف التحويلات المالية من المانحين، ولاسيما الدول الأوروبية التي خصصت ميزانية لدعم مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير.

كما تفتقد هذه الوسائل لتقسيم الأدوار الوظيفية، وإجراء انتخابات نزيهة داخل المؤسسة الإعلامية، ويقدم الصحفي السوري غياث الجندي، شهادته على موقع "حكاية ما انحكت": (15)

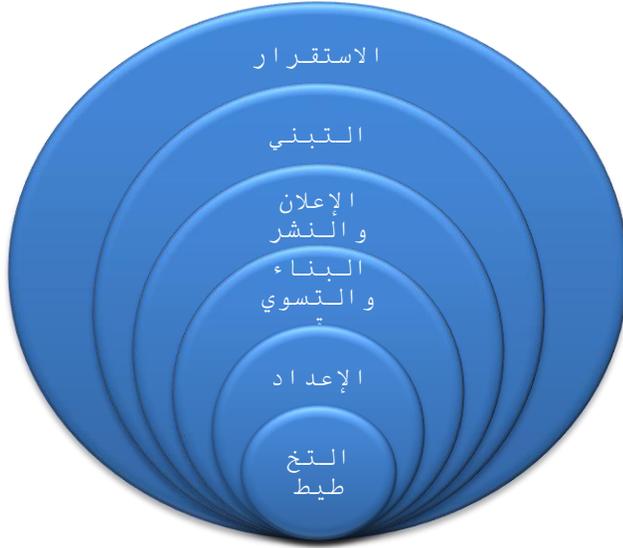
"كنت ممن طرحوا فكرة إنشاء محطة إذاعية تقدّم نوعية جديدة من الإعلام المستقل تُبنى على الشفافية في العمل، والتوظيف، والإدارة. بعد عدة جلسات (..) تمّ جلب أشخاص لم يسبق لهم ولهنّ القيام بإدارة محطة إذاعية، فلم تقم الجهة المانحة بتدريب المديرية التنفيذية على الأمور الإدارية، وتمّ انتقاء مجلس أمناء بناء (على ما يبدو) صداقات تعود للإدارة، وبعض أعضاء مجلس الأمناء عملوا كمدرّبين مدفوعي الأجر، وهذا يتنافى تماماً مع دور مجلس الأمناء".

3) تسويق المصطلحات والأحكام المطلقة

أفرز النزاع السوري، مفردات ومعاني ذات دلالات عسكرية وسياسية، تهدف بالدرجة الأولى لخلق وعي جمعي يتماهى فيه آلية التفكير والرؤية مع أهداف تسويق المفردات اللغوية، وهي غالباً لا تخلو من التنميط، والإقصاء، والتعميم، والوسم الاجتماعي، والاستهزاء.

في مواضع عديدة، يفتقد المحتوى الذي تقدمه كثير من وسائل الإعلام البديل للغة المجردة من الرأي والأحكام المسبقة (الانحيازية)، وتصاغ بطريقة وصفية قائمة على صك مفاهيم وجمل مفخمة وملونة، ترافق مشاهد تتضمن درجة عالية من الانفعال، وشحن للعواطف.

وإذا ما حللنا طريقة تمرير المصطلحات بعد صناعتها في الإعلام السوري البديل، فإن دورة حياتها كما يقول الدكتور فهد الشميمري تخضع لسلسلة متجانسة من المراحل، تبنى على الشاكلة التالية:



الشكل رقم (4): مراحل التسويق الإعلامي للمصطلحات

1- التخطيط: في هذه المرحلة يركز مهام الجهات القائمة بعملية الإعداد والتحرير على رسم مخطط يوضح أهداف، وأهمية، ومخرجات المصطلح الذي يتم صناعته. (المليشيات الكردية) من الأهداف تأليب الأقليات ضد "قسد" والمكون الكردي، ورفع حالة الاحتقان وشحن الذرائع والحجج التي تفضي إلى الإساءة اللفظية، والعنف المادي (الجسدي).

2- الإعداد: هنا يتم جمع وتحديد ارتباطات المصطلح المصطنع بالبنية الفكرية والنفسية للمتلقي السوري، أي تهيئة الجمهور لقبول الفكرة، من خلال أسلوب قائم على إثارة الخوف للهوية الجزئية عند المتلقين، وربطه بـ "مشروع عدائي منافس"، ففي مثال السنة والشيعية، تتبنى بعض وسائل الإعلام البديل، خطاباً مبالغ فيه للتحريض على وجود "مشروع شيعي" يهدد " الوجود السني" في المناطق ذات الغالبية السنية في دمشق وحلب و دير الزور، أو اختلاق أحداث عدائية، وربط أسبابها ببعض الأقليات.

3- البناء والتسوية: يتم تركيب المصطلح في كلمة واحدة، مجردة من الشوائب اللغوية. ليتم تداولها وغرسها في الذاكرة الجماعية، فبدلاً من القول بأن القوات الحكومية السورية تتلقى الدعم من الروس، يتم اختصارها في " وكلاء الروس".

4- **الإعلان والنشر:** واحدة من أخطر المراحل التي يصبح فيها المصطلح رائجاً بصورة غير اعتيادية، ويصعب السيطرة عليه، فيصبح ملكاً لمختلف المنصات الإخبارية (المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية).

5- **التبني:** يتم في هذه المرحلة تبني المصطلح المصطنع من قبل جميع الفئات (أناس عاديين، متوسطي الثقافة، وأكاديميين ومتقنين)، وتستخدم في الحياة اليومية، وبالتالي تحول المصطلح الراج إلى هوية لغوية للتعريف بالفئة التي يتم قبولتها، وهذا من شأنه أن يخلق صدام بين الهويات، وحصل بالفعل عندما تم تنميط هوية (العلويين، والاسماعيليين، والدروز) على أنهم "مرتدين" و"خونة"، الأمر الذي تسبب بإثارة العدائية والعوانية في المناطق التي تشهد اختلاط في المزيج الاجتماعي منذ مئات السنين كحمص، والساحل السوري.

6- **الاستقرار:** بعد أن تم الانتهاء من صناعة وتبني المصطلح، سيستقر مع الوقت بعد تكراره بين جميع الفئات المجتمعية، لتصبح مع مرور الوقت قالباً مصطنعاً لتشويه صورة الجماعة المستهدفة، وتصبح جزءاً من مفردات المتلقي اليومية، وهي مقدمة لتعميم الصفات واختزال الهويات ضمن أطر سلبية تخالف الصورة الحقيقية للمجتمعات الأصلية.

بالمحصلة؛ يجب أن لا نغفل نقطة جوهرية في آليات الكسب واستقطاب الرأي العام في وسائل الإعلام، وهي استغلال ميل الجمهور (متدني الثقافة والتعليم) إلى الأحداث الشائكة (الأكثر إثارة ذات الأبعاد الصراعية)، كجزء من اللعبة السياسية، ليتم " اغتصاب فكر الجمهور " من خلال تدجينه بالمضامين العبثية والفوضوية.

1) التأطير الإعلامي للهوية وتنميطها

يقول الباحث الأمريكي "غابرييل ألموند Gabriel Almond": "كل شيء في السياسة اتصال"، وهذا ما يعكس دور وسائل الإعلام كأحد روافد التنشئة السياسية للأفراد والمجتمعات، من خلال الكم الهائل من الأحداث التي توضع في سياقات معينة، وخلفيات محددة، تتلاءم مع فهم صانع الرسالة الإعلامية.

وعملية التأطير في دراستنا تعتبر أمراً بالغ الأهمية، كونها قد تحولت إلى سمة أساسية من سمات وسائل الإعلام السوري البديل أثناء تناولها للأحداث السياسية من

زوايا منمّطة، حيث يصبح المعتدي فيها ضحية، والعكس صحيح، فخلال المتابعة والرصد للمحتوى الذي تقدمه النواذ الإخبارية التابعة للمعارضة السورية، لامسنا أن كثير منها توطر القضايا، والشخصيات الرئيسية في القصة الإخبارية، فعلى سبيل المثال: يتم تأطير هوية المواطنين في مناطق سيطرة الحكومة السورية بمفردات "الحاضنة الشعبية للأسد"، والمناطق التي تديرها الإدارة الذاتية في شمال وشرق البلاد "مناطق الكرد الانفصاليين"، وفي المقابل أيضاً هنالك خطاب إعلامي غير سوي لبعض وسائل الإعلام البديل التي تتبع للإدارة الذاتية، إذ وقعت كثير منها في فخ التتميط، من خلال إطلاقها مصطلح "المرتزقة" حتى على بعض المدنيين العزل الذين فقدوا حياتهم في التفجيرات التي ضربت مناطق الفصائل المعارضة، ولم تستطع أيضاً أن تخاطب جميع الفئات الاجتماعية في مناطقها بالصورة المطلوبة، واقتصر توظيفهم في أدوار رمزية منمطة، لا تحمل الأهمية الطبيعية.

هنا لابدّ من الإشارة أن التتميط وخلق صور ذهبية سلبية عن فئة اجتماعية بعينها لا تأتي من فراغ، بلي هي امتداد لبناءات إدراكية، ومعرفية، وقناعات متراكمة للجهات القائمة بالاتصال، فتعميم الأحكام، ووضع الأحداث في أطر معينة، تخدم في النهاية أجندات الداعمين، ففي الحالة الأولى حيث إعلام المعارضة، يتوقف خطابها على الممول التركي أو السعودي أو القطري، أو المصري.

بينما في الحالة الثانية حيث إعلام الإدارة الذاتية أو الجهات المناهضة لها مرتبطة أكثر بتوجهات الأحزاب والتنظيمات الفكرية، التي تعاني من الصراع الحزبي، والمحاصرة السياسية.

وهذه الدائرة المتشابكة من الارتباطات السياسية تخلق مناخاً لا ينصف فيها الإعلام، بل على العكس يغلب الرأي، والرؤية المهمشة للأحداث الحقيقية، وتصيح التبعية السياسية منفذاً لديمومة الإعلام البديل، وفي ذات الوقت وقوداً للصراع الداخلي "التدمير الذاتي".

وما مهد لبروز إشكاليات الهويات بعد الدعم، والتمويل الداخلي والخارجي، هو غياب الهوية الوطنية الجامعة بين السوريين، وهي أيضاً نتيجة طبيعية لممارسات الحكومة السورية، التي أقصت مكونات اجتماعية من دائرة المشاركة في صنع القرار، ولم تمنحها الشعور بالأمان والانتماء، وهذا ما ولد لدى الأخيرة ردة فعل تسببت بطغيان الهوية الجزئية، وحكماً أصبح الالتجاء إلى الخارج منفذاً للشعور باستقلالية كيانها.

رابعاً: الولاء والتبعية للأجندة السياسية

التجربة السورية في الإعلام البديل تمثل شكلاً أقرب إلى فرق التحشيد الإعلامي، أكثر من كونها فرق تغطية إخبارية، وهذه الفرق التحشيدية وقعت خلال أحداث الحرب في سوريا في فخ تعبئة الرأي العام، وقولبته من نافذة اختلاط فيه المزاج الثوري باستجداء العواطف والانفعالات، لتنزاح أكثر من مسار المهنية، والالتزان في المعالجة التحريرية، والصياغة الإخبارية للأحداث، مع فترات التآزم السياسي، والتطورات الميدانية.

كانت توجهات وسائل الإعلام السورية الناشئة، وميولها، وخطابها منقسماً وفق انقسامات التيارات السياسية السورية، ومتأثراً بالمتغيرات السياسية، والعسكرية المتسارعة في الملف السوري على عدة مستويات، والتي انعكست على خارطة الإعلام السوري بشكل جعلها خارطة قلق، وغير مستقرة، ومتغيرة بشكل متسارع. (16)

1) التبعية السياسية

لفهم خارطة الإعلامية علينا في البداية الإحاطة بالفاعلين سياسياً وعسكرياً، والدول التي تغدق الإعلام بالدعم المالي، والغطاء السياسي، فأى عمل سياسي مهما كانت أهدافه، يستوجب سياسة إعلامية واضحة المعالم، وخطاباً إعلامياً محدد المفردات، والمضامين والأساليب.

بناء عليه؛ شهدت خارطة الإعلام البديل تبدلات كرسست من خلالها حيزاً واسعاً من دائرة نشاطها الإعلامي كمضمار للمواجهة الفكرية، وخاضت غمار صراعات سياسية داخلية على حساب أهداف مثلى كترقية حقوق السوريين المدنية والسياسية، وتوثيق أعمال العنف من جميع أطراف النزاع، ومحاسبة الحكومة السورية، والفصائل والتنظيمات المتهمه بارتكاب الفظائع، وجرائم الحرب.

لكن سرعان ما أتبعت وسائل الإعلام السوري البديل تدريجياً لأجندات قوى إقليمية ودولية، ووكلاءها المحليون، لتعكس خطاباً إعلامياً فنوياً على حساب الخطاب الوطني الجامع، هذا الأمر شرع الباب لتصويب المعالجة الإعلامية باتجاه خلق مناخ سياسي، يسوغ فيه هيمنة أطراف النزاع، وفي ظل الاستقطاب السياسي المحلي الذي يسيطر على قسم كبير من وسائل الإعلام السورية، باتت الدراسات المتخصصة

بالإعلام، تستبعد لفظ "محايد" من تصنيفات وسائل الإعلام السورية، وتقسّمها وفقاً للاتجاه إلى "موال، ومعارض، وكرددي".

كما انتقلت هذه الحالة إلى مستوى أبعد، وتحولت إلى حرب فكرية، بأدوات سورية، والعوامل عديدة لهذا الانعطاف السلبي لمسار الإعلام السوري البديل، ومنها:

1. غياب الرقابة الذاتية والنقد، وبروز الانفعالية وردّات الفعل في التغطية الإخبارية.

2. تبني أيديولوجيا متشددة، سوّقت لتصفية حسابات قوى مذهبية وقومية متنافسة.

3. عدم وجود جهة رقابية فاعلة تضبط وتصحح مسار البوصلة الإعلامية بصورة تنسجم مع معايير، وحقوق التعبير عن الرأي.

4. تحول الإعلاميين - غير حائزين على الكفاءة والخبرة التنظيمية- إلى موظفين مرتهنين لقرارات أصحاب السلطة الفعلية.

5. سيطرة الهويات الجزئية بفعل التحريض والعنف المضاد، واضمحلال الهوية الجامعة.

6. اعتماد شبه كلي على التمويل الأجنبي، ودون المبادرة بتنويع مصادر التمويل التي لا تؤثر على سياسة التحرير.

وعليه بتنا أمام مؤسسات دعائية تابعة لجهات داخلية أو خارجية على حساب دعم الهوية الوطنية الجامعة للسوريين، مؤسسات انخفض فيها هامش الحرية لتحقيق الإصلاح والنزاهة، سيما في ظل مشهد يسيطر عليه النزعة الإسلامية، والعسكرة المتطرفة، والعلمانية المؤدلجة، وما رافقها من خطابات إعلامية تلامس الجانب العاطفي الاستجدائي، لكسب مشاعر وميول الجمهور السوري.

وفي مقابلة مع الدكتور مسعود حامد (أكاديمي وصحافي متخصص في الشأن السوري)، أشاد بدور الإعلام البديل في بداية ظهورها كنافذة ومنتفس للجمهور السوري، لكنه تحفظ على دورها المسيس لاحقاً بقوله: " للأسف تفاجأنا بظهور منصات ومؤسسات إعلامية أكثر تشدقاً، وتطرفاً من إعلام النظام، فكان بذلك إعلاماً مكماً لتهميش وطمس معالم الثقافات الأخرى غير العربية".

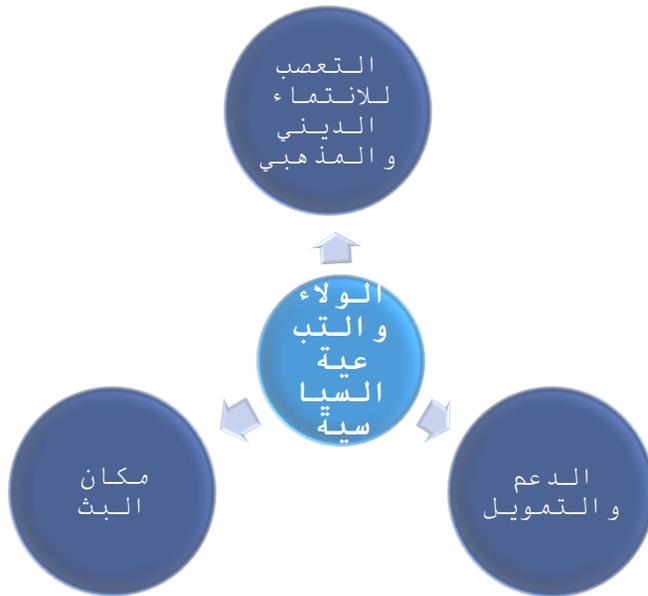
وتعقيباً على دور الإعلام البديل في مناطق الإدارة الذاتية خلال الحرب، يقول حامد: "في مناطق روجآفا (التسمية المحلية لمناطق شمال وشرق سوريا)، كانت هناك أمور جعل من العاملين في مجال الإعلام غير مهنيين، وهي تسلط الفكر الإيديولوجي

من جهة، والتعلق بالفكر القومي، وهي أيضاً أتت نتاجاً لسياسة العنصرية التي مارسها حزب البعث ضد الكرد، والتي رافقها حرمان ممنهج لقبولهم في كليتي الإعلام، والعلوم السياسية".

أي أنه يمكن القول؛ رغم توافر معظم مقومات نشوء إعلام مهني في مناطق الإدارة الذاتية، إلا أن الطابع الحزبي بعقليته الضيقة شق طريقه لضرب المهنية، وأصبح مسخراً لخدمة أجندات محددة، وبالتالي أصبح الرهان هو التخلص من عقدة التفوق الفئوي والحزبي، واستمالة الجمهور على اختلاف انتماءاته، ومذاهبه.

بالمحصلة، كانت المقاربة للأحداث من وجهة نظر تخدم سياسة الممول، وخطط الداعمين، دون تبني أي مشروع إعلامي وطني أو استراتيجية واضحة لتكوين رأي عام واع للقضايا التي يتم تداولها، بل على العكس بلور حالة من الانقسام السياسي من شأنه اليوم أن يعزز فرص تمزيق النسيج الاجتماعي، وتآكل المفاهيم الجامعة للمواطنة السورية.

1) ملامح التبعية السياسية في الإعلام السوري البديل خلال سنوات الحرب



الشكل رقم (5): ملامح الولاء والتبعية السياسية في الإعلام السوري البديل

التعصب للانتماء الديني والمذهبي

تتبع عديد من وسائل الإعلام البديل لأهواء دينية (طائفية)، يتلاقى فيها الانتماء لذات الطائفة بين التابع والمتبوع، وهذا ما كان سبباً لتتصاعد حدة الخطاب الإعلامي الذي انزلق في متاهات "التخوين الطائفي" والظعن بالمقدسات، وعدم احترام المشاعر الدينية، فنشأت منصات إخبارية تُقسّم الفاعلين السياسيين في الحرب السورية إلى فرق (سنة، وعلويين، ودروز، ومسيحيين، وإسماعيليين)، لتسبغ المشهد بعداوات بينية واتهامات للخصوم، ومع ذلك كان التأثير الأكثر اقناعاً لرسالتهم، ملامسة الوتر العاطفي أثناء المعالجة الفكرية للمواد الإخبارية، والانطلاق من الانتقائية في تاريخ الجماعات الدينية، وتجديد أدوارها بوظائف، ومستويات جديدة، ولعل هذه المقاربة الضيقة من أهم مؤشرات تعميق الفجوة بين الجمهور السوري، وكثير من وسائل الإعلام السوري البديل، التي استحوذت الفصائل الإسلامية المتشددة على بعض من دوائرها الإخبارية، وكانت تتماشى بشكل مطرد مع النزعات الإسلامية المتشددة في قطر، والسعودية، والامارات، وتركيا، الأمر الذي بات يعزز مخاوف الشارع السوري من أجنادات الجهات الإعلامية البديلة التي ارتبطت بالراديكالية في التداول والطرح، وتحولت إلى العصبية على أساس الدين، والمذهب، والاتهام العشوائي على حساب الشفافية.

على سبيل الذكر؛ فإن تركيا كأكثر القوى دعماً للحركات الإسلامية المتشددة، وعلى وجه الخصوص الإخوان المسلمين، دغدغت مشاعر "السنة" من حين إلى آخر ضمن مصادر النفوذ والتأثير، والاستخدام الأدوات لأهداف سياسية قومية في المنطقة؛ بينما اصطدمت السياسة السعودية (وما زالت تصطدم) بمشكلة مؤسساتها التاريخية الأيديولوجية المولدة للفكر السلفي. (17)

وقد وصل الأمر إلى تخصيص برامج متلفزة تستضيف "شعراء" و"مؤرخين" يثيرون النعرات الطائفية على الشاشات الإخبارية، من خلال استجلاء بعض الأحداث التاريخية (جدلية، وغير مثبتة)، والشخصيات الدينية الرمزية، وهذا ما ظهر بجلاء حينما خصصت "قناة الجسر" حلقات من برنامج "فرسان المنصة" لإلقاء الشاعر العراقي "وليد الخشمانى" أبيات شعرية، تستبيح قتل الشيعة، وتعادي معتقداتهم الدينية، وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان الخليجية التي استضافت محطتي (وصال، وصفا)، اللتان عملتا على تأليب المكونات السورية ضد بعضها البعض، تحت مسمى "الجهاد الديني".

الدعم والتمويل

ترتبط معظم وسائل الإعلام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بولاءات سياسية، وتوجهات أيديولوجية، تحمل أهداف ونوايا متغيرة، وتتبدل الارتباطات السياسية مع تبدل الحاجات والمتطلبات المالية، لذا تُشكل الهيمنة السياسية على ملكية وسائل الإعلام، إحدى أكثر الهواجس التي تمهد لتسييس المشهد الإعلامي، وتقويض محاولات تجنب الانحياز.

وتؤثر ملكية الإعلام بشكل كبير على المحتوى الإعلامي، وتضطلع بدور أساسي في صقل الرأي العام، فعندما يُسيطر السياسيون على الإعلام، يمكنهم استخدامه في خدمة مصالحهم من خلال التغطية المنحازة، وتعزيز مكانتهم السياسية، والهجوم على المنافسين. ولا تُشكل المؤسسات الإعلامية الخاصة استثناءً على هذا النمط، نظراً إلى أنها قد تكون منتمية سياسياً بقدر الوسائل الإعلامية التي تملكها الدولة، وتخدم المصالح الخاصة لأصحابها وحلفائهم. (18)

على العموم؛ تسير الجهات الإعلامية على خط تحريري مرسوم بما يوافق سياسة الممول، ومن هنا، فإن الإعلام البديل لم يستطع أن يسد نفقاته عن طريق الإعلانات والمبيعات، فكانت الحاجة إلى مصدر دائم لاستدامة الدعم المقدم له.

في هذه الجزئية تعاني معظم وسائل الاعلام السوري البديل من تحديات كبيرة أبرزها التوفيق بين تحقيق مصالح الممول، ونقل الرسالة الإعلامية بمهنية وشفافية، ولعل غلبة التحدي الأول على سياسة التحرير، أدرجت الرسالة الإعلامية ضمن خاتمة الانحياز وتجسيدها كـ"الأداة المأجورة"، فأصبح الحصول على رضى الداعم أهم من كسب ثقة المجتمع.

وهذه لمحة عن الأطراف الأكثر تأثيراً في سوق مال وسائل الإعلام السوري البديل:

- الوسائل الإعلامية التي مولتها الدول والمنظمات الخليجية كانت تحمل أجندات ذات طابع إسلامي، ونحن نتحدث هنا عن دول كـ (السعودية، والامارات، والكويت، وقطر)، وكلاً منها كان له أولوياته، وخطته المرسومة، طغى على مشهدها العام الصراع المذهبي، و التسابق الاقتصادي.

- الوسائل الإعلامية التي حظيت بتمويل بلدان أو هيئات غربية، كانت توجهاتها أكثر علمانية، ولكنها لم تخلو من تصدير التجربة الفكرية، وفي مقدمة هذه الدول (بريطانيا، وبعض الدول الأوروبية الأخرى) التي سحبت التمويل والدعم من بعض وسائل الإعلام البديل، بعد ظهور خلل في الكشوفات المالية والإدارية، وانتهاء الأدوار الدعائية المنوطة بهم.

- الدول المجاورة لسوريا بدورها قدمت الدعم عبر قنوات وساطة أو بصورة مباشرة، واتخذت من الداخل السوري ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات أو العمل على تصدير الأزمات الداخلية، وهنا نتحدث عن تركيا التي تعدّ أكثر الجغرافيات احتضاناً للإعلام السوري البديل في الخارج، تساهلت في تقديم تراخيص البث لوسائل الإعلام البديل، مقابل ضمان دعم هذه الوسائل معاركها السياسية في الخارج، سيما سوريا، لذا كانت الأموال تضح بوفرة، وثبات في السوق الإعلامية.

لذلك، فإن الانقسامات التي سادت مواقف الدول الداعمة، طغت على وجهة وسائل الإعلام السوري البديل، فالمال سيد اللعبة، إذا هاجمت السعودية قطر، فإن الوسائل المدعومة من السعودية، ستهاجم الفضائل التابعة لقطر، والعكس صحيح.

بالتالي ولّد لدى معظم الوسائل الإعلامية البديلة، ثقافة "الاتكالية"، وأضحوا أدوات لتنفيذ أجنادات الدول، فخسروا استقلاليتهم، ونزاهتهم، وأصبحوا في موضع أكثر ضعفاً، لم يعد يكون الأهمية للهوية الوطنية السورية.

يرى مدير شبكة الصحافة الأخلاقية "أيدان وايت" أن الحكومات والسياسيين، ومجموعة كبيرة من المؤسسات الإعلامية العالمية، يؤثرون على اختيار الأخبار، وبرنامج أولويات وسائل الإعلام، ويضغطون على الصحفيين ويحاولون القضاء على سلطتهم عن طريق قطع وتقييد اقتصاد وسائل الإعلام.

وتحقيق استقلالية المؤسسات الإعلامية، والافلات من عقبات ضغط أصحاب المال لن يتحقق إلا بضرورة الاستقلال التحريري الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر التمويل غير المشروط إطلاقاً، فقط التمويل الذي لا يفرض قيوداً تحريرية، لضمان أن يبقى خطها التحريري غير مساوم، إلى حين تمكّنها من جني الربح، إما عبر تمويل القراء والاشتراكات، أو تقديم خدمات الاستشارات والتدريب، أو الاستثمار صغير الحجم، كما تؤكد منصة "ميغافون". (19)

في حين يجد الأكاديمي والصحافي مسعود حامد أنه لا يوجد سبل للتخلص من سطوة الممولين إلا بقانون يدعم المؤسسات الإعلامية المستقلة، وتشجيع المنافسة على أسس علمية ومنهجية، يترك له الهامش الواسع من الحرية، كي يتمكن من الاستغناء عن المال السياسي الذي يضخ من الخارج، وفي نفس الوقت، يتمكن العامل في مجال الاعلام من خلق الإبداع في مجاله لأنه يصبح أكثر استقلالية، من تحكم مصادر الدعم والتمويل بقراراته وتوجهاته .

مكان البث

تتركز في تركيا 56.4% من وسائل الإعلام البديلة العاملة خارج سوريا، تليها أوروبا بنسبة 20%، وتتوزع باقي الوسائل بشكل رئيسي على الدول التالية (الإمارات، قطر، الأردن، العراق، أمريكا)، (20) ويؤثر مكان بث الوسائل الإعلامية إلى حد كبير على آلية تغطيتها للأحداث، فهذه الوسائل تظل رهينة قوانين، وسياسات الدول، والقوى المسيطرة على مفاصل الحياة، سواءً أكان سقف الحرية فيها مفتوحاً، أو مقيداً، فأى اصطدام أو تشابك مع أجندة هذه الجماعات، من شأنها أن تضع مصير هذه الوسائل أمام خيارين اثنين، يتلخص الأول في تحول الوسيلة إلى أداة دعائية سياسية للبلد الذي يحتضن بثها الإخباري، مقابل الحفاظ على استمرارية عملها الإعلامي، وبالتالي الإساءة المهنية والأخلاقية لمسؤوليات ووظائف الإعلام، والخيار الثاني: تعرضها للمضايقات والمصادرة، وإغلاق مكاتبها، في حال لم تنمهي مع سياسة الدولة.

ويمكن أخذ الحالة التركية التي تحولت لمركز نشاط إعلامي وسياسي معارض، مثلاً، فمعظم وسائل الإعلام السوري البديل تتبنى سياسة تواءم الخطاب الرسمي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، فعلى سبيل المثال، تجاهلت هذه الوسائل في كثير من المواضع الإضاءة على ممارسات الجيش التركي في سوريا وليبيا، فغالباً ما كانت تتجنب الخوض في أحداث تتعلق بإرسال تركيا مقاتلين سوريين إلى ليبيا أو أرمينيا للدفاع عن مصالحها هناك، وفي حال تناولت الحدث، فإن رؤيتها تنطلق من زاوية سطحية وضيقة.

هنا واحدة من نماذج الاستثمار السياسي للإعلام السوري البديل لفرض الهيمنة والسيطرة الفكرية، وهي تحويل بعض وسائل الإعلام السوري البديل انتماءاتها

السياسية المنسجمة مع السياستين القطرية والتركية، إلى وجهة مغايرة تتماهى مع أجندة بعض الدول الخليجية كالسعودية والامارات، هذا ما حصل بالفعل مع تصاعد الأزمة الخليجية، الأمر الذي انعكس على طريقة ومعالجة هذه الوسائل للأحداث، وهنا يكمن دور "حارس البوابة الإخبارية" الذي يتيح أو يهمل، ويستبعد المفردات والمعلومات التي لا تنسجم مع الخطة التحريرية للوسيلة الإعلامية، ويحافظ على المساحة التحريرية خالية من "الرأي المضاد".

بناءً على ما سبق تقديمه؛ يمكننا أن نستدل بمعالم لا يفصل فيها التبعية الإعلامية عن أنواع التبعية الأخرى التي تربط كما يقول "إيمانويل والشتاين Immanuel Wallerstein" الأطراف إلى المركز، فالتبعية الإعلامية هي أحد أوجه التبعية الشاملة التي تشد الأطراف بقوة المركز وتجعلها معتمدة كلياً عليه. (21)

رابعاً: إطار النتائج والتوصيات

النتائج:

بناءً على ما سبق طرحه، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. أفرزت الحرب السورية عن إعلام موجه غير منصف وغير موضوعي يخلط بين الرأي والخبر، ويحرض على العنف، والكراهية والانقسام المجتمعي.
2. الصراع السياسي وما لحقه من التأجيج العاطفي كان سبباً رئيساً فيما وصل إليه حال الإعلام البديل من تبعية وولاء سياسي.
3. لرأس المال والخلفية السياسية بالغ التأثير على السياسة التحريرية لوسائل الإعلام السوري البديل، حيث يصل الأمر إلى إخراج كثير من المواضيع الهامة من سياقها العام، وبلورتها بصورة مخالفة للحقيقة.
4. يفرض مكان البث داخل وخارج البلاد، قواعد ومعايير (مسيئة) على آلية التغطية الإعلامية.
5. تحولت كثير من المنصات الإعلامية لمنابر مؤدلجة، يتم توظيفها لخدمة أجندات الأحزاب، والدول والقوى السياسية المهيمنة على الوسيلة.

6. يبرز دور نظريتي "ترتيب الاجندة" و"حارس البوابة" كأكثر النظريات المستخدمة تأثيراً على الوعي الجمعي للمتلقي السوري، حيث يتم اتباع الانتقائية الموظفة للعرض الإعلامي.
7. يزداد معدل التبعية السياسية في وسائل الإعلام البديل مع تصاعد حدة الأحداث السياسية، وارتباط الحدث بمصالح الممولين وحاضنتهم الفكرية.
8. استقلالية الإعلام البديل محكوم بقوانين ومصالح الداعمين، لذا فليس هنالك إلا حالات نادرة تثبت فيها هذه الوسائل استقلاليتها النسبية.
9. تعاني فئة واسعة من صحفيي وسائل الإعلام البديل من ضعف الكفاءة المهنية، وحالة من عدم الالتزام بمواثيق الشرف الإعلامي، والشفافية، والعمل المؤسساتي.
10. الإعلام السوري البديل أقرب ما يكون إلى أن يكون أداة "الدعاية السياسية" من التحلي بمواصفات وسائل الاتصال الجماهيري.
11. أصبح إرضاء الممول والراعي يتقدم على إشباع حاجات الجمهور السوري من الأخبار والمعرفة عن قضايا تهمة بالدرجة الأولى.
12. غياب الرقابة الذاتية والنقد، وبروز الانفعالية، وردّات الفعل في التغطية الإخبارية، وهذا ما تنعكس آثاره على معرفة وسلوكيات الجمهور المتلقي.
13. غياب وجود جهة رقابية فاعلة تصحح مسار البوصلة الإعلامية، وقصور في دوائر التسلسل الوظيفي لوسائل الإعلام.
14. اعتماد شبه كلي على التمويل الأجنبي، وغياب تنوع مصادر التمويل التي تحد من التأثير على السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية.

التوصيات

1. أهمية وجود ميثاق شرف إعلامي خاص بوسائل الإعلام السوري، يترك فيها الممول هامش الحرية للصحفي أو للمؤسسة الصحفية أثناء التغطية الإخبارية كي لا يتدخل في خطها التحريري.
2. تنوع مصادر تمويل وسائل الإعلام البديل، والأفضل الاعتماد على دعم الجمهور والإمكانات الذاتية.
3. تنظيم مؤتمرات وحلقات نقاشية تتناول تأثير التبعية السياسية على وظائف وسائل الإعلام، وتجمع على استقلالية الإعلام كمطلب وحق مشروع من حقوق الجمهور.
4. احترام وسائل الإعلام السوري البديل الرأي المخالف لوجهاتها، دون جمود أو قولبة فكرية.
5. إنشاء مجلس أعلى للإعلام السوري الوطني، يكون رقيباً على مخرجات، وسياسة الوسائل الإعلامية.
6. قيام المنظمات الحقوقية والإعلامية بإنشاء مناطق حرة خاصة بوسائل الإعلام في مناطق سيطرة أطراف النزاع، تكون تحت رعاية المنظمات الحقوقية والإعلامية الرائدة، لتتمتع بحرية، وتحرر أكبر من قيود الجهات السياسية، والفصائل العسكرية.
7. تبني الوسائل الإعلامية البديلة لغة التسامح والخطاب الإعلامي الجامع للسوريين، بحيث تقرب وجهات النظر، وتتجنب تحويل المنصات الإخبارية إلى ساحات لتصفية الحسابات، بل من الأجدى أن تكون ساحات تفاهم وتبادل وجهات النظر.
8. خلق وعي داخل المؤسسات الإعلامية تثمن على أهمية الانحياز فقط لمطالب وحقوق المجتمع، لأن سواها يخلق فجوة، وشرخاً بنيوياً، ووظيفياً في العمل الإعلامي.
9. إنشاء وحدات تقييم ومتابعة (حيادية) توثق المنصات والمنافذ الإخبارية السورية، التي تخرض على العداوة، والإساءة، وتسوق لمفاهيم سياسية مهجنة في الفضاء الإعلامي، والعمل على تصحيح مسارها أو معاقبتها قانونياً وجزائياً.
10. إجراء دراسات ميدانية للمجتمعات السورية المنقسمة من حيث دوائر سيطرة أطراف الصراع، لبيان تأثير التسويق السياسي الإعلامي على انتماءاتهم وقناعاتهم، وحتى على درجة قبولهم للآخر في الوقت الراهن أو مستقبلاً.

11. على الطبقة المثقفة والنخبويين السوريين تنظيم حملات إعلامية تنبذ فرض الإملاءات والآراء السياسية، وتشجع على تبني خطاب إعلامي منفتح يحاكي مطالب وحقوق السوريين على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم، وبناء الثقة المتبادلة.
12. ضرورة احترام خصوصية الهويات الجزئية (القوميات، والاثنيات، والمذاهب) في سوريا، وإشراكهم بعدل وواقعية في دائرتها الإخبارية، وادماجهم داخل الهوية الوطنية السورية، لدى جميع وسائل الإعلام السورية.
13. بناء قنوات اتصال مباشرة (برامج ومواد إعلامية)، وإشباع رغباتهم وحاجاتهم، دون إقصاء لأي هوية أو محاباة لأخرى.
14. فصل أي اتحاد أو هيئة خاصة بالصحفيين عن أية هيئة سياسية أو عسكرية.
15. تنظيم الهيئات والاتحادات الصحفية الدولية والإقليمية، ورشات تدريبية، وحلقات نقاشية ترسخ المفاهيم العادلة والأخلاقية للإعلام، وتظهر انعكاسات الولاء والتجنيد السياسي لأدوات الإعلام على مصداقية الوسيلة الإعلامية، وأخلاقيات الصحفيين.
16. اعتماد الوسائل الإعلامية السورية البديلة بصحفيين قديرين من أصحاب القدرات والكفاءات الإعلامية المتميزة والمرتبطة بالخبرات والوعي السياسي.
17. إقامة برامج تدريبية للصحفيين المبتدئين تتضمن الأصول المهنية، والتقنية، وتكريس المسؤولية الأخلاقية لتأهيلهم للقيام بالعمل الصحفي على أكمل وجه، وبحيادية.
18. إجماع الوسائل الإعلامية السورية البديلة على اختلاف رؤاها على وثيقة إعلام مرجعية تحظر على وسائل الإعلام تداول المصطلحات والمواد السياسية التي تسبب إهانة أو تخديشاً لكيان ومشاعر السوريين، واعتبار المصلحة السورية فوق كل رده واعتبار.
19. أهمية إبرام وسائل الإعلام السوري البديل، اتفاقيات شراكة، وزمالة مع الاتحادات الصحفية (غير الربحية)، والمعروفة بمهنتها وموضوعيتها، للاستفادة من خبراتها، وعدالتها، وأمانتها في نقل الأخبار، خصوصاً فيما يتعلق بتحقيق التوازن في التغطية الإخبارية التي تنتشعب وتتباعد فيها المصالح الحزبية والسياسية.

المراجع:

- 1) المناهج المستخدمة في علوم الإعلام والاتصال. (2010/12/1). استرجع بتاريخ من 2021/1/23 من <https://cutt.us/QHECg>
- 2) المشهداني، سعد. (2017). مناهج البحث الإعلامي، (ط1، ص163)، العين: دار الكتاب الجامعي، الامارات.
- 3) مرجع سابق ذكره، ص118.
- 4) قناة الفينيق. (2015/9/12). الهيمنة والتبعية في الإعلام د. حياة حويك. (فيديو) استرجع بتاريخ 2021/1/20 من <https://cutt.us/qoZkh>
- 5) نصر، رانيا. (2018/11/21). كيف تؤثر نظرية "دوامة الصمت" على سلوك الجماهير؟، استرجع بتاريخ 2021/1/15 من <https://cutt.us/CSPPb>
- 6) العمر، سعد. (2019/7/25). نظرية دوامة الصمت، استرجع بتاريخ 2021/1/19 من <https://cutt.us/zifjz>
- 7) عباس، مسلم. (2018/10/1). وسائل الإعلام وترتيب الأولويات: الأصول النظرية والاتجاهات البحثية، استرجع بتاريخ 2021/1/15 من <https://cutt.us/QgGrc>
- 8) ديلو، فضيل. (2003). الاتصال مفاهيمه ونظرياته ووسائله ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ص36.
- 9) خالد، أيمن. (2020/2/1). ترتيب الأولويات "بين السياسة والإعلام والجمهور"، استرجع بتاريخ 2021/1/17 من <https://cutt.us/P4ZGc>
- 10) مراسلون بلا حدود (من يملك الإعلام). (2018/12/6). استرجع بتاريخ 2021/24/1 من <https://cutt.us/uGG1f>
- 11) أبو حمد، أحمد. (2021/12/21). التمويل الأجنبي.. "استعمار جديد" أم بحث عن استقلالية مفقودة، استرجع بتاريخ 2021/1/21 من <https://cutt.us/05HI8>

- 12) الاستقلالية، استرجع بتاريخ 2021/1/20 من <https://cutt.us/UQIcP>
- 13) جلال كريم، أكرم. (2020/2/15). الخطاب الإعلامي في ميادين الصراع .. اللعبة الخطرة، استرجع بتاريخ 2021/1/10 من <https://cutt.us/z2Bay>
- 14) الجندي، غياث. (2017/6/5). الإعلام السوري البديل.. نجاح قليل وغياب الشفافية، استرجع بتاريخ 2021/1/13 من <https://cutt.us/oRrNZ>
- 15) وسائل الإعلام.. خارطة الوسائل الفاعلة وتقييم الواقع المؤسسي للناشئ منها بعد عام 2011. دراسة مسحية، (2020/8/1). استرجع بتاريخ 2021/1/22 من <https://cutt.us/FuehN>
- 16) بشارة، عزمي. (2018/4/17). الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة: في إشكالية الطائفية، استرجع بتاريخ 2021/1/24 من <https://cutt.us/q7k59>
- 17) مرجع سابق ذكره <https://lebanon.mom-rsf.org/ar/findings/political-affiliations/>
- 18) مرجع سابق ذكره <https://cutt.us/WxFH6>
- 19) مرجع سابق ذكره، ص 22 <https://cutt.us/SeueV22>
- 20) داوود، محمد. (2008/5/30). التبعية الإعلامية في دول الشرق الأوسط، استرجع بتاريخ 2021/1/10 من <https://cutt.us/2AtUs>

الملاحق:

خارطة التوزع الجغرافي لوسائل الإعلام السوري البديل، مع نوع كل وسيلة وهويتها الصحفية:

هوية الوسيلة	نوع الوسيلة الإعلامية	التوزع الجغرافي للوسيلة الإعلامية
وكالة واحدة خاصة وكالة أخرى حزبية	2 وكالتي أنباء	مناطق سيطرة المعارضة السورية
4 خاصة	4 إذاعات	
3 خاصة 1 حكومية	4 مواقع إلكترونية	
وكالة واحدة خاصة وكالتين حزبيتين	3 وكالات أنباء	
10 خاصة 5 حزبية	15 إذاعة	مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
3 حزبية 1 حكومية 1 خاصة	5 قنوات تلفزة	
10 خاصة 2 حزبية 1 حكومية	13 موقع إلكتروني	
10 خاصة 5 حزبية	15 صحيفة ومجلة	

وكالة واحدة حزبية وكالتي أنباء خاصة	3 وكالات أنباء	خارج الأراضي السورية
2 حزبية 1 خاصة	3 قنوات تلفزة	
خاصة	صحيفتين	
24 خاصة 6 حزبية	30 موقع إلكتروني	
النسبة المئوية	99	المجموع النهائي
69 خاصة %69.69		
27 حزبية %27.27		

المشاركة السياسية للمرأة السورية في مناطق النفوذ الثالث

مركز الفرات للدراسات



المقدمة

رغم أن المرأة السورية أثبتت فاعلية مشاركتها في الحراك الشعبي، إلا أنها ظلت تعاني من معوّقات سياسية، وبنوية، ودينية، واجتماعية موروثية، قلّصت - إجمالاً - من أدوارها في صنع القرارات.

ما فاقم أحوال المرأة أكثر، هو انعدام البيئة الحامية لاستقلالية كيانها بالمفهومين التقليدي والقانوني، إذ تتبلور المقاربة لأدوارهن تبعاً لدرجة الاختلاف الفكري، والعقيدة السياسية، وسيادة القيم الثقافية، والمجتمعية (الداعمة أو المتحفظة) على

مفاهيم التشاركية بين الجنسين في ضوء الوضع السياسي، والعسكري، والاقتصادي القائم في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة السورية، والمعارضة، والإدارة الذاتية.

عموماً؛ سيتم في هذه الجزئية من الدراسة، الإضاءة على مشاركة المرأة السورية في مواقع السلطة، واتخاذ القرار ضمن الحكومة السورية، والمعارضة، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث سيُستنبط وفقاً للغة الإحصاءات، والبيانات الرقمية، والملاحظة، والمقابلة الميدانية مع العينة المبحوثة، مدى فاعلية أو شكلية مساهمة المرأة في (القيادة العليا، والمجالس السياسية، والشعبية، والوزارات، وما يماثلها من مناصب وأدوار).

كما سيتم إغناء محاور الدراسة بخلفيات معلوماتية، وسياقات (قانونية، سياسية، اجتماعية، تاريخية..) تكون عوناً للاستدلال بموضوعية، ومنهجية علمية على آفاق العرض المنطقي للموضوع المبحوث، مع التركيز على استثمار أدوات التمثيل البياني، والرسوم البصرية في الدراسة لتيسر على القارئ استيعاب المحتوى المعروف بسلسلة دون غموض أو لبس.

في هذا الإطار؛ التجأنا للتقسيم الإداري (القصدي) للحدود الجغرافية للدراسة، نظراً لحالة التفاوت، والاختلاف السياسي، والأيدولوجي، والقيمي للأطراف التي تدير مناطق النزاع السوري، وهذا الأمر برمته يمثل إشكالية من الواجب تحليلها بشفاافية ودقة.

عليه؛ من المتوقع أن تخرج الدراسة بمعطيات وصفية، ومؤشرات بيانية (كمية وكيفية) تفسر تباين الدعم أو التقليل من شأن كل إدارة في مناطق النفوذ الثلاث في سوريا لحقوق المرأة، ومشاركتها في العمل السياسي، وذلك بناء على لائحة من العوامل التي تمكن أو تعيق إدماجها الفعلي في الكتل السياسية، وتوضح مسار المقاربة الإدارية، والمفاهيمية لقضيتها.

من هنا فصّلت الدراسة في عنوانها العام واقع ومؤشرات المشاركة السياسية للمرأة في مناطق النفوذ الثلاث إلى ثلاثة عناوين فرعية متشعبة، سيتم البحث فيها، وتحليلها، ودراسة متغيراتها، وقياس وتفسير وضع المرأة وفقاً لخصوصية كل منطقة، وطبيعة نظامها السياسي، وتتمثل بما يأتي:

- 1- المشاركة السياسية للمرأة في الحكومة السورية.
- 2- المشاركة السياسية للمرأة في المعارضة السورية.
- 3- المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

هيكليّة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

القسم الأول: الإطار المنهجي.

القسم الثاني: الإطار التحليلي.

القسم الثالث: النتائج والتوصيات.

القسم الأول

الإطار المنهجي

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

ثمة فجوة عميقة في المجتمع السوري، لصالح استحواد الرجل على حيز كبير من المهام القيادية والإدارية على مستوى السلطات أو الأحزاب، والهيكل التنظيمية، وهذه القضية تعدّ واحدة من أبرز الإشكاليات التي تصطدم فيها مفاهيم الماضي السلبية؛ مع تضافر جهود الحاضر المتمدن المقبل على قضايا تتعلق بتحرر المجتمعات، وما يرافقها من تحديات جمة تعترض الانخراط السياسي للمرأة.

لمعالجة هذه القضية انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها:

ما مدى فاعلية المشاركة السياسية للمرأة ضمن مناطق النفوذ الثلاث في سوريا (الحكومة السورية، المعارضة، الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا)؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى بحث وتحليل واقع مشاركة المرأة السورية في الميدان السياسي، ورصد نسب تقلدهن (كمياً وكيفياً) مواقع صنع القرار المختلفة داخل

مناطق النفوذ الثلاث في سوريا، كشكل من أشكال المقارنة الميدانية، وتحليل أدوارهن، وبحث التحديات التي تعترضهن، ليتم استناداً إلى البيانات المجدولة، والوصفية، تحديد الأطر العملية لمقارنة مستوى تدني أو تصاعد الفجوات النوعية المرتبطة بالهوية الجندرية، ورصد التقدم الذي حدث في بعض المواقع، نتيجة لتطبيق إجراءات إلغاء التمييز بين الجنسين، وتشجيع برامج تمكين المرأة، وتأهيلها، هو تقديم دراسة متكاملة للمنظمات القانونية والحقوقية لتعميم احترام حقوق المرأة السورية على أطراف النزاع.

ثالثاً: منهجية الدراسة ونوعها

تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية، نظراً لأنها ستتقصى، وتصف، وتحلل أدوار المرأة السورية في ميدان السياسة، وصنع القرار، حيث سيتم جمع المعلومات، والبيانات اللازمة للإحاطة الشاملة بالمشكلة البحثية.

سنعتمد بشكل أساسي على المنهج الوصفي (التحليلي والمقارن)، لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة، من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية التي تم جمعها بواسطة أدوات البحث (المقابلة، والملاحظة)، وتحليلها كماً وكيفاً، والاعتماد على آلية المقارنة المنهجية لإظهار الفروق الإحصائية ذات الدلالات الاجتماعية، والسياسية، والبنوية.

رابعاً: أهمية الدراسة ومفاهيمها

تستمد الدراسة التي أجريت في الفترة الممتدة بين 2020/11/20، وانتهت بتاريخ 2021/5/20 أهميتها من أدوار المرأة كأصل حيوي في إرساء الديمقراطية والحريات المدنية وجوهرها العملي، وباعتبارها رافعة اجتماعية لتطوير البنية المؤسساتية للدول والحكومات. يمثل الموضوع المبحوث ذروة التصادم الفكري، والأيدولوجي، والسياسي بين أطراف النزاع، ومن شأنه أن يضيف قيمة فكرية للقارئ، ويمنح الحكومة السورية المستقبلية تصوراً موضوعياً عن واقع المرأة، كما أنّ بإمكان الدراسة الحالية أن تفيد الباحثين والمنظمات الحقوقية والقانونية أثناء دراسة المشاركة السياسية للمرأة السورية.

التمييز الإيجابي (الكوتا): شكل من أشكال المحاصصة النسائية، تلزم القوى والتكتلات السياسية، والإدارية بتخصيص مقاعد تمثل المرأة ضمن المجالس، والبرلمانات، والإدارات التنظيمية المختلفة، وهي واحدة من الحلول المؤقتة لدمج المرأة في سلطات صنع القرار.

الهوية الجندرية: هي الطريقة التي يعرف بها كل شخص جنسه سواء أكان ذكر أو أنثى أو ثنائي الجنس، وتمثل مجموعة من السمات التي تميز النوع الاجتماعي، والفروقات بين الرجل والمرأة، وما يتعلق بتوزيع الأدوار والفرص.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجتمع المرأة السورية، بغض النظر عن انتماءات أفرادها السياسية، والدينية، والعرقية، والمذهبية.

أما عن العينة، وطريقة اختيارها، فتم سحب العينة بطريقة قصدية وعشوائية، وبلغ تعدادها (25) مقابلة فردية أساسية (قصدية)، وتم إرسال الأسئلة على شكل مقابلات إلكترونية إلى العينة المتواجدة في مناطق يصعب الوصول إلى معظمها:

داخل سوريا: (دمشق، حمص، حماه، حلب، إدلب، الرقة، الحسكة).

خارج سوريا: (غازي عنتاب، برلين، باريس).

وفي ذات الوقت؛ أجريت مقابلات فرعية (ثانوية) مع عينة عشوائية بلغ تعدادها (30) مفردة، وجرى اختيار طيف المشاركات، ممن لهنّ دور أساسي في المطالبة بحقوق المرأة، ويتقلدن صفات اعتبارية في إدارة المجتمع، سيما الملمات بقضايا تحرر المرأة.

سادساً: الفئة المستهدفة من الأسئلة البحثية

- النخب السياسية (يتقلدن مناصب قيادية في الهياكل السياسية والحزبية والإدارية).

- نساء شاركن في منظمات المجتمع المدني، والحراك الشعبي.

- ناشطات في مجال الإعلام.

- حقوقيات وقانونيات.

- ضحايا الإقصاء والتحجيم الوظيفي.
- نساء يعملن في منظمات دعم وتمكين المرأة.
- أساتذة محاضرين في كلية العلوم السياسية بدمشق.

القسم الثاني

الإطار التحليلي

المشاركة السياسية للمرأة في الحكومة السورية



أولاً: تمثيل المرأة في هياكل الحكومة السورية قبل الحرب

شهدت سوريا طيلة عقود مضت؛ مناخاً سياسياً غير سليماً، وغاب عن حقول التمثيل العدالة والانصاف، وقوانين ناظمة للحياة السياسية، فلم يقتصر حدود التهميش عند تمثيل المرأة في الهيئات والمجالس السياسية، بل طال ولازال يطال كل رجل يفكر بتغيير خارطة السياسة في البلاد، وهنا نستثني من يوالي سياسة الحزب الحاكم، وينفذ اجنداته ومشاريعه الحزبية، دون تردد أو شرط أو استقلالية في الفكر السياسي.

عموماً؛ هنالك تفاوت في نسب تمثيل المرأة ضمن الهياكل الإدارية، والهيئات الحكومية، ومراكز صنع القرار، وبمجملة النسب ضعيفة، ولا تنصف المرأة مع الرجل في ميزان المساواة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

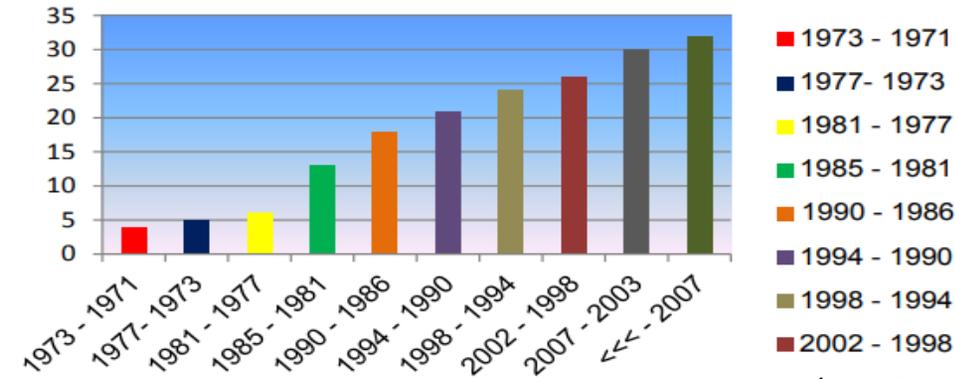
هذا ما يظهر جلياً من خلال مؤشر الفجوة بين الجنسين، الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام 2020، حيث تذيلت سوريا قائمة الترتيب، وحلت في المرتبة

150 عالمياً من أصل 153 دولة، بعد أن كانت تحتل المرتبة 125 عام 2010، وفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2020. (1)

كما جاءت سوريا في المرتبة 153 من أصل 156 دولة، لمؤشر أفضل الدول بالنسبة للنساء، وفقاً لتقرير مجلة "سي إي أو وورلد" CEOWORLD. (2)

هذه الأرقام تثبت حقيقة مفادها بأنه لازالت الفجوة متسعة بين خطط واستراتيجيات الحكومات السورية المتعاقبة، والداعمة (اسمياً) لقضايا المرأة، وتهيئتها للانخراط في العمل السياسي، وما يتعلق عملياً بـ"إزالة العوائق والقيود التي تعترض سبيل مشاركتها بفاعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية" كما ورد ذكره في المادة (45) من الدستور السوري، وهذه المقاربة المتضاربة من شأنها أن تززع أكثر استقرار بنية الدولة السورية بدءاً من أصغر نواة أسرية، وانتهاءً بأعلى تمثيل هش للمرأة في دوائر صنع القرارات، ورسم الاستراتيجيات.

عموماً، ورغم أن حزب البعث الحاكم يعتبر أن "ممارسة الديمقراطية الشعبية الكاملة ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الشأن العام للمجتمع"، فإن هذه المنطلقات النظرية التقليدية ليست سوى استعراض ورقي لا قيمة عملية له، وتصنف ضمن خانة الدعاية السياسية التي يحاول من خلالها الحزب إيهام المجتمع بمستوى مناصرته لحقوق المرأة، وخير دليل على مناقضة الحزب لمفاهيمه، هو أن سوريا لم تشهد، إلى يومنا هذا، تقلد المرأة رئاسة البلاد، بل ظلت بعيدة حتى عن المنافسة في السباق الرئاسي، كما أن نسبة تمثيل المرأة السورية في الحكومة طوال فترة حكم حزب البعث لم تتجاوز خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 2009، نسبة 3 إلى 6%، وفي مجلس الشعب من 1971 إلى 2007، نسبة 2 إلى 12% حسب دراسة أجراها د. شاهر الشاهر وهو أستاذ محاضر في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق.



تمثيل المرأة في مجلس الشعب السوري (منقول من دراسة د.شاهر الشاهر) شكل

رقم (1)

كما لا تقتصر حدود تهميش المرأة على لغة الأرقام وحسب، فالحكومة السورية لاتزال متحفظة على بنود كثير من المواثيق الدولية التي تناصر حقوق المرأة، ومنها (سيداو)، تحت ذريعة كونها لا تنسجم مع هوية المجتمع السوري، وتخالف عاداته وتقاليد الموروثة، وفي حقيقة الأمر يمكننا اعتبارها إحدى أساليب الحكومة للحفاظ على الوضع القائم، وكسب رضى القوى التقليدية المتحفظة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة.

زد على ذلك استنثار شخصيات نسائية موالية لحزب البعث ببعض المناصب، على هيئة حكم أميري (يحافظن على مصالح الحزب الحاكم خلافاً لمصالح النساء)، ليمتد تزكيتهن حتى أجل غير مسمى (عقود طويلة)، وهذا ما يمكننا التماسه في قرار تعيين الرئيس السوري السابق حافظ الأسد لغادة مراد كأول قاضية في البلاد عام 1975، ومن ثم امتد تجديد مهامها في القضاء بعد إصدار الرئيس السوري الحالي بشار الأسد مرسوماً جمهورياً عام 2005 لتعيينها كرئيسة للجنة القضائية السورية الخاصة بالتحقيق مع المتورطين في حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وكذلك الأمر بالنسبة لنجاح العطار التي تسلمت منصب وزارة الثقافة، والإرشاد القومي من (1976-2000)، ومن ثم أصبحت نائبة للرئيس السوري الحالي، وأيضاً بثينة شعبان التي تقلدت العديد من المناصب الهامة، كمستشارة سياسية وإعلامية للرئيس السوري، ووزير الدولة لشؤون المغتربين، وتطول القائمة حتى يومنا؛ بملازمة نهج الحفاظ على ديمومة النظام الحاكم من بوابة كسب نساء من ذوات السلطة والنفوذ.

ثانياً: تمثيل المرأة في مجلس الشعب

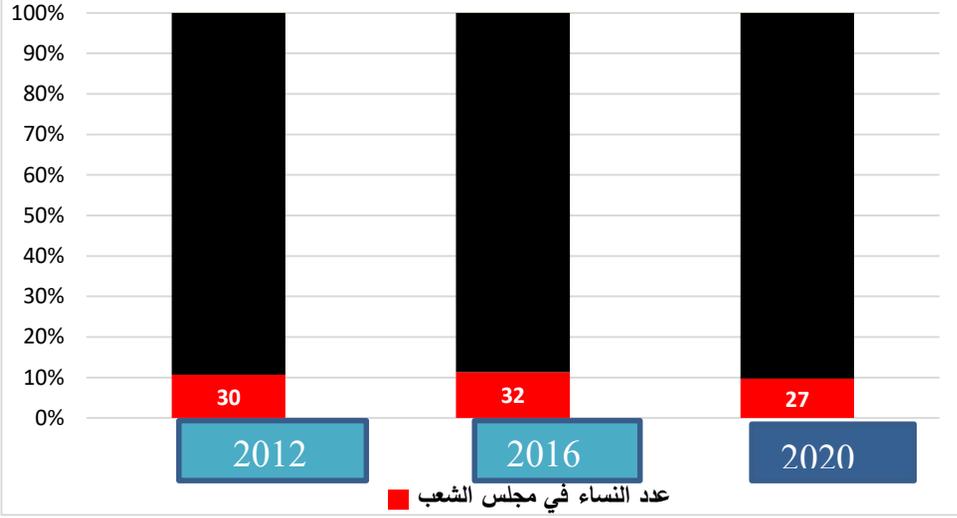
يعدّ دستور 1959 أول وثيقة تشريعية تمنح المرأة السورية حق الترشح لانتخابات مجلس الشعب (البرلمان)، لكن رغم ذلك لم تتكامل جهودها بالنجاح وكانت "ثريا الحافظ" أول امرأة ترشح نفسها لعضوية المجلس، لتتجح لاحقاً جيهان الموصلية (مناصرة لحقوق المرأة)، ووداد الأزهرية في الوصول إلى (مجلس الأمة سابقاً) عام 1960.

ظل حال المرأة كما هو عليه، حتى تولي حزب البعث السلطة، حيث ارتفعت حصة المرأة في مجلس الشعب نسبياً، لكنه لم يأخذ، كما ظهر في التشكيلات الحكومية، وضعية ينتج عنها طرح قضايا المرأة خارج الإطار الحزبي، والعروبي. هذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (1)، حيث التمثيل الضعيف للمرأة ضمن مجلس الشعب السوري:

النسبة المئوية	العدد الإجمالي	عدد النساء في مجلس الشعب	العام
12%	250	30	2012
12.8%	250	32	2016
10.8%	250	27	2020

جدول رقم (1) مشاركة المرأة في مجلس الشعب السوري

نسبة النساء في مجلس الشعب



مشاركة المرأة في مجلس الشعب السوري شكل رقم (2)



نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس الشعب السوري – المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي شكل رقم (3)

علاوة على تدني نسب التمثيل، فإن النساء اللاتي يصلن إلى المجلس لا يمتلكن أدواراً جوهرية لتغيير واقع المرأة في البلاد، إذ يحافظن على مصالح السلطات الحاكمة، ويغيب عن برامجهن الانتخابية قضايا الدفاع عن حقوق المرأة، والنهوض بأدوارهن.

تعليقاً على نسب تمثيل المرأة في مجلس الشعب السوري، تقول **عروبة محفوظ**، وهي عضو في مجلس الشعب السوري (رشحت نفسها عن قائمة المستقلين، وتُكن اللواء لحزب البعث)، تقول بأن دور المرأة كان فعالاً رغم مشاركتها الضعيفة، حيث تولت منصب نائب رئيس الجمهورية، وحقائب نيابية، ووزارية، وإدارية.

بالعودة إلى الجدول رقم (1)، فإنه يظهر ارتفاع نسبة حضور المرأة عام 2016 كأفضل نسبة تمثيل لها في مجلس الشعب منذ حصول المرأة على حق العضوية، وهذه النسبة انخفضت في العام المنصرم، واتصف التمثيل البرلماني بحالة من المحاباة الإدارية، مهدت لدخول نساء من السلك العسكري والأمني (اللواء باسمه الشاطر) إلى مجلس الشعب، كما توجهت الحكومة السورية للانفتاح على بعض الأقليات في الفترة الأخيرة على حساب أقليات أخرى، كشكل من أشكال التسويق السياسي (الداخلي والخارجي)، ولتظهر رعايتها وانفتاحها على حقوق الأقليات بعد مرور 10 سنوات من الحرب، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه في تجربة أول تمثيل تشريعي للمرأة الأرمنية على مستوى سوريا، ممثلة بالسيدة **نورا اريسيان** التي أكدت خلال تواصلنا معها أنه ينبغي أن يرتقي تمثيل المرأة إلى النسبة المطلوبة، وهي النصف أو الثلث على أقل تقدير، كما تجد أن انصاف المرأة يجب أن ينطلق من مرونة القاعدة المجتمعية الجاهزة لتقبل المرأة في مراكز صنع القرار، ومن ثم يأتي دور الحكومة، والدولة في تسليم المرأة مناصب رفيعة في المجال السياسي.

هنا لا بدّ لنا من الأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية والسياسية غير الموضوعية في مناطق الحكومة السورية، وهذا سبب وجيه لتتحفظ كثير من أعضاء مجلس الشعب من الإدلاء بتصاريح شخصية شفافة، فهن غير مخولات للخروج عن خطاب الدولة، ولا يتمتعن بالحصانة القانونية التي تحميهن من التعرض للمضايقات الأمنية والاعتقال، فلاتزال كثير من الناشطات السياسيات والصحافيات ممن عبرن عن آرائهن ودافعن عن حقوقهن السياسية، والمدنية منذ بداية الأزمة السورية، مجهولات المصير في سجون الحكومة السورية، ومنهن من تم تصفيتهن داخل السجون، وفقاً لصور أظهرها مصوّر عسكري سوري يدعى "قيصر".

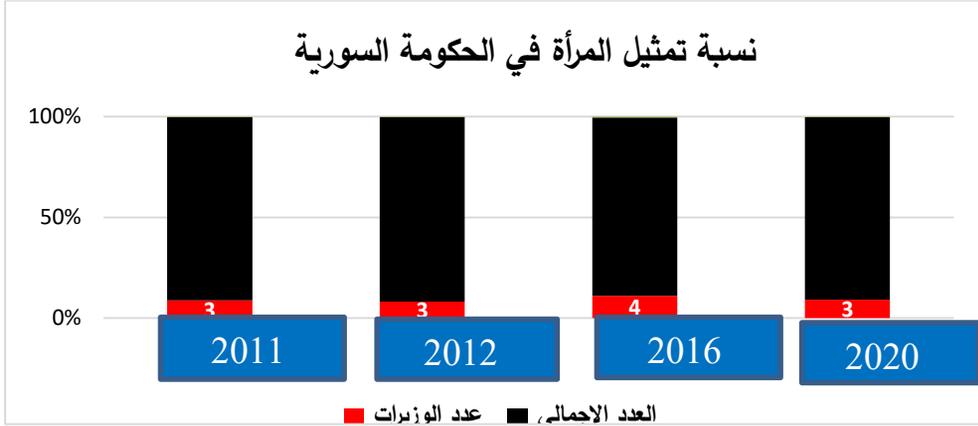
ثالثاً: تمثيل المرأة في الحكومة السورية

شغلت المرأة السورية أول منصب وزاري عام 1976، حيث بدأت مشاركتها بالوزارة بمنصب وزاري واحد، هو وزارة الثقافة، ليصبح للمرأة منصبان بعد تسلم المرأة الثانية لحقيبة وزارة التعليم العالي عام 1991. لكنها كانت أقرب إلى التمثيل الفردي (غير المنضوي تحت مظلة نسائية جامعة). (3)

رغم ذلك، يعدّ تمثيل المرأة في الحكومة السورية خجولاً وغير منصفٍ، حتى وإن وصلت إلى مستويات رفيعة من التمثيل الدبلوماسي، والتعيين الرئاسي، ففي الجدول رقم (2) تظهر نسب استلام المرأة للحقائب الوزارية، والتي تعدّ شبه ثابتة منذ عام 2011 إلى يومنا هذا، مع تغيير طفيف لتمثيلهن عام 2016، وبناءً على التحليل، والمتابعة البحثية فإن معظم ممن يتم اختيارهن لتقلد المناصب الوزارية (شبيهة لمشهد مجلس الشعب) ينتمين إلى حزب البعث أو يكننّ الولاء ضمناً لهذا الحزب، وظاهرياً يعلنّ استقلاليتهم عن الأحزاب السياسية، بيد أن تكوينهن الأيديولوجي، وبيئاتهن الجغرافية تثبت عكس ذلك، وفي المقابل تحمل كثير منهن شهادات عليا، أي يتمتعن بالمؤهلات العلمية والإدارية، لكنهن في ذات الوقت مقيدات أكثر بالفكر الحزبي الضيق أو المناخ السياسي الذي ينتمين إليه، وهذا ما لم يضيف أي تغييرات إيجابية (جوهرية) تذكر على وضع المرأة السورية عموماً، والقيادية خصوصاً، على مدى 5 عقود مضت.

النسبة المئوية	العدد الإجمالي	عدد الوزارات	الحكومة	العام
9.67%	31	3	حكومة عادل سفر	2011
8.82%	34	3	حكومة رياض حجاب	2012
12.5%	32	4	حكومة وائل الحلقي	2016
10%	30	3	حكومة حسين عرنوس	2020

جدول رقم (2) مشاركة المرأة في الحكومة السورية



مشاركة المرأة في الحكومة السورية شكل رقم (4)

حقيقة؛ بالرغم من مستوى التمثيل المتدني للمرأة في الحكومة السورية، فإن نساء ك"لمياء العاصي" و"صالحة سنقر" و"بثينة شعبان" تقلدن مناصب سيادية كوزارة السياحة، والاقتصاد، والتعليم العالي، وشؤون المغتربين، لكن ظل التمثيل مفتقداً للعنصر الشبابي، إذ تتراوح أعمار معظم اللواتي تقلدن المناصب بين 55 إلى 65 ومافوق، وبالتالي يمكن الاستدلال على أن الحكومة السورية تعتمد توازياً مع تدني مستوى تمثيل المرأة في الهياكل الوزارية على الدائرة الايديولوجية للحزب الحاكم، وبالطبع هكذا مقارنة تقوّض أية فرصة لبناء دولة عائمة على الانصاف والنزاهة في تمثيل الشرائح المجتمعية بالصورة السليمة.

في المحصلة لا يمكننا الحديث عن التمثيل المتجانس لكلا الجنسين داخل الحكومة أو مجلس الشعب السوري، أو انتظار أي نقلة نوعية في الرؤية لقضية المرأة، دون الانطلاق من بيئة سياسية مؤمنة بالتشاركية الإدارية، أي مشاركة المرأة على حد سواء مع الرجل من قاعدة الهرم السياسي لأعلاه، سيما أن عملية صنع القرار تتطلب أن تكون عملية مؤسساتية، وتأخذ طابعاً مركباً، ومعقداً يشارك فيه جميع الأفراد تحت مظلة موضوعية تحقق التمثيل العادل لجميع الفئات، ويتم استبعاد فكرة التمثيل على أساس (الغالبية النوعية لجنس الفرد).

رابعاً: عوامل تدني تمثيل المرأة في هياكل الحكومة السورية

يمكن أن يعود مستوى تدني تمثيل المرأة في مناطق الحكومة السورية لعوامل عدة (سياسية، وفكرية، وقانونية، ومجتمعية)، متمثلة بما يأتي:

(1) افتقاد مقومات الدولة

في حقيقة الأمر تغيب عن الدولة السورية منذ تأسيسها مقومات بناء الدولة المدنية، فرغم وجود الدستور والقانون، إلا أنهما يعدّان في واقع الأمر شكليان، لا يطبقان فعلياً، ويخضعان لتوجهات ومصالح النظام البوليسي القومي الذي يحكم البلاد، ويتصرف خارج الإطار القانوني، حتى أن السوريين يجهلون كثيراً من الأسس القانونية التي تتادي بها الحكومة السورية، كونها تعدّ في نظرهم بمثابة "حبر على ورق" لا يترجم فعلياً على الأرض، ولا ينفعهم في شيء، مع أنه في الحالة السليمة لأي دولة مدنية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تكمن الأولويات في ترسيخ قيم المواطنة، واطلاق الحريات، وضمان استقلالية مقومات استدامة الدولة بعيداً عن فرض الصبغة القومية والحزبية على دوائر وهياكل الدولة، وتكريس سياسة الإقصاء والتهميش.

(2) غياب جسم سياسي نسوي

هنالك حقيقة جوهرية مفادها أن غياب وجود جسم سياسي نسوي يكفل للمرأة مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويضمن حقوقها الشرعية داخل الدستور، سيديم من تبعيتها بشكل أو بآخر لل قوى والأطراف المتصارعة، ويجعلها أكثر عرضة للعنف، والاستغلال والانتهاكات، واستلاب قرارها ومصيرها، وهذا ما تعانيه حقيقة المرأة السورية العاملة داخل الحكومة، حيث تفتقد لوجود هيئة نسائية مستقلة أو مجالس تمكين نسائي تكون رافداً حقيقياً في قاعدة تمثيل المرأة السورية، ومناصرة حقوقها (باستثناء مبادرات سابقة للاتحاد النسائي العام، والتي مولها صندوق الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة عام 2006 لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية، ولكنها لم تترجم فعلياً، فالوضع ظل على ما هو عليه).

كما ظل الاتحاد النسائي الكيان الوحيد الممثل شكلياً للمرأة، طيلة خمسة عقود مضت، وعجز عن إحداث اصلاحات جوهرية لقضايا المرأة في سوريا، وتحول لأداة لملء بعض المناصب الحكومية بشخصيات نسائية يتمتعن بالولاء المطلق للحزب الحاكم، ولا يمتلكن الاستقلالية في اتخاذ القرارات، أي كان الاتحاد مجرد مظلة نسائية ملحقة بالنظام السياسي الحاكم، كباقي منظمات المجتمع المدني، تكرر من سلطته؛ عن طريق إعداد الكوادر منذ مراحل التعليم الباكرة، مثل منظمة طلائع البعث، ثم اتحاد شبيبة الثورة، يليه اتحاد الطلبة، عدا عن المنظمات الأخرى، كاتحاد الفلاحين واتحاد نقابات العمال والاتحاد الرياضي العام وغيرهم. (4)

(3) غياب قوانين ناظمة للحياة السياسية والمدنية

لا يمكننا الحديث عن حقوق المرأة في كنف الحكومة السورية دون الإشارة إلى مدى توافر شبكات الأمان قانونياً، فحقيقة لم يشهد الوضع القانوني للمرأة أي تغييرات جوهرية تذكر، رغم أن معظم الدساتير السورية أجمعت نصياً على حتمية منح المرأة حقوقها، لكنها اليوم تفقد لأي مستند قانوني يضمن لها الانخراط في العمل السياسي، والاقتصادي، فهي لاتزال تعاني من قانون العقوبات لعام 1949، وقانون الأحوال الشخصية لعام 1953، وقانون الجنسية لعام 1969 تلك القوانين التي تعتبرها ناقصة الأهلية، وخاضعة لولاية الذكور في العائلة، ونصف مواطنة لناحية الحقوق، (5) داخل أسرتها وفي حياتها الخاصة، لتضاعف همومها ومشاكلها، وتبقىها دون حماية قانونية، أو برامج حقيقية فاعلة لتصويب مطالبها في مسار التشريع والتنفيذ.

لأن الجانب القانوني يمثل أكثر كواشف الأمانة، والجدية لتحرر أو اسكات صوت المرأة، فإن الحكومة السورية لا تخول المرأة للمشاركة بفاعلية في كثير من موادها الدستورية، وتجردها من الحقوق المدنية المشروعة، وعلى سبيل الذكر فإن القانون السوري لازال غامضاً في مسألة منح جنسية المرأة لأطفالها سيما إنها تسلك طريق حق الدم الأبوي لإعطاء الجنسية لابن الأم السورية المجهول النسب الجنسية السورية بشرطين الأول أن تكون الأم ساعة الولادة عربية سورية، والثاني أن تتم الولادة في سورية (6)

يأتي ذلك في ضوء تدني هامش الحصول على الحقوق والحريات السياسية، واصطدامها بغياب قوانين ناظمة للحياة السياسية. وعليه لم تشهد سوريا برامج

واضحة تتعلق بتحرر المرأة أو تكتلات نسائية تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وتتيح المشاركة السياسية الفعالة للمرأة، إذ حتى اليوم يمنع منح التراخيص لمنظمات محلية غير حكومية في البلاد، سيما منظمات المجتمع المدني الراعية لقضايا الفئات المهمشة في المجتمع، كما تُفرض قيود قانونية على إنشاء أحزاب نسائية، أو سياسية معارضة، تمارس نشاطها السياسي خارج خطاب المنظومة الشمولية للجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث الحاكم، وهذه الواجهة الإقصائية تخالف هوية الدولة السورية التي كانت إلى حد ما داعمة للتنظيمات النسائية، وتشكيل الأحزاب السياسية في أربعينيات القرن الماضي.

4 الحد من دور المرأة في المناهج التعليمية

يطال مؤشرات التمييز بين الجنسين في واحدة من أهم المواضيع التي تؤثر على النمو الفكري والبنوي لأفراد المجتمع، وهو السلك التعليمي، والتربوي الذي ظل ولا يزال أسيراً لسيطرة موروث ثقافي واحد على مضامين منهاجه، حيث يغفل فيها دور المرأة الجوهرية إلى جانب الرجل في تربية الأجيال وتنمية المجتمعات.

بعد تحليل عينة عشوائية من بعض كتب المناهج التعليمية في المرحلتين الابتدائية والاعدادية، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يتم دراسة وعرض قضايا وأدوار المرأة بصورة مستقلة وموضوعية بعيداً عن القولبة، وسيطرت النمطية على صورتها العامة.

المشاركة السياسية للمرأة في المعارضة السورية



تمهيد

تنقسم الحدود المكانية في هذا الإطار تبعاً لدائرة سيطرة المعارضة إلى منطقتين رئيسيتين: تضم الأولى مناطق إدارة الحكومة السورية المؤقتة (ريف حلب الشمالي والشرقي والغربي، وجيوب حدودية من منطقة الحسكة، والرقّة). بينما تشمل الثانية مناطق إدارة حكومة الإنقاذ (إدلب وريفها).

ونظراً لانطلاق الإدارتين المحليتين من ذات الرؤية الفكرية، والتداول المفاهيمي، والقيمي لقضايا المرأة، لم يتم دراسة وضع المرأة في كل منطقة على حدة، بل تم اتباع أسلوب التحليل الجمعي للموضوع المبحوث.

أولاً: المرأة السورية في ظل المعارضة

كان للمرأة السورية دورٌ هامٌ في مسار الحراك الشعبي، ونصيبٌ أكبر في قيادة التنسيقيات والتجمعات المدنية، ولاسيما الجانب المتعلق بالإغاثة، والشؤون الإنسانية، وأحياناً شاركت الرجل في الشق الأمني، والعسكري كما في تجربة بعض النساء كـ (ألما شحود، وثويبة كنفاني)، وجاء ذلك كنتيجة طبيعية على العنف العسكري الممارس ضدهن، ودلالة على ردة فعل ثارية على ممارسة الحكومة السورية في وأد

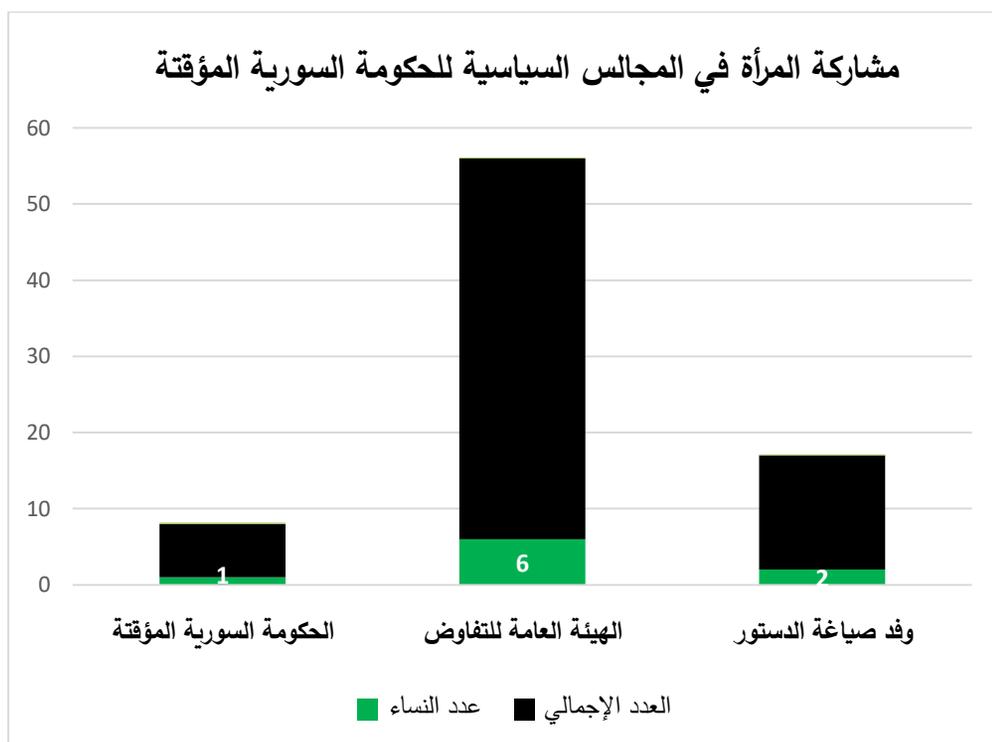
"الثورة السورية"، بيد أنه وبعد مرور أشهر قليلة، والتحول عن خدمة شعارات "الثورة السورية"، بدأت أدوار المرأة بالتراجع والانحسار تدريجياً، سيما مع دخول الحراك الشعبي السلمي طور العسكرية، والتأجيج الطائفي، وما رافقها من بروز التيارات والتشكيلات العسكرية المتطرفة، والتي تتحفظ بشدة على حضور المرأة في ميادين الحياة العامة.

إذاً، وفي ظل تواتر أحداث الحرب، أضحت المرأة السورية "الثائرة" تعاني من قيود وآلام مزدوجة، فالعدو الأول في نظر بعضهن تمثله الحكومة السورية المتهمه بتصفية وتعذيب آلاف النساء وفق تقارير (منظمة حقوق الإنسان الدولية Human Rights Watch) (7) ، أمّا العدو الثاني فهم قيادات الحراك العسكري من ذوي التوجهات الدينية المتشددة، والذين كانوا يتخوفون من أن يؤدي بهم مدنية الحراك السلمي، وعلمانية المطالب الشعبية، وما صاحبها من توجهات الحراك النسوي النابض من هبة الشارع السوري إلى فقدانهم القاعدة الشعبية لصالح القوى المدنية على حساب فصائل المعارضة الإسلامية، فكانت النتيجة أن تكون نهاية بعض الناشطات السياسيات، والنسويات أمثال (رزان زيتونة، وسميرة خليل..) التصفية الميدانية أو التغييب القسري، وكانت هذه الممارسات الدموية مؤشرات استباقية لسياسة "الي الأطراف والرقاب"، وعقاباً جماعياً للخارجين عن أسرة قادة الفصائل العسكرية المتمردة.

بعد انقضاء 10 سنوات من فصول الحرب في سوريا، ومع فقدان المعارضة السورية السيطرة على كثير من المناطق لصالح الحكومة السورية، لازالت التوجهات المتطرفة من جانب كثير من قوى المعارضة السورية (على اختلاف تشكيلاتها السياسية والعسكرية) مسيطرة على المشهد العام، سيما ما يتعلق بحظوظ إشراك المرأة في العملية السياسية بمناطق إدارة الحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الإنقاذ. يوضح الجدولان رقم (3) و(4) الدور الهامشي للمرأة في الهياكل السياسية للمعارضة السورية، والممثلة بالحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الإنقاذ "الذراع المدني لهيئة تحرير الشام -جبهة النصر سابقاً".

النسبة المنوية	العدد الاجمالي	عدد النساء	المشاركة الوظيفية	العام 2020
%14.28	7	1	الحكومة المؤقتة	
%12	50	6	الهيئة العامة للتفاوض	
%13.33	15	2	وفد صياغة الدستور	

جدول رقم (3) مشاركة المرأة في المجالس السياسية التابعة للحكومة السورية المؤقتة

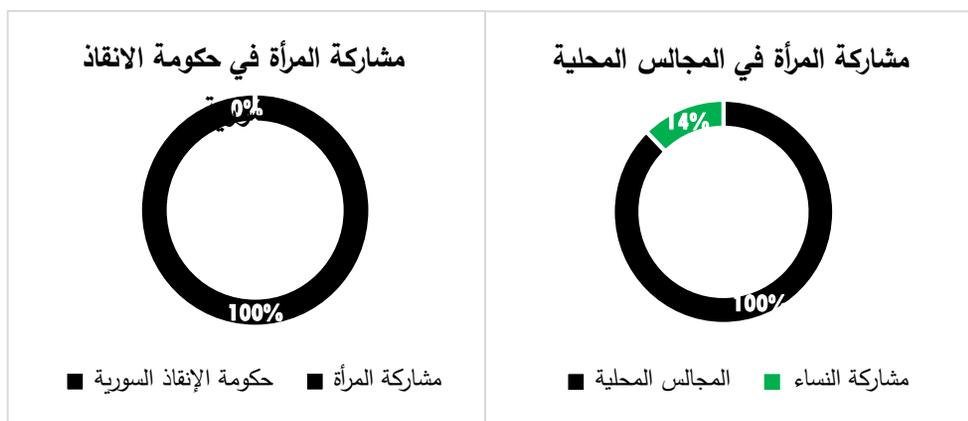


مشاركة المرأة في المجالس السياسية التابعة للحكومة السورية المؤقتة شكل رقم (5)

لقد أحيطت المشاركة السياسية للمرأة بالعقبات والتحديات على اختلاف أشكالها، دون تعزيزها بحماية قانونية، كما جرى التضيق عليها، وتهديدها في كثير من الأحيان لإقصائها، وإجبارها على الاستقالة، هذا ما يمكن الأخذ به من خلال الحادثة الأخيرة التي اضطرت فيها د.هدى العبسي تقديم استقالتها من وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، بعد الإساءة والتهديدات التي واجهتها من قبل بعض قادات المعارضة التي لم تكن قادرة على تقديم نموذج ديمقراطيٍّ بديلٍ عن حكومة بشار الأسد، إذ تعاني معظمها، من سطوة قوة السلاح، ويصاحبها سيطرة عقلية ذكورية عنفية لا تكثرث بأفاق دعم مسارات تمثيلية للمرأة في العمل السياسي، حتى وإن ظهرت بعض التجارب فإنها لا تخرج عن إطار تميمع الأمور، وجرها لمدار الدعاية الخارجية.

النسبة المنوية	العدد الاجمالي	عدد النساء	المشاركة الوظيفية	العام
14%	-	-	المجالس المحلية	2018
0%	11	0	حكومة الإنقاذ السورية	2020

جدول رقم (4) مشاركة المرأة في المجالس السياسية لحكومة الإنقاذ



شكل رقم (7)

شكل رقم (6)

زيادة عمّا سبق توثيقه في الجدولين السابقين، فإن عدنا إلى الوراء قليلاً في بيانات ذات صلة، سنستشف من لغة الأرقام، أن مشاركة المرأة كان لها وزنٌ وثقلٌ في الوسط الشعبي، سيما في إدارة وتنظيم التنسيقيات، إلا إن دورها في المجالس المحلية ظل متراجعاً، وهذا الدور يختلف باختلاف المناطق، فمثلاً وصلت نسبة النساء في المجلس المحلي بإدلب عام 2012 إلى %25، 5 نساء من أصل 20، أما الآن فتشير إحصاءات عائدة لمنظمات حقوقية أن نسبتهن هي ما دون 2%، في المقابل فإن الائتلاف الوطني السوري الذي يمثل القاعدة السياسية لـ (الحكومة المؤقتة)، يضم ست نساء في الهيئة العامة، وامرأة واحدة في الهيئة السياسية، وامرأة واحدة في الهيئة الرئاسية، وتشغل منصب نائب رئيس الائتلاف، كما شكلت المرأة السورية ما نسبته 30% من أعضاء اللجنة الدستورية السورية، وتضم القائمة النهائية للجنة الدستورية 150 اسماً، مقسماً بالتساوي على القوائم الثلاث، وللنساء ستة مقاعد في قائمة "هيئة التفاوض"، و19 مقعداً في قائمة المجتمع المدني.

أما الهيئة السياسية في إدلب فشهدت دورتها الأولى غياب مشاركة المرأة، أما الدورة الثانية فقد شاركت فيها امرأة واحدة، وفي الثالثة امرأتان، والدورة الرابعة ثلاث نساء (المعلومات ميدانية تم الحصول عليها بعد تواصلنا مع مؤسسات مدنية معنية بالأمر من منطقة إدلب).

ثانياً: عوائق مشاركة المرأة ضمن هيئات ومجالس المعارضة

لمناقشة واقع المشاركة السياسية للمرأة في هياكل المعارضة، استعنا بشهادات ميدانية من مختلف مناطق المعارضة لإغناء الجانب التوثيقي في الدراسة، كما لا بد من الإشارة إلى مواجهتنا معضلة الوصول إلى (قيادات في الائتلاف الوطني، وباقي أجسام المعارضة) رغم محاولتنا المتكررة الاتصال بهن، لذا اعتمدنا على تصاريح، ومدخلات إعلامية لبعضهن عبر فترات زمنية متفاوتة، بالتوازي مع ذلك تمكنا من الوصول إلى عينات عشوائية من النساء المنخرطات في العمل السياسي والإنساني، لاستطلاع وجهات نظرهن فيما يتعلق بمشاركة المرأة سياسياً في الحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الانقاذ، وبالتالي تحقيق الانسجام الوظيفي بين مستويات العينة المبحوثة، وتم ذلك عبر إرسال أسئلة المقابلة البحثية إلكترونياً إلى المعنيات حسب التخصص الوظيفي.

بطبيعة الحال هنالك تفاوت في الرؤى حول دور المرأة في حقل السياسة، والمعوقات التي تعترضهن للتححرر من القيود المجتمعية والقانونية، وفي المقابل هناك تقاطع لآراء كثير من الشهادات لنساء تمت مقابلتهم، على أن أبرز أسباب تراجع أدوار المرأة تكمن في عسكرة الحراك الشعبي السوري، وبروز التيارات الإسلامية المتشددة، وتطبيع الحراك الشعبي، إلى جانب منابع التمويل المتعددة، والتي فرضت بدورها "أجندات غير وطنية" على الساحة السياسية، يمكن إجمالها بما يأتي:

1) توظيف المرأة لكسب الاعتراف الدولي

في حقيقة الأمر؛ بدى وجود المرأة ضمن الجسم السياسي للمعارضة السورية منحسراً -حسب إفادة بعض أعضاء الائتلاف- على المناقشة والحضور التجميلي أثناء حضورها بعض الاجتماعات الهامشية فقط، دون التمثيل المشروع في الهيئات القيادية والعليا، وفي حال تواجدت المرأة فإنه يكون نتاجاً لاسترضاء الضغط الدولي على المعارضة بزيادة التمثيل النسائي، وتعزيز مشاركتها، سيما في السلك الدبلوماسي.

حتى أن المجلس الاستشاري الذي شكّل في جنيف من قبل المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان ديمستورا في شباط 2015، والمكون من 40 امرأة لدعم الوفد المعارض كهيئة مستقلة لتمكين وتمثيل المرأة، وزيادة مشاركتها في العملية التفاوضية القائمة، فقد افتقد المجلس لمعايير وضوابط اختيار الأعضاء، الذي لم يكن واضحاً، ولم يتصف بالشفافية والموضوعية، كما اتصفت بالانتقائية في الاختيار، أي يعوزها التمثيل المقنع فلا يتعدى تمثيلهن إلا بامرأتين من أصل 22 عضواً في الهيئة العليا للمفاوضات، و3 أعضاء من أصل 15 عضواً على طاولة المفاوضات. لذا، علق ديمستورا على وجود بعضهن في قاعات المفاوضات بقوله: "أنهن لا يتكلمن، لا يسمح لهن بالكلام ولا يحصلن على فرصة للتدخل، أنهن على الهامش"، كما شهدت القيادة السياسية للائتلاف إشكالية داخلية، ومناكفات حادة، فأشراك هذا الجسم النسائي يعني إضعاف أصوات القوى التقليدية، لكن في نهاية المطاف هي مضطرة للإذعان للمطلب الغربي، خشية من إيقاف الدعم، والتمويل عنها، وإنهاء ما تبقى من الغطاء الدبلوماسي، والسياسي التي تتمتع بها من جانب الغرب.

هنا يمكن القول أنه رغم تغيير مسميات الكتل السياسية للمعارضة السورية، فإنها حقيقة تبقى كتلاً جامدة، ويتصف القائمون عليها بذات الذهنية الاقصائية، التي تعدّ واحدة

من أكثر صور الاشكاليات السياسية صعوداً، فقبل الائتلاف الوطني السوري، شهد المجلس الوطني السوري في أول جلساته غياباً تاماً للمرأة، وبعد ضغوطات غربية اضطر المجلس لإشراك المرأة في بعض الاجتماعات، وهنا شهادة عضو في المجلس الوطني السوري حول ما حدث خلال مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس بتاريخ 24 شباط 2012: "كل الوفد السوري الذي دخل إلى القاعة، عددهم حوالي 25-30 رجال، والنساء كنّ خارج القاعة، حاولوا لاحقاً إدخال بعض النساء بسبب سؤال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عنهن، وطلب أحدهم مني شخصياً الدخول، لكنني اعتذرت منه لأنه جاء بطلب غربي، وليس من السوريين أنفسهم، تصوروا حجم العزل للنساء، لقد انصدمت كلينتون عندما لم تجد نساء المعارضة، فبالنسبة لها ينتهي المشهد السياسي إذا لم تجد فيه نساء ممثلات أو على الأقل بنسبة 30%"، وأضافت: "لقد كان عدد النساء كبيراً في بداية عمل المجلس الوطني، وكن فاعلات ونشيطات، وتراجعن وانسحبن نتيجة طريقة التعامل معهن". (8)

خلاصة القول؛ كانت المعارضة بحاجة ماسة لاسترضاء الخارج، وكسب التعاطف الدولي من بوابة رفع نسب تمثيل المرأة ضمن صفوفها بصورة شكلية، بعد أن مُنيت بالفشل في كسب الحاضنة الشعبية بسبب سياسة الإقصاء، والتهميش التي طالت الشرائح، والفئات المجتمعية، لذا اتجهت بوصلتها صوب استمداد الشرعية من الخارج، وهذا ما جرّدها أكثر من القدرة على تبني القرار الوطني، غير المرتهن للإملاءات المشروطة للدول في دعمها للمعارضة، لتضطر الأخيرة إلى مراعاة المصالح العابرة للحدود للكثير من الداعمين.

(2) النظرة السلبية تجاه المعارضة

حسب شهادة هدى سرجاوي (محامية وناشطة قانونية في إدلب) فإن المرأة لا يتم تمثيلها بشكل كاف في مؤسسات المعارضة، فرغم إعلان الكوتا من قبل ديمستورا، وتبنيها من قبل بعض الأجسام، إلا إنها لم تُطبق بعد بالصورة المطلوبة في هياكل المعارضة، وتعيد بالأسباب إلى جملة من التحديات منها:

1- عدم وجود رغبة، وإرادة حقيقة في إشراك المرأة بشكل كاف وعادل في المجال السياسي.

2- غياب الضغط الجاد من قبل الدول الداعمة للمعارضة السورية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

3- غياب رغبة قسم كبير من النساء خوض التجربة السياسية بسبب النظرة السلبية تجاه المعارضة، وفقدان الأخيرة، ثقة ومصداقية الشارع المعارض.

في ذات الوقت؛ اعتبرت بعض الناشطات أن المرأة لا تزال تصارع جاهدة لإثبات ذاتها وسط كم هائل من الصعوبات، والعقبات التي تعترض مشاركتها السياسية الفعالة، كالوضع الاقتصادي العام، وعوامل تتعلق بهوية المؤسسة السياسيّة الحاكمة، وطبيعة المجتمع، والثقافة السائدة، والأعراف الأسرية، وعدم وجود جهة تعمل على حماية المرأة الناشطة، والقيادية والسياسية من كافة أشكال العنف، إضافة للضغوطات والتحديات الأمنية، والأعباء التي تلاحق عدداً كبيراً من النساء المهجرات المثقلات بأعباء إعالة أسرهن، لكن غالبية المستجيبات ربطن تدهور أوضاعهن بفشل سياسة المعارضة، وتخطيها، وخضوعها لتوجيهات دول الجوار، وفقدان هيكلها السياسية القرار الوطني النابع من القاعدة الشعبية الثورية، وهذا ما أفقدهن الإيمان بمبادئ، وتوجهات المجالس السياسية الحالية، لذا تنأى كثير من النساء عن ممارسة النشاط السياسي، مادمن لا يمتلكن زمام المبادرة، والاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي.

3) صعود العسكرة والتطرف وتثبيت القيود المجتمعية

اتخذت "الثورة السورية" بعد أشهر قليلة من اندلاع حركات الاحتجاجات السلمية، مساراً عنفياً قائماً على عسكرة الحراك، وحقيقة كان عدد كبير من السوريين يتوقعون أن تكون نهاية حكم الرئيس السوري بشار الأسد خلال أشهر قليلة، لولا تدخل حلفائه الإيرانيين والروس. على كل حال، بدأت تطفو على السطح ملامح انحراف مسار العسكرة المعتدلة؛ التي بدأت بكتائب عسكرية أكثر تنظيمياً وانضباطاً، ودعماً لمطالب الشعب، إلى مليشيات متطرفة التوجه والسلوك، ومتعددة الانتماءات والولاءات؛ عدد منها انخرط في المعركة لمواجهة المد الإيراني، وبالتالي تحوّل المشهد من حراك سوري سلمي إلى صراع مذهبي عابر للحدود، يتحمل الشعب السوري أوزاره إلى اليوم، ولا حل يلوح في الأفق.

كي لا نعود بالزمن إلى الوراء كثيراً، ونخرج عن نطاق مشكلتنا البحثية، سنقف عند حدود الإحاطة بأحوال النساء في ظل حكم التيارات العسكرية المتعددة في مناطق المعارضة.

بداية من إدلب حيث يسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، يتم فرض الأيديولوجيا المتشددة والأفكار الغربية عن هوية المواطن السوري، إذ وصلت الحال إلى سحب التمويل من منظمات المجتمع المدني الداعمة لتمكين المرأة، وأصدرت مراسيم شرعية بوساطة هيئة "سواعد الخير" -الشرطة المدنية في إدلب-، لمنع الإعلاميات من مزاوله المهنة -راديو فريش نموذجاً- تحت حجة أنهن يخالفن الشريعة الإسلامية، وأنّ "صوتهن عورة"، لذا فمن هنا اقتصر أدوار النساء عند حدود تنظيم بعض الورش التدريبية، والانخراط في الجانب الإغاثي، وتلقي الدعم والتدريب من بعض المنظمات النسوية المعنية بتمكين المرأة.

بناء على ذلك؛ وفي ظل تشديد القبضة الأمنية، وسيطرة الموروثات الاجتماعية تتخوف بعض المبحوثات من أن يتسبب تمكين المرأة، وزيادة وعيها السياسي في مناطق المعارضة إلى اصطدام الجانب القيمي، والتحرري لديها بعنجهية الفصائل المسلحة من جهة، ومن جهة أخرى بعادات المجتمع، والقوالب المؤطرة لكبت رأي وصوت المرأة، وبالتالي هذا ما يؤثر سلباً على نمط حياتها وسمعتها. أي بمعنى أن مجتمعاتهن المتحفظة على عمل المرأة غير مهياً فكرياً لتقبل قدرة المرأة على أن تكون قيادية، تدير المجتمع إلى جانب الرجل، وهذا ما يخلق انقساماً سجالياً بين مؤيد، ومتحفظ، ومعارض لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

فيما يتعلق بحظوظ التمثيل النسائي في المجالس والهيئات القيادية للمعارضة، تجد غالبية الرجال (مسؤولة مكتب المرأة ومؤسسة منظمة مزايا النسائية الناشطة بمجال تمكين المرأة في إدلب) بأن هناك تراجعاً ملحوظاً لحصص التمثيل النسائي في الدوائر المغلقة لمراكز صنع القرار، وتجدها شكلية، والهدف منه إعلامي لا أكثر، وتعتبر بأن تحديات المرأة السياسية في الداخل السوري تختلف عن تحديات المرأة خارج البلاد، فتقول: " في الداخل يعود سبب تغييب المرأة في الميدان السياسي إلى قيود قانونية إلى جانب الثقافة المجتمعية، والأعراف الأسرية التي تكرر الثقافة البطريركية في المجتمع، والذي يفترض تقييد مراكز السلطة بيد الذكور، وحصص حضور المرأة في النطاق الأسري الضيق دون السياسي، لذا فإن ضعف المشاركة في

حقل السياسة لا يعود لضعف قدرة المرأة على المشاركة، بل بالدرجة الأولى إلى عسكرة الوضع إلى أقصى الحدود، وما رافقها من التحول التدريجي للحراك الثوري من طابع مدني مرحب بمشاركة المرأة، إلى طابع عسكري، وديني همّش دور المرأة، وصولاً إلى الغياب الكامل لها، فالكلمة الأولى والأخيرة هي لتيارات متطرفة معادية لوجود المرأة في الشأن العام، ويدعمها هيمنة الفكر الذكوري، وآلية التفكير التقليدي المضاد للديمقراطية (عبر تمثيل العائلات والمحابة للرجال) في هذه الأماكن، وتتأمل "الرحال" إنشاء منصة سياسية حقوقية تضم نسويات قيادات فاعلات ينبثق عنها قرارات، وتوصيات تهتم بالشأن السياسي السوري العام.

4) قوانين تمييزية لا تنصف المرأة

كما يختلف شكل وسلوك الإدارة في مناطق المعارضة وفقاً للفصيل المسلح، وخلفياته الثقافية، فإن الاختلاف والاشكالية تطال الجهاز القانوني أيضاً، ففي مناطق الحكومة السورية المؤقتة تم الاعتماد على اختيار قضاة من محامين ومنشقين عن جهاز القضاء السوري، لتطبيق قانون "العربي الموحد" بمرجعية دستور 1950 (يستند في معظم أحكامه ونصوصه على الشريعة الإسلامية؛ وفق المذاهب الأربعة)، بينما تتبنى "حكومة الإنقاذ" في إدلب أحكام الشريعة الإسلامية، وتنفذها محاكم محلية مكونة من شيوخ، وأفراد يخضعون لدورات تدريب شرعية (معظمهم لا يمتلكون مؤهلات علمية)، ومرجعهم الأصلي المجلس الأعلى للقضاء، فضلاً عن غياب القضاة، والمحامين المحترفين، والإجماع على أشخاص تم فرضهم من قبل الفصائل الحاكمة هناك، وفي كلتا الإدارتين هنالك ثغرات عدلية، وقيود قانونية تطال حياة المرأة، وتحرمها من أبسط حقوقها المدنية كالأحوال الشخصية، ومشاركتها الرجل في ميادين العمل، والتمثيل المتجانس لكلا الجنسين، كما تشابه قوانينها- إلى حد ما- تلك التي يفرضها الدستور السوري، ولكنها أخذت صبغة دينية أكثر تشدداً في كثير من المواقع، سيما حينما يتم الالتجاء إلى الاجتهاد لفرض أحكام خاضعة لولاءات السياسة والقوة.

بالإمكان تناول القانون من زاوية الخيارات الفكرية، والسياسية، والاجتماعية المتطرفة للتيار السلفي، تحديداً من خلال ميثاق "الجبهة الإسلامية السورية" الذي عرض العلاقات بين المكونات السورية في الفقرة الثامنة من الفصل الرابع: ((إن

علاقة المرأة بالرجل تكاملية، دور المرأة يجب أن يستند إلى أحكام الشريعة القطعية، ومقاصدها العامة، مع رفض ما يقوم به الغرب من تغريب لدور المرأة وخروجها عن الإطار الإسلامي، والإسلام هو دين الدولة، وهو المصدر الرئيس والوحيد للتشريع، وسنعمل بكافة الأساليب الشرعية الممكنة على ألا يكون في البلاد أي قانون يخالف الثوابت المعتمدة في الشريعة الإسلامية)). (9)

من جهته، يتحدث الأستاذ الجامعي، محمد نور حمدان، عن واقع القضاء في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة لـ"العربي الجديد"، قائلاً: "الأركان الرئيسية للقضاء حتى يكون فاعلاً هي استقلالية القضاء، وتوفر قوة تنفيذية لتطبيق قرارات القضاء وأحكامه، وكفاءة القاضي ونزاهته وحمايته"، ويضيف: "من الصعوبات التي تواجه المؤسسة القضائية، التخبط في مرجعية القانون، فالمنطقة غير مستقرة والسلطة التنفيذية ضعيفة وعاجزة عن حماية القاضي". (10)

بشكل عام فإن آلية إصدار وتنفيذ القوانين في مناطق المعارضة تأخذ نزعة دينية (هيئات شرعية) لا تتسجم مع بيئة السوريين، ومتطلبات الواقع الراهن، وهي ميسرة وخاضعة لسطوة سلاح الفصائل المسيطرة على تلك المناطق كـ"الجيش الوطني السوري"، و"هيئة تحرير الشام"، و"حراس الدين"، و"الحزب الإسلامي التركستاني"، و"حزب التحرير".

5) إيمان المرأة بعدالة قضيتها

ذات السبب يتكرر في مناطق المعارضة، وهو في جزء كبير منه نتاج سياسات الحكومات المتوالية على سوريا التي أبعدت بدورها النساء عن المشهد السياسي، وأطّرت أدوارهن ضمن حدود الأسرة.

على كل حال، فإن أقوال بعض ممن تواصلنا معهم تشي بغياب الفكر النسوي، والصورة أقرب ما تكون إذعناً للأدوار التقليدية التي تقيد استقلالية المرأة، والتي لا تؤمن كثيراً بقدرة المرأة على تسلم زمام الإدارة السياسية، إذ تحفظت عاملات في منظمات المجتمع المدني بريف حلب الغربي على تقلد المرأة مناصب عليا في سلك السياسة، واعتبرنها تصلح أكثر لإدارة الأمور الخدمية والإغاثية، والأسرة، فالمرأة حسب قول بعضهن "لم يخلقها الله للسياسة"، حتى استشهدت أخريات بنصوص دينية "ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة". في الحقيقة تعدّ هذه المقاربة الضيقة لإمكانات المرأة،

والتي تنطلق أحياناً من داخل المجتمع الانثوي كما في الشهادة الأخيرة، له بالغ الدلالة على مدى تأثرهن بالمحيط المجتمعي الذي يهيمش أدوار المرأة، ويحجمها كتابع لا حول له ولا قوة سوى تنفيذ الأوامر والتعليمات، وهو مؤشر سلبي على فقدان كثير منهن الأمل أو إن صح التعبير إيهامهن لأنفسهن بعدم امتلاك القدرة، والمؤهلات لمجارة الرجل، أو مشاركته في اتخاذ القرارات، وحتماً تدرج هذه النظرة السلبية ضمن خانة فقدان الدافعية والتحفيز الذاتي، وهي بطبيعة الحال نابعة من ثقافة جمعية راسخة في اللاوعي الجمعي لكثير من النساء.

فيما يتعلق بانحسار دور المرأة عند مجالات (أسرية، إغاثية..) لا تشبع حاجتهن إلى تمثيل شريحة واسعة من المجتمع، ولا تستوفي شروط تمثيلهن قانونياً، تقول إحدى العاملات في منظمات المجتمع المدني بريف حلب الغربي: "قطعاً يجب عدم اختزال دور المرأة، فوجودهن في العملية السياسية أمر ضروري لتكون ممثلة لحقوق الأسرة والطفل، وحتى وإن دافع بعض الرجال عن المرأة، فإنهم لن يصلوا للقدر الذي تدافع فيها المرأة عن قضاياها".

في المقابل تصيف واحدة من الناشطات النسويات على ماسبق قوله، فتؤكد أن "حرب المرأة في الدفاع عن حقوقها أصعب من جميع الحروب، كما أن المرأة والرجل يكملان بعضهما البعض، ويجب على الأخير دعم المرأة فعلياً، بعيداً عن الصور التجميلية أو الأدوار الهامشية، وأيضاً على المرأة أيضاً أن تؤمن بعدالة قضيتها وحقوقها، وأن تكون واثقة من نفسها وتحرص على تدريب ذاتها بصورة دورية للانخراط في ميادين السياسة ولو لاحقاً".

في حين أن ثقة المرأة بنفسها تتطلب منها تمكيناً مهنيّاً، وتعزيز مهارات التواصل والتناظر والتعبير عن الذات لديها، وفقاً لحديث سماح هدايا، وهي وزير سابق في الحكومة السورية المؤقتة، إذ تشدد على ألا يقتصر عمل المرأة داخل الجمعيات النسوية أو الجندرية، بل لا بد أن يكون أكثر تجذراً، وعمقاً، وتوسعاً، وذا رؤية مستقبلية، بحيث لا تكون المرأة في موقع سياسي بمجرد أن ترضي الأرقام والممول، بل تكون فاعلة في مجتمعها، وبيتها، وحياتها، ومحمية بالقوانين والدستور، لا من الأب والابن والزوج والقيم، وأن تحب ذاتها، وتعي، وتحترم نفسها، ومن ثم تتعلم، فالعلم والفكر هو الأساس حسب قولها، وتجد من الضرورة أن تصقل المرأة مهارتها وتنمّيها، وتشارك في بناء المجتمع الإنساني.

6) المرأة ضحية تجاذبات القوى الخارجية

في ضوء تنشيطي قوى المعارضة داخلياً، وقصور رؤيتها في بلورة أهدافٍ استراتيجية واضحة تخدم تضحيات "الثورة السورية"، ومع تنوع المشارب السياسية، والأيدولوجية، والطائفية للداعمين الإقليميين والدوليين، أصبحت المعارضة السورية، على اختلاف تشكيلاتها ومسمياتها، مسلوقة القرار، وأداة طيعة لتنفيذ الاجندات الخارجية، وأخفقت في مباراة التحديات التي واجهتها داخلياً وخارجياً، فعلى سبيل المثال شكل الدعم التركي لها نقطة عبور استراتيجية كي تحول مناطق سيطرة المعارضة إلى محميات عسكرية، وحدائق خلفية لكثير من الأطراف الإقليمية، تستخدمها كورقة ضغط لكسب مكاسب سياسية أو اقتصادية.

أضف إلى ذلك؛ أن تنوع واختلاف مصالح ورؤى جهات الدعم، فرض حالة من الفوضى في مناطق المعارضة، ولعل المرأة كانت الضحية الأولى في المشهد منذ بداية الحرب السورية.

توضح شهادة إحدى السياسيات في الائتلاف الوطني دور التدخل الخارجي في إقصاء الكفاءات بشكل عام، والنساء بشكل خاص أثناء انتخابات رئاسة الائتلاف الوطني المعارض، وتقول: "القصة في الائتلاف هي حسة سياسية، عندما يحدث الترشيح، يفتشون عن الشخص الأوفر حظاً، والموضوع لا يتعلق بالكفاءة؛ السياسة اليوم هي عبارة عن حالة من التجاذبات السياسية، والمرأة غير المدعومة دولياً، وغير الخاضعة لعملية التجاذبات تكون فرصها قليلة في الوصول إلى أي مكان، لأنه لا يمكن أن يشكل الائتلاف عملية مناصرة تدعمهم، وبصريح العبارة، كان هناك حالة تجاذب بين الكتلة القطرية، والكتلة السعودية، وبالتالي الذين هم في الوسط، وغير التابعين لأحد، لديهم فرصة ضعيفة جداً للوصول إلى أي مكان". (12)

أي باختصار يمكن القول إنّ المرأة هي الحلقة الأضعف في مسار الصراعات السياسية بين مصادر الدعم الخارجي، وأدوات التنفيذ الداخلي، وفي حال تم اشراكها في العمل السياسي، فإنه يكون بناءً على خلفيات، وأجندات مسيسة، وغير موضوعية في الطرح الاستراتيجي لتمثيل المرأة.

7) سيطرة المحاصصة والولاءات

إن ضوابط ومعايير اندماج المرأة في الكتل السياسية المعارضة، عائد أيضاً إلى الانتماءات، والولاءات الطائفية، (13) وهنا توضح **ديما موسى** عضو الائتلاف الوطني السوري معايير انتقاء العناصر النسائية، فتري بأنها عائدة إلى (المحاصصة بالدرجة الأولى، ومن ثم الكفاءات، والانخراط في العمل الثوري)، وحدود تغييب المرأة لم يقتصر -حسب رؤيتها- عند مستويات التمثيل السياسي في الائتلاف السوري، بل ينسحب الأمر على جميع الأجسام السياسية و"الثورية"، فلم يلتزم أي جسم سياسي أو مدني بتمثيل المرأة حتى بأدنى شكل من الأشكال، ولم تطبق الكوتا النسائية التي تقوم على تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% في أي من هياكل المعارضة، فدور المرأة محصور ضمن إطار أدوار تقليدية في مجالس سياسية تسيطر عليها المحاصصة الحزبية، والقومية، والدينية. ويمكننا القول إن أحد الأسباب الرئيسية في انحراف مسار "الثورة" من الحراك السلمي باتجاه العسكرية، هو تهميش مكانة المرأة في الحراك المدني والسياسي؛ إذ فقدت المرأة نتيجةً لذلك القدرة على الاستقرار، وأصبحت منشغلة بتدبير أمور الأسرة وتعويض فقدان المعيل (الرجل)، من خلال تحمل مسؤوليات العمل، والمنزل.

نسبة تمثيل المرأة في الائتلاف السوري المعارض حسب الدراسات الصادرة عن منظمات نسوية معارضة أقل من 10% وفي المجالس المحلية لا يتعدى 2%.

في المقابل ترى **خولة دنيا** مديرة مكتب شبكة المرأة السورية في مدينة غازي عنتاب - التركية، وعضو في الحركة السياسية النسوية السورية إن تغييب دور المرأة، مع بداية "الثورة السورية" عام 2011، كان مقصوداً، والسبب لتغييب النساء عموماً، والكفاءات على وجه الخصوص، يعود بالدرجة الأولى لاعتبارات محاصصة مناطقية أو عشائرية أو عرقية أو طائفية، على حساب التمثيل العادل للمرأة. (14)

8) صورة المرأة في المناهج التعليمية

فيما يتعلق بالمناهج التعليمية التي تدرسها الحكومة السورية المؤقتة، فإنها اتبعت المناهج القديمة للحكومة السورية، التي كانت تدرس ما قبل اندلاع "الثورة السورية"، حسب ما صرح به وزير التربية د. عماد برق، مع إضافة بعض التعديلات التي سعت

من خلالها الحكومة السورية المؤقتة لإزالة "رموز النظام السوري" و"رموز حزب البعث العربي الاشتراكي"، وإضافة رموز تتعلق بـ"الثورة السورية". (15)

ووفقاً لمتابعتنا عدداً من الدراسات التي حلت صورة المرأة في مناهج المعارضة السورية، فإن معظمها أجمعت على وجود تحديات عدة تواجه العرض الإيجابي لصورة المرأة في المناهج، يتقدمها تعدد جهات السيطرة على جغرافية مناطق المعارضة، واختلاف توجهاتهم الفكرية، وما يرافقها من فرض دروس دينية، واجتماعية تمجّد الرجل، وتصوره على أنه "صالح الدين"، ويتميز بالقوة وصفات القيادة، وفي المقابل يتم تصوير المرأة للطلبة على أنها تابعة وضعيفة، ومربية منزل، تعيش تحت وصاية الرجل، وهذه الصورة نابعة من ثقافة تنميط هوية المرأة كضحية فقط ("شقيقة الشهيد" أو زوجته أو من ذويه)، مع إغفال دورها كإمرأة حرة، وثورية، ومناضلة تطمح لإحداث التغيير السياسي وإرساء الديمقراطية في البلاد.

طبعاً هذه الصورة تختلف. كما ذكرنا سابقاً. حسب الفصيل العسكري المسيطر على المنطقة، ففي مناطق حكومة الإنقاذ بإدلب تُفرض مناهج تعليمية قريبة من مناهج "تنظيم الدولة الإسلامية"، وتشدّد على فرض قيود صارمة على الهيئة الخارجية للمرأة مثلاً أو حتى خروجها إلى الأسواق (قيود في التنقل)، بينما في مناطق الحكومة السورية المؤقتة -أكثر مرونة إلى حد ما - حيث يكون هنالك هامش محدود لمشاركة المرأة في الحياة العامة، مع تدني الاهتمام بالجانب القيمي، والثقافي، والوعي السياسي الذي يمنح المرأة القدرة على الانخراط الفعلي في العملية السياسية، واتخاذ القرارات مناصفة مع الرجل، وبالتالي تظل الأنماط الذهنية الاجتماعية سائدة، ومسيطرة على أي ميدان تطمح المرأة للدخول إليه مادامت المناهج التعليمية تحمل أفكار غير تنويرية لقضايا المرأة.

ثالثاً: حلول قانونية ونسوية لتفعيل تمثيل المرأة

بعدّ الجانب القانوني الكاشف الأدق لحجم الفجوة في التمثيل المنصف لشرائح المجتمع في صنع القرار، لذا تجد **هدى سرجاوي** (محامية وناشطة قانونية) أنه يمكن سن العديد من القوانين لدعم مشاركة المرأة سياسياً، إحداها الكوتا، وهو التمييز الإيجابي الذي يضمن من خلاله وصول المرأة إلى مراكز قيادية، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع اختيار نساء يملكن كفاءة حتى لا يكون وجودهنّ شكلياً في تلك

المناصب، إضافة إلى أنه لا بد من ضمان القانون الانتخابي، أي ضرورة أن تدرج الأحزاب السياسية في قوائم الترشيح نسبة نسائية لا تقل عن 30 %، وأن تكون الأسماء بالتناوب، وأن يتم اختيار نظام انتخابي تمثيلي، وخاصة لجهة تمثيل النساء، وأن يضمن الدستور تمثيلاً عادلاً للمرأة في كافة المناصب، والضغط من قبل الدول الداعمة لتحقيق هذه النسبة، وتضيف بأنه يجب أن يترافق ذلك بالتوعية في المجتمع بأهمية مشاركة المرأة، إضافة لتأهيل النساء المهتمات سياسياً، وبناء وتطوير قدراتهن، وإتاحة الفرصة لهن لتنمية خبراتهن من خلال التدرج في المناصب القيادية، كما تجد سرجاوي أنه من الأهمية بمكان مشاركة المرأة في العمل النقابي، ومنظمات المجتمع المدني، كهيئات تسهم في تنمية الخبرة للانخراط في الشأن العام.

"أما كيف يمكن أن تكون المرأة نسوية، وقادرة على الدفاع عن حقوقها"، تقول ناشطة ثورية (امتنعت عن كشف هويتها) تعمل لصالح إحدى المجالس المحلية بريف حلب الشمالي: " أن أكون نسوية حرة يتطلب مني ألا أكون تحت رحمة وسطوة الضغوط، والسلطات الدينية، والمجتمعية أو العنف الأسري أو الجندي، ألا أعامل في حقول السياسة، والعمل بناء على تمييز جنسي جندي، لذا من المهم باعتقادي، فصل الدين عن القوانين المدنية مسألة هامة، والانطلاق من رحم المبادئ الإنسانية العادلة، فلأسف مجتمعنا السوري عموماً، وشمال غرب البلاد على وجه الخصوص واقع تحت التأثير الديني أكثر من التأثير القانوني".

المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة الذاتية



تمهيد:

تنبؤ المرأة في مناطق الإدارة الذاتية مكانة فريدة ومميزة، على خلاف المناطق السورية الأخرى، وتعدّ مشاركتها من حيث التمثيل الكمي في مؤسسات شمال وشرق سوريا، تجربة واعدة، ومخالفة للأنماط التقليدية والموروثات الجامدة، إذ تسجل المرأة أعلى نسبة حضور في الهياكل الإدارية (المدنية والعسكرية)، كما أنها تتمتع بشكل من أشكال الحصانة القانونية، من خلال سن الإدارة الذاتية قوانين تضمن تمثيلهن المتكافئ، والمتجانس على حد سواء مع الرجل.

مما لا شك فيه أن المناخ المنفتح على اندماج المرأة في مختلف الأصعدة، وتوافر الإرادة السياسية لدعم حقوقها، أحدث تغييراً في كثير من المفاهيم التقليدية الموروثة، كما أكسب قضيتها تعاطفاً خارجياً، شغل حيزاً كبيراً من تغطية الإعلام العالمي الذي انفرذ بتوجيه اهتمامه صوب المرأة الناشطة في المجالين العسكري والإداري، وعلى وجه الخصوص أثناء قيادتها للمعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

بيد أنه لا يمكننا البناء على ما سبق تقديمه كمعيار علمي، وموضوعي لفاعلية أدائها في صنع القرار، وممارسة مهامها بالصورة النموذجية. وبحكم تواجدها في مناطق الإدارة الذاتية لاحظنا أن هنالك عوامل عدة تؤثر (سلباً أو إيجاباً) على مكانة المرأة ضمن دوائر اصدار القرارات؛ هذا ما سنناقشه في ضوء الفقرات المقبلة.

أولاً: تمثيل المرأة في الإدارة الذاتية

يأخذ وضع المرأة في مناطق شمال وشرق سوريا طابعاً من التنظيم الوظيفي تتشعب فيه أطر، وشكل انخراط المرأة في النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وفقاً لتوجهات الغطاء السياسي، ومصادر الدعم المالي للهيئات أو المجالس المعنية بشؤون المرأة، واستثماراً لانفتاح الإدارة الذاتية، ودعمها لقضايا المرأة، تنتعش المنظمات النسائية، بعضها ممولة من الإدارة الذاتية، وأخرى من منظمات خارجية، لكن أكثرها تأثيراً وبروزاً في الوسط النسائي هو (مؤتمر ستار) الذي يعدّ مسؤولاً عن متابعة شؤون المرأة، وضمان تنظيمها، وتمثيلها على مختلف الأصعدة، وهي الواجهة النسائية الفكرية الأكثر تنظيماً ضمن هيكلية الإدارة الذاتية، ويعدّ أيضاً قاعدة انطلاق معظم النساء لتسلم الأدوار الإدارية، والسياسية، والمجتمعية، والقانونية في مناطق شمال وشرق سوريا.

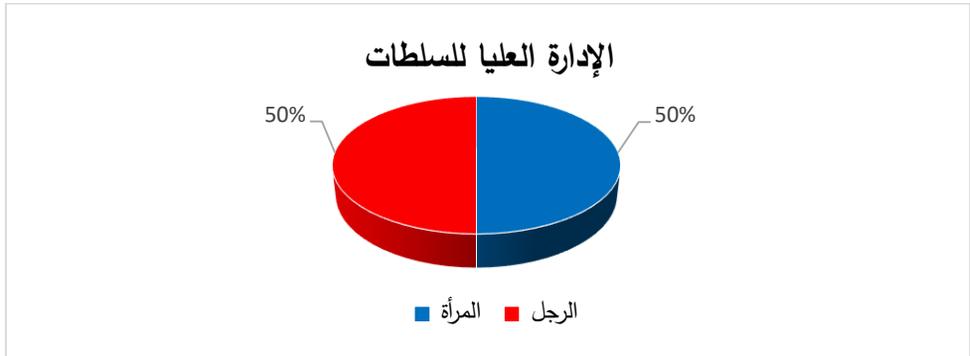
كما يأخذ مؤتمر ستار صفة الرقيب على مستوى فاعلية أو تدني مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، وتركز هذه المظلة النسائية في نشاطاتها على التأهيل الفكري للمتطوعات في سلك (الأمن، والدبلوماسية، والقانون، والتربية..). كي يتم ترشيحهن لقيادة المناصب، وتشغيل الوظائف.

انسجماً لما سبق إيضاحه، ومع تطبيق نظام الرئاسة المشتركة، وإصدار قوانين حماية حقوق المرأة، أخذ وضع المرأة يتجه نحو التحسن التدريجي، وبدأت تنافس الرجل أو تتجاوزه، من حيث نسب التمثيل في مختلف المستويات الإدارية لمؤسسات الإدارة الذاتية، وهذا ما يتضح من خلال الجدولين رقم (5) و(6)، إذ تتناصف نسبة الجنسين في إدارة السلطات (التنفيذية والتشريعية، والقضائية)، وتزداد نسبة المرأة مقارنة مع الرجل في رئاسة الهيئات، وذلك بحكم وجود هيئة مستقلة خاصة بالمرأة (تترأسها امرأة)، ولكن في المقابل تتراجع حصص المرأة في السلك الدبلوماسي لصالح الرجل، وهذا التراجع فرض على بعض المنظمات النسائية المؤثرة في مناطق

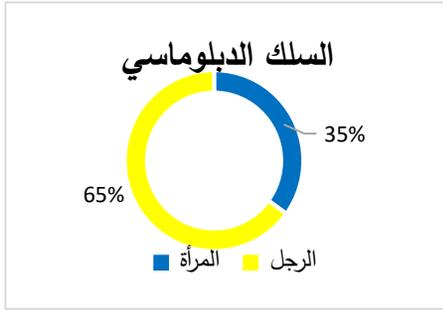
شمال وشرق سوريا استحداث لجان سياسية، ودبلوماسية ضمن أطرها التنظيمية لرفع سقف التمثيل الدبلوماسي للمرأة، وهذا ما تشدد عليه الناطقة الرسمية باسم مؤتمر ستار رمزية محمد، قائلة: "توازياً مع إعلاننا عن تشكيل لجان سياسية ودبلوماسية هذا العام، نتجه لتطوير مستوى تنظيم المرأة بدءاً من الكومين (أصغر نواة اجتماعية) إلى المقاطعة، ومنحها قاعدة معرفية لفهم حقوقها وواجباتها، وصل معرفة المنخرطات في مؤسسات الإدارة الذاتية، ونحن نتابع أداء النساء في المجالس العليا، ونقرر ما إذا كانت بحاجة إلى التدريب أو الإعفاء من المهام في حال تخلفها عن الأداء الوظيفي المطلوب".

النسبة المئوية	مناصب رفيعة	العام
مناصفة 50% لكلا الجنسين	السلطات (التنفيذية، والقضائية، والتشريعية)	2020
65%	الهيئات (الوزارة)	
35%	السلك الدبلوماسي	

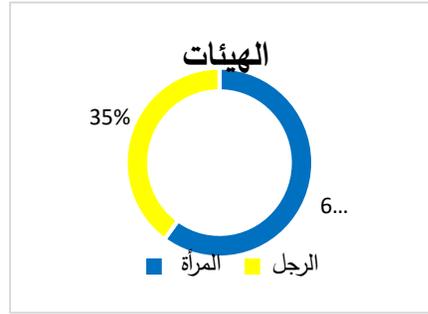
الجدول رقم (5) مشاركة المرأة في المناصب الرفيعة



شكل رقم (8)



شكل رقم (10)

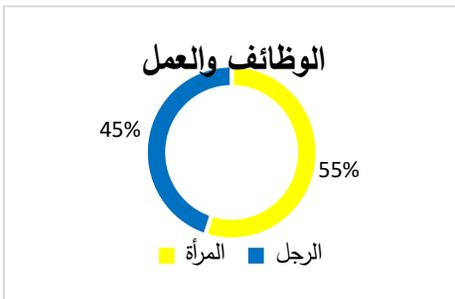


شكل رقم (9)

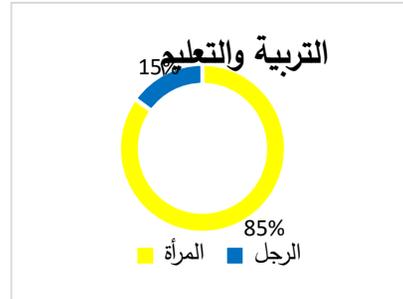
كما أن الأطر التنظيمية للمرأة تتركز في معظمها في هيئة، ومنسقية المرأة، والمجالس الخاصة بها، وتم تشكيل المؤسسات، والمكاتب الخاصة بها وصولاً إلى إحداه منسقية المرأة لشمال وشرق سوريا التي أدرجت في مطلع العام الجاري 2021/2/4 ضمن هيكلية الإدارة الذاتية من أجل تمكين المرأة إدارياً، وتضم هذه المكاتب والمجالس نساء من مختلف القوميات، والطوائف، والمحافظات السورية (لا تأخذ صبغة طائفية كما في إدلب، أو قومية في دمشق)، وهو أشبه باللوبي النسوي، الذي يعمل وفقاً للمعنيين بالأمر على ضمان الحقوق الدستورية، والسياسية للمرأة في سوريا، وعدم إخضاع قضيتها للمحاصصة السياسية.

النسبة المئوية	وظائف مدنية	العام
85%	التربية والتعليم	2020
55%	العمل والوظائف الحكومية	

الجدول رقم (6) مشاركة المرأة في الوظائف المدنية



شكل رقم (12)



شكل رقم (11)

يتبين من خلال الجدولين السابقين، أن تصاعد مشاركة المرأة على الأصعدة المختلفة ناتج بالدرجة الأولى عن توافر إرادة سياسية في مناطق الإدارة الذاتية؛ مختلفة عن توجهات سائر القوى السياسية والحزبية في سوريا، وهي إرادة رغم تعثرها في بعض المواضع؛ كإقناع المجتمع بضرورة احترام حقوق المرأة؛ بعيداً عن الطابع الأيديولوجي الحزبي، إلا أنها في كل الأحوال أكثر انفتاحاً، ومرونة عن بقية أطراف النزاع، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إصرارها لمشاركة المرأة في الإدارة، وضمان حقوقهن في العمل، والأجر، وتشغيل الوظائف إلى جانب الرجل، وخصصت أجهزة مراقبة قانونية، وأمنية لمتابعة تنفيذ التشريعات.

ثانياً: نظام الرئاسة المشتركة

تصدر إعلان الإدارة الذاتية تطبيق نظام الرئاسة المشتركة الذي شمل أقاليم الإدارة الذاتية (عفرين - كوباني "عين العرب"- الجزيرة) المشهد لعام 2016، وتم تطبيق هذا النظام في مجالسها الثلاثة (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية)، بما فيها الهيئات، والمكاتب، واللجان. بعد أن كان التمثيل يعتمد في البداية على كوتا نسائية 30 %، ومن ثم 40% (العقد الاجتماعي)، حتى وصلت النسبة إلى 50% (مناصفة جنسية).

في حقيقة الأمر تؤمن الإدارة الذاتية بأن نظام الرئاسة المشتركة تجربة فريدة من نوعها لبناء مجتمع حر وديمقراطي، وأفضل حل لمنع استئثار طرف بالقرار (إزالة المركزية الإدارية)، وضمان مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة، غير أن معوقات عدة لاتزال تواجه تطبيق هذا النظام الناشئ حديثاً.

- تحديات تطبيق نظام الرئاسة المشتركة

أظهرت التجربة، بروز تحديات عدة أثناء تطبيق نظام الرئاسة المشتركة في مناطق الإدارة الذاتية، متمثلة بما يأتي:

- 1- ضعف إيمان المرأة بقدراتها.
- 2- سيطرة الذهنية السلطوية القائمة على إقصاء الآخر.
- 3- اعتماد المحاصصة، والتوافقية خلافاً للمؤهلات العلمية.
- 4- هاجس التصفية الجسدية، وضعف القبول الاجتماعي.

1- ضعف إيمان المرأة بقدراتها

على الرغم من أن المناخ مهياً إلى حد منطقي لتقلد المرأة كثير من المناصب؛ التي تنسجم مع رغباتها في التأثير، إلا أنّ شريحة واسعة منهنّ مازلن يفتقدن للمبادرة الذاتية، والثقة بالنفس وبالمؤهلات المطلوبة للمشاركة في الحياة السياسية (هذا العامل جامع بين النساء في جميع المناطق السورية)، والأمر عائد برمته إلى جملة من العوامل المتداخلة؛ منها ما هو اجتماعي، وأسري، ونفسي، تترك بمجملها ارتدادات مضادة على شخصية المرأة، وتخلق هوية، تغيب فيها إرادة المرأة القادرة على الانخراط بفاعلية في عالم السياسة والإدارة.

تضيف القانونية والحقوقية في مجلس العدالة الاجتماعية نفوسه حسو جزءاً من تجاربها في مؤسسات الإدارة الذاتية، فنقول: "يتصدر الرجل في كثير من المواضيع دفة القيادة واتخاذ القرار، رغم المؤهلات العلمية التي يتساوى فيها الطرفان أحياناً. كمجتمع، لم نتخطَ بعدُ الذهنية الرجعية، والموروثات الاجتماعية القديمة، حتى أن المرأة تعاني من ضعف ثقته بمؤهلاتها أمام الرجل، أي المشكلة ليست في النسب الممثلة بقدر ما تكون ناتجة أيضاً عن افتقاد كثير من الإداريات لروح المبادرة الذاتية، والرغبة الحقيقية ليصبحنّ صاحبات قرار فعلي، واعتبار وجودهنّ أمراً بالغ الأهمية، في سبيل تطوير واقعهن".

2- سيطرة الذهنية السلطوية القائمة على إقصاء الآخر

في ظل مساعي الإدارة الذاتية لخلق صورة من التشاركية الإدارية، هنالك مشكلة بارزة تواجهها؛ ناتجة عن موروث اجتماعي قائم على عدم تقبل الآخر، أو عدم الرغبة في إنهاء حكم المركزية العائم على السيطرة، والتفرد بالسلطة، نتيجة لذلك كثيراً ما تلاقي المرأة صعوبة حتى يومنا هذا في إثبات وجودها جراء الذهنية الذكورية التي تعيق عملية مشاركة المرأة في الإدارة السياسية، والحياة العامة.

تشاركنا الرئيسة المشتركة للمجلس العام للإدارة الذاتية سهام قريو تجربتها عن المواقف الدونية التي تعرضت لها أثناء ممارستها العمل السياسي، وتقول: "حقيقة كنت ممن لم تفتنع بقدراتها على النجاح في مجال السياسة بسبب غرس المجتمع والمحيط العام، مفاهيم تقوم على أن المرأة غير جديرة بممارسة السياسة، والمنزل

أفضل عمل لها، كما اعترضتني- كإمرأة سريانية تم ترشيحها باسم الاتحاد النسائي السرياني في سوريا- كثير من المواقف التي تنم عن ذهنية ذكورية، إحداهما كان أثناء جولة دبلوماسية أجريتها لدول أوربية، حيث اتصل بي أحدهم، ونصحتني ألاّ أشرك في هذا المجال لأنه سيسبب لي ولأسرتي المتاعب، لكنني تابعت مهامتي، وازدادت ثقتي بقدراتي في تحقيق نتائج ايجابية".

في هذا الصدد تعتبر بعض النساء اللواتي توصلنا معهن بأن المجتمع الذكوري لا يرحم المرأة، ويتهمها جزافاً بضعف الأهلية ليعبدها عن دوائر صنع القرار، وحسب وصف بعضهن فإن الذهنية الرجعية ناتجة عن ضعف الوعي، وتراجع ثقافة احترام الآخر، وحب التفرد بالسلطة، والحفاظ على المرأة كتابعة تنفذ الأوامر، والوقوف كعائق أمام أي طموح يخدم قضية تحرر المرأة في المجتمع، ولكن البعض يعتبرن أن المناطق ذات الغالبية الكردية، بدأت فيها هذه الذهنية بالتراجع شيئاً فشيئاً، وأخذ كثير من الرجال يدافعون عن قضايا المرأة في الاجتماعات والمناسبات، وهذا الأمر حسب وصفهن "ييشر بالخير"، ويحتاج إلى مدة أطول لتقبل فكرة أن مشاركة الجنسين في القرار أساس لإصلاح المجتمع، وتفادي المشاكل البنيوية التي تهشمه كما الآن.

3- اعتماد المحاصصة والتوافقية خلافاً للمؤهلات العلمية

رغم أنه يمكن اعتبار نظام الرئاسة المشتركة واحداً من الحلول المطروحة لاتخاذ القرار السليم بصورة تشاركية مبنية على المناقشة، وتبادل وجهات النظر، والتقليل من استئثار جنس ما بالقرارات.

لكن هذا النظام في حقيقة الأمر، ورغم عدالة تمثيل المرأة، فهو خاضع بصورة أو بأخرى لنوع من المحاصصة الفئوية، والتي يغلب فيها إشراك بعض القوميات أو الطوائف أو الأحزاب على حساب المؤهل العلمي، وهذا ما يمكن استشفافه من خلال هيئات ومجالس الإدارة الذاتية، التي يقودها في عديد من المواقع نساء لا يمتلكن المؤهل العلمي أو الكفاءة الإدارية المطلوبة، فأساس الاختيار في جزء واسع منه يكمن في الطائفة أو القومية أو المنطقة التي تنتمي إليها المرأة، وهذه المقاربة تعد في نظر بعض المراقبين تسويق صورة مفادها "أن الإدارة الذاتية راعية لقضية المرأة، وتضم جميع المكونات والفئات الاجتماعية، والتكتلات السياسية"، بيد أن الأمر لا يتعلق فقط بالمرأة بل حتى أنه يطال الرجل أيضاً، فهناك شريحة واسعة من القيايين، وأصحاب النفوذ، والقرار لا يمتلكون مؤهلات، وشهادات علمية، ومهارات إدارية وقيادية، يتم ترشيحهم لعمادة الهياكل السياسية أو المدنية والعسكرية، رغم أنه في

المقابل تتوافر المؤهلات المطلوبة عند كثير من الأفراد (من كلا الجنسين) في مناطق الإدارة الذاتية، بيد أنهم مستبعدون أو مهمشون من شغل الوظائف، واضطر كثير منهن، ومنهم للهجرة إلى خارج البلاد. مع العلم أنّ ظاهرة المحاصصة تعد خطيرة للغاية، لأنها بالدرجة الأولى تؤثر سلباً على أداء، وصورة المرأة في المناصب القيادية.

4- هاجس التصفية الجسدية وضعف القبول الاجتماعي

تدير الإدارة الذاتية مناطق مختلفة، ومتنوعة من حيث التركيب السكاني (الإثني، والمذهبي)، وهي المناطق الأكثر تنوعاً لحضور القوميات، والمذاهب، والعشائر، لذا تمثل سوريا الصغرى بجغرافيتها. هذا التنوع والتعدد خلق تحديات جمة لتطبيق نظام الرئاسة المشتركة، فمثلاً هنالك قبول اجتماعي جيد لهذا النظام الإداري في إقليم الجزيرة (حسب تعريف الإدارة الذاتية)، يقابله ضعف لتقبل الفكرة في مناطق أخرى سيطرت عليها مؤخراً قوات سوريا الديمقراطية (تحالف عسكري من مكونات المنطقة)، وهذه المناطق هي (ريف دير الزور الشمالي والشرقي، ومنطقة الرقة)، وفيها لاتزال نسب مشاركة المرأة (رغم تحسنها) ضعيفة مقارنة مع باقي مناطق الإدارة الذاتية، فهي حسب رئيسة هيئة المرأة لشمال وشرق سوريا **جيهان خضرو** تعاني من تسلط العادات والتقاليد الجامدة، والذهنية المتطرفة التي زرعتها تنظيم "داعش" في تلك المناطق، من خلال فرض أنماط من الحياة البائسة تُحرم فيها المرأة من أبسط حقوقها.

من هنا تجد المرأة نفسها واقعة من جهة بين سياط عدم تقبل المجتمع لوجودها إلى جانب الرجل في مراكز رسم القرارات، والإدارة، واعتبار أن هذا النمط من الإدارة سيئوه سمعة العائلة والعشيرة، ويخالف تعاليم الدين وواجباتها الأسرية، ومن جهة أخرى ينتابها الذعر والخوف من تعرضها للعنف، والتصفية الجسدية بسبب نشاط خلايا داعش، كما في الحادثة الدموية التي استهدفت مسؤولتين محليتين في بلدة تل الشاير جنوب الحسكة بتاريخ 24 يناير/ كانون الثاني من العام الجاري.

نتيجة ذلك تمتنع كثير من النساء -كما في مناطق المعارضة- عن خوض غمار المشاركة في الحياة السياسية، خشية من العار كنظرة نمطية أو القتل كنهاية حتمية.

ثالثاً: استقلالية المرأة في الإدارة

لا تنتضح معالم الإحاطة الموضوعية بمشاركة النساء السياسية إلا بتحليل مدى تمتعهن بالاستقلالية المطلوبة، التي لا بد وأن تدعمها هياكل ديمقراطية معززة للتشاركية، والعدالة الاجتماعية، وهذه أوجه استقلالية المرأة في مناطق الإدارة الذاتية:

(1) الاستقلالية السياسية

هنالك إرادة قوية لدى المنظمات النسائية على تحقيق الأهداف الإنمائية، وتوفير القواعد الوظيفية لمنح المرأة شخصية مستقلة سياسياً، تمكنها من تذليل العقبات التي تقوم على تثبيط النساء عن منافسة الرجال، والدفاع عن حقوقها، وقضايا مجتمعهما، من خلال نشر الوعي والثقافة، وكذلك إرساء الثقافة السياسية التي تعد جزءاً من الثقافة المجتمعية؛ هذا ما أكدته لنا الناطقة باسم مؤتمر ستار رمزية محمد حينما أشارت بأنهن أحدثن ضمن كيانهن النسائي لجنة خاصة بالسياسة هذا العام؛ مهمتها توسعة نشاط المرأة في السلك الدبلوماسي والتمثيل السياسي، وبالتالي تعبئة قدرات ومؤهلات النساء للنهوض بأدوارهن، وتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية، وفق الأصول القانونية والدستورية، وهي مقدمة لمنح المرأة استقلالية أكبر في القرار، والإدارة، والقيادة، وتحسين أدائها السياسي، والاستفادة من الأكاديميات السياسية، والفكرية المستحدثة لنشر القيم السياسية. هذا ما يتم العمل عليه من خلال إنشاء لجان، ومجالس مستقلة للمرأة ضمن معظم الأحزاب السياسية المنضوية في الإدارة الذاتية، وإن لم يكن فعالاً بعد بالمستوى المطلوب.

(2) الاستقلالية الاقتصادية

خلافاً لمناطق الحكومة والمعارضة؛ يصون قانون العمل، وحماية المرأة في مناطق الإدارة الذاتية، الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، والمساواة مع الرجل في العمل والأجر، واختيار المهنة التي تريدها، وحمايتها.

يوازيها انتعاش للمشاريع والخطط التي تركز على تأهيل المرأة، ومنحها استقلالية أكثر في الجانب الاقتصادي. ويتم ذلك من خلال تنظيم ورش تدريبية، وبرامج تنمية تنطلق من حتمية تأثير الجانب المالي على قرار المرأة، واستقلاليتها، فمن خلال الاستقلال المالي تتحقق استقلالية القرار، والتحرر من ضغوطات المجتمع.

إذاً، فمعظم المشاريع التنموية الزراعية، والصناعية يتكفلها مؤتمر ستار أو بعض المنظمات النسائية الأخرى.

تقول **غالية نجار** الإدارية في لجنة اقتصاد المرأة التابع لمؤتمر ستار عن تجربتهم الاقتصادية: " أحد أهم أدوارنا في الوقت الحالي هو إعادة المرأة لمكانتها الحيوية، كمشاركة في بناء اقتصاد المجتمع، وتطوره، ونحن نركز على نشر القيم التي تشجع التشاركية، وتنبذ الاستملاك الفردي للثروات، وننطلق أيضاً من ثنائية العلاقة بين السياسة والاقتصاد، فاستقلال المرأة اقتصادياً، يعني تحررها من القيود والعوائق أمام مشاركتها بحزم في الجانب السياسي".

كما يعد اتحاد الجمعيات في شمال سوريا إحدى أهم إنجازات مركز اقتصاد المرأة، إلى جانب المشاريع الزراعية (بيوت بلاستيكية)، وافتتاح الأفران، والمطاعم، وورش الخياطة، وصلالات بيع الملابس، وإنشاء معامل الكونسروة والمنظفات، ومجمعات بيت المؤن والخضار والفواكه.

واستطاعت هذه المشاريع أن تقدم خدمات لنسبة جيدة من النساء اللواتي فقدن معيل الأسرة، أو نزحن من مناطق الصراع، ووفرت فرص عمل لبعض العاملات.

تلخص القائمات على البرامج، والمشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة التحديات التي واجهتهم، بحدثة التجربة، وهشاشة الرعاية والتخطيط السليمين، وضعف خبرة الكوادر النسائية المسؤولة عن إدارة هكذا مشاريع، إلى جانب غياب الاستقرار الأمني، وبالتالي عدم توافر مناخ الاستثمار المحلي بسبب الهجمات التركية المتكررة على مناطق الإدارة الذاتية، كما كان لانتشار جائحة كورونا أثرٌ كبيرٌ على إيقاف معظم النشاطات، والمشاريع الاقتصادية التنموية.

في كل الأحوال تعتبر تجربة التعاونيات النسائية في مجال الزراعة، والثروة الحيوانية، واحدة من أهم صور التكافل النسائي، وهي مبادرة فريدة من نوعها رغم حاجتها إلى مناخ استثماري، ووقت لتحصن النجاح المطلوب.

رابعاً: المرأة في قوانين الإدارة الذاتية

ينسجم "قانون المرأة" المعمول به في مناطق الإدارة الذاتية منذ عام 2014 مع الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة (كسيداو، واتفاقية حقوق الطفل، وإسطنبول الخاصة

بمكافحة العنف المنزلي)، وهي تأخذ نزعة مدنية على خلاف القانون السوري المنطلق من الشريعة الإسلامية والفقہ الحنفي، فهناك فرق بين الدستور السوري، والعقد الاجتماعي في الإدارة الذاتية، فالعقد منح المرأة الجنسية لأولادها وحق المناصفة في الإرث، وكذلك القضايا المتعلقة بالنفقة، والحضانة، وإلغاء المهر، وتعدد الزوجات، ومنحتها أيضاً حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب الانخراط في الجانب العسكري.

يقضي القانون بـ "المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة العامة، والخاصة"، وهذا ما توضحه لنا نفوسه حسو، وهي قانونية عاملة في مجلس العدالة الاجتماعية، التي تلخص الحقوق السياسية، والاقتصادية بما يأتي:

❖ **الحقوق السياسية** وتضمن المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة، وحق الانتخاب والترشح، وشغل الوظائف، والمناصب العامة، وتأدية المهام على مختلف أشكال الإدارات، اعتماداً على مبدأ التشاركية في كافة المؤسسات، وتعزيز دورها في المنظمات والجمعيات غير الحكومية، وحضور ممثلي المنظمات النسائية، وحقوق الإنسان بصفة مراقب، عند مناقشة القوانين الخاصة بالمرأة الصادرة في الحالات الاستثنائية من المجلس التشريعي، وللمرأة حق تمثيل الإدارة على المستوى الدولي، وإجراء المفاوضات دون تمييز.

❖ **الحقوق الاقتصادية:** المساواة بين المرأة والرجل في حق العمل، والأجر وفقاً لقانون العمل في الإدارة الذاتية، واستقلالية المرأة مالياً، والحق في اختيار المهنة التي تريدها، وضمان حقوقها أثناء بلوغها سن التقاعد.

كما أن القانون السوري الذي لازال ساري المفعول في مناطق الإدارة الذاتية إلى جانب قانون الإدارة، يتسبب بسيادة حالة من الازدواجية القانونية التي تخلق حالة من الفوضى كما تصفها ميديا حسن (محامية تعمل في محاكم الدولة، ولها خبرة في مجالس الإدارة الذاتية)، وتعلق على الأمر قائلة: "حقيقة تسود حالة من التناقض والتضارب بين قوانين الحكومة السورية، والإدارة الذاتية، فالأولى لا تزال الكثير من تشريعاتها، سيما المتعلقة بأحوال المرأة، نابعة من الفقہ الإسلامي، ولا تواكب متطلبات الطرف الراهن، بينما الثانية تتمتع-إلى حد ما- بالموضوعية والمنطقية، لكن يجب سد الثغرات من خلال إخضاعها للتعديلات المطلوبة كي تكون أكثر شمولية، وتتواءم مع عادات وتقاليد المجتمع، كما يجب أن تتصف آليات التنفيذ للتشريعات

بالكفاءة، والخبرة القانونية بعيداً عن أي شكل من أشكال المحاباة أو التراخي في تنفيذ القانون، وفي نهاية المطاف نحن بحاجة إلى توافق وإجماع بين الحكومة والإدارة لسن قوانين مشتركة تحترم حقوق المرأة أولاً، وتتماشى مع حاجات المجتمع".

من جهتها فإن ستير قاسم التي تشغل رئاسة الهيئة الإدارية لشبكة قائدات السلام، وعضو منسقية مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا عن منظمات المجتمع المدني، تجد بأن مشاركة المرأة في مناطق الإدارة الذاتية مميزة على مستوى سوريا، معتبرة أن توافر الأمن والقوانين التي تحمي المرأة أكسبها دوراً هاماً على الأصدقاء (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية).

خامساً: المرأة في المناهج التعليمية

شكلت الإدارة الذاتية مؤسسات تعليمية، وتربوية موازية لتلك العائدة إلى الحكومة السورية في مناطق شمال وشرق سوريا التي ظلت تعاني منذ عقود من التهميش، والاختلالات، والانتكاسات في المجال التعليمي على اختلاف المستويات الفنية، والإدارية، والعلمية، واللوجستية.

على العموم فإن مناهج الإدارة الذاتية التي تراعي إلى حد معقول طبيعة المجتمعات، وتركيبها الإثني والمذهبي والثقافة السائدة، وتعد بأنها أكثر انفتاحاً على قضايا المجتمع، سيما قضية المرأة، وأدوارها الطبيعية في المجتمعات، في حال ما قورنت بتلك التي تُدرس في مناطق الحكومة والمعارضة، وهي تهيء الأفراد في المستويات الأولى من التعليم لإزالة الأفكار التقليدية التي استمدت من الموروثات الاجتماعية.

لكن في المقابل يختلف محتوى المناهج العربية عن تلك المعدة باللغة الكردية، ومن خلال تحليل دروس القراءة، والاجتماعيات، والتاريخ، فإن المرأة في المناهج الكردية، تصدر كمقاتلة أو كأساس حيوي لتقدم التاريخ، والمجتمع، وإرساء الديمقراطية، ويمكن اعتبار صور المرأة في هذا المنهاج كسراً للأدوار التقليدية والنمطية للمرأة، زد على كل ما ذكر آنفاً إضافة هيئة التعليم والتربية مادة (جنولوجيا - علم المرأة)، واستحدثتها قسماً خاصاً بها في المعاهد والجامعات، ضمن كلية اللغات والعلوم الاجتماعية، وهذا العلم الذي يتم بحثه وتحليله في كتاب "سوسولوجيا الحرية" العائد للمفكر والسياسي الكردي البارز عبد الله أوجلان، فإنه يحيط بقضايا

مواجهة التعصب الجنسوي، وسوء تقدير قيم المرأة، ومكانتها الاجتماعية، كما يسلط الضوء على دور المرأة عبر العصور لبناء النظام الاجتماعي الأمومي، وترسيخ السلام، والعدالة، والحياة المشتركة، وتطوير الاقتصاد المجتمعي.

القسم الثالث

النتائج والتوصيات

النتائج

توصل الباحث إلى سلسلة من النتائج، تبين من خلالها وجود اختلاف بين نهج القوى الحاكمة لمناطق النفوذ في سوريا فيما يتعلق بتمثيل المرأة، وإشراكها في الحياة السياسية، وهذه خلاصة نتائج الدراسة:

1- ترتفع نسب تمثيل المرأة في الحياة السياسية ضمن مناطق الإدارة الذاتية، وتتنافس أو تتجاوز الرجل في كثير من المواضيع، على خلاف مناطق الحكومة والمعارضة التي تتدنى فيها تمثيل المرأة بأقل من 12%، وأحياناً تغيب كما في مناطق حكومة الانقاذ.

2- تعتمد الإدارة الذاتية على نظام الرئاسة المشتركة في إدارة المؤسسات، بينما تتبع الحكومة والمعارضة نظاماً مختلفاً قائماً على التمثيل الفردي أو كوتا شكلي غير مفعّل.

3- تمثيل المرأة ضمن الحكومة والمعارضة يتم بشكل فردي، أي دون تكتلات نسائية، بينما في مناطق الإدارة الذاتية يتم التمثيل أما بشكل فردي أو يتم الترشيح من قبل كتل ومجالس نسائية.

4- تنصدر الحكومة السورية القائمة من حيث تمتع النساء السياسيات بالمؤهلات العلمية، وتلبها مناطق المعارضة، ومن ثم الإدارة الذاتية.

5- تمثيل المرأة في الإدارة الذاتية، والمعارضة، والحكومة مبني على نوع من المحاصصة والصيغة التوافقية، وهذا ما تسبب باستبعاد، وتهميش النساء القويات، والقدرات على التأثير السياسي.

6- مشاركة المرأة في مناطق الإدارة الذاتية فعّال، ومؤثر، مقارنة مع أدوارها في الحكومة السورية والمعارضة.

7- لازالت القيود المجتمعية الموروثة التي تعرقل العمل السياسي للمرأة سائدة في مناطق النفوذ الثلاث، وإن كانت أخف تأثيراً في شمال وشرق البلاد بسبب القوانين المسنة.

- 8-** ضعف المناصفة القانونية للمرأة في دساتير وتشريعات الحكومة والمعارضة، وأخذت طابعاً دينياً (متفاوت من حيث التشدد حسب المنطقة)، خلافاً لقوانين الإدارة الذاتية ذات الطابع المدني.
- 9-** ضعف أو غياب القوانين الناظمة للحياة السياسية، سيما المتعلقة بإصدار قوانين لترخيص الأحزاب في مناطق المعارضة، والحكومة السورية.
- 10-** لاتزال المرأة مكبلت بقيود، وضغوطات أمنية، يثنيها عن ممارسة العمل السياسي، سيما في مناطق المعارضة، والحكومة، وبعض الجيوب التي تنشط فيها داعش ضمن مناطق الإدارة الذاتية.
- 11-** شريحة واسعة من النساء تعانين من ضعف الثقة بقدراتهن على التغيير، والتأثير السياسي.
- 12-** يتم تصدير الصورة النمطية السلبية للمرأة في المناهج التعليمية والتربوية بمناطق إدارة الحكومة، والمعارضة، بينما يتم إيلاء أهمية أكثر لقضايا تحرر المرأة، ودورها المجتمعي والثوري في مناهج الإدارة الذاتية.
- 13-** لاتزال حالات العنف المرتكبة ضد المرأة سائدة في مناطق النفوذ الثلاث، وإن كانت أشد وطأة في مناطق المعارضة، وأقلها في مناطق الإدارة الذاتية.
- 14-** لم تشهد مناطق الحكومة، والمعارضة إقامة المشاريع الاقتصادية، والخطط التنموية التي من شأنها أن تحقق للمرأة استقلالية مالية، في حين أخذت الإدارة الذاتية بتفعيل مجالس اقتصادية خاصة بالمرأة تتكفل بمشاريع الدعم الاقتصادي للمرأة.
- 15-** ضعف مشاريع، وبرامج التمكين السياسي، والقانوني، والاقتصادي للمرأة في مناطق المعارضة والحكومة، وانتعاشها في مناطق الإدارة الذاتية.
- 16-** الدور الهامشي لمنظمات المجتمع المدني في الجانب المتعلق بالتأهيل الإداري، وتطوير الشخصيات النسائية، وتركيزها أكثر على تطوير الجوانب المهنية التي تخدم سوق العمل.

التوصيات

توصل الباحث إلى جملة من التوصيات من شأنها أن تساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويبقى الأمر مرهوناً بحلول حكومة ديمقراطية مؤمنة بحقوق المرأة، ويمكن ايجاز التوصيات بما يأتي:

- 1- أن تدرك المرأة أن مشاركتها السياسية ضمان للحريات الأخرى على الأوسعدة كافة.
- 2- العمل على زيادة نسب تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وبضمانات قانونية، بحيث لا تقل الكوتا النسائية عن 30%، وزيادة النسبة تدريجياً حتى تصل إلى المناصفة.
- 3- من الضرورة أن يتم تحديد معايير، وضوابط لاختيار النساء اللواتي سيتقلدن المناصب، لضمان التمثيل العادل والموضوعي لجميع الشرائح المجتمعية، بحيث يبني هذا الاختيار على المؤهل العلمي، والكفاءة الإدارية، وليس على أساس انتماءها لفئة اجتماعية أو أعضاء من أحزاب، وتكتلات سياسية معينة.
- 4- إعادة النظر في الأنظمة الداخلية لكثير من الأحزاب والهيكل السياسية، وتعميم الجندرة على كل ما يصدر وينفذ من جانبها.
- 5- إصدار قوانين ناظمة للأحزاب، والحياة السياسية بحيث تحرر الأحزاب السياسية المعارضة أو المنظمات المدنية، سيما النسائية منها من احتكار القوى المسيطرة، وبالتالي تحقيق الإصلاح السياسي الديمقراطي.
- 6- استحداث قانون لحماية النساء من كل أنواع وأشكال العنف الموجه ضدهن، على أن يشمل نصاً سياسياً يتوافق مع المعايير الدولية.
- 7- توثيق وتدوين تجارب النساء، ونشرها لتكون مصدر إلهام وإقتداء لبقية النساء.
- 8- ضمان مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، بعيداً عن الحصص، والتجاذبات السياسية.
- 9- دعم برامج ومشاريع التمكين (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني، والمؤسساتي) للمرأة، لرفع مستوى وعيها بحقوقها، وتعزيز شخصيتها ليزداد ثقتها بنفسها للمشاركة في الكيانات السياسية.
- 10- ضمان حقوق المرأة في الدستور السوري، وتفعيل أنظمة رقابة ومحاسبة لأية إجراءات تمييزية ضد المرأة، سيما العاملة في الخط السياسي، واتخاذ إجراءات حمايتها من الضغوط والتهديد والابتزاز.
- 11- الاستفادة من خبرة المتخصصين في قضايا الجندرة، لتجنب الإشكاليات الدستورية، والثقافية، والاقتصادية التي تعيق مشاركة المرأة ككيان مستقل في الميادين المختلفة.

- 12-** احترام أطراف النزاع للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحماية حقوق المرأة، وتعديلهم التشريعات، والقوانين التمييزية التي تناقض الأعراف الدولية.
- 13-** تشجيع نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات، واعتبار احترام حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ منها.
- 14-** دعم حكومي وإداري (معنوي، ومادي) للمرأة للانخراط في الحياة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تفادي الاتكالية النسائية على الرجل، والتي تؤدي بالمحصلة إلى التبعية.
- 15-** تحقيق العدالة الاجتماعية، وإيمان القوى الفاعلة بأهمية إسقاط ما هو سائد سلباً (دينياً، اجتماعياً، إعلامياً) ينتهك كرامة وحقوق المرأة.
- 16-** تحقيق التواصل بين الهيئات النسائية والمنظمات الحقوقية؛ سيما الدولية منها لتشكيل لوبي نسائي ضاغط على أصحاب القرار.
- 17-** إيلاء الجهات الدولية المانحة الأهمية لمشاركة المرأة السياسية، عند تقديم الدعم والمنح لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية، وجعل مناصرة قضايا المرأة ضمن أولويات أي حراك سياسي.
- 18-** تفعيل التحالفات، والائتلافات النسائية ضمن المجالس والهيئات، لصون أصواتها، ودعم حقوقها، وإيجاد أرضية مشتركة لرفع مستوى أدائها، وبناء رؤى مشتركة مع التكتلات المماثلة، مع تطوير سبل وآليات التضامن النسائي لاتخاذ مواقف موحدة أكثر قوة ضد الممارسات غير السليمة ضدهن.
- 19-** إعادة النظر لنمطية تصوير المرأة في المناهج التعليمية والتربوية، وتخصيص مواد خاصة بحقوق المرأة والطفل، والتشجيع على احترام حرية وحقوق كل فرد.
- 20-** تخصيص مساحات إعلامية متوازنة لكلا الجنسين، ونشر حملات إعلامية توعوية بقضايا المرأة، وتسليط الضوء على مخاطر تهميشها، وممارسة العنف ضدها، وإسقاط الصورة النمطية عن المرأة التي تكرر منظوراً غير صحيح عن واقعها وأدوارها في الحياة العامة.

المراجع:

- (1) RANKED: World's Best Countries For Women, 2020 Anna June 21, 2020 <https://cutt.us/7OpNE,Papadopoulos Stats Gate>
- (2) مرجع سابق ذكره <https://cutt.us/rGYNT>
- (3) عريف، محمد.(2019). المرأة السورية كانت سفيرة نساء العرب.. فمتى تعود؟، استرجع بتاريخ (2021/2/28) من <https://cutt.us/qCpR2>
- (4) بكور، جلال.(2017). الأسد يلغي الاتحاد العام النسائي السوري، استرجع بتاريخ (2021/3/226) من <https://cutt.us/EvkzW>
- (5) تطور مستوى المشاركة السياسية للمرأة . (د.ت). ص(1-2)، استرجع بتاريخ (2021/2/23) من <https://cutt.us/BDkbe>
- (6) عويس، نور. وفقاً للدستور من حق السوريات منح الجنسية لأطفالهم. استرجع بتاريخ (2021/5/22) من <https://cutt.us/wb8dc>
- (7) Toll on women .We are still here ,July 2, 2014 <https://cutt.us/Byq8R> Human Rights Watch Syria:War
- (8) قنوات، لمى. (2016). المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش، اللوبي النسوي السوري، ط1، ص(63).
- (9) العبدلله، علي. (2013). سلفيو سوريا والثورة، استرجع بتاريخ (2021/2/22) من <https://cutt.us/T4qrQ>
- (10) محمد، ريان. (2021). محاكم الشمال..القضايا ضحية الفساد والتهديدات، استرجع بتاريخ (2021/4/18) من <https://cutt.us/p7RUy>
- (11) المؤتمر الثاني للحركة السياسية النسوية السورية، استرجع بتاريخ 2021/3/22 من <https://cutt.us/GsVUB>
- (12) باحثات، "مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي"، استرجع بتاريخ 2021/4/14 من <https://cutt.us/WFi9H>
- (13) مرجع سابق ذكره، (ص66).
- (14) راجح، لمى. (2019). النساء في المناهج التعليمية ما بين النمطية وخطوة نحو التغيير، استرجع بتاريخ (2021/3/4) من <https://cutt.us/aLdJ5>

الملاحق:

سنستعرض لكم في هذا الملحق أبرز الشخصيات التي تم إجراء المقابلات البحثية معها، أو تم الاستفادة من لقاءاتهن المتفزة، والبحثية خدمة للدراسة الحالية:

المقابلات البحثية

تم إجراء لقاءات شخصية مع عينة قصدية بلغت (30) مفردة، من مختلف الاختصاصات والوظائف (الإدارية، والسياسية، والقانونية، والمدنية، والاقتصادية، والتربوية، والإعلامية)، تحفظت بعضها ممن يتواجدون في مناطق الحكومة، والمعارضة عن كشف هوياتهم لأسباب (شخصية، وأمنية..)، وهذه عينة من الشخصيات الميدانية للدراسة:

- **عروبة محفوظ** (عضو مجلس الشعب السوري)، تم التواصل معها إلكترونياً (ماسنجر).
- **نورا اريسيان** (عضو مجلس الشعب السوري)، تم التواصل معها إلكترونياً (ماسنجر).
- **هدى سرجاوي** (محامية وناشطة قانونية)، تم التواصل معها إلكترونياً (ماسنجر).
- **غالية الرحال** (مسؤولة مكتب المرأة، ومؤسسة منظمة مزايا النسائية لتمكين المرأة)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).
- **ديما موسى** (عضو الائتلاف الوطني السوري)، تم اقتباس شهادتها من المؤتمر الثاني للحركة السياسية النسوية السورية <https://cutt.us/GsVUB>.
- **خولة دنيا** (مديرة شبكة المرأة السورية في مدينة غازي عنتاب-تركيا)، مقابلة بحثية عرضت في دراسة بعنوان: "مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي" <https://cutt.us/WFi9H>.
- **رمزية محمد** (ناطقة رسمية باسم مؤتمر ستار- اتحاد نسائي)، تم مقابلتها ميدانياً في مدينة القامشلي.
- **نفوسة حسو** (قانونية وحقوقية في مجلس العدالة الاجتماعية)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).

- **سهام قريو** (الرئيسة المشتركة للمجلس العام للإدارة الذاتية)، تم التواصل معها عن طريق الهاتف.
- **جيهان خضرو** (رئيسة هيئة المرأة) تم التواصل معها عن طريق الهاتف.
- **أمل شمدين** (إدارية في مكتب المرأة التابع لمجلس سوريا الديمقراطية)، تم مقابلتها ميدانياً في مدينة القامشلي.
- **غالية النجار** (إدارة في لجنة اقتصاد المرأة)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).
- **ميديا حسن** (محامية وقانونية)، تم مقابلتها ميدانياً في مدينة القامشلي.
- **ستير قاسم** (رئيسة الهيئة الإدارية لشبكة قائدات السلام، وعضو منسقية مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا عن منظمات المجتمع المدني)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).

الفصل الثاني

قضايا راهنة

إصدار فئة الـ (5000 ليرة) بين ذرائع المصرف المركزي

وواقع الاقتصاد السوري

د. شوقي محمد

تشكل النقود واحداً من أهم عوامل الاستقرار الاقتصادي داخل البلدان المختلفة، وتعكس قوة النقد عادة قوة الاقتصاد الوطني للبلد المعني، فعندما نتحدث عن قوة الدولار الأمريكي؛ أو الين الياباني؛ أو اليورو الأوربي، فإن ذلك انعكاس واضح لقوة اقتصادات تلك البلدان، ومؤشر على أن النقود تؤدي وظائفها بالشكل السليم، وتشكل جزءاً رئيسياً من المنظومة الاقتصادية، حيث يرتبط النظام النقدي للبلد بالجوانب الاقتصادية الكلية الأخرى، ويؤثر على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي (Macroeconomic) كمستويات الأسعار، والتشغيل، وعجز الموازنة العامة، وقيم صفقات التبادل التجاري، وغيرها.

واليوم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي تعيشها سوريا، بعد عشر سنوات من الحرب، والتدهور الكبير في قيمة الليرة السورية، والعقوبات الغربية الصارمة المفروضة على الحكومة السورية، يطرح المصرف المركزي عملة جديدة من فئة الـ 5000 ليرة سورية، ليؤكد بذلك مخاوف المجتمع السوري، من تهاوي قيمة عملته المحلية، وعدم قدرة هذه العملة على الصمود، جراء الواقع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد.

كيف برر المصرف المركزي عملية الإصدار

في بيانه الصحفي، حاول المصرف المركزي أن يقدم مبرراته غير المعقولة وغير المقبولة، لا وفق النظريات الاقتصادية الخاصة بالنقد، ولا وفق واقع الاقتصاد الوطني السوري المنهك تماماً. فقد جاء في بيان المصرف أن طرح فئة 5000 ليرة جاء "لتلبية توقعات احتياجات التداول الفعلية من الأوراق النقدية، وبما يضمن تسهلاً في المعاملات النقدية، وتخفيض تكاليفها، ومساهمتها بمواجهة آثار التضخم" ورأى المصرف بأن "الوقت أصبح ملائماً وفق المتغيرات الاقتصادية الحالية لطرح الفئة النقدية الجديدة" كما أضاف البيان الصادر عنه، مبرراً آخر، وهو أن الإصدار الجديد جاء بهدف "التخفيض من كثافة التعامل بالأوراق النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار خلال سنوات الحرب والحصار".

ورغم تلك المبررات، التي ساقها المصرف المركزي، إلا أن الشمس لا يمكن حجبها بالغربال، فتهوي قيمة الليرة السورية لأسباب كثيرة، بات أمراً ظاهراً للعيان، وواضحاً وضوح الشمس، وهو أمر يعكس ولا شك ضياع الاستراتيجيات الاقتصادية في البلاد، وضعف السياسات النقدية التي اتبعتها المصرف المركزي، ومجلس النقد والتسليف، خلال سنوات الأزمة، بهدف الحفاظ على قيمة الليرة واستقرارها. فكيف لوادة من أهم محفزات التضخم، وهو إصدارات نقدية جديدة بدون رصيد مالي من العملة الصعبة، أو تغطية إنتاجية من السلع والخدمات، كيف لها أن تواجه آثار التضخم، كما جاء في بيان المصرف، وهي إحدى أهم أسبابه أصلاً. فألف باء الأدبيات الاقتصادية تؤكد على أن أية إصدارات نقدية بدون رصيد، أو عرض إنتاجي مقابل، سيتسبب بزيادة في مستويات الأسعار، وبالتالي الرفع من معدلات التضخم، مما يدفع بقيمة العملة المحلية نحو المزيد من التدهور.

وهذا ما تؤكدته النظرية الكمية للنقود، التي وضع أسسها الاقتصادي الأميركي إرفينغ فيشر، والتي تقوم على معادلة رياضية عرفت "بمعادلة فيشر" (Fisher Equation)، والتي تنص على أن:

كمية النقود المتداولة × سرعة الدوران = الحجم الكلي للمبادلات × متوسط الأسعار

وفي الحالة السورية، والاقتصاد الذي يعاني من شبه توقف في الإنتاج، وقلة المعروض السلعي المحلي، فإن أية زيادة في كمية النقود لا شك سيقابلها ارتفاعات في مستوى الأسعار داخل الاقتصاد المحلي. وهذا ما شهده الاقتصاد السوري في أعقاب طرح الفئة النقدية 2000 في النصف الثاني من العام 2017 فقد وصل معدل التضخم من ذلك التاريخ وحتى الآن 480% على أساس حساب سعر الصرف اليوم بـ 2900 ليرة للدولار الواحد.

وفي كل مرة يطرح المصرف المركزي فئات نقدية جديدة، يكون الهدف الرئيسي منه هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ويقدم لذلك بأن هذه الفئات الجديدة ستحل محل العملة الورقية المهترئة التي سيتم سحبها من السوق تدريجياً، الأمر الذي لا يحدث في المستقبل القريب، بل يحدث كنتيجة تلقائية لقانون جريشام والذي يقول بـ " أن النقود الجيدة تطرد النقود الرديئة من السوق"، ووفقاً للتحليل الذي قام به السير الانكليزي توماس جريشام، فإن هذا يحدث نتيجة انخفاض قيمة العملة، إذ تزداد سرعة دوران الفئات النقدية الرديئة في التداول، مع احتفاظ الجمهور بالعملات الجيدة. وأن تلك الفئات النقدية تختفي من التداول، لعدم قدرتها على إيفاء متطلبات عملية التداول، ذلك أنها لم تعد ذا قيمة بذاتها في السوق. ولو كان بنيت المصرف المركزي القيام بذلك، لقام بسحب تلك الفئات، أو كميات كبيرة منها، قبل عملية الإصدار النقدي الجديد.

يبقى هنا أن نذكر، أنه ونتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الفئات النقدية الموجودة في التداول، بات الناس يتكبدون عناء حمل ونقل كميات كبيرة من العملة، وأن الفئة النقدية الجديدة لا بد ستوفر جزءاً من ذلك العناء، وتسهل على الأفراد حمل ونقل النقود.

الأسباب الحقيقية وراء طرح فئة الـ 5000 ليرة

تشكل قوة العملة المحلية إحدى أهم عوامل الثقة بالاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة ثانية هي واحدة من أهم أسس الاستقرار الاقتصادي في البلد المعني. حيث تُشكل السياسة النقدية، إلى جانب السياسة المالية، الدعامين الأساسيين للسياسات الاقتصادية داخل الاقتصادات الوطنية لمختلف البلدان، وإن أي اختلال في السياسة النقدية، أو في استخدام أدواتها التقليدية أو الحديثة بالشكل غير السليم، لا شك سيفضي

إلى اختلالات متعددة في بنية الاقتصاد، ومؤشراته الرئيسية، وخاصة في معدلات النمو والتضخم والإنتاج والتوظيف والتبادل، وغيرها.

وإذ يعاني الاقتصاد السوري ما يعانيه من ضعف كبير في مؤشراته الرئيسية، وعجوزات في الميزانين التجاري والمدفوعات، والعجز في الموازنة العامة، والتراجع الكبير في قيمة العملة المحلية، والتزايد في حجم الإنفاق العام، ومتطلبات الإنفاق الجاري، فإن كل ذلك هي عوامل دفعت بالحكومة السورية إلى إصدار نقدي جديد من فئة الـ 5000 ليرة سورية.

1- الانخفاض الكبير في المعروض السلعي من الإنتاج المحلي

شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في سوريا، تراجعاً هائلاً خلال السنوات العشر الماضية من عمر الأزمة، بسبب توقف المشاريع، والأنشطة الإنتاجية، والكثير من المعامل، والمصانع داخل البلاد، الأمر الذي تسبب بشح كبير في السلع والمنتجات المتوافرة في الأسواق السورية. هذا، وقد انعكس التراجع في حجم الناتج المحلي، في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على سد احتياجات الأسواق المحلية، من العديد من السلع، وخاصة الاستراتيجية منها، كالمحروقات، والقمح، مما كان يدفع بالحكومة السورية إلى الاستيراد، الأمر الذي شكل ضغطاً على ميزان المدفوعات، وزاد من مستوى العجز فيه، وساهم بانخفاض في قيمة الليرة السورية. وباتت معه الفئات النقدية الصغيرة غير قادرة على القيام بوحدة من أهم وظائف النقود، وهي أن النقد مخزن للقيمة، وهي المعادل العام للقيم في السوق، ذلك أن تلك الفئات لم تعد قادرة على المبادلة مع السلع الموجودة في السوق، والتي تفوق بقيمتها عن قيمة الفئة النقدية نفسها (كفئة المئة ليرة أو المئتي ليرة).

2- عجز الموازنة العامة للدولة

شهدت الموارد المالية للدولة تراجعاً كبيراً، خلال سنوات الأزمة التي أُلْمِتْ بالبلاد، فبعد أن كانت 660 مليار عام 2010، أي ما كان يعادل وقتها (13.2 مليار دولار) فقد وصلت هذه الإيرادات إلى 1.73 مليار دولار فقط، وفق موازنة السنة الحالية 2021، التي وصلت لـ 8500 مليار ليرة سورية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم العجز في الموازنة، والبالغ 3.484 ألف مليار ليرة. ويعود ذلك طبعاً إلى انعدام

الإيرادات المالية للنفط، وتراجع حجم التحصيلات الضريبية، والنقص الكبير في حجم الرسوم الجمركية، أو رسوم الخدمات الأساسية، وتراجع واردات السياحة للصر، وارتفاع مستويات التضخم إلى أرقام قياسية، ودورها في تآكل موارد الموازنة العامة، وأخيراً العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الغرب والولايات المتحدة، على الحكومة السورية، والتي كان آخرها قانون قيصر.

وأمام هذا التراجع الهائل في إيرادات الدولة المالية، فإنه من المؤكد أن النسبة والقيمة العالية في عجوزات الموازنة العامة، تعكس بلا شك ضعف تلك الإيرادات، واتباع الحكومة سياسة توسعية في الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الجاري، والذي عادة ما يتم عن طريق ما يسمى التمويل بالعجز، أي الاستدانة من المصرف المركزي، والذي يقوم بدوره بإصدارات نقدية جديدة، وبدون أي رصيد من العملات الأجنبية، أو المعادن الثمينة، أو أية تغطية إنتاجية، والتي غالباً ما تذهب بمعظمها لتمويل العمليات الاستهلاكية، وبالتالي تحدث أثراً تضخمية كبيرة داخل الاقتصاد الوطني.

3- تدهور قيمة الليرة وارتفاع مستويات التضخم

تهاوى سعر صرف الليرة السورية، بين بداية عام 2011 وبداية عام 2021، بنسبة كبيرة، وصلت إلى 5700% حيث تجاوز سعر الصرف اليوم، الرابع والعشرون من شهر يناير كانون الثاني، مبلغ 2900 ليرة/ دولار، بعد أن كان بحدود 50 ليرة فقط عام 2011، وبذلك تكون الليرة قد فقدت 98.27% من قيمتها حتى الآن، وأعتقد أن هذا سبب كافي للاستغناء عن الفئات النقدية الصغيرة، التي لم تعد تحقق أي مقابل لها من القيم الأخرى في السوق، والقيام بإصدارات نقدية من فئات عالية، كمؤشر أو اعتراف ضمني من قبل الحكومة بالتدهور الكبير الحاصل في قيمة عملتها المحلية.

حيث لم تعد الفئات الصغيرة، قادرة على تلبية احتياجات التبادل النقدي، وباتت تشكل عبئاً على كاهل الحكومة، إذا ما أرادت إعادة طباعتها، وعبئاً على كاهل الأفراد في تحمل عناء حملها ونقلها، وذلك طبعاً بسبب ارتفاع مستويات أسعار السلع، والخدمات، ومعدلات التضخم العالية، التي بات معها الفرد بحاجة لحمل كميات كبيرة من النقد، لإتمام عميات الاستهلاك اليومي التي يقوم بها. الأمر الذي برر من خلاله الحكومة إصدار الفئة النقدية الجديدة، وبالتالي توفيرها لجزء من تكاليف طباعة الفئات الأقل، وتخفيف حزمة النقود التي يضطر الأفراد لحملها.

متى تطرح الحكومات فئات نقدية جديدة

تطرح الحكومات فئات نقدية جديدة في حالات معينة، ذلك أن عملية الإصدار النقدي تتصف بحساسية عالية، إزاء التوازنات المختلفة داخل الاقتصادات الوطنية للدول. وهذه الحالات تأتي في سياق استبدال فئة معينة بفئة جديدة، بسبب اهتراء الفئة الأولى، ويجب أن تكون الكمية المطروحة في هذه الحالة تساوي الكمية المسحوبة، حتى لا تحدث آثاراً تضخمية داخل الاقتصاد الوطني.

كما يمكن أن يكون الإصدار النقدي لدواعي تخفيض قيمة العملة، لغايات تحسين واقع ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز فيه إن وجد، كنتيجة لزيادة حجم الصادرات، مقابل تخفيض حجم المستوردات، وهذه الحالة تتشكل نتيجة لملاحق القوة في الاقتصاد الوطني، إذا ما شهد قطاعه الإنتاجي ارتفاعات ملموسة في معدلات الناتج المحلي، وتشكّل فائض كبير من المعروض السلعي، يمكن توجيهه إلى التصدير.

كما قد تضطر الحكومات، إلى القيام بإصدارات نقدية جديدة، في حالة الأزمات المختلفة، كالحروب، أو الكوارث، ونتيجة لانخفاض إيراداتها المالية بسبب تلك الأزمات أو الكوارث، ولكن ذلك يجب أن يحدث ضمن ضوابط ومعايير محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد الوطني، وبنيته الإنتاجية، ومدى حالة الاكتفاء الموجودة فيه، وقدرته على تغطية الزيادة في الطلب الكلي، الناجم عن زيادة العرض النقدي، من خلال العودة السريعة للإنتاج، ورفع معدلات نمو الناتج المحلي، لتوفير العرض من السلع والخدمات، لمقابلة الطلب المرتفع في السوق. إضافة إلى ذلك فإنه من الضروري معالجة مستويات الدخل والأسعار، ومدى تناسبها مع العرض النقدي الجديد.

آثار إصدار فئة النقد (5000 ليرة)

القاعدة الأساسية في سياق زيادة العرض النقدي تقول: بأنه للحفاظ على قيمة العملة، يجب أن لا يزيد العرض النقدي عن حاجة الاقتصاد الوطني، وكمية المعروض الإنتاجي فيه، حتى لا يحدث ذلك آثاراً تضخمية ترفع من مستويات الأسعار، وتخفض من قيمة العملة الوطنية، ويمكن أن نلخص الآثار بما يلي:

1 ضرب للثقة المتبقية لدى المواطن بالليرة

لا شك أن طرح فئة نقدية كبيرة (5000 ليرة) داخل اقتصادٍ يعاني ما يعانيه من الضعف والتقهقر، سيحدث ارتدادات اجتماعية، ويؤثر على الحالة النفسية للأفراد، تجاه فقدان ثقتهم بعملتهم الوطنية، خاصة وأن الورقة الواحدة من هذه الفئة تساوي فعلياً أقل من 2 دولار في السوق السوداء، وحوالي 4 دولارات وفق سعر الصرف الرسمي للمصرف المركزي. وهذا الأمر سيشكل حالة من التخوف، وزعزعة الثقة تجاه الليرة، خاصة وأن الأسعار داخل الأسواق تقيّم بالدولار، ثم يتم تقريشها إلى الليرة. وفي جانب هام آخر فإن وسطي الرواتب والأجور اليوم، والبالغ تقريباً 50 ألف ليرة سورية، سيستلمه المواطن السوري 10 رقات من فئة الـ 5000، مما سيشكل لديه حالة نفسية من الخوف إزاء قدراته الشرائية، ومدى امكانياته في تأمين مستلزماته الحياتية.

2- انخفاض أكثر في قيمة العملة المحلية، وتدهور القدرات الشرائية

للأفراد

من الملاحظ جداً أن الليرة السورية استمرت بالانخفاض والتدهور، حتى بات الأمر خلال السنوات الماضية يشكل خطراً اقتصادياً كبيراً على الأفراد، ودفع بإمكانياتهم وقدراتهم الشرائية نحو الانخفاض الكبير، وزاد من معدلات الفقر بينهم، كما أنها شكلت تهديداً خطيراً للركائز الأساسية للحكومة القائمة، ولكيانها الاقتصادي، ولأحد أهم أسس ومقومات الحفاظ على بقايا الاقتصاد الوطني واستقراره. ولا ريب في أن الإصدار النقدي الجديد سيقود إلى تراجع جديدة في قيمة العملة المحلية، نتيجة زيادة حجم الطلب الكلي، الذي سينجم من زيادة العرض النقدي، وعجز الاقتصاد الوطني عن تلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات والمنتجات، وخاصة الاستراتيجية منها. ومما سيزيد من هذه الاحتمالية، أن جل استخدامات الزيادة في العرض النقدي تذهب عادة لعمليات الإنفاق، نتيجة العجوزات الكبيرة في الموازنة العامة، بدلاً من استخدامها في العمليات الإنتاجية، حيث تراجع الإنفاق على التنمية بين عامي 2011 و2019 بنسبة 60.3%، كما تراجع الناتج المحلي بأكثر من الثلثين في عام 2019 مقارنة بعام 2010، وهذا يدل على أن النقد الذي يعرض في السوق، عادة ما يتم استخدامه في عمليات الاستهلاك، مما سيساهم في ارتفاع معدلات

التضخم، التي تترك أثراً على انخفاض قيمة الليرة، وبالتالي ارتفاعاً في تدهور سعر الصرف، الأمر الذي سينعكس ولا شك ارتفاعاً في مستوى الأسعار، ويقلل من القدرات الشرائية للأفراد، ويدفع بدخولهم نحو التآكل، وبالنتيجة انخفاضات أكبر في مستويات المعيشة.

وقد تصبح هذه الآثار خفيفة، إذا ما عمل المصرف المركزي على سحب فئات نقدية أخرى، مقابلة لحجم النقد المُصدّر الجديد، لأن ذلك كفيل بالحفاظ على حجم الكتلة النقدية المتداولة، وضبط حركة الطلب داخل الاقتصاد الوطني.

خاتمة القول

يحضرنى مثال، يمكن إيرادها في هذا السياق، وهو أن عملية الإصدار النقدي بدون تغطية إنتاجية، أو أرصدة عملات صعبة، ومعادن ثمينة، تشبه إلى حد كبير كمن يصب الماء على الحليب لزيادة كميته، وبالتالي إيرادات بيعه، ولكن الاستمرار بسكب الماء من جهة سيفقد الحليب صفاته وقيمه لأنه سيصبح مغشوشاً، ومن جهة ثانية سيتوقف المستهلكون عن شرائه، وهذا المثال ينطبق تماماً على زيادة الإيرادات لتمويل الإنفاق العام، عن طريق الإصدار النقدي، فمع كل زيادة تفقد النقود جزءاً من قيمتها، ويفقد الناس ثقتهم بها، ويعرضون بالنهاية عن حيازتها، واستبدالها إما بعملات أجنبية أو شراء العقارات، والأصول الثابتة، أو المعادن الثمينة، لأن عملتهم مع الوقت ستفقد وظيفتها الأساسية كمخزن للثروة ومعادل للقيم.

وباعتقادي، ودائماً من الأجدى بالحكومة السورية، وبدلاً من معالجة مشكلة النقص في الإيرادات العامة، عن طريق رفع الأسعار، أو التمويل بالعجز (الاستدانة من المصرف عن طريق إصدارات نقدية جديدة)، حريٌّ بها أن تبحث في خلق محفزات الإنتاج، ودوران عجلته من جديد، لتقوية الجهاز الإنتاجي، بما يعيد القدرة على إعادة بناء هيكلية جديدة للسياسات النقدية، باتجاه قيامها بدورها الاقتصادي، في الدفع نحو إحداث توازنات حقيقية في معدلات الإنتاج والتشغيل، والتوسع في الاستثمار، وإيتاء دورها في تحقيق قيم المبادلات التجارية، وقيام النقد بوظائفه الرئيسية، كمخزن للثروة ومعادل عام للقيم في السوق. كما يتوجب البحث في إمكانيات زيادة الإيرادات المالية للدولة؛ من منابع حقيقية، كزيادة حجم التحصيلات من الضرائب، والرسوم،

والفوائض الاقتصادية للشركات العامة؛ التابعة للدولة، والعمل على رفع العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على البلد.

الحسابات السعودية لمواجهة المشروع الإيراني في سوريا

مركز الفرات للدراسات

لم يعد خافياً على أحد أن الأزمة في سوريا حولتها إلى ساحة صراع دولي وإقليمي بالوكالة، لدرجة أنها أصبحت من أعقد الأزمات الدولية، نظراً لتداخل وتشابك المصالح بين الدول الإقليمية والدولية، وخاصة الصراع التقليدي الروسي الأمريكي، فمن المعروف أنه ليس بجديد أن تتواجه القوتان المعروفتان على الساحة الدولية، وقد أصبحت سوريا الساحة الجديدة لمنافسة الطرفين، ما جعل الأنظار تتجه إلى تصرفات الاثنين ومسارات تحركاتهما، دون الاكتراث بتحركات باقي القوى المنتشرة في سوريا.

لكن عند التدقيق في واقع الأزمة السورية وتداخل الدول، يظهر لنا أن الصراع الأساسي لا يقتصر على القوتين الدوليتين (الولايات المتحدة وروسيا)، بل باتت سوريا من أهم ساحات الصراع السياسي للدول الإقليمية أيضاً، وخاصة ما بين الاستراتيجية السعودية، والمشروع الإيراني في سوريا والمنطقة، الأمر الذي ساهم في تحريك جهود الاثنين؛ لتثبيت نفوذهما في المنطقة والحفاظ على دورهما الإقليمي والدولي، وكانت سوريا هي الوجهة لتحقيق هذا الدور.

فايران ترى نفسها المدافع الأساسي عن الإسلام الشيعي، لذا تعتبر تحالفها مع النظام السوري هو تحالف استراتيجي، وأيضاً خط رئيسي لدعم تحالفاتها ضد اسرائيل، معتبرة نفسها المدافع عن الشيعة.

أما السعودية، فهي أيضاً ترى نفسها قوة إقليمية أساسية منافسة لإيران. بالإضافة إلى مكانتها الروحية في العالم الإسلامي، والمدافعة عن المسلمين السنة. فهي ترى النظام السوري من أهم حلفاء إيران، لذا تعمل على إسقاطه لتقليص نفوذها في سوريا.

وهنا بدأت الدولتان بتوظيف أدواتهما، ودعم تحالفاتهما مع قوى أخرى، هدفٌ إحداهما إسقاط النظام؛ وهدف الثانية منع سقوطه، فايران نسقت مع روسيا، وسعت لدعم مواليتها، من خلال تكثيف السياحة الدينية إلى سوريا، واتبعت استراتيجية التعبئة الطائفية، لجعلها قوة للقتال في سوريا.

وهذا ما قابلته السعودية بالتنسيق مع تركيا وقطر في بداية الأزمة، والسعي لتجنيد المنظمات الدولية بما يخدم مصالحها. كما بدأت بدعوة السنة لدعم المعارضة السورية، ودعوة أئمة مساجدها في مكة المكرمة، لمساعدة السوريين ضد هجوم قوى القمع والعدوان، كرسائل ضمنية ضد إيران والنظام السوري، فكان لكل طرف حسابات مختلفة؛ لدعم جهوده في سوريا منذ بداية الأزمة، والتي تغيرت مع الظروف والأحداث المتكررة فكانت:

حسابات متضاربة (غير متكافئة)

واجهت القوتان ضغوطات مختلفة؛ إقليمية ومحلية، فالإثنان اعتمدتا على شبكة تحالفات إقليمية ودولية في سوريا، الأمر الذي نتج عنه شبكة منقسمة ومعقدة ومتضاربة في الداخل، مما انعكس فعاليته سلباً على أحدهما، وإيجاباً على الآخر.

فالمملكة العربية السعودية باعتمادها على قطر وتركيا منذ بداية الأزمة السورية تعرضت لكبح الأهداف التي سعت لتحقيقها، من خلال الاضطلاع بدور طموح في بداية الأزمة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الدور الإيراني، وهياً فرصة له لتحقيق أهدافه، فالحليفين التركي والقطري باتا رهن التوافقات مع الخصم، والخروج بنتائج؛ أدت لتقليص دور حلفائها على الأرض مقابل زيادة نفوذ إيران والميليشيات التابعة لها.

كما أن التعويل السعودي على المعارضة السورية منذ البداية كـ "هيئة التفاوض السورية" التي اتخذت من الرياض مقراً لها "بغية تعريفها بـ "المرجعية السياسية" لتوحيد المعارضة، وتشكيل جسم؛ تنافس به النفوذ الإيراني على الأرض، باء بالفشل نتيجة خلافات داخلية ضمن صفوفها؛ والتي خرجت للعلن، فمنذ محادثات مؤتمرها "الرياض 1" ديسمبر 2015، إلى اجتماع الهيئة العليا للمفاوضات ومنصة القاهرة وموسكو 22 آب 2017، كلها انتهت دون التوصل لاتفاق حول استراتيجية مشتركة، وتشكيل وفد موحد لجميع أطرافها، فلم تحقق السعودية مبتغاها. كما أن وصول "الطرف المعطل" المتمثل بـ "الائتلاف السوري" المدعوم تركيا وقطراً، ليسيطر على هيئة التفاوض، قلص دورها، بما يتناسب مع المصالح الإيرانية، فالمعارضة السورية أصبحت رهن الصفقات مع إيران، مما أكسب الأخيرة سيطرة أوسع لها ولميليشياتها على حساب المعارضة. الأمر الذي أدى بالسعودية إلى دفع ثمن إعادة

تموضعها، وتخفيف التزاماتها تجاه المعارضين، فتجربتها هذه انعكست سلباً عليها، ولم تحقق لها أي من أهدافها، بل حققت جزءاً كبيراً من أهداف الخصم، الذي نجح في تحويل المعارضة السورية إلى مجموعات متناحرة، وخروجها من مسار المعارضة الحقيقية، إلى مجموعات متطرفة، تتحرك بما تملي عليها نتائج صفقات داعمها مع إيران، مما دفع بالسعودية مؤخراً إلى تعليق عمل موظفيها في يناير 2021 وتعطيل أعمال هيئة التفاوض السورية؛ لذا فالحسابات السعودية مع دخولها في معترك الأزمة السورية، لم تغير ميزان القوى لصالحها، فكان لا بد لها من إعادة ترتيب هذه الحسابات لخلق نوع من التوازن، تواجه به الخصم التقليدي.

ترتيب الحسابات (إعادة التموضع)

مع تذبذب المشهد في سوريا، بدأت القوتان بالتحرك لإعادة تموضعها؛ وترتيب الحسابات، لتحقيق نوع من التوازن، يحقق لهما النفوذ والاستقرار، فاتجهت الانظار نحو مناطق شرق الفرات.

فقد كثفت إيران في الآونة الأخيرة من تواجدها في المنطقة، وعلى كافة المستويات، العسكرية، الاقتصادية، الاستخباراتية، الاجتماعية، ونشر العديد من الميليشيات من أبناء المنطقة وخارجها، وبناء قواعد وتكتلات عسكرية، في محاولة منها لمواجهة الوجود الأمريكي والسعودي في منطقة شرقي الفرات، وخاصة في ريف دير الزور، باستخدامها صواريخ بالستية، كتب عليها "الموت لآل سعود" عند قصفها لمواقع في منطقة البوكمال، في إشارة إلى أنها استهدفت مجموعات جهادية مدعومة من الاتنين. وتشكيل خلايا من العشائر لإحكام سيطرتها على المنطقة بالكامل.

وفي المقابل ولتحقيق نوع من التوازن، رتبت السعودية حسابات جديدة للتوغل بشكل أكبر في المنطقة، والتقرب من حليف حقيقي وموثوق على الأرض متمثل بقوات سورية الديمقراطية، عبر دعمه لخلق نوع من التوازن مع التواجد الكثيف للميليشيات الشيعية المنتشرة في المنطقة. بدأتها بالغزل الإعلامي لدور الحليف المحلي، كمثل ما ورد في مجلة عكاظ (من الصحف الرائدة في المملكة)، لصحفي سعودي بعنوان "الأكراد .. هبة الله للعرب" يتحدث فيها عن أن الكرد كانوا هبة للعرب على مر التاريخ، منذ امجاد صلاح الدين وفضله في توحيد الإمارات العربية؛

التي مَرَّقا الاستعمار الصليبي، واليوم هو ما يقوم به أسلافهم في حماية العراقيين والسوريين من طغيان الخوارج الإرهابيين فيها، وتحرير المدن من العصابات، وكأن صلاح الدين يعود بجيشه لتحريرهم، وفي النهاية يشير إلى أن الكرد لم يحظوا بدعم العرب، ومن المهم استراتيجياً اليوم أن نبني سداً منيعاً من التوازن مع شعب مخلص وقوي مثل الشعب الكردي، يستطيع أن يحمينا من طغيان وطموحات وأحلام المغامرين الجدد"، يأتي هذا الغزل السعودي بالتزامن مع سلسلة من الخطابات الإعلامية ومقابلات مع شخصيات من كرد سوريا، تلاها زيارة وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج، "ثامر السبهان" لمدينة الرقة، عام 2019، لتأكيد دعمهم لقوات سوريا الديمقراطية كحليف مهم. وإيصال رسالة إلى تركيا وقطر، أنه بإمكان السعودية استخدام هذه القوات كورقة ضغط، نتيجة توافقهما مع إيران.

يبدو أن المملكة السعودية بهذا التحرك تكون قد أوجدت استراتيجية جديدة على الأرض لمواجهة النفوذ الإيراني، وخلق نوع من التوازن في شرق الفرات، عبر علاقاتها مع أبناء المنطقة، وإدارتها المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية، التي تجمع ضمن هيكليتها كافة المكونات الديمغرافية في المنطقة.

فهذه التقارب يأتي في إطار انتقالها من وقف المساعدات عن المعارضة السورية، إلى الميل نحو قوات سوريا الديمقراطية، لتثبيت مصالحها في المنطقة، فأصبح الدور السعودي واضحاً، وله أثره في الأحداث الجارية في المنطقة، فالضغط السعودي على الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب الكرد، منحها غطاءً سياسياً لدعمهم؛ باعتبارها قوة تواجه النفوذ الإيراني في المنطقة، وهذا الأمر سبب نوعاً من الإحباط لدى تركيا، وحدّ من مساعيها، لزيادة نفوذها في المنطقة على حساب الكرد، وهذا ما ينطبق على رؤية السعودية لمدينة منبج، واجتماعها مراراً بمجلسها العسكري (التابع لقوات سوريا الديمقراطية) التي تراها ليست سداً لمواجهة النفوذ التركي فحسب، بل لمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا، فرغم التغيير في التكتيكات، إلا أن الأهداف الجيوسياسية للسعودية باتت متوافقة مع الولايات المتحدة.

وفي الختام،، يمكن القول أن كلا المنافسين حاولا؛ وما يزالان يعملان حتى اليوم على تحقيق أهدافهما في سوريا، عبر حسابات وأدوات مختلفة. فإيران، نجحت حتى الآن بمساعدة روسيا في حماية النظام السوري من السقوط، وكسبت نفوذاً كبيراً في المنطقة، كما أنها نجحت في إدراج نفسها كجهة فاعلة ورئيسية في الأزمة السورية،

على حساب تراجع الدور السعودي فيها، فالضغوطات تجاوزت قدرات الأخيرة لإسقاط النظام، لذا بدأت بإعادة ترتيب حساباتها، عبر استخدامها للنفوذ الاقتصادي، ودعمها لمعارضة النظام وإيران في سوريا، مما سبب خسائر مادية كبيرة لهم، بالإضافة إلى إعادة النظر في استراتيجياتها، بالتنسيق مع حلفاء دوليين كالولايات المتحدة، ومحليين كقوات سوريا الديمقراطية، فتطور الأحداث عسكرياً خاصة في شرق الفرات، ساهمت إلى حد كبير في تحريك الجهود السعودية، باتجاه لعب دور أكثر أهمية، لا سيما خلال هذه الفترة وما سيليها، كما يمكن أن تضطلع بدور هام في مجال إعادة الإعمار مستقبلاً.

وهنا يمكننا إيراد بعض النقاط الأساسية التي يمكن أن تصب في مصلحتها إذا ما تمكنت من ترتيب حساباتها بالشكل الصحيح وهي:

- إيران غير قادرة على تحمل تكاليف إعادة الإعمار وحدها، لذا فالفرصة كبيرة أمام المملكة العربية السعودية، بسبب قدراتها المالية الضخمة في تحمل التكاليف، بما يتناسب مع مصالحها واستثماراتها في المنطقة، ويقوي نفوذها على الأرض، اقتصادياً بدعمها المادي، وعسكرياً لحماية مصالحها.

- الاستهداف المتكرر لإيران من قبل إسرائيل والولايات المتحدة خاصة الضربة الأخيرة لسلاح الجو الأمريكي لمواقع تابعة لإيران في مدينة البوكمال السورية /بتاريخ 25 فبراير 2021/، يؤكد على استمرارية معاناة الوجود الإيراني، وتأكيد من الحليف الدولي (الأمريكي) على الاستراتيجية المشتركة، لذا فأى زيادة للدور السعودي مستقبلاً سيشكل حصناً منيعاً أمام تمدد النفوذ الإيراني، خاصة أن غالبية الشعب السوري أصبح ضد التدخل الإيراني لما عاناه من تصرفات ميليشياته على الأرض، مما سيتيح الفرصة للتدخل السعودي وزيادة تواجد داخل الأحداث الجارية للأزمة السورية.

- ستوفر "قوات سوريا الديمقراطية" فرصة ذهبية للسعودية، كحليف محلي مهم على الأرض، إلى جانب الحليف الدولي (الولايات المتحدة)، الذي يدعم هذه القوات منذ البداية، فبدعم السعودية لهم، واستثمارها في مناطقهم، تكون قد رفعت مستوى دورها في الصراع السوري، بما يفوق مستوى باقي القوى الإقليمية والمحلية، وبالتعاون مع شركاء أقوىاء دوليين ومحليين على الأرض.

أمريكا وإيران.. هل هي طبول الحرب التي تقرر؟

مركز الفرات للدراسات

مع حلول الذكرى السنوية الأولى لاغتيال قائد فيلق القدس الإيراني؛ الجنرال قاسم سليمانى، وأحد قادة الحشد الشعبى الموالى لإيران أبو مهدي المهندس، فى 3 كانون الثانى من العام الفائت، تشهد المنطقة تحشيداً ملحوظاً للقوات الأمريكية والإسرائيلية، وذلك تحسباً من قيام إيران بعمليات انتقامية، عبر وكلائها فى مختلف أرجاء المنطقة.

فقد أرسلت الولايات المتحدة طائرتين من طراز B52-H ذات القدرات النووية (1)، للتخليق فوق منطقة الخليج العربى، إضافةً إلى إرسالها غواصة نووية؛ وسفنٍ أخرى إلى مضيق هرمز، لتوجه بذلك رسائل ردع إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث جاء ذلك بعد حصول الولايات المتحدة على معلومات تفيد بأن إيران ووكلائها فى العراق، يخططون لشن هجمات ضد القوات الأمريكية فى المنطقة، إضافةً إلى نقلها صواريخ باليستية قصيرة المدى إلى العراق.

فى المقابل أيضاً نقلت بعض التقارير أنباء عن رفع إيران جاهزية قواتها البحرية والجوية، ومختلف قواها الأمنية فى المنطقة، كما أنّ إسرائيل أرسلت إحدى غواصاتها عبر قناة السويس نحو مياه الخليج العربى.

الأجواء بشكل عام تنذر بحرب وشيكة الوقوع، سيما وأنّ الأزمة بين الأطراف المتصارعة؛ أمريكا وإسرائيل وإيران، بلغت أوج تعقيدها عقب اغتيال أب البرنامج النووى الإيرانى محسن فخري زادة فى تشرين الثانى من العام الفائت، حيث اتهمت إيران الموساد الإسرائيلى بالضلوع فى عملية الاغتيال، بينما لم تتبنّ إسرائيل العملية، ولو أنّ الوقائع تشير إلى أن المستفيد الأكبر من عملية الاغتيال هذه هي إسرائيل بالدرجة الأولى، وهذا ما رجحه أيضاً نائب وكالة الاستخبارات الأمريكية المتقاعد دوغلاس وايس.

على الرغم من وجود أصوات متشددة داخل إيران تطالب برد عسكري انتقاماً لسليمانى؛ وفخري زادة، لكن من المرجح أن ينتهج النظام الإيرانى سياسة "الصبر الاستراتيجى" فى الوقت الراهن للمحافظة على قواعد اللعبة بينها وبين الولايات

المتحدة، وكل ذلك في سبيل الوصول إلى هدفه الاستراتيجي الذي يركز عليه، وهو الحفاظ على أركان قوته العسكرية الثلاثة، المتمثلة في البرنامج النووي، والصواريخ الباليستية، وتواجده العسكري في المنطقة عبر الوكلاء، وعدم تفويت فرصة التقارب المحتمل بينها وبين الإدارة الأمريكية الجديدة، وتحقيق مكاسب عديدة تطمح إليها.

مطالب أمريكية وتزمت إيراني

تتجنب إيران القيام بأية عملية تصعيدية، في انتظار تسلم الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، الحكم بشكل رسمي في 20 كانون الثاني من العام الجاري، حيث من المتوقع أن يعمل بايدن على إعادة إحياء الاتفاق النووي، على الرغم من التعقيدات الكبيرة التي باتت تحيط بهذا الاتفاق، ورغبة الولايات المتحدة وحلفائها في تحويله من اتفاق نووي إلى اتفاق أمني شامل مع إيران، من خلال إدراج موضوع الصواريخ الباليستية والتدخل الإقليمي الإيراني ضمن الاتفاق الجديد، لضمان عدم وصول إيران إلى السلاح النووي من جهة، ومن جهة أخرى للحد من الخطر الإيراني ضد مصالحها وعلى أمن حلفائها في المنطقة.

تشبه الأزمة المعقدة بين إيران والولايات المتحدة السير بين حقول ألغام، أو وسط شبكة من الأسلاك الكهربائية، فالطرفان يتقدمان بأنفاس محبوسة؛ تجنباً لأي خطأ في الحسابات قد يولّد صاعقة مدمّرة.

الإيرانيون متمسكون بموضوع الصواريخ الباليستية والوجود الإقليمي، وهذا ما صرح به المسؤولون والقادة الإيرانيون مراراً وتكراراً، وجاءت آخر هذه التصريحات على لسان قائد القوة الجوية فضائية الإيرانية أمير حاجي زاده، حيث أشار إلى أنّ "البرنامج الصاروخي خط أحمر، ولن يسمح لأي مسؤول بالتفاوض حول القدرات الصاروخية للبلاد" (2).

الحال هي ذاتها فيما يتعلق بحلفاء إيران في المنطقة، فمن الصعب تصور تخلي إيران عن عمقها الاستراتيجي الذي دأبت على تعزيزه بالمال والسلاح والتكنولوجيا العسكرية التي توصف بالمتطورة، والتي باتت تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل، وهذا ما أكده أيضاً المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي "هيدياي زيلبرمن" في وقت سابق، حينما قال إنّ إيران تقوم بصناعة طائرات مسيرة وصواريخ ذكية في العراق واليمن، وأنّ بإمكان وكلاء إيران شنّ هجمات على إسرائيل من خلالها. (3)

وهذه القناعة الراسخة لدى إيران تتجلى في ما قاله المرشد الأعلى علي خامنئي، الجمعة، بمناسبة الذكرى السنوية لثورة أهالي مدينة قم ضد نظام الشاه عام 1978، إنَّ عليهم تقوية حلفائهم الإقليميين التي تتواجد إيران من خلالهم في المنطقة، ولا ينبغي إضعافهم.

تصعيد إيراني لإنهاء العقوبات الأمريكية

بالتوازي مع ذلك، خفّضت إيران من التزاماتها النووية تدريجياً بالتزامن مع تشديد العقوبات عليها، حتى بلغ الأمر بها أخيراً إلى رفع مستوى تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% في مفاعل "فورردو" النووي، بينما كانت النسبة المسموحة للتخصيب وفقاً للاتفاق النووي 3,67%، (4) وقد جاء رفع التخصيب ضمن قانون أقره البرلمان الإيراني تحت اسم "الإجراءات الاستراتيجية لإلغاء العقوبات الأمريكية"، وهو يتضمن أيضاً إعادة تفعيل مفاعل "آراك" للماء الثقيل، كما كان عليه الحال قبل توقيع الاتفاق النووي عام 2015.

إضافةً إلى ذلك، فإنَّ إيران ستبدأ بتركيب 1000 جهاز طرد مركزي حديث من نوع IR2M في المدى القريب في منشأة "نطنز" النووية تحت الأرض، إلى جانب عزمها على إنشاء مفاعل نووي آخر في بوشهر جنوبي إيران. (5)

وفي الوقت نفسه تتزايد وتيرة التهديدات الإيرانية بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة، ما يدفع بواشنطن إلى اعتبار ذلك ابتزازاً نووياً وتهديداً للأمن الإقليمي.

كل هذه الخطوات، تسعى إيران من خلالها إلى الضغط على الولايات المتحدة لإنهاء العقوبات المفروضة عليها، ولتعزيز موقفها في أي عملية تفاوضية جديدة محتملة بينها وبين الولايات المتحدة والقوى الدولية الفاعلة.

إلا إن هذه الخطوات قد تكون مؤشراً للتحول في إيقاع الصراع في المنطقة. فقد نشهد تخلي الكثير من حلفاء إيران عنها بسبب إصرارها الكبير على تفرغ الاتفاق النووي من محتواه، وفي هذا الصدد اعتبرت روسيا إعلان إيران لتخصيب اليورانيوم بالنسبة المذكورة أعلاه، ابتعاداً عن الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، ومن الممكن أن تستغلّ روسيا خلافاتها مع إيران في سوريا وتظهر المزيد من التخلي عنها في ملفها النووي وصراعها مع المجتمع الدولي.

كما عبّر الاتحاد الأوروبي أيضاً عن قلقه من الخرق الإيراني؛ وانتهاك الاتفاق النووي، والذي رأت أنّ ذلك سيكون له تداعيات خطيرة.

الصين أيضاً أدركت خطورة ما يجري، ودعت جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وتجنب اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى تفاقم التوترات.

إذاً، فأصوات حلفاء إيران باتت تعلق منددة بمضي إيران قدماً في الإخلال بخطة العمل الشاملة المشتركة، المبرمة بينها وبين مجموعة ما دول ما يسمى بـ (1+5)، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ أي أمريكا وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا، إضافةً إلى ألمانيا، ويمكن اعتبار هذه الأصوات مؤشراً على التحول المحتمل الذي قد يحدث في شكل الصراع، في حال استمرت إيران في نهجها وسلوكها القائم في الوقت الراهن.

إسرائيل لاعب مهم في الصراع

من المهم ألا نغفل عن دور إسرائيل في هذا الصراع، فإسرائيل تعتبر نفسها المتضرر الأكبر من الخطر الإيراني الذي بات يضيق الخناق عليها يوماً بعد آخر، حيث بتنا نرى أنّ وكلاء إيران في المنطقة هم أكثر انتشاراً وتسلحاً من أي وقت مضى، وذلك على الرغم من أنّ إسرائيل لم تتوان عن التصدي لهذا الخطر خلال السنوات الأخيرة من الحرب الدائرة في سوريا، من خلال ضرب المواقع الإيرانية التي تقول إسرائيل أنها لصنع وتطوير صواريخ دقيقة، حيث نفذت خلال عام 2020 فقط 500 ضربة جوية (6) ضد هذه المواقع، وذلك للحيلولة دون التمرکز العسكري الإيراني في سوريا، فضلاً عن منع انتقال المعدات والتقنيات العسكرية المتطورة إلى حزب الله، هذا عدا عن الخطر الذي تستشعره إسرائيل، من الخطوات التصعيدية الأخيرة التي أقدمت عليها إيران في ما يتعلق ببرنامجها النووي، والذي دفعها إلى شنّ ضربات نوعية ضد المفاعلات النووية الإيرانية والمواقع الحيوية داخل الجغرافية الإيرانية خلال صيف العام الفائت.

جاء في التقرير السنوي لمركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي للعام 2020 أنّ إسرائيل ستدخل الحرب مع إيران إذا استمرت الأخيرة في التقدم نحو امتلاك القوة النووية، وهذا ما يحدث فعلياً على الأرض، كما اعتبر التقرير أنّ أكبر خطر يواجه إسرائيل في عام 2021 هو خطر وكلاء إيران، وشدد على ضرورة الوقوف في وجه

هذه التهديدات من خلال استهداف "المحور الشيعي" (7)، الذي يتمثل في الجماعات الموالية لإيران دول المنطقة.

صعوبة التوصل لاتفاق على المدى القريب

يبدو جلياً أنّ حلّ الملف النووي الإيراني شديد التعقيد، لن يكون بالأمر اليسير، ولن يكون بإمكان الإدارة الأمريكية الجديدة العودة إلى التوافق مع إيران، في وقت قريب، كما كانت الحال عليه عام 2015، وذلك بسبب تعقد المشكلة، بعد بروز الأزمات العربية، ولا سيما في اليمن وسورية والعراق، والأحداث الساخنة التي استجذت في المنطقة، منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في أيار/ 2018، إضافةً إلى الضغط الكبير الذي بات يشكله حلفاء الولايات المتحدة، المتضررون، لعدم منح أي فرصة جديدة لإيران تساهم في إعادة حيويتها والمضي قدماً في تهديدها لأمنهم.

احتمال المواجهة المباشرة

هناك أصواتٌ من داخل إيران باتت تحذر من خطورة تأزم الأوضاع، وتتنذر من حرب كارثية وشيكة الوقوع، حيث خاطب الرئيس الإيراني السابق أحمدني نجاد، قبل أيام، الرئيس حسن روحاني، يحذره من وقوع حرب مدمرة تقترب من الاشتعال، ستلحق الضرر بشعوب المنطقة كلها في حال وقوعها.

في الخاتمة، وفي ظل المعطيات والمؤشرات القائمة على الأرض، وفي حال استمرار التصعيد النووي من قبل إيران، وعدم التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يفضي إلى نزع فتيل الأزمة، فإنّ احتمال التصعيد وارد، ومن الممكن أن تتطور الأمور في البداية إلى مواجهات مباشرة بين وكلاء إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، سيما وأنّ هناك توجهاً أمريكياً لإدراج جماعة الحوثي في اليمن والحشد الشعبي في العراق على قوائم الإرهاب، وفي حال صدور ردود فعل مباشرة من إيران، قد يتوسع نطاق الصراع وتدخل إيران أيضاً على خط المواجهة، ولن يكون ذلك في صالح إيران بالدرجة الأولى، سيما وأنه من الممكن أن تكون عزلتها قد ازدادت حينها، لكن ضرر نشوب مثل هذا الصراع سيطل الجميع بالتأكيد، وفي مقدمتهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

المراجع والمصادر:

- 1- أمريكا ترسل قاذفتي B-52 إلى الشرق الأوسط لتوجيه رسالة جديدة إلى إيران_يناير / كانون الثاني 2021 - <https://cutt.us/40gLJ>

- 2- حاجی‌زاده: قدرت موشکی در غزه و لبنان حاصل حمایت ایران است_ 2021/1/2 - <https://cutt.us/fjEpL>
- 3- نیویورک‌تایمز: آمریکا چند هواپیمای جنگنده را جایگزین ناو هواپیمابر نیمیتز در خلیج فارس کرد - 2020/1/2 - <https://cutt.us/UiCxu>
- 4- البرنامج النووي الإيراني: طهران "بدأت بالفعل" تخصيص اليورانيوم بنسبة 20 في المئة والاتحاد الأوروبي يحذرهما- يناير/ كانون الثاني 2021- <https://cutt.us/t2g9b>
- 5- ایران تبدأ تشييد مفاعل نووي ثان بمحطة بوشهر- 10نوفمبر 2019 - <https://cutt.us/15dO5>
- 6- 500 ضربة إسرائيلية في عام واحد- طوني فرنسيس - الاثنين 14 ديسمبر 2020 - <https://cutt.us/p5J24>
- 7- ارزیابی راهبردی اسرائیل برای سال ۲۰۲۱؛ ایران «وخیم‌ترین» تهدید است- فرنوش رام- 2020/1/6- رادیو فردا- <https://cutt.us/9oU81>

تجميد لعبة المصالح في سوريا، والمشهد في انتظار "بايدن"

مركز الفرات للدراسات

توالت على الأزمة السورية، خيباتٌ كثيرة، نتيجة مواقف الإدارة الأمريكية، ونهج رؤسائها السابقين، بدءاً من فشل إدارة أوباما، عند إعلانها عن خطوط حمراء تم تجاوزها، والثقة المطلقة بموسكو، لإزالة الأسلحة الكيماوية في سورية، وتسليح المعارضة، تلاها فشل إدارة "ترامب" بالرغم من دورها في إنهاء تنظيم داعش الإرهابي، لكنها خسرت الثقة، بخيانتها لحلفائها الكرد، وتفويضها للدبلوماسية في سورية إلى روسيا وتركيا، وما تبعها من هجمات، وهجرة، ونزوح، وإعلان الرئيس الأمريكي بانسحاب القوات الأمريكية مرتين من سوريا، وهو نهج مختلف عن سابقه، إلا إن ذلك لم يحرز أي تقدم لحل للأزمة السورية.

ما سبق أثار التساؤل حول سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، فيما إذا كانت ستستمر في انتهاج سياسات الإدارة السابقة، أم ستتبع سياسة مختلفة. وفي ظل عدم وضوح الرؤيا؛ يرى البعض إمكانية التبدل في بعض مواقف الإدارة الأمريكية تجاه سوريا، لإصلاح الأضرار السابقة، والمتراكمة، بناءً على وعود سابقة لبايدن، باستخدام القيادة الأمريكية، ونفوذها، لفرض نتائج أفضل في سوريا، الأمر الذي أثار حفيظة القوى النشطة في سوريا "محلية أو دولية"، حول سلوك الولايات المتحدة، وخططها تجاههم، خاصة مع توقعات تبني "بايدن" خطةً تحدُّ من النفوذ الروسي، والتدخلات التركية، وتحجيم الدور الإيراني في سوريا، فباشرت كل قوة نشاطها بما يضمن تأثيرها في المنطقة، أما بتعليق أجندها، أو باستخدام أساليب أخرى، لفرض واقع جديد يمكن وصفه كالتالي:

حذر روسي

روسيا من القوى التي تنتظر نهج السياسة الأمريكية بإدارتها الجديدة، وتبعاته في سوريا، فهي من الدول التي استفادت من إدارة ترامب، ومن الطبيعي أن تبدو متوترة، في ظل الإدارة الجديدة. لذا قد ترى التغييرات في الإدارة الأمريكية القادمة تتعارض

مع مصالحها، وترجح أن يكون تفاوض "بايدن" وفريقه معهم من موقع قوة، على عكس التقارب الغير مسبوق مع "ترامب"، فهم يتوقعون الأسوأ مع منافسه الفائز "بايدن"، لذا تستغل روسيا فترة "البطة العرجاء" لإدارة ترامب، لتعزيز نفوذها في سوريا، وفرض أمر واقع جديد؛ حيث تعتبر قواعدنا الحديثة في مناطق شمال وشرق سوريا، أحد خططها، كقاعدتها العسكرية جنوب "عين عيسى / شمال الرقة"، كإحدى المهام، فيما يتعلق بالتكتيكات العسكرية، أما فيما يتعلق بالتكتيك الدبلوماسي، فهي تسعى إلى ذلك من خلال تعزيز مناصاتها "موسكو والقاهرة" بتقاربها مع الكرد، وتشكيل جماعات ضغط قوية، لتقوية نفوذها في المفاوضات السياسية. الأمر الذي يفسح لها مجالاً للمناورة في ظل أي طارئ جديد، تفرضه واشنطن، أو تقاربها مع انقرة.

ومن ناحية أخرى لا تريد موسكو الحكم على سياسة الإدارة الجديدة في سوريا، على أنها جيدة أو سيئة بالنسبة لها، فمن ناحية تراها قادرة على خلق عقبات أمامها، ومن ناحية أخرى ربما توفر فرص جديدة لها، لذا فضلت موسكو تجنب أي سلوك من شأنه يثير غضب الولايات المتحدة وخاصة في سوريا.

وبالرغم من تنسيقها مع تركيا، لتقويض نفوذ الكرد في شمال وشرق سوريا، إلا إن الطرفين يسعيان قدر الإمكان تجنب استفزاز الأمريكيين، باستفزاز حلفائهم الكرد؛ خاصة مع زيارة قائد القوات الأمريكية "فرانك ماكنزي" للحسكة، ولقائه مع قائد قوات سوريا الديمقراطية، "مظلوم عبدي" في ديسمبر 2020، لتبدو رسالة من واشنطن، بعدم رضاها عن سلوك الطرفين، ويتعارض مع سياستها، وتحركها في الملف السوري؛ فروسيا باتت تراعي أي تحرك ضد قوات سوريا الديمقراطية، لتجنب دخولها في صراع مع القوات الأمريكية في مناطقها، الأمر الذي يعقد أي تفاوض مع الإدارة الأمريكية الجديدة في المستقبل، ويضرب مصالحها في المنطقة عموماً، وسوريا بشكل خاص.

قلق تركي

تركيا أيضاً من الدول التي كانت تربطها علاقة وثيقة مع إدارة "ترامب"، الذي منحها الضوء الأخضر لفعل ما تريد في شمال وشرق سوريا، كما أثنى بطريقة تعامل الرئيس التركي "أردوغان" مع محاولة الانقلاب، رغم قمعه لمواطنيه،

بالإضافة إلى الإشادة بفوزه المثير للجدل للاستفتاء للحصول على صلاحيات واسعة ومطلقة؛ لكن مع إدارة بايدن يبدو أن الوضع مختلف تماماً، فبحسب المسؤول السابق في البنتاغون والباحث المقيم في معهد «أمريكان إنتربرايز» مايكل روبين، لشبكة «سي إن بي سي»: إن الشيء الوحيد الذي جعل العلاقة متماسكة على مدى السنوات العديدة الماضية هو علاقة ترمب الشخصية بأردوغان، مضيفاً أنه مع خروج ترمب يجب أن يشعر أردوغان بقلق شديد للغاية، هذا لأن نقاط الصراع بين أنقرة وواشنطن كبيرة وواسعة، وهي نقاط تكشف مواقف متناقضة تجاه الجغرافيا السياسية والتحالفات والحكم. إضافة إلى تصريحات "بايدن" السابقة بدعم معارضة اردوغان، والاعتراف بالإبادة الأرمنية، ومنظومة صواريخ S-400 الروسية، ودعمه للعقوبات الأمريكية ضد تركيا نتيجة هجماتها على كرد سوريا، وتصريحاته المؤيدة للكرد، والتي أثارت حفيظة تركيا لدرجة اعتبرته مؤيداً للكرد ومعادياً لها. لذا فمن الطبيعي أن تشعر أنقرة بالقلق من مواجهة واشنطن لأجندتها في المنطقة، وخاصة في سوريا والتي ستلحق ضرراً بمكاسب تركيا إذا ما عازمت واشنطن القيام بذلك.

لكن بالمقابل ترى تركيا إمكانية إيجاد أرضية مشتركة بينها والولايات المتحدة، كخروجها من الصف الروسي، وعودتها للحظيرة الأمريكية. ومراعاة التوازنات في شمال وشرق سوريا، فهي تحاول قدر الإمكان تقليص بعض المكاسب الكردية في المنطقة، قبل تولي الرئيس الأمريكي المنتخب "بايدن" الإدارة، وسط خلاف كبير معها، فتوجسها من سياسة مختلفة لهذه الإدارة في سوريا؛ خاصةً مع زيارة "ماكنزلي" ولقائه مع "عبدي"، ترجمتها أيضاً كرسالة واضحة لدعم جهود الأخير، لكسب الوقت لحين وصول الرئيس الأمريكي "بايدن" للسلطة، الأمر الذي قابلته تركيا بتعليق أي تدخل مباشر لعملياتها في المنطقة، خشية أي تصعيد جديد مع السابق. فبادرت مع شركائها بالضغط على قوات سوريا الديمقراطية، للهجوم على "عين عيسى" الاستراتيجية شمال شرق سوريا، عبر تكليف وكلائها بالسيطرة على البلدة؛ وإنشاء قاعدة جديدة لها شمال البلدة "عين عيسى"، على غرار القاعدة الروسية في جنوبها، في مسعى منها لتسريع جهودها لفرض واقع جديد على الأرض، بالوقت الذي ينشغل به الأمريكيون بسياستهم الداخلية.

تفاوض إيراني مشوب بالحذر

إيران من الدول التي تعلق آمال عريضة على الرئيس المنتخب "بايدن"، فسياسة سلفه تجاهها أدت لمشاكل اقتصادية كبيرة، والاقتراب إلى حافة الحرب بين البلدين؛ لذا تأمل طهران من الإدارة، العودة إلى الاتفاق النووي، التي انسحبت منها واشنطن في مايو 2018، للتخلص من الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها، وهو ما قاله "بايدن" بالعودة إلى الخطة المشتركة ببرنامج إيران النووي؛ الأمر الذي يزيل بعض التوتر بين البلدين.

إلا إنه في حال عودة الاتفاق بين الطرفين، لاشك أن ذلك سيترافق مع مطالب أمريكية، وخاصة بشأن الأزمة السورية؛ "تلك الأزمة التي استغلتها واشنطن لاستنزاف موارد طهران، من خلال الضغوطات والعقوبات الاقتصادية". واستمرارها بنهج الضغوطات، للحد من النفوذ الإيراني في سوريا. فأى انفراجة للملف النووي الإيراني وتبعاته الاقتصادية لها، سينعكس سلباً على دمشق، أهمها استحالة تراجع الإدارة الأمريكية الجديدة في سوريا، فطهران تدرك في حال تم الاتفاق للوصول إلى تسوية 2015، بشأن الاتفاق النووي، وغيرها من الملفات الشائكة، ستكون متزامنة مع شروط أمريكية، بينها الحد من فرصة تقوية نفوذها في الأزمة السورية، خاصة أن "بايدن" انتقد بشدة سياسة ترامب في سوريا، التي عززت الموقف الإيراني والروسي هناك. لذا فمحور التعاون بين طهران وواشنطن، لا يمنع المواجهة بالوكالة في مناطق أخرى، وخاصة سوريا، وهذا ما تسعى إيران إليه حالياً، باستغلال الفراغ الأمريكي قبل الانخراط في أية مفاوضات مع الإدارة الجديدة؛ وذلك عبر تكثيف التجنيد العسكري للسوريين في أماكن تواجدها في سوريا، بالإضافة إلى تعزيز نفوذها ضمن وحدات من الجيش السوري كالفرة الرابعة، والحرس الجمهوري، وتنفيذ مشاريع حيوية كشبكة الطاقة، كل ذلك في مسعى تراه طهران ضرورة لتقوية موقفها في أية مفاوضات بشأن الأزمة السورية؛ وفي نفس الوقت تكون منفتحة للتعاون والعلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

تفاوض كردي

رغم أن القضية الكردية في سوريا، لم تحظ بالاهتمام الكافي من الولايات المتحدة في ظل إدارة "ترامب"، التي قوضت المصالح الأمنية الأمريكية، ووسع النفوذ

الروسي، إلا إن الوجود الأمريكي في شمال وشرق سوريا، شكل محوراً مهماً للضغط العسكري بالنسبة للکرد، فقوتهم على الأرض، تعتمد على القوة الجوية للتحالف الدولي، التي تقوده الولايات المتحدة، لضرب أهداف داعش في مناطقهم، وبالمقابل فالوجود الأمريكي يعتمد على قدرات قوات سوريا الديمقراطية، والتي تضمن لها قوة برية فعالة على الأرض.

لذا ينظر الكرد إلى واشنطن كلاعب مؤثر، لحل قضيتهم في سوريا، وهم لم يتلمسوا أية نوايا حقيقية بشأن ذلك، في ظل الإدارات الأمريكية السابقة، ومنتظرونها الآن من الجديدة، بما يضمن تجنب أية احتمالات، قد تؤدي لزعة استقرار المنطقة. كما يتطلع الكرد إلى إعادة تقييم وضعهم في سوريا، بما يرضي تطلعاتهم، ويوقف الهجمات العدوانية التركية على مناطقهم.

لتحقيق هذه المطالب، أو على الأقل جزءاً منها، بات الكرد أيضاً يفضلون لعبة "تجميد المصالح" عبر كسب المزيد من الوقت، أما بتعليق أية خطوات فاعلة على الأرض، أو إطالة أمدها، أو تجنب أية ترتيبات لتسويات أحادية الجانب في المنطقة، خشية أن تثير حفيظة الإدارة الأمريكية الجديدة، أسوة بباقي القوى التي جمدت أية أنشطة مباشرة لها، من شأنها أن تؤذي مصالحها؛ والسعي لفرض واقع جديد كما ذكرناه سابقاً، وهذا ما قابله الكرد بمحاولة الإبقاء على خطوط المواجهة كما هي؛ لضمان عدم فرض أي واقع جديد على مناطقهم، لحين وصول الرئيس الجديد إلى البيت الأبيض.

سوريا منصة تصحيح المسار الخاطئ للولايات المتحدة

رغم أن العديد من أعضاء إدارة بايدن الحالية، كانوا من "المحاربين القدماء" لحل الازمة السورية، إلا إنه مع بادين، ربما تخطو الأمور نحو تصحيح المسار الخاطئ لدورها السابق، والتي تأكلت فيه مصداقية الولايات المتحدة، ورفض وجودها في المنطقة، فتسعى الإدارة الجديدة لاستعادة مكانة الولايات المتحدة على المسرح الدولي، عبر مشاركة الحلفاء، ودعمهم، لذا يعتبر الملف السوري هو الأنسب، لتصحيح هذا المسار، كونها شكلت ساحة صراع وعدم استقرار، ودخلت مرحلة أكثر تعقيداً، وهي قضية لها أهمية لجيرانها الاقليميين في المنطقة؛ لذا يرجح أن تعمل الإدارة الجديدة إطلاق نهج الدبلوماسية متعدد الأطراف، ومتابعة سياسة تفاوضية، تسمح بتقليص

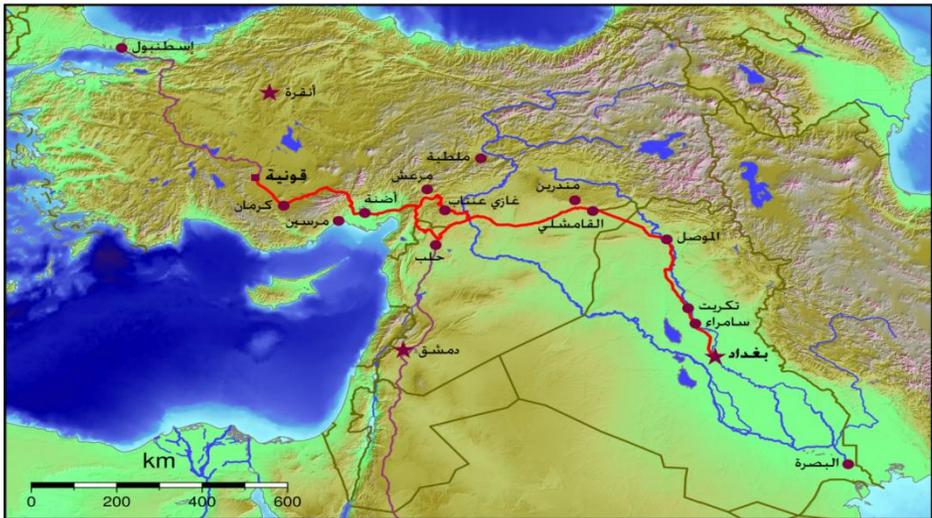
مشاركة الولايات المتحدة إلى الحد الأدنى في "حروبها الخارجية"، أما في سوريا يربح أن تكون ضمن خطة الإدارة الجديدة، دعم استراتيجية "مكافحة الإرهاب الإضافية"، والتي من شأنها ترك وحدات صغيرة، مع قوات العمليات الأمريكية في الخارج، لتدريب ودعم القوات المحلية، التي تقاتل تنظيمي داعش والقاعدة؛ أما المسار الدبلوماسي، فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية القادمة، تعول على النهج الدبلوماسي والتفاوضي، وليس العسكري، للتوصل إلى تسوية شاملة.

إذاً ففكرة التحرك بشكل أحادي، من قبل أي طرف أصبح صعباً، في ظل هذه الظروف، مما قد يعكس سلباً على مصالحها في المستقبل، فباتت صورة إبقاء الوضع على ما هو عليه، هي السائدة، وتعليق أية مغامرة، وتجميد الصراع فيها، لحين وصول الرئيس الجديد للبيت الأبيض وتوضح سياسته تجاه المنطقة.

سكة حديد اسطنبول - بغداد، هدفان بمشروع اقتصادي

واحد

م. إبراهيم حسين أحمد



على مدار التاريخ، كانت الكلمة للقوة العسكرية التي تهيمن، فأن تكون قوياً، يعني أن تكون مسيطراً، ولا زالت هذه السياسة سارية حتى يومنا هذا، ويذكر لنا التاريخ أمثلة كثيرة عن انهيار وصعود قوى وامبراطوريات - قاربت الخمسين امبراطورية - مختلفة، كلها تلاشت واندحرت، بسبب النتيجة الطبيعية أو الواقعية لتطور التاريخ، منها ما كان الفساد السياسي سبباً في انهيارها، ومنها ما كان التغيرات على العوامل الاقتصادية لديها، ومنها ما كان بسبب وجود منافسين أقوياء هزموها عسكرياً واقتصادياً.. إلخ، وفي السياق يمكننا ذكر الامبراطورية العثمانية، التي مرت بمراحل كثيرة إلى أن تفككت وتلاشت، بسبب التغيرات في موازين القوى على الساحة الدولية، بالإضافة إلى عوامل داخلية، وكان أحد أهم أسباب انهيارها هي الحرب العالمية الأولى.

والمشاريع الاقتصادية الضخمة؛ عادة ما تكون مرتبطة بهذه الامبراطوريات، ويُعتبر مشروع سكة حديد اسطنبول - بغداد، من أكثر الأمثلة وضوحاً على أن مد خطوط المواصلات ليست مسألة اقتصادية فقط، بل هي مسألة عسكرية وسياسية أولاً، فمن يحكم، هو صاحب القوة العسكرية على الأرض، والحرب العالمية الأولى، فككت الامبراطورية العثمانية، وباتت سوريا تحت الانتداب الفرنسي، في حين أصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، وبالتالي تعرض هذه المشروع للكثير من الانقطاعات في تاريخ انشائه، بسبب تلك التغيرات في موازين القوى.

كان مشروع سكة حديد اسطنبول بغداد، من المشاريع الضخمة التي خطت لها الامبراطورية العثمانية، وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي كان يريد ربط أجزاء الامبراطورية العثمانية عن طريق السكك الحديدية، ولأن علاقة العثمانيين كانت جيدة مع الألمان، لاعتقادهم أن ألمانيا ليس لها أطماع استعمارية في الدولة العثمانية، فكانت العلاقات الاقتصادية قائمة بين الدولتين، وكان هناك خط فعلي يربط برلين مع اسطنبول، لاحقاً؛ تم التخطيط لبناء سكة حديد تربط اسطنبول ببغداد، وبرؤوس أموال ألمانية، بحيث يمتد الخط من برلين إلى بغداد، وبالتالي تنشط حركة التجارة والنقل، حتى تصل إلى الهند عن طريق البحر.

جُوبه هذا المشروع برفض من قبل انجلترا في البداية، لأن الهند كانت مستعمرة انكليزية، وهذا ما أدى إلى عرقلة العمل، لكن تم البدء بالمشروع فعلياً في عام 19.3م ، واستمر العمل فيه حتى الحرب العالمية الأولى، ثم توقف بسببها، ثم بعدها أصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، ولأن المصالح الدولية تتغير، عملت بريطانيا على هذا المشروع بنفسها وعلى نفقتها، واستمر المشروع حتى عام 1940، بشكل متقطع، بسبب الحروب. حيث استمر العمل عليه لمدة 37 سنة، وفي عام 1940 انطلقت أول رحلة من اسطنبول إلى بغداد على هذه السكة، واستمر الخط بالعمل حتى عام 1970 ثم توقف.

لا زال الخط موجوداً حتى اليوم، لكنه تعرض للتدمير في كثير من أجزائه، خاصة في العراق، من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجليد بالذکر أن الخط يمر من الأراضي السورية، خاصة في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وفي مدينة القامشلي تحديداً.

الهدف التركي الظاهر من إحياء المشروع

تُعتبر سكة الحديد المزمع إنشاؤها وإعادة تأهيلها، بالنسبة لتركيا، طريق حديدي ذو أهمية دولية، حيث سيربط أوروبا بآسيا الصغرى والشرق الأوسط، ويربط محطة حيدر باشا في اسطنبول، بمحطة البصرة في العراق، ويصل حتى بغداد، ويتصل عن طريق الخطوط البديلة والفرعية بشمال إيران وروسيا وسوريا وفلسطين، كما يتم التخطيط لإيصال الخط إلى ميناء الفاو العراقي، المطل على الخليج العربي.

إذن؛ فالمشروع بالنسبة لتركيا يعتبر شرياناً مهماً للتجارة الدولية، وممرّاً تجارياً من الشرق إلى الغرب، والعكس صحيح، وإحياء خط النقل الجديد هذا، يأتي في وقت تعززت فيه العلاقات بين تركيا والعراق، حيث تعد تركيا مصدراً رئيسياً للسلع الواردة إلى العراق، ويبلغ التبادل التجاري بين الدولتين حوالي 16 مليار دولار، ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لتركيا كمر للتحارة العالمية، وما حصل من لقاء بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مؤخراً، كان أحد أهدافه هو إعادة تأهيل وإحياء هذا الخط.

العراق المنهك اقتصادياً وسياسياً

يُعتبر هذا المشروع بالنسبة للعراق؛ مساراً مهماً؛ سيوصل العراق لأول مرة بسكة حديد مع دول الجوار، حيث شرعت بغداد فعلاً في إصلاح خط سكة حديد يربط العاصمة بالموصل، ومن ثم يصل إلى تركيا، وقد ذكر وزير النقل العراقي ناصر بندر -بتاريخ 2020/12/20م- أنهم "بدأوا فعلياً في إصلاح بعض القناطر التي دمرتها عصابات تنظيم داعش الإرهابي، وخلال شهرين سيكتمل العمل"، كما ذكر أيضاً أن "عمليات البدء الأولية بالمشروع، جاءت بعد تفكير بشكل جدي لإعادة تشغيل القطر من بغداد إلى الموصل ومن ثم إلى تركيا"

الخط الجديد بين البلدين يعد جزءاً من مشروع أكبر، كما ذكر الوزير العراقي، حيث أعلن أن شركات صينية وتركية، قدمت إلى البلاد لبدء مشروع "القناة الجافة"، وهو عبارة عن خط لجعل العراق ممرّاً للبرصائع القادمة من أستراليا وشرق آسيا نحو أوروبا عبر تركيا، حيث أن الخطة تشمل إفراغ حمولة السفن في الموانئ العراقية، وأبرزها ميناء الفاو الكبير المطل على مياه الخليج، ومن ثم نقلها عبر خطوط نقل برية إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، ما سيققل من الازدحام على المنافذ البرية بين البلدين،

لذا فالمشروع سيعزز من مكانة الموانئ العراقية أيضاً، ويكون سبباً في تقوية اقتصاد العراق، الذي أنهك بسبب تحول العراق إلى دولة فاشلة بعد سقوط نظام صدام حسين، وتحولها إلى تابع ضعيف لكل من أمريكا وإيران.

الصين وإيران

يبدو أن هذا المشروع سيكون رافداً آخر لمشروع الصين الاقتصادي، حيث ستخرج البضائع من الصين، مرةً خلال دولة باكستان، ومنها إلى ميناء جوادر الباكستاني، ثم عن طريق البحر والخليج العربي إلى ميناء الفاو، ثم العراق؛ وتركيا، حتى تصل إلى أوروبا، ورغم أن الصين قد أنشأت بالفعل سكة حديد تمر عبر كازاخستان، فبعد مغادرة القطارات الصين، ستعبر عبر كازاخستان في آسيا الوسطى، ثم تنقل العبّارات البضائع عبر بحر قزوين إلى باكو؛ قبل أن تنطلق إلى غرب أوروبا عبر جورجيا وتركيا، إلا أن سكة حديد بغداد اسطنبول ستكون دعماً آخر للصين في هذا الاتجاه.

تُعتبر الاتفاقية بين العراق وتركيا من حيث المبدأ، هي اتفاقية بين دولتين ذات سيادة، وهما تركيا والعراق، لكن عندما ندقق في الأمر، نجد أن العراق بالذات بعد نظام صدام حسين باتت دولة مفككة، وتفتكك بها الطائفية من كل الجهات، بالإضافة إلى تابعيتها سياسياً للمحور الإيراني، وإيران ليس من مصلحتها أن يكتمل هذا المشروع، لأن اكتماله يعني عقد علاقات بين العراق وبلد مسلمٌ سني هو تركيا، وهذا قد يؤدي بإيران إلى الوقوف ضد هذا المشروع، عن طريق أذرعها في المنطقة، لكن لأن مستوى العلاقات بين الصين وإيران وصل إلى حدود الشراكة والتفاهم، وهو مستوى متقدم وقوي من مستويات التنسيق والتشاور في العلاقات الدولية، فقد رفضت الصين استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية؛ لتعديل سلوك النظام الإيراني، كما رفضت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، ثم رفضت عودة العقوبات الاقتصادية على إيران، بالإضافة إلى عدم تصفيرها واردات النفط الإيراني رغم العقوبات الأمريكية المشددة ضد إيران، كل ذلك قد يكون دعماً للموقف الصيني في إقناع إيران بقبول هذا المشروع، خاصة أن سكك الحديد الفرعية تصل لإيران أيضاً، وهذا ما قد يعود بفائدة اقتصادية عليها، بالإضافة إلى الهدف الخفي من المشروع وهو ضرب التجربة الكردية كما سنرى لاحقاً؛ وهذا يصب في صالح إيران أيضاً.

ماذا بالنسبة لإقليم كردستان

رغم أن الهدف التركي - العراقي الظاهر من المشروع المزمع إنشاؤه، هو انعاش اقتصاد البلدين، لكن في الوقت نفسه سيعتبر المشروع ضربة قوية لتجربة إقليم كردستان، وخنقاً اقتصادياً له، وهذا قد يكون الهدف التركي الخفي من وراء تنفيذ هذا المشروع.

يملك إقليم كردستان، أربعة معايير دولية، منها ثلاثة معايير مع دولة إيران، وهم: معبر حاج عمران، وباشماخ، وبرويز خان، ومعبراً واحداً مع تركيا، هو معبر إبراهيم الخليل.

ويُعتبر معبر إبراهيم الخليل البري؛ الذي يقع في مدينة زاخو، التابعة لمحافظة دهوك؛ بإقليم كردستان العراق، المنفذ الرئيس للتبادل التجاري مع أنقرة، حيثُ تعتبر تركيا المصدر الرئيسي للسلع الواردة إلى العراق؛ عن طريق هذا المعبر؛ بحكم القرب الجغرافي، وهذا ما يعني تكلفة نقل أقل، وتنافسية أكبر للسلع التركية مع أخرى أجنبية، ويدرُّ هذا المعبر ما مقداره ملياراً ونصف المليار دولار سنوياً على إقليم كردستان.

عندما قرر رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني إجراء استفتاء شعبي - بتاريخ 25 أيلول عام 2017 - لتقرير مصير كردستان العراق، هدّدت الدول الإقليمية وعلى رأسها تركيا، بعواقب وخيمة حال الاستمرار في الاستفتاء، وقد ذكر وقتها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن أكراد العراق لا يعرفون كيف يقيمون دولة، مؤكداً أنهم سيتضورون جوعاً، عندما تُمنع الشاحنات من الذهاب إلى الإقليم، كما هدّدت تركيا بإيقاف تصدير النفط من الإقليم إلى أراضيها، وقد تم تنفيذ ذلك بالتعاون مع حكومة العراق وقتها، مما أدخل ذلك إقليم كردستان في أزمة اقتصادية خانقة.

وقد تنبه الرئيس التركي آنذاك إلى حجم الأموال التي يدرّها معبر إبراهيم الخليل على إقليم كردستان، ولأن موقف الإقليم في تلك الفترة لم يكن واضحاً فيما سيلغي أو يجمد نتائج الاستفتاء، ولكي لا تتوقف العمليات التجارية بين تركيا والعراق، سارع الرئيس التركي -وفي خطوة ملفتة - إلى الاتفاق مع الجانب العراقي على فتح معبرٍ جديد بين الطرفين، بحيث يكون بديلاً عن معبر إبراهيم الخليل، هذا المعبر اطلق عليه اسم "أوفا كوي"، بحيث يكون هذا المعبر صلة وصل مباشرة بين تركيا والعراق عن طريق محافظة نينوى العراقية، لكن لم ينفذ المعبر حتى اليوم.

معبر أؤفا كوي

قد يكون هذا المعبر هو كلمة السر لكل المشروع، حيث سيمر مباشرة من الأراضى التركىة إلى الأراضى العراقىة، دون المرور بأراضى إقليم كردستان.

طرح وزير الخارجية التركى هذه الفكرة مرة أخرى على الحكومة العراقىة عام 2019، لكن الموضوع لم يلق ذلك الصدى، بسبب الظروف السىاسىة الحالىة، بالإضافة إلى الغموض الذى يكتنف الاتفاقىة الأمنىة بىن كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكىة حول المنطقة الأمنة فى شمال وشرق سوريا، ولىس مستبعداً أن يكون أحد أهداف تركيا من إنشاء المنطقة الأمنة هو انشاء هذا المعبر، فهى تدرك جيداً مركزىة إقليم كردستان العراق كمحرك وقاعدة صلبة تتحرك منها الخطوات الكردىة اللاحقة فى باقى أجزاء كردستان، وتعلم جيداً أن وجود إقليم كردي يتمتع بشبه استقلال، ومزدهر اقتصادياً يشكل خطراً على سىاستها الرامىة إلى إبقاء الكرد ضعفاء، وتحت السىطرة، ولأنها علمت أن سىاسة احتواء الإقليم باءت بالفشل، وكان الاستفتاء برهاناً على ذلك، لذلك تسعى إلى تنفيذ معبر "أؤفا كوي" لتقطع الشريان الواصل بىن الإقليم والإدارة الذاتىة الديمقراطىة فى شمال وشرق سوريا سىاسياً؛ واقتصادياً عبر قطع معبر "فىش خابور" الرئىسىة لاقتصاد مناطق الإدارة الذاتىة، والإمدادات العسكرىة واللوجستىة، بالإضافة إلى الهدف الآخر والهام بالنسبة لها، وهو خلق الإقليم اقتصادياً.

سىتطلب فتح معبر "أؤفا كوي" الحماية الأمنىة، والذى قد تستخدم ذرىعةً فى انتشار أمنى تركى فى المنطقة، وهذا ممكن فى ظل الخلافات الكردىة الكردىة، ولىس مستبعداً أن تنتشر القوات التركىة عبر قواعد ثابتة على طرفى الطريق الواصل بىن "أؤفا كوي" وبغداد، بالإضافة إلى أن المصالح المشتركة بىن أمىركا وتركىا، العضوىن فى الحلف الأطلسى يعطى احتمالىة كبرىة لفتح الولايات المتحدة الأمريكىة الطريق لتركىا لتنفيذ مشروعها، وبذلك يكون الرئىس التركى قد نفذ مشروعاً يهدف إلى ضرب أكثر من قوة كردىة بطرىق تجارىّ واحد.

ستصنرُ تركيا أكثر على فتح المعبر فى حال لو أرادت مدّ سكة حديد عبره، لىكون بديلاً عن سكة الحديد التى تمر بمناطق الإدارة الذاتىة فى شمال وشرق سوريا.

سكة حديد اسطنبول - بغداد وشمال شرق سوريا

تمرُّ سكة حديد المشروع القديم من الأراضي السورية إلى العراق؛ وخاصة في مناطق شمال وشرق سوريا، وتحديدًا في مدينة القامشلي، وهذا يعتبر مشكلة بالنسبة لتركيا، بسبب عدائها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وقد تضطر تركيا إلى تفاهمات معينة مع "قسد" بوساطة أمريكية؛ حتى يكون هذا الطريق آمناً، وهذا غير ممكن في ظل العداء الظاهر من تركيا تجاه هذه القوات، وعزمها على إنشاء منطقة آمنة على طول الحدود السورية الشمالية.

وفي حال لم تستطع تركيا إنشاء منطقتها الآمنة، بالإضافة إلى عدم توصلها إلى تفاهمات مع قوات سوريا الديمقراطية، فسيكون الحل البديل لها هو إنشاء خط آخر يوصل مدينة "نصيبين" بالأراضي العراقية، وعبر معبر "أوفا كوي" تحديداً، وبالتالي سيصبح المعبر يحتوي على طريق بري؛ بالإضافة إلى سكة حديد، دون المرور بالأراضي السورية.

سيزيد هذا الخط من تكلفة المشروع، لكن لن يكون عائقاً بالنسبة لتركيا، طالما هو يحقق لها هدفين استراتيجيين، الأول الربح التجاري على المستوى الدولي، والثاني هو ضرب القوى الكردية المتواجدة في المنطقة.

على الأغلب؛ سيتم تأجيل الخط الذي يمر من سوريا إلى آخر خطوة، حيث ستقوم كل من تركيا والعراق أولاً بتأهيل الخطوط التي تمر من أراضي الدولتين.

خلاصة

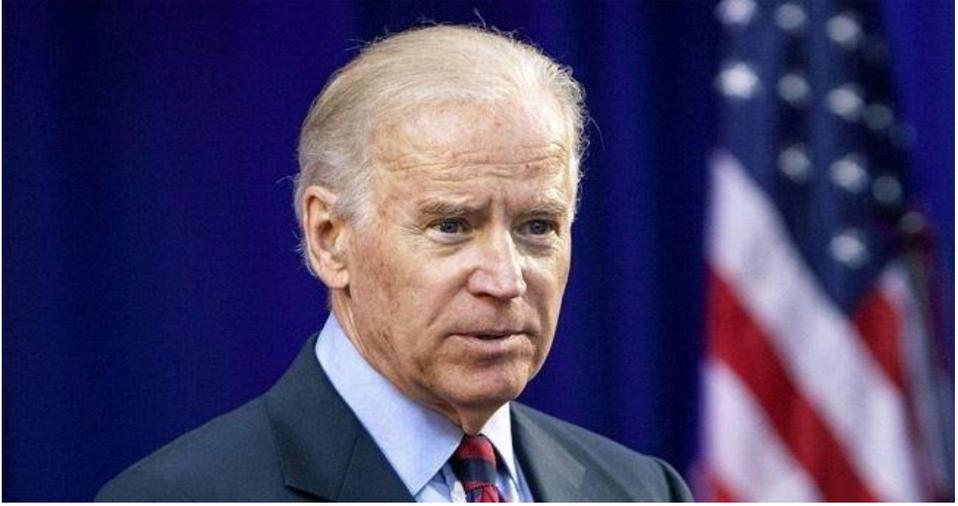
كل ما تم تحليله فيما سبق، متعلقٌ بالتوازنات الدولية، والقوى الفاعلة في الشرق الأوسط، فالصين كقوة اقتصادية كبرى، قد يكون لها دورٌ مستقبلي في استكمال هذا الخط، وأمريكا الحليفة لتركيا في حلف الناتو، قد لا تجد في المشروع ضرراً على مصالحها.

المتضرر الوحيد من هذا المشروع؛ هو إقليم كردستان، والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وذلك يستدعي منهم سرعة في حل الخلافات العالقة بين الجزأين الكردستانيين، لأن حل تلك الخلافات قد يزيد من الدعم السياسي للطرفين، فاتفاق الأطراف المعنية بالقضية الكردية مباشرة؛ وهي العراق، إيران، تركيا، سوريا، في

فترات سابقة، يُعيد احتمالية أن تترك هذه الدول خلافاتها هذه المرّة أيضاً على طرف،
لتنفّرغ للقضية الكردية، التي برزت بشكل واضح خلال الأزمات التي عصفت
بالشرق الأوسط في السنوات العشر الأخيرة.

سوريا ... ملفات ساخنة على طاولة بايدن

د. شوقي محمد



رياح التغيير في الولايات المتحدة بعد ترامب، ستحمل معها الكثير من الخيارات. فربان المركب الجديد، بخبرته السياسية، التي تمتد لأكثر من خمسين عاماً، حتماً ستكون له بصماته، ليس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل وفي العالم أجمع. والرئيس، الذي ورث من سلفه الكثير من الإشكالات في السياسة العالمية عموماً، والشرق الأوسط خصوصاً، قد تكون له خياراته الملزمة بالتصحيح حيناً، أو تلك التي قد تنمهي مع رغبات المؤسسات الأمريكية أحياناً أخرى. فالسياسي الديمقراطي المخضرم، هو ابن لتلك المؤسسات، وواحد من عرابي سياساتها في فترات متعددة.

احتواء النفوذ الإيراني هاجس أمريكي متلاحق

منذ بدء حملته الانتخابية؛ بدأت الأطراف المتصارعة في سوريا، وتلك الفاعلة على الأرض، بإعادة حساباتها بشكلٍ مضطرب، ولكن يبقى النفوذ الإيراني المتمدد في

سوريا، ومن قبلها في العراق ولبنان، وإمداد حلفائها والجماعات غير الدولية هناك بالمعدات والأسلحة، الهاجس الذي يقض مضجع الولايات المتحدة واسرائيل معاً، وقد يشعر الريان الجديد بأن هذا النفوذ قد يكون أحد أهم أوراق التفاوض حول الاتفاق النووي إذا ما قرر الرئيس العودة إليه بطريقة أو بأخرى، وفق خياراته السياسية في المنطقة.

إذاً، المسألة الأصب التي قد تواجه الرئيس الأمريكي الجديد في سوريا، هي تمدد النفوذ الإيراني وانتشار مواقعه العسكرية على الجغرافية الجنوبية لسوريا، أي بمحاذاة حدود الحليف الارتكازي الأول للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط "اسرائيل"، ومما يصعب من هذه المسألة أكثر أن التدخل العسكري الروسي في سوريا ألزم موسكو بالتحالف مع إيران، ومن ورائها الميليشيات الطائفية التي تستخدمها، كجماعة حزب الله وميليشيا لواء القدس وغيرها.....).

في التعامل مع سياسات موسكو على الأرض

مع تعقد المشهد السياسي والوقائع على الأرض، معاً في سوريا، نتيجة السياسات التي تنتهجها روسيا، والداعمة لإحياء الحكومة السورية من جديد، واللعب بالورقة التركية والمعارضة المسلحة، بعد أن أيقنت أنه لا يمكن تقليص النفوذ الإيراني في البلاد، فقد تكون المهمة أمام بايدن قد باتت صعبة، خاصة بعد البلبلّة التي أحدثها سابقه ترامب، بقرار انسحابه من سوريا، ثم العودة مرة أخرى تحت ذريعة حماية المنشآت النفطية.

ومما يجسد هواجس روسيا تجاه خطورة النفوذ الإيراني، توافقه مؤخراً مع تركيا على مناطق شمال وشرق سوريا، للضغط عليها، إلا أن إيران ونتيجة لتحالفها القوي مع المؤسسة الرسمية في سوريا، وتغلغلها داخل أقيية القرار السياسي والعسكري السوري، لم ترضخ لمثل هذه الضغوطات، واستمرت في توسيع نفوذها، وفي دعمها للحكومة السورية التي ترى فيها واحداً من أهم أعمدة محور الممانعة، ويجب الحفاظ عليه كقوة رديفة لها إقليمياً. ولهذا الأمر جانبان متوازيان: الأول هو أن موسكو لا تريد أن يستعر الصراع الإيراني الإسرائيلي على الأرض السورية، وتريد الاحتفاظ بقيادة سورية موالية لها الآن، ولاحقاً بأي شكل كان كون سوريا أعادت موسكو نوعاً ما إلى المسرح الدولي كأحد مديري السياسات والقرارات الاستراتيجية الفاعلة. الثاني

أن قضية التحكم بالصراع الاسرائيلي الإيراني ليست بيد موسكو وحدها، فلكل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا استراتيجيات إلى جانب النوايا والغايات المرحلية، التي قد تخلق مواقف إشكالية تجاه هذه القضية. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل صعدت من حدة خطابها تجاه النوايا النووية الإيرانية وأنه إذا لزم الأمر فقد تشعل معها حرباً مباشرة، وهذا ما قد يدفع بالصراع نحو الأراضي السورية، وهو الأمر الذي لا تحبذه موسكو في سياق تدخلها الحالي في سوريا.

التقارب الخليجي ضمن الرؤية الأمريكية

من زاوية أخرى، يمكننا النظر إلى التقارب الخليجي الذي حصل منذ أيام أنه جاء ليدخل ضمن استراتيجيات المحاور التي اتبعتها القوتين الكبيرتين موسكو وواشنطن في سوريا، فنحن نتذكر أن إدارة ترامب كانت تسعى لتشكيل تحالف واسع من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، بهدف مواجهة تمدد النفوذ الإيراني من جهة، ولمحاربة القوى التي تراها الولايات المتحدة قوى إرهابية من جهة ثانية. لأنه بدون هذا التقارب، أو ما تمت تسميته بالمصالحة الخليجية بين قطر والمملكة العربية السعودية، لم تكن هناك أية نتائج مرضية لتقاربات الحكومات العربية واسرائيل بعد توقيع اتفاقية "ابراهيم"، وباعتقادنا فإن السيد بايدن سيعمل على تقوية هذا التحالف وزج اسرائيل فيه بقوة أكبر، حتى لا تترك الساحة فارغة لكل من تركيا أو إيران، اللتان تعملان بلا هوادة لتبوء مراكز إقليمية عالية، على المستوى الاستراتيجي تارة، وتارة أخرى على مستوى حصد نتائج سياسية عريضة في تشابكاتها، سواءً الإقليمية أو عن طريق ابتزاز الولايات المتحدة الأمريكية حول الملفات ذات الرؤى المختلفة بينهم.

اشكالية قسد ما بين أمريكا وتركيا

وهنا يأتي ملف قوات سوريا الديمقراطية، كواحد من تلك النقاط المتشابكة والخلافية بين الولايات المتحدة وتركيا، فالأخيرة ترى في هذه القوات خطراً على الأمن القومي التركي، وامتداداً إقليمياً لحزب العمال الكردستاني؛ الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية، في حين ما تزال الولايات المتحدة، ومن ورائها قوات التحالف تدعم هذه القوات كشركاء حاربت الإرهاب معهم، وكانت إحدى أهم أعمدة إخفات نيرانه على الأرض، والتي تمثلت بالدرجة الأولى بتنظيم الدولة " داعش ". وهذا الملف

سيشكل واحداً من التحديات الهامة أمام السيد بايدن، فالاستغناء عن هذه القوة المنظمة، والتي تبلغ عشرات الآلاف، ليس بالأمر الهين، خاصة في ظل عدم توفر البديل في مناطق شمال وشرق سوريا، الأمر الذي إذا ما حدث؛ سيتترك فراغاً أمنياً كبيراً، قد يفتح الباب أمام روسيا وإيران وميليشياتها للتمدد في المنطقة الأغنى اقتصادياً والأكثر أماناً في سوريا، مما قد يقوي من مواقعهما، ويحقق العديد من أهدافهم الاستراتيجية من وراء تدخلهم في الأزمة السورية.

وبالتالي فإن مجرد تفكير الولايات المتحدة، بالاستغناء عن هذه القوات، يجب أن يسبقها قرار بالانسحاب الكامل من سوريا، وترك الساحة فارغة أمام الفاعلين الآخرين، للتصرف فيها، وهذا أمر مستبعد، لأن استراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة، ومصالحها القائمة، والملفات ذات الخلاف بينها وبين كل من روسيا من جهة، وإيران من جهة ثانية، ما تزال ساخنة ومعقدة، كما أنها لم تحقق حتى الآن سوى هدفها الأول من التدخل في سوريا، وهو القضاء على "داعش" بالدرجة الأولى، أما الهدف المعلن الثاني وهو إيجاد حل سياسي للأزمة السورية كما تدعي واشنطن وحلفاؤها، ما يزال غير منجز حتى الآن، إضافة إلى عدم تحقيقها لبعض الأهداف الأخرى الجانبية، كقضايا اللاجئين، والمساعدات الانسانية، وعدم لجمها طموحات السيد بوتين في تحويل سوريا إلى قاعدة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في شرق المتوسط خصوصاً، وعودته كلاعب دولي رئيسي من بوابة سوريا، سواء في الشرق الأوسط أو العالم عموماً.

تخفيف للعقوبات الاقتصادية أم تشديدها

إن إحدى أكثر الملفات إلحاحاً بالنسبة لكل من روسيا وإيران، هي مسألة الاستمرار في دعم الحكومة السورية اقتصادياً، وتراكم فواتير مصاريفها العسكرية عليها. خاصة بعد التدهور الاقتصادي الكبير للحكومة السورية، وتراجع قدراتها المالية، المتزامن مع تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية، وتزايد نسب التضخم والبطالة في كلتا الدولتين أيضاً، وبالتالي فإن استمرار دعمهما للحكومة السورية مرهون الآن أكثر من أي وقت مضى بإيجاد فسحة أمام الحكومة السورية وإخراجها من عنق الزجاجة، والعثور على وسيلة تضمن دفعها لفواتير المساعدات العسكرية والمالية التي تلقتها من موسكو وطهران، وهذا ما لا يمكن السماح به من قبل الولايات المتحدة،

كونه يقوي من مواقف الدولتين داخل سوريا، ويزيد من فرص تقوية مواجهتهما مع واشنطن، كما أنها ترفع من القدرات المالية للحكومة السورية، وبالتالي العسكرية، ويجعل من موافقتها على الحل السياسي وفق الرؤية الأمريكية أمراً صعباً. لذلك فمن الأرجح أن السيد بايدن سيعمل على الاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية، وسيبحث عن آليات لفرض عقوبات جديدة، وتشديد لتلك المفروضة سابقاً، حتى إبان قانون قيصر الذي زاد من الصعوبات الاقتصادية والمعيشية في البلاد، وشكل ضغطاً اقتصادياً وسياسياً هائلاً على الحكومة السورية، وقلل من قدراتها في الإنفاق العسكري، ودعم العناصر الموالية لها، سواءً النظامية أو غير النظامية.

بؤر التوتر ومصالح شركات الأسلحة الأمريكية

السيد بايدن لن يهناً أيضاً عندما يفتح ملفاً آخر من على طاولته التي ورثها من سلفه ترامب، وهو توريدات السلاح إلى منطقة الشرق الوسط، والتي بلغ نسبة الولايات المتحدة منها الثلث خلال السنوات السبع الماضية، وهي تشكل - إلى جانب إيراداتها المالية لشركات الأسلحة الأمريكية، وتقوية قدراتها التنافسية أمام كل من المملكة المتحدة وروسيا والصين والدول الأوروبية الأخرى - وسيلة هامة للتأثير في القدرات العسكرية للمتخاصمين من جهة، ولتقوية قدرات الحلفاء أمام خصومهم من جهة ثانية، والمعضلة أن بعض هذه التوريدات من الأسلحة قد تصل عبر قنوات الفساد لجهات معادية للولايات المتحدة، وبالتالي فإن قرار عدم الاستمرار بها يحمل مضاراً مزدوجة، فهي قد تحد من قدرات الحلفاء على الأرض، فضلاً عن تخفيض الإيرادات المالية لشركاتها صانعة الأسلحة، الأمر الذي قد يعرض بايدن لضغوطات أصحاب تلك الشركات، الذين جلهم من الحزب الجمهوري. وفيما لو اتخذ الرئيس الجديد قرار السير في منحنى سلفه، بخصوص توريدات السلاح، فإن ذلك أيضاً يحمل مضاراً مزدوجة، فمن جهة ستزداد حدة الانتقادات التركية، كون بعض تلك الأسلحة تصل لأيدي قوات سوريا الديمقراطية، ومن جهة ثانية ستكون وسيلة لتأجيج الصراعات، ليس في سوريا فحسب، بل في جميع بؤر التوتر في الشرق الأوسط عموماً، بدلاً من تخفيض حدتها كهدف أمريكي معلى، ولو أن الأمر يقتصر على جانب الخطاب الإعلامي فقط. النقطة الأهم هنا هي إمكانية تأليب الرأي العام الأمريكي على القيادة الجديدة، واستخدام هذا الأمر وسيلة للضغط على الرئيس بايدن، لأن السنوات الطويلة من التدخل الأمريكي العسكري المباشر في العراق؛ جاءت بنتائج سلبية على الأرض،

أكثر منها إيجابية، ففي اللوحة بات النظام الإيراني والميليشيات المدعومة منه، وخاصة الحشد الشعبي هي القوى الأكثر سيطرة على القرار، وعلى الأرض في العراق. وهنا هل سيكون مثل هذا الأمر مشجعاً لبايدن لتكرار التجربة في سوريا أم لا؟

ختاماً، يمكن القول ضمن هذا السياق، إن ترامب سترك على طاولة الرئاسة أمام خلفه بايدن إرثاً من الاشكاليات، التي ألهبها بسياساته المتهورة، وملفات ساخنة وشائكة، ليس أصعبها هو التحالف الاسمي الروسي الايراني والمؤسسة الرسمية السورية، بل تعتبر كلها ملفات صعبة ومتداخلة، ولها تشعباتها الإقليمية والدولية، والتي من شبه المؤكد أنه سيتعامل معها وفق رؤى وخطوط واضحة، لا تتعارض مع السياسات الاستراتيجية الأمريكية، ومؤسسات القرار فيها، مع البعض من الحزم والشدة في العديد منها، كاحتواء النفوذ الإيراني والضغوطات الاقتصادية على الحكومة السورية.

لِكسرِ عزلتها.. تركيا تبدأ بحرقِ بعضِ أوراقها

مركز الفرات للدراسات

إنّ اعتماد نهج القوّة ومعاداة السّلام، في مقابل الدبلوماسية، أمرٌ مُكَلِّفٌ للغاية. بالنسبة لأيّ طرفٍ يعتمد. لما يتبعه من تنامي دائرة المقاطعة، واستفحال الأزمات الدبلوماسية، التي تعمق من عزلة معتمديها. وهذا ما ينطبق على تركيا بقيادتها الحاليّة، ونهجها المُتّبَع في سياستها الخارجيّة التي وضعتها في عزلة مع شركائها. مثل تدخلها في صراعات عسكريّة خارج حدودها، في سوريا، وليبيا التي أرسل إليها الأسلحة والمرتزة السوريين، وشنّ هجمات في العراق، وتورّطها بصراع جنوب القوقاز.

الغطرسة التي اتّسمت بها الحكومة التركيّة، منعتها من الجهر بأخطائها، أو من خلال التصريحات الرسميّة، عن أيّ تحرّك جديد مخالف لاستراتيجيّتها السابقة، واستنكار أيّ تصريح أو مبادرة لا تتوافق مع استراتيجيّاتها.

فعندما طالبت وزيرة الخارجيّة السويديّة "آن ليندي" في تشرين الأول/أكتوبر 2020 تركيا بسحب قوّاتها من سوريا، لأنها ساهمت في اضطهاد الكرّد، وحوّلت جزءاً مهمّاً من هذا البلد إلى مركز لتجميع الجهاديين، ونقلتهم إلى بؤر توتر أخرى، ردّ نظيرها التركيّ "جاويش أوغلو" بانفعاليّة قائلاً "إن أوروبا تُعامل تركيا بعجرفة، وتدعم الإرهابيين الأكراد". وكذلك الأمر عند محاولتها التقرب من مصر، أنكرت أية شروط مصريّة لتحسين العلاقات بين البلدين، وهو أيضاً ما دحضه وزير الخارجيّة المصريّ "سامح شكري" بأنّ الأقوال لا تكفي" وإنّما ترتبط بالأفعال والسياسات، والأفعال هي التي تُعيد أية علاقات إلى وضعها الطبيعيّ، في إشارة تؤكد شروط مصريّة بانتظار تطبيقها لتفعيل أيّ تقارب مع تركيا.

يبدو أنّ الحزب الحاكم في تركيا أدرك مؤخراً أنّ نهجه الحاليّ غير مُجْدٍ، وأنّه زاد من عزلته، وجعله يُغرّد وحيداً، وبات الخناق يضيق عليه من كلّ حدب وصوب،

فالمقاربة السياسيّة القائمة على التطرّف في فرض الإيديولوجيّا، والقوّة الخشنّة، بدل الناعمة، باتت عقبة أمام مستقبله السياسيّ لذا بدأ بالتحرك ببطء قائم على سلسلة من التنازلات لدفع ثمن أخطائه، وكبادرة حُسن نيّة لكسر هذه العُزلة بدأ بحرق بعض أوراق الضغط لديه بالتدريج.

ورقة الإخوان المسلمين

لم تُخفِ أنقرة دعمها المُطلق لجماعة الإخوان المسلمين، الذين شكّلوا المحور الأساسيّ لإبراز نفوذها الإيديولوجيّ في المنطقة، وسَعَت للحفاظ على نفوذ لهم. إلا أن هذا المحور شكّل أزمة لها، وتسبّب في عُزلتها، فبدأت تفكّر بالتنازل عن هذه الجماعة لمواجهة هذه العُزلة خاصة مع مصر، ففي آذار/مارس 2021 قال المتحدث باسم الرئاسة التركيّة "إبراهيم كالن" بإمكانية فَنح صفحة جديدة للعلاقات مع مصر ودول الخليج التي دخلت مرحلة الجمود منذ عَزَل "محمد مرسي" عام 2013. عبر اتّخاذ عدّة خطوات بدأتها بمرحلة كمّ أفواه الإعلاميين للتخفيف من انتقاد الرئيس المصريّ "عبدالفتاح السيسي" وتهديدهم بفرض عقوبات إذا خالفوا الأوامر، إبان اجتماع عقده مسؤولون في الخارجية التركيّة مع رؤساء أشهر ثلاث قنوات إعلاميّة للإخوان المسلمين في تركيا، وهي "الشرق، والوطن، ومكملين"، لمطالبتهم بتغيير سياستهم التحريريّة، بما يتلاءم مع المرحلة الجديدة للتقرّب مع القاهرة، وهو ما أكّده "أيمن نور" مدير قناة الشرق أنّ السلطات التركيّة طلبت منهم، بأدب، تعديل سياستهم التحريريّة تجاه مصر، وهو ما نفّذوه باعتذارهم عن بثّ برنامج "شوارع مصر" التي كانت مخصّصة لمهاجمة سياسة الرئيس "السيسي". وتأتي هذه الخطوة كتأكيد لتحوّل السياسة الإعلاميّة العدائيّة تجاه الحكومة المصريّة، لأشهر ثلاث قنوات إعلاميّة لجماعة الإخوان، بين ليلة وضحاها إلى تغطية لبرامج أخرى.

وفي خطوةٍ أخرى، بادرت تركيا، بحسب تقارير، بتقييد حركة جماعة الإخوان المسلمين وتحويلاتهم الماليّة، وإعادة النّظر في تصاريح الإقامة للمقيمين على أراضيها منذ عام 2013، فبدأت جماعتهم بالبحث عن بلدٍ يستوعبهم، وتوزيع قادتهم في أنحاء آسيا وأوروبا، فوفّق، مصادر، عقدت جماعة الإخوان اجتماعات لها في لندن، ركزت فيها على التقارب التركيّ - المصريّ ومنعكساته على قياداتهم المُقيمة على الأراضي التركيّة، وما ينجم عنه من تداعيات نتيجة هذه المصالحة، قد تؤدّي

لتسليم بعضهم للحكومة المصريّة. وأعدّوا تصوّرات، بينها تأمين ملاذات آمنة لهم خارج تركيا، وهو ما يؤكّد تحوّل تركيا إلى طلب مغادرتهم لأراضيها، والإبقاء على آخرين، بشرط عدم ممارسة أيّ نشاطٍ معادٍ لمصر.

ورقة ما بعد الإخوان المسلمين

لا يخفى أنّ التنازل التركيّ بحزّقه لورقة الإخوان المسلمين، له تأثيره على باقي أوراق الضغط التي كانت تعتمدّها، فتركيا ترى أنّ مصلحتها أكبر من بعض الملفّات التي ترعاها. كما جاء على لسان وزير خارجيتها لوكالة "سبوتنيك" في تشرين الأول/أكتوبر 2021 حين قال إنّ المصالح المشتركة بينها وبين مصر أكبر من ملفّ الإخوان"، وهذا تأكيد لتبعات أخرى غير الإخوان المسلمين في مصر، وخاصة الملفّ السوريّ.

المأزق الذي تعيشه السياسة التركيّة باتّ كبيراً، بعد خروج العديد من دول "الربيع العربيّ" من صفّها كمصر وتونس وليبيا؛ وقد تحوّلت نحو الأزمة السوريّة كنوع من المنفعة، لدعم تحركها السياسيّ، فمُيلّ النظام التركيّ الاستبداديّ لاعتقاده بمعرفته كلّ ما هو جيد، وغطرسته دفعته للانخراط في الأزمة السوريّة، التي أوصلتْ بلاده الى حافة كارثة حقيقية، نتيجة تدخّله المباشر، عسكرياً، وتخبّطه سياسياً بتحالفاته غير المتوازنة، مما زاد من عزله، فبحسب صحيفة "لوموند" الفرنسيّة فإنّ الرئيس التركيّ يواجه عزلة أكثر من أيّ وقت مضى، فهو يواجه حليفه الروسيّ، في الوقت الذي تدهورت علاقاته مع حلفائه الغربيّين، فاستراتيجيّته في سوريا فشلتْ بعد مقتل جنوده في إدلب؛" لذا باتّ البحث عن أيّ معبر آمن لإنفاذ نفسه هو همه الأول؛ فأصبح يمارس استراتيجية براغماتيّة واضحة، ويبرم اتفاقيّات على أصوات المدافع، بهدف إعادة تموضعه وتعزيز علاقته مع حلفاء النظام السوريّ، لكسر هذه العزلة، بعد ابتعاده من حلفائه الغربيّين. فلم يُعدّ خافياً أنّ تركيا باتتْ مستعدّة للتخلّي عمّا تبقى من ورقة المعارضة السوريّة "المسلّحة والسياسيّة"، وحتى تمهيد الطريق للتنازل عن باقي المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ورسم نهاية لهذه المعارضة "معتدلة ومتطرّفة"، فكلّ مشاركة تركيّة بأيّ مسار يتعلّق بالملفّ السوريّ أصبح محكوماً عليها بالدوران في فلكٍ داعميّ النظام السوريّ بعدما انكشف الضعف الجوهريّ

لاستراتيجيتها القائمة على دعم المعارضة السوريّة، وعجزها عن مواجهة النظام السوريّ وحلفائه، وعزلتها حتى من شركائها في "الناطو" لدعمها في سوريا.

وما يؤكد تبعات الملفّ المصريّ على الملفّ السوريّ، تلقى المقاتلين المدعومين من تركيا في ليبيا أوامر بالمغادرة. حيث أفادت تقارير بمغادرة حوالي 9 آلاف مقاتل، وإحدى هذه المجموعات تابعة لـ "فيلق الشام" إحدى أكبر فصائل المعارضة السوريّة المسلحة، ويضمّ تحالف جماعات إسلاميّة معارضة، المعروف بانتهاكاته لحياة المدنيين السوريّين في المناطق التي يسيطر عليها، وكونه أحد الفصائل المفضّلة لدى النظام التركيّ، هذا يعني أنه لا يستثني أحداً من سلسلة تنازلاته اللاحقة، والمحطة التالية يُرَجَّح أن تكون سوريا لإنهاء هذا الملفّ، والتي قد تشهد إخلاء جنودها في ما تبقى من مناطق سيطرتها في شماليّ سوريا لتسليمها للنظام السوريّ، التزاماً بتفاهات تقوم على المنفعة، التي تقتضي بحرق ورقة المعارضة السوريّة في الوقت الراهن.

في الختام.. لا بدّ من القول إن تخليّ الحزب الحاكم في تركيا عن جماعة الإخوان المسلمين، وغيرهم من المرتزقة، لن يحدث بشكلٍ جذريّ، فالسياسة الخارجيّة لها مبنية تجاه دعم هذه الجماعات التي يستثمرها في المنطقة كأوراق ضغط لزعزعة استقرار الحكومات، وتعزيز طموحاتها السياسيّة. فالتخليّ التامّ يعني انتحار النظام التركيّ الحاليّ، لكن الاستمرار معهم سيبقي مصدر غزله، فمن اعتمد عليهم وشكّلوا مصدر قوة له رحلوا أمثال "محمد مرسي في مصر وعمر البشير في السودان وفايز السراج في ليبيا"، لذا فالاستراتيجية الشاملة لحكومة العدالة والتنمية في تركيا لن تتغير، إنّما سيكون مجرد تنازل جزئيّ، أو مؤقت، وستعود هذه الاستراتيجية بمجرد أن تسمح الظروف بها مجدداً، وسيواصل دعم هكذا جماعات إذا ما استمرّ هذا الحزب في حكم تركيا، فالمرحلة الحالية استعدت حرق بعض أوراقه كبادرة لكسر عزله، وهي لا تتعلّق بالشخصيّات المؤثّرة لجماعة الإخوان أو المعارضة السوريّة وغيرهم من الشخصيّات التي أصبحت ذات صولات، والذين باتوا يملكون الأموال والعلاقات القويّة مع بعض أصحاب القرار في أنقرة، إنّما ترتبط بالفئة المتوسطة والضعيفة ممّن تبنّوا فكرة الإيديولوجيا الإخوانيّة والمنظرّة، وغيرهم ممّن ساروا كمرتزقة خلف الأوهام التركيّة، فتنازل تركيا عنهم مصحوب بكونهم أصبحوا منبوذين، ويحملون معهم جرائم داعمهم الذين تنازلوا عنهم وعن قياداتهم الذين تجرّدوا منهم وفرّوا، وقد أغلقت جميع الأبواب في وجوههم، بالإضافة إلى افتقارهم للوثائق التي تمنحهم حريّة

التنقل والسفر، فلعبة المصالح تركتهم في أزمة كبيرة. وجعلتهم منبوذين ومكروهين
أينما اتجهوا، ومصدراً لزعة الاستقرار في نظر أي بلد آخر.

إذاً إنَّ ما يحصل من تراجع النظام التركيّ عن العديد من مواقفه السابقة وتنازله
عن حلفائه، إنّما يشير إلى ضعف فعاليته كشريك حقيقيّ وموثوق مهما طال به الزمن،
الأمر الذي زرع ثقة الجماعات التي كانت تعمل تحت إمّريته ممّا قد يُشكّل معضلةً له
فيما لو دعيتْ استراتيجيته إلى العودة لدعم هذه الجماعات.

ماذا يحدث في سوق صرف الليرة السورية وما هي

تداعياته؟؟

مركز الفرات للدراسات

لم يعد ضنك العيش ومصاعب الحياة اليومية مسألة خافية في الشارع السوري، فنتيجة لعدم استقرار سعر الصرف؛ تشهد الأسواق حالة من التوتر غير المسبوق وعدم الاستقرار ونوع من الجمود، متزامنةً مع فوران كبير في الأسعار، مما تسبب بإحداث حالة من الهلع لدى الناس؛ خوفاً من قادم الأيام، وما تحمله من معطيات، قد تكون أخطر حتى من الوضع الحالي، الذي أقل ما يمكن تسميته بأنه خطير للغاية. فتهاوي سعر الصرف يترك آثاره المباشرة على حركة الأسواق والأسعار السائدة فيها باتجاه مستويات ربما يسميها السوريون خيالية أو جنونية؛ ويودي بقيمة الليرة نحو منحدرات خطيرة، تترك معدلات تضخم عالية، تصل اليوم إلى أرقام خيالية، تؤسم آثاراً مؤلمة على بنية الاقتصاد السوري، وتشل من قدرة أفراد المجتمع على تأمين مستلزمات حياتهم اليومية.

معدلات تضخم غير مسبوقة

مع الانحدارات السريعة والمستمرة في قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق وصلت نحو 8400%، لتفقد دخول الأفراد معها الكثير من قيمتها الحقيقية بعد خسارة الليرة لأكثر من 98.75% من قيمتها؛ مقارنة ببداية عام 2011، أي قبل بدء الأزمة السورية؛ التي فقدت معها البلاد جلاً مقدراتها المالية والاقتصادية، وتوجه معظم الإنفاق العام نحو الاستهلاك والإنفاق العسكري؛ على حساب تراجع الإنفاق الاستثماري والإنتاجي، مما كان من شأنه أن يخلق ديناميكية ذاتية لزيادة معدلات التضخم وتهاوي قيمة الليرة، التي باتت تفقد أجزاء متلاحقة من قيمتها بشكل متواتر. فبالمقارنة مع بداية العام الحالي تكون الليرة

قد فقدت 30% من قيمتها تقريباً خلال شهرين فقط بعد أن كان وسطي سعر الصرف خلال شهر كانون الثاني 2980 ليرة للدولار الواحد، أما اليوم فقد تجاوز سعر الصرف 4250 ليرة للدولار الواحد. وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي تكون الليرة قد فقدت نحو 75% من قيمتها أي يكون معدل التضخم خلال عام واحد قد وصل إلى 400%، بمعنى أن كل سلعة تضاعف سعرها أربع مرات بين منتصف آذار 2020 ومنتصف آذار 2021، الأمر الذي يدفع بالقدرات الشرائية لدى الأفراد نحو التآكل المستمر، مما يكون له انعكاسات سلبية واضحة على مستوى المعيشة وكمية السلع والخدمات التي يستطيعون تأمينها باتجاه تناقصها المستمر.

أربعة أسباب رئيسية وراء التهاوي الأخير لسعر صرف الليرة

منذ شباط الماضي، يشهد سعر صرف الليرة السورية انحداراً متسارعاً، وصل إلى مستويات قياسية، فقد تجاوز اليوم الاثنين الخامس عشر من آذار 4250 ليرة للدولار الواحد الأمر الذي يترك حالة من التخوف لدى الناس نتيجة الارتفاعات الشاهقة في أسعار السلع والمواد الغذائية في الأسواق. وخلال قراءتنا للواقع الحالي يمكننا تبيان أربعة أسباب رئيسية تقف وراء ذلك وهي:

- تلاشي احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة، وهذا يعني تراجع قدرته في إمكانية تثبيت سعر الصرف والمحافظة عليه. ويعود هذا الأمر بدوره لعدة أسباب أهمها تبخر الموارد المالية للدولة، نتيجة تجفيف معظم مصادر القطع الأجنبي لديها وخاصة بعد خروج أكثر من 90% من الثروة النفطية عن سيطرتها؛ والتي كانت تعد المورد المالي الأساسي للخرينة العامة، إضافة إلى العقوبات الغربية المستمرة على الحكومة السورية والمصرف المركزي، والتي تآزمت بعد قانون قيصر الذي فرضته الحكومة الأمريكية على سوريا. وبذلك فقدت الحكومة جل مقدراتها المالية وإمكاناتها الاقتصادية والتجارية مما لعب دوراً هاماً في إيصال الأمور إلى ما هي عليه اليوم.

- عمليات التمويل بالعجز المستمرة من قبل الحكومة السورية، وإطلاق موازنات تضخمية بأرقام هائلة وصلت العام الحالي إلى 8500 مليار ليرة (ما يعادل اليوم 2 مليار دولار فقط) مع عجوزات كبيرة فيها، وهذا يعكس بلا شك ضعف الإيرادات العامة للدولة واتباعها سياسة توسعية في الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق

الجاري، والذي يتم تمويله بالاستدانة من المصرف المركزي، بهدف ضخ كميات جديدة من العملة في السوق، لتغطية نفقات الموازنة الضخمة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعاني من وطأة العقوبات الغربية والأمريكية، ويشهد تراجعاً كبيراً في النشاط الإنتاجي، وفي القدرة التصديرية، وركوداً عاماً في النشاط الاقتصادي بشكل عام، واقتصاره على القطاعات غير الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني؛ كسواء العقارات والمضاربات المالية، وتنشيط القطاع التجاري مقابل انخفاض حجم الاستثمارات داخل القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى انخفاض في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات الأمر الذي سبب ارتفاعات جديدة في مستويات الأسعار، وشكل ضغطاً على شراء الدولار، فساهم في ارتفاع سعره مقابل الليرة، كما ساهمت مستويات التضخم العالية، نتيجة تدهور سعر الصرف، في تآكل النسبة العظمى من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ووقوعها تحت عبء عجوزات مالية جديدة، أصبحت معها الحكومة عاجزة عن تمويل إنفاقها العام، مما أثر على مستويات المعيشة للمواطنين، وحدثت أزمات خانقة للعديد من المواد الرئيسية من الأسواق، وخاصة المدعومة؛ كالخبز والوقود، وتراجع في حجم ونوعية الخدمات العامة؛ وخاصة الصحة والتعليم.

- إصدار عملة جديدة من فئة الـ (5000 ليرة) داخل اقتصاد يعاني ما يعانيه من صعوبات وأزمات تحت وطأة العقوبات الغربية، والتراجع الهائل في القطاع الإنتاجي مما أحدث ارتدادات اجتماعية ونفسية لدى الأفراد تجاه تزعر الثقة بالعملة المحلية، خاصة وأن الأسعار يتم تقييمها بالدولار في الأسواق، ثم يتم تقيسها إلى الليرة. فلا ريب أن الإصدار النقدي الجديد تسبب بتراجعات جديدة في قيمة العملة المحلية، نتيجة زيادة حجم الطلب الكلي، الذي نجم عن زيادة العرض النقدي، أمام عجز الاقتصاد الوطني عن تلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات والمنتجات، وخاصة الاستراتيجية منها، والاعتماد المستمر على الاستيراد، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، وأثر مباشرة في قيمة الليرة، ودفع بسعر صرفها نحو التهاوي من جديد الأمر الذي انعكس ولا شك ارتفاعاً في مستوى الأسعار، ويقلل من القدرات الشرائية للأفراد، ويدفع بدخولهم نحو التآكل، وبالنتيجة انخفاضات أكبر في مستويات المعيشة.

- حالة شبه الجمود في نظام لبنان المصرفي، واشتداد حدة الأزمة المالية فيها، مما تسبب في تهاوي سعر صرف الليرة اللبنانية من جديد إلى نحو 12 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد. ولطالما كانت المصارف اللبنانية تشكل الملاذ الآمن للمودعين السوريين، شركات وأشخاصاً، لإيداع أموالهم بالقطع الأجنبي فيها.

- وخلال سنوات الأزمة السورية، ونتيجة للعقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية، شكلت السوق المصرفية اللبنانية، الوسيط الأهم للتجار والمستوردين السوريين؛ ولإتمام صفقاتهم التجارية والمالية مع الخارج، وبذلك شكلت متنفساً حقيقياً للاقتصاد السوري ولتجارته الخارجية. ولكن مع استفحال الأزمة المالية، فرضت المصارف اللبنانية قيوداً شديدة على الحصول على الدولار وسحوباته، مما تسبب بأزمة مالية حقيقية للتجار السوريين الذين لم يعودوا من خلالها قادرين على مواصلة أنشطتهم الاقتصادية والتجارية، وتهريب البضائع إلى سوريا، مما تسبب في ضغط كبير على الطلب على الدولار في السوق المحلية، التي تحتاج يومياً ما يقارب 15 مليون دولار لتغطية المستوردات الأمر، الذي ساهم بشكل واضح في ارتفاع سعره، وبالتالي تدهوراً في قيمة الليرة السورية، فضلاً عن أن المصارف اللبنانية، وبعد إقرار قانون قيصر، باتت تتخوف من التعامل مع التجار السوريين؛ أو قبول إيداعاتهم، خشية وقوعها في قائمة العقوبات الأمريكية.

تهاوي سعر الصرف سيرفع من معدلات الفقر

يعد الشخص فقيراً إذا قلّ دخله عن مستوى معين يسمى بخط الفقر، الذي حدده البنك الدولي بـ 1.9 دولار يومياً. كما يمكن الاعتماد على بيانات الاستهلاك لتحديد نسبة الفقراء، فجميع الأشخاص الذين يخصصون أكثر من 60% من دخلهم لتأمين الحاجات الاستهلاكية الأساسية لهم يعتبرون فقراء.

أما الأشخاص الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من المواد الغذائية، أو يحصلون على أقل من 1.9 دولار يومياً كدخل، فهم يعيشون تحت خط الفقر، ويتم تصنيفهم تحت مسمى حالة الفقر المدقع.

وبالحساب وفق أسعار الصرف اليوم (1 دولار يساوي 4250)، يعتبر الشخص فقيراً إذا قل دخله عن 8075 ليرة يومياً. وتعد الأسرة المؤلفة من خمسة أشخاص فقيرة إذا قل مدخولهم عن 1211000 ليرة شهرياً.

من هنا يمكننا القول؛ ووفقاً لوسطي الرواتب والأجور لدى الإدارة الذاتية والمقدرة بـ 350000 ليرة، أن هذا يعني أنه يجب أن تتضمن الأسرة الواحدة المؤلفة من خمسة أشخاص أكثر من ثلاثة عاملين حتى تعيش عند خط الفقر. أما الأسر التي يعيّلها

شخص واحد؛ وعلى فرض أن مدخوله الشهري يبلغ 600000 ليرة سورية فتبلغ مقدار الفجوة الاستهلاكية لديها 611000 ليرة سورية.

وهذا يؤكد أن الارتفاع الكبير في أسعار السلع والمواد الحياتية اليومية، سيؤدي إلى عدم تمكن الأسر من تأمين مستلزماتهم الأساسية، وخاصة الحاجات الرئيسية من الطعام والسكن واللباس ونفقات الصحة والتعليم، فضلاً عن الاستغناء عن العديد من السلع والمواد الغذائية التي كانت تعتبر صديقة المائدة اليومية.

كما أن التضخم الحاصل نتيجة تهاوي سعر صرف الليرة، سيؤدي إلى تآكل القدرات الشرائية للمواطنين، وتآكل مداخيل الأسر بشكل مباشر، ويتسبب بتراجعات واضحة في قدراتها الشرائية، مما سيزيد من أعداد الفقراء بكل ما تتضمنه حالة الفقر من كوارث اقتصادية واجتماعية، قد تتسبب في خلخلة البنيان المجتمعي على مختلف الصعد، وتزيد من نسبة التخلف والجريمة فيه. فضلاً عن أن العديد من الأسر؛ وخاصة تلك النازحة، ستضطر تحت وطأة الغلاء الفاحش في الأسعار والارتفاع الكبير في رقم تكاليف الحياة؛ إلى الدفع بأبنائها الصغار نحو سوق العمل ليساعدوهم على تأمين متطلبات معيشتهم، وذلك على حساب تركهم للمدارس والتعليم، الأمر الذي سيرك آثاراً خطيرة على مستقبلهم اقتصادياً واجتماعياً.

بالنتيجة إذا ما استمر تهاوي سعر الصرف بهذه الوتيرة المتسارعة، فإنه كفيل بإيصال معدلات التضخم إلى مستويات مخيفة، ومن المؤكد أنها ستقود المجتمع إلى منعطفات اقتصادية واجتماعية أخطر بكثير مما نشهده الآن، فتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتراجع القدرة على التعليم، وفقدان أسس ومقومات التنمية المستدامة، ستلحق ببنيان المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي آثاراً سلبية خطيرة على مستقبله ومستقبل أبنائه.

مضامين ودلالات رسالة "بايدن" العسكرية في سوريا

مركز الفرات للدراسات

عند الحديث عن استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تبدو كسلسلة طويلة، لا سيما في المناطق الساخنة، إلا إن السياسات اختلفت في تنفيذ هذه الاستراتيجية، التي ارتبطت بالعديد من قضايا العالم. وتعد القضية السورية من أهم تلك القضايا، التي سادها الغموض في سياسة الرئيس الأمريكي الجديد قبل توليه الإدارة، حيث أثارت العديد من المخاوف والشكوك، وخاصة لدى الحلفاء؛ هذا الارتباك في السياسة الأمريكية سارع في وتيرة الأحداث؛ ومنح الفرصة للخصوم للسيطرة، لتعزيز مواقعهم، وتقوية نفوذهم إلى حد ما. فالرهان كان حول الضعف الأمريكي في سوريا، والوجود غير الكافي، والانسحاب التدريجي.

إلى أن جاءت الضربة الأولى من الإدارة الأمريكية الجديدة في سوريا، لتعطي إشارة حول طريقة تعاملها على الأرض، لتبديد مخاوف شركائها في المنطقة. ولتبدو كرسالة تأكيد على قدرتها في حسم الأمور. ففي ليل الخميس 25 فبراير، نفذت الولايات المتحدة ضربة لمواقع الفصائل الموالية لإيران في شرق سوريا. استهدفت فيها البنى التحتية، التي تستخدمها ميليشيات مدعومة من إيران وخاصة كتائب حزب الله، أسفرت عن تدمير ثلاث شاحنات ذخيرة قادمة من العراق إلى نقطة حدودية غير شرعية، في مدينة البوكمال السورية. وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 22 من عناصر الميليشيات المسلحة، جميعهم من الحشد الشعبي. وقد تبين أن لهذه العملية أبعاداً أكثر من كونها رسالة موجهة لإيران كونها حملت رسائل ودلالات متعددة يمكن تحليلها كالتالي:

الفصل بين التصرفات التخريبية لإيران والنهج الدبلوماسي

كثيراً ما أشيع عن رغبة الإدارة الأمريكية الجديدة في إيجاد آلية لإحياء الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، إلا إن لجوء هذه الإدارة إلى القوة المسلحة كانت مفاجئة

غير متوقعة لإيران، فهي بذلك أكدت استخدامها للقوة العسكرية، كأداة ردع أساسية في أجدتها للتعامل مع الملف الإيراني. وأوصلت رسائل أهم من الضربات نفسها، بأن إيران ووكلائها ليسوا بمأمن في أية منطقة كانوا، ولا يمكنهم فعل ما يريدون، مع إبقاء باب المحادثات مفتوحاً.

وتأتي هذه الضربة أيضاً بمثابة نهج أمريكي جديد للتعامل مع الملف الإيراني، فبالرغم من نهجها الدبلوماسي، إلا إنها لن تتهاون في معاقبة من يتجاوز الخطوط الحمراء، أي على أساس الفصل بين تصرفاتها التخريبية في المنطقة وملفها النووي.

لماذا سوريا...؟

الضربة الأمريكية الجديدة في سوريا نُفذت بالتزامن مع إجراءات دبلوماسية، ومساهمات استخباراتية للحكومة العراقية. وهي تبدو كأسلوب جديد للرئيس الأمريكي الحالي، باختيار مكان الضربة بعناية للتعامل مع "إيران". بالرغم من أن القصف جاء رداً للانتقام على عمليات نفذتها الميليشيات الموالية لإيران داخل الأراضي العراقية على المصالح الأمريكية، إلا أن اختيار مكان الضربة في سوريا جاء لأسباب عديدة كتجنب أي رد فعل من الجانب الإيراني قد يخل بالتوازن القائم في العراق، ويؤدي إلى مواجهة أوسع، نظراً للتواجد الإيراني المكثف على الصعيدين السياسي والعسكري في العراق. كما أن الابتعاد عن الأراضي العراقية جاء لتجنب الحكومة في بغداد أي إحراج سياسي أمام إيران والابتعاد عن إمكانية فتح جبهة جديدة قد يصعب احتوائها لاحقاً. كما حصل سابقاً عندما نفذت الولايات المتحدة ضربة عسكرية داخل الأراضي العراقية، أدت لمقتل قاسم سليمان، والتي نتج عنها توترات كبيرة بين الميليشيات الشيعية وحكومة بغداد. الأمر الذي ألقى بظلاله على المناقشات السياسية داخل البرلمان العراقي، والتي انتهت بمطالبة الحكومة لإخراج القوات الأمريكية من العراق. وهي بذلك تجنبت مثل هذه الهزيمة الدبلوماسية في الشرق الأوسط، فاختارت سوريا لتنفيذ ضرباتها ضد ميليشيات تابعة لإيران، الأمر الذي أظهر جلياً الاختلاف بين أسلوب إدارة بايدن وإدارة ترامب في التعامل مع الأهداف واختيار توقيت ومكان الضربات بعناية.

وفي رده على الضربة الأمريكية الأخيرة في سوريا، دعا وزير الخارجية الروسي "لافروف" إلى عدم استخدام الساحة السورية لتصفية حسابات جيوسياسية. في حين

أن واشنطن بضربتها العسكرية في سوريا بعثت رسائل أخرى؛ أكثر من أن تبدو تصفية حسابات.

فالضربة الأمريكية في سوريا بالتحديد تأتي كرسالة سياسية وليست عسكرية. وبتنفيذها في سوريا، فهي تثبت أنها ليست بمعزل عن أجندة الرئيس الجديد. وهو ما أشار إليه لافروف في تصريحاته الأخيرة، بأن بعض التقارير تؤكد أن الولايات المتحدة لا تنوي الانسحاب من سوريا على الاطلاق؛ وتأكيداً منها على الاستمرار بالمشاركة في المنطقة، بما يضمن حماية مصالحها وحلفائها. كما أنها تختبر علاقة الولايات المتحدة مع القوى الأخرى في سوريا. وترتيب أي اتفاق برعاية أمريكية، بعد ما فشلت مفاوضات أستانا وجنيف، والتجاهل المتعمد للولايات المتحدة من قبل كل من الأتراك والروس، في أية مفاوضات. مع تراجع دورها في ظل الإدارة السابقة؛ وهنا يأتي الرد الأمريكي، بمضيّه في لعب دور أكثر حضوراً في الساحة السورية، في مواجهة القوى الأخرى، وبشكل خاص روسيا، ضمن إطار تحدٍ جديد لها، مرتبط بسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، بإثباتها لسياسة فرض الأمر الواقع على الأرض، وتأكيداً لتحركها بالطريقة التي تختارها، وخاصة إذا كانت المنطقة المستهدفة، تقع خارج مسؤولية روسيا، وضمن نطاق المظلة الأمريكية. وهذا ما اعتبرته موسكو مؤشراً سلبياً لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، ودعت لاستئناف التواصل معها بشأن سوريا لتوضيح موقف هذه الإدارة؛ فالوجود الروسي حاضر جزئياً في المنطقة بتشكيلاتها العسكرية الموالية لها، كالفيلق الخامس، ولواء القدس، وعناصر تابعة لقواتها، وأي تحرك أمريكي من شأنه أن يترك عواقب غير إيجابية على التنسيق الروسي الأمريكي، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الوجود الروسي في المنطقة، وأي رد من أحد الطرفين الأمريكي أو الإيراني سيؤثر على الوجود العسكري الروسي هناك، وقد يمتد تأثيره إلى باقي المناطق.

ومن الأسباب الأخرى لاختيار سوريا كمكان لتنفيذ الضربات الأمريكية، أنها منطقة تركز جيوسياسي لإيران، لذلك فمن المستبعد أن تغامر بتعريض مصالحها ووجودها هناك للخطر لغايات أنية. فالتواجد والنفوذ الإيراني في شرق سوريا لا يزال ضعيفاً، نتيجة تعرض ميليشياتها المتمركزة هناك لضربات أمريكية وإسرائيلية متكررة، كما أن هذه المنطقة تأثرت بالهجمات المتكررة لتنظيم داعش، مما أفقدها

الكثير من قوتها. لذا فإن أي تحرك عسكري إيراني في هذه المنطقة التي تتميز بانكشاف عسكري للقوات الإيرانية سيكون هدفاً سهلاً للولايات المتحدة.

أخيراً، يمكن القول بأن الضربة الأمريكية في سوريا حملت رسائل متعددة منها أن الساحة السورية بالرغم من تعقيدات مشهدها، إلا إنها أيضاً ليست المكان الآمن لأية قوى قد تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها؛ وجاءت كدلالات لصياغة سياسة أمريكية جديدة في سوريا، بعدم تردها في استخدام القوة، بعكس ما روج له خصومها، بعودة سوريا إلى زمن المفاوضات، وانتهاء حقبة الضربات العسكرية التي كانت تنفذها الولايات المتحدة على وكلائهم في المنطقة سابقاً. وإظهار قدرة الإدارة الجديدة على تنفيذ أي عمل عسكري، ورسالة بأنها لم تخرج من المنطقة، وتعمل مع شركائها على الأرض لتوفير الخيار الأفضل لاحتواء أي تحدٍ في المنطقة، وخاصة التحديات الجيوسياسية؛ لذا قد تشهد موازين القوى في سوريا تغييراً في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة، لفرض رؤيتها للحل السياسي أو على الأقل تغيير قواعد اللعبة، والحضور، حتى من بوابة الضربات العسكرية.

ملاحم نهاية اللعبة الروسية في سوريا

مركز الفرات للدراسات

يعتبر الشرق الأوسط، من المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية لدى العديد من الدول الكبرى، مما جعله من أكثر الأماكن اضطراباً، نتيجة الاستقطاب الدولي الذي شهدته المنطقة أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمكنت فيه الأخيرة من بسط نفوذها وتسوية قضاياها بما يتناسب مع مصالحها وحلفائها خاصة إسرائيل.

وجاءت ثورات الربيع العربي أواخر عام 2010، لتشهد المنطقة تغييرات لبعض أنظمتها الحاكمة وتلغي فكرة استمرارها الدائم، وتبلورت لدى روسيا فكرة الدعم الأمريكي لهذا التحرك، لتغيير الأنظمة القائمة، والخريطة الإقليمية، وصياغة هيمنة جديدة؛ وكانت سورية من الدول التي ارتبطت بصيرورة الربيع العربي، إلا إنها تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول، وارتبطت بمستوى تنافسي عالٍ، فكانت موسكو أسرع استجابة وحسماً في موقفها تجاه الحالة السورية، كون سوريا حليفة تقليدية لروسيا، ولها مصالح حقيقية فيها، وحتماً ستتأثر بمرحلة عدم الاستقرار التي تجتاح المنطقة؛ وتتضرر كلياً بتغيير النظام الحاكم؛ وفق مصادر روسية عن جلسة لمجلس الأمن الروسي بأن وجودها في سوريا باتت متصلاً بسياساتها في شرق المتوسط، ونقلت عن بوتين أن روسيا تُعطي اهتماماً كبيراً لهذه المنطقة وفيها مصالح؛ كما أنها ترى بهذا التدخل بداية لعودة قوية إلى منطقة الشرق الأوسط، وتوسيع نفوذها الإقليمي والدولي فيها، محاولةً إزاحة الهيمنة الأحادية لواشنطن، فوق إحدى مبادئ عقيدة "بريماكوف" الروسية، "السعي نحو عالم متعدّد الأقطاب"، فالعالم أحادي القطب الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة، أمر غير مقبول بالنسبة لروسيا، فأصبحت تبحث عن شركاء، لتكوين تحالف مضاد؛ له ثقل موازن للهيمنة الأمريكية؛ وفي تحرك متصل بالاستراتيجية الروسية، وكخطوة مفاجئة للجميع منذ نهاية حربها الباردة، باشرت

روسيا بالانخراط في عمل عسكريّ خارج محيطها، وأسست تحالفاً خاصاً يضم إيران والنظام السوريّ بعد فشلها في تأسيس تحالف إقليميّ مع دول الجوار لمحاربة الإرهاب في سورية. كَرَدَ فِعْلٌ لتشكل التحالف الدوليّ بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم "الدولة الإسلاميّة" في سوريا والعراق.

لكن مع مرور الوقت أصبح تدخلها في سوريا مُعَقِّدًا، من محاولتها لفرض هيمنة روسية؛ عبر تدخلها في الأزمة السورية، وفرض حلول تناسبها؛ إلى الانغماس أكثر مما كانت تُخَطِّطُ له، حيث ذهبَتْ في خطوات أبعد من حملات القصف الجويّ التي ادعت أنها تستهدف الإرهاب، فاستهدفت المعارضة السوريّة "المعتدلة منها والمتطرفة والمدعومة أمريكيّاً، مما صعب عليها الموقف على خلاف ما توقعت، فالحماس الروسي انعكس عليها سلباً، لأن الواقع بات يفرض عليها بعض التراجع للخروج بمظهر الناجح؛ وكى لا تبدو أمام العالم ضعيفة في التحكّم بإدارة شركائها؛ ومؤخراً بدأت تظهر ملامح توحى نهاية لُعبَتها في سوريا يمكن قراءتها كالتالي:

منع سقوط الحليف

سيناريو تغيير النظام في أي بلد مضطرب يُرعب النخبة الحاكمة في روسيا، خاصة مع ظهور أية ملامح لجهود أمريكيّة تهدف إلى تغييره، فبِنَظَرها الهدف من التغيير هي روسيا نفسها.

لذلك ترى أن دعم الولايات المتحدة للحركات الاحتجاجية والثورات في دول الربيع العربي ما هو إلا سياسة لتغيير الأنظمة القائمة فيها، خاصة القريبة من إيران، فتغييرها سيؤدي حتماً لتغيير الخارطة الإقليمية والتحالفات الروسية مع هذه الدول، وهذا يعني إغلاق المجال المتبقي لها في جنوبها الغربي بعد محاصرتها غرباً بحلف الناتو. الأمر الذي شكل واحداً من أهم أسباب التدخل الروسي في سوريا، كونها إحدى نقاطها الضعيفة التي يمكن لخصومها استغلالها بمنطقة الشرق الأوسط، مما سيؤثر على مكانتها السياسية، فمن الطبيعي أن تعمل على بناء كتل يضم سوريا وإيران كآلية للإنذار المبكر لأي خطر محتمل، فعندما بدأت واشنطن بناء تحالف لمحاربة الإرهاب؛ وإدارة من يرغبون بمحاربة النظام السوريّ من دول، تداركت موسكو خطورة الموقف، خشية تكرار ما حصل في ليبيا بفرض حظر طيران من الناتو، على سوريا؛ واستبداله بحكومة سنّيّة متطرفة أو موالية للولايات المتحدة. فجاء الردّ

الروسيّ بمواجهة من يقف ضد النظام السوريّ لمُنْع سقوطه، واستخدامها للفيتو في مجلس الأمن ضد أي قرار يدين حليفه.

لذا ترى روسيا في مَنَعها سقوط النظام السوريّ إحدى المهام التي حققتها بنجاح في اللعبة السوريّة، فهي ترى في هذه الخطوة، الضمان الأمثل لتحقيق مصالحها، عبر تعزيز قِبْضته على السُلْطة، وضمان استمراره لولاية جديدة، وبهذه الخطوة ترى روسيا أنها أثبتت نفسها كلاعب رئيسيّ في الشرق الأوسط، وحليف مستعدّ لاستخدام القوة العسكريّة لدعم أصدقائها. فباعثاها أنّ حملتها العسكريّة في سوريا، هي محاولة وبديل عن النهج الغربيّ الفاشل تجاه نزاعات الشرق الأوسط، وسعي لإثبات مقاربتها لهذه الصراعات، عبر تسويق قصة نجاحها في سوريا كحليف ووسيط فعّال، لمُنْع سقوط حكومة صديقة، واستبعاد الفكرة لدى المنافسين.

نهج مجالات النفوذ

يتعيّن على صنّاع القرار أحياناً، التخلّي عن تطلّعات لا يمكن تحقيقها، أو كانوا يحلمون بها، وهنا يتعيّن عليهم قبول حقيقة "مناطق أو مجالات النفوذ" كفرصة لإعادة التفكير في صياغة نهج يلقي تفاعلاً لدى أطراف الصراع، وهو نهج يقوم على حقيقة واحدة، أنّ جميع المناطق لا تتبع لقوّة واحدة فقط.

وفي سوريا بدا هذا المسار يلقي تفاعله بين جميع أطراف الصراع الدوليّة، خاصة من كانت تبني لنفسها أو هام الانتصار الفرديّ، والسيطرة الكاملة لها ولحلفائها، وهذا ما أدركته روسيا بضرورة الاعتراف بمجالات النفوذ؛ وقدرة القوى الأخرى لفرض حُكم الأمر الواقع.

فبعد سنوات من تدخّل روسيا في سوريا، باتت استراتيجيّتها تتّجه نحو تقسيم سوريا إلى مناطق سيطرة القوى الخارجية المتنافسة؛ وخاصة الولايات المتحدة وتركيا وحتى إيران، لصعوبة تحويل مكاسبها العسكريّة في سوريا إلى مكاسب سياسية؛ وتوفير بعض الاستقرار ضمن صراع متقلّب، في ظلّ استمرار وجود مناطق خارجة عن سيطرة النظام السوري على الأرض ترعاها قوى إقليمية ودولية؛ كتركيا في الشمال السوريّ، والولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف في الشرق والشمال الشرقيّ؛ ومن ناحية أخرى يأتي تراجع الدور الروسي نتيجة عدم قدرتها في تحمل تبعات الأعمال العسكريّة في سوريا ونفقاتها، وغياب أي جهة أخرى تتحمل تكاليف

فاتورة تدخلها في سوريا، وعدم قدرة حليفها (النظام السوري) على التسديد وتحمل المشاكل الاقتصادية؛ لذا فالضرورة باتت تُحتمُّ عليها عقْد صفقات مع القوى المنافسة الأخرى وإبقاء البلاد مقسمة بحُكم الأمر الواقع؛ مما يخفف عليها من تحمل أعباء تحركها الفردي، وما ينعكس عنه من نتائج سلبية، فاصبح الاتجاه نحو التقارب مع المتنافسين؛ وما يدعم هذا القول تردد التقارير عن نية روسيا طرح مشروع "هدنة دائمة"، وفتح المعابر التجارية بين مناطق سيطرة أطراف النزاع، كخطة بديلة، بعد فشل موسكو حسم اللعبة عسكرياً ويخفف من تبعات الأزمة الاقتصادية.

اضطراب وجمود للصراع

الاستراتيجية الروسية لإنهاء الصراع عسكرياً في سوريا بحربها الهجينة؛ وتحريك أدواتها لخلق حروب طائفية بدائية في مناطق خارجة عن سيطرتها وسيطرة حليفها، أظهر فشلها؛ فهي ليست قادرة على رديع القوى الكبرى المنافسة، ولا حتى الفصائل المحاربة. فبدأت باستخدام المسار الدبلوماسي لفرض سلام بما يتناسب مع مصالحها؛ وإبراز دورها كضامن رئيسي بين الأطراف المتحاربة؛ إلا إنها استراتيجية لم تختلف عن سابقتها فرغبة روسيا في الظهور بدور المفاوض الرئيسي والضامن في سوريا، أبرزَ فشلها وضعفها خاصّة في عدم قدرتها على تقديم أيّ ضمانات طويلة الأمد، فتعهداتها عبر صفقات تسوية أو مفاوضات هي قصيرة الأجل، لعدم استقرار الظروف السياسيّة، وتعتبر عودة الاحتجاجات في درعا والسويداء عام 2020، بعد الهدوء النسبي، والتجاوزات التركيّة، وتكرار المناوشات بين النظام السوريّ أو ميليشيا الدفاع الوطنيّ وقوى الأمن الداخلي التابعة للإدارة الذاتية المعروفة محلياً بـ (الأسايش)، وكان آخرها في حيّ طيّ بالقامشلي، هي أمثلة حيّة على قدرة موسكو على التدخّل السريع لإخماد الخلاف، لكنها تبقى قدرة مؤقتة، فمفاوضاتها ليست سوى تأخير لمواجهة مستقبلية ولا تمنعها أو تنتهيها.

وحتى على الصعيد الدوليّ لم تتمكّن روسيا من تأكيد دورها كوسيط، مثل عدم قدرتها على تأمين الحدود من الجهة الجنوبيّة بين سوريا والأردن، لمنع التهريب أو الفوضى، وتأكيداً بإبعاد الجماعات الإيرانية عن هذه الحدود إلا أنها لم تقدّم أي نتائج ملموسة؛ كما إنها لم تستطع تأمين الحدود الشماليّة والشماليّة الشرقيّة من التجاوزات التركيّة على مناطق الإدارة الذاتية رغم إدراج نفسها كضامن لمُعها.

كل ما سبق يؤكد حالة الارباك الذي تواجهه موسكو في سوريا، وبوادر تلمح لنهاية اللعبة، حيث أصبحت تتجه نحو تعليقها للأهداف الاستراتيجية الرئيسية، والسيطرة الكاملة، والتنازل عن النفوذ خارج مناطق سيطرتها، وبما يتوافق مع مصالحها هي. فباتت استراتيجيتها في سوريا تتجه نحو تقبل فكرة مناطق سيطرة الأمر الواقع؛ وتوازن القوى على الأرض على أساس روسيا في الغرب وتركيا في الشمال والولايات المتحدة في الشرق والشمال الشرقي. فمنذ بداية العام الحالي، بدأ الصراع يدخل مرحلة الجمود، حيث باتت خطوط المواجهة ثابتة وواضحة نوعاً ما، ولم تُعد هناك مواجهات واسعة. كونها لم تُعد تقتصر على المتمردین، بل باتت ضد القوى الدولية، مما يؤكد أن الصراع سيستمر ويتصاعد كونها ستتحول من مواجهة الفصائل إلى مواجهة الدول، فالمقاربة الروسية للخروج من هذا الموقف، عبر البحث عن مسار سياسي، يُنهي لعبتها في سوريا.

إدانة من الداخل الروسي

رغم أن التدخل الروسي في سوريا انطلق ظاهرياً لمحاربة الإرهاب ومنع أي هجمات إرهابية ضد المواطنين الروس، إلا أن فعاليتها أثرت سلباً عليها، فجراء تدخلها بدأت ردود الفعل الانتقامية تنعكس على المواطنين الروس، مثل قصف طائرة روسية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 فوق شبه جزيرة سيناء، وأسفر عن مقتل 219 مواطناً روسياً، حيث ادعى تنظيم "الدولة" أنه انتقام على التدخل الروسي في سوريا، الذي بدأ قبل شهر، تلاها تفجير نيسان/أبريل 2017، في مترو "سانت بطرسبرغ" وأسفر عن مقتل 16 شخص، رداً لدعْمها للنظام السوري، وقضية قتل السفير الروسي في أنقرة، حيث صرخ المسلح قائلاً "لا تتسوا حلب، لا تتسوا سوريا".

وفي ابريل 2021 ولأول مرة أطلقت منظمات حقوقية رائدة في روسيا تقريراً يسلط الضوء على الانتهاكات الروسية في سوريا وتورطها بجرائم حرب، ومشاركتها المباشرة بالقصف العشوائي للمدنيين، وفقاً لصحيفة الغارديان، لفت مُعدّو التقرير أنّ وسائل الإعلام الحكومية لا تتحدث عن ضحايا القصف والتفجير القسري للمدنيين نتيجة الأعمال العسكرية الروسية في سوريا.

وبحسب التقرير، فالجمهور الروسيّ ليس لديه المعرفة الكافية للحُكم على من وماذا ندعم في سوريا، وكم تكلفنا هذه الحرب، ومقدار المعاناة التي حقّتها الحرب بالمدنيين ممّن لم يحملوا السلاح مُطلقاً، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الحرب السوريّة.

لذا يعتبر هذا التقرير أول ادانة للحكومة الروسية من داخل روسيا نفسها، جراء تدخلها في سورية، مما قد يخلق حالة من التوتر في الداخل الروسي.

عودة أمريكية للعبة

إحدى خيبات الأمل لدى الروس، هي تراجع التغييرات التي كانت تتأملها، عند إعلان الولايات المتحدة في فترة "ترامب" بسحب قوّاتها من سوريا، فالفرحة الروسيّة بهذا الإعلان سرعان ما تحوّلت إلى قلق نتيجة عدم اكتمالها، وهذا ما يؤكد أهميّة السياسة الأمريكيّة في المنطقة، ورغبة موسكو الشديدة برحيلها، مما يترتّب عليها من رَفَع شأنها في المنطقة، وقد حاولت قدر الإمكان افتعال تحديات لخلق حقائق جديدة على الأرض، لجعل الوجود الأمريكيّ أكثر هشاشة.

لكن على النقيض يبدو أنّ الولايات المتحدة بإدارتها الجديدة اختارت تحشيد سريع في سوريا، عسكرياً واقتصادياً، وإعادة التحالفات التي مزّقتها الإدارة السابقة ومحاولة استرجار الغرب لمواجهة روسيا، ضمن خطة تتوزع مراحلها بين السياسة والعسكرة، ففي أول تصريح لها، أوضح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "تيد برايس" أن الإدارة الجديدة ستجِدّ المساعي لتحقيق تسوية سياسيّة لإنهاء الحرب في سوريا بالمشاورة مع حلفائها وشركائها في الأمم المتحدة. وإعلانها في 17 شباط/فبراير 2021 بعمد المشاركة بمسار أستانا التي ترعاها روسيا وتركيا وإيران بشأن سوريا، ولن تعود بصفة مُراقب أيضاً. بالإضافة إلى استخدام آلية الضغط على مجلس الأمن بفتح معايير إنسانيّة خارج سيطرة النظام. بعد استخدام روسيا للـ"فيتو" لفتح كافة المعابر باستثناء المفتوحة مع النظام السوريّ، ففي أول موقف لإدارتها الجديدة، دعا وزير الخارجية الأمريكيّ "أنتوني بلينكين" خلال اجتماع افتراضيّ لمجلس الأمن الدوليّ بشأن سوريا 29 آذار/مارس 2021، المجلس لإعادة فتح معبرين حدوديين تمّ إغلاقهما العام الماضي بسبب اعتراض روسيا والصين" كما أردف أنّ النهج الحالي غير مُبرّر أو فعّال، ويؤدي إلى معاناة الشعب السوريّ. وفي

تحرك آخر لزيادة الضغط على الروس، طالب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2021 بفتح المزيد من المعابر وإن بوابة واحدة لا تكفي.

كما أقدمت الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز قواعدها العسكرية في سوريا، وعزمها على تزويد هذه القواعد بأنظمة دفاع جوي؛ وقد جاءت الضربة الأمريكية الأخيرة في سوريا، لتؤكد على عدم تجاوز خطوطها الحمر في المنطقة، وتحذر أي طرف يمكن أن يشكل تهديداً لمصالحها وأفرادها، مما يجعل الحل مستعصياً على روسيا.

لذا إحدى ملامح نهاية اللعبة الروسية في سوريا، باتت تتضح من خلال؛ التحدي الصعب على أساس عودة أمريكية للعبة، وقبولها بمجالات نفوذها فقط، والعمل على إيجاد نوع من التوازن لنفوذها الضعيف في المنطقة بالتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة على الأرض (الكرد) عبر إشراكهم في ملفات التسوية. فهي باتت تُدرك إن انسحاب الولايات المتحدة بات مرهوناً بحلفائها المحليين، عبر دمجهم في العملية السياسية، يمكنها من التحرك سياسياً على المستوى الدولي، الذي افتقدته مؤخراً، والخروج من مساراتها الشكلية السابقة، ويحقق لها جزءاً من هذا التوازن، وإثبات نفسها كقوة فاعلة إلى جانب واشنطن، وكلاعب رئيسي لحل المشكلة في سوريا.

في الختام... يبدو أن روسيا باتت تلاحظ هشاشة التوازنات التي تعمل على إدارتها في سوريا، الأمر الذي يتطلب منها مرونة في التعامل مع باقي اللاعبين.

فالاستراتيجية الروسية أصبحت تتمثل بالسَّير بشكل غير مستقر على حبل مشدود مبني على تحالفات الضرورة، فباتت تحتاج إلى الولايات المتحدة وتركيا وإيران. كونها أدركت أن هذه الجهات ستستمر في سيطرتها على مساحات من سوريا، وبدلاً من تحمل مخاطر طردها، أصبحت تميل إلى الشراكة، فهي أعلنت تكراراً استعدادها للحوار مع الولايات المتحدة من أجل سوريا. أي باتت ترسم نهاية اللعبة في سوريا على أساس المصلحة المشتركة مع القوى الأخرى؛ لفشلها في فرض استراتيجيتها الأحادية نتيجة:

- عدم قدرتها على تطوير رؤية متماسكة ومستدامة.
- عدم قدرتها على ترجمة مكاسبها العسكرية إلى تسوية شاملة تصب في مصلحتها وحليفها "النظام السوري"

- المعارضة الدوليّة القويّة لحليفها، النظام السّوريّ.
- تعقد الصراع في سوريا، والقيود التي تمنعها كقوة رئيسيّة لتشكيل ديناميكيّاته في سوريا.
- عدم تمكّنها من فرض حلولها المنفردة في سوريا، فأدرجت نفسها كطرف يجب أن تؤخذ مصالحه بعين الاعتبار.
- ضعف إمكانيّاتها الاقتصادية وعدم قدرتها على الاستمرار بتحمل النفقات العسكرية الناجمة عن هذا التدخّل والاستمرار فيه.
- تراجع مصداقيّتها كضامن دوليّ في سوريا، الأمر الذي يبعتها من دائرة التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكيّة.

من أستانا إلى الدوحة، استمرار مسارات تعقيد الأزمة

السورية

مركز الفرات للدراسات

شهدت الأزمة السورية سلسلة من التطورات والأحداث، التي استغلتها الأطراف المتداخلة، عبر إطلاق منصات ومسارات في اتجاهات متعددة، في محاولة منها لفرض تسويات تتناسب مع مصالحها وأهدافها، على أساس نوع من المحاصصة السياسية، وإغفال مأساة ملايين النازحين والمهجرين. إلا إن هذه المسارات جميعها انتهت بالفشل، لأن الأطراف المتحاورة هي نفسها التي تحصر الحل في سلسلة جولاتٍ من المسارات؛ محددةً من قبلها فقط، بدءاً من "أستانا"، مروراً بسوتشي، وانتهاءً بـ "الدوحة" الآن، التي أطلقت فيها عملية مشاور ثلاثية لوزراء خارجية قطر وروسيا وتركيا" في الحادي عشر من مارس آذار الحالي، زعمت فيها الأطراف المتحاورة مناقشة الوصول إلى حل سياسي دائم في سورية؛ وهي في حقيقتها لا تختلف كثيراً عن سابقتها. ففي الحديث عن مسار أستانا في مايو 2017، تركزت المناقشات على الجانب العسكري للصراع، قبل الانتقال للحديث عن حوار وطني في سوتشي عام 2018، دون أية حلول ترضي السوريين.

يأتي مسار الدوحة اليوم استكمالاً لجولات أستانا، في التركيز على الجانب السياسي، فاللاعبون هم أنفسهم، مع استبدال إيران بقطر، وبذلك نعتقد أنه يحمل معه مقومات فشله، وعليه يمكن قراءة أسباب احتمالات فشل هذا المسار في تحقيق أية حلول للأزمة السورية كالتالي:

1- تضارب في مصالح المشاركين

بالرغم من توافق الأطراف المشاركة في مسار الدوحة على مخرجات تم الاتفاق عليها مسبقاً، إلا إن هذا المسار يحمل في طياته عملية غير متناسقة، فالدعم الذي

يقدمه المشاركون لحلفائهم المحليين غير منسجم مع أهدافهم ومصالحهم السياسية على الأرض.

فقط وتركيا تسعيان من خلال استضافتهما ومشاركتهما في هذا المسار، إلى استعادة دور يتماشى بشكل مباشر مع سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، من خلال استمرار الضغط على النظام السوري، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية التركي "جاويش أوغلو" بضرورة الضغط على النظام السوري لكسر الجمود الراهن. كما شددت قطر على لسان وزير خارجيتها "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" على استمرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية. وهي تصريحات تتعارض مع التحركات والأهداف الروسية في مستقبل سوريا، المتزامنة مع التقارب الروسي نحو الإمارات والسعودية، بعد زيارة وزير خارجيتها "سيرجي لافروف" إلى السعودية قبيل هذا المسار، بهدف تخفيف الضغط عن النظام السوري بشأن العقوبات، ومناشدة دول الخليج للتطبيع مع دمشق، واستعادة عضويتها في جامعة الدول العربية.

كما أن سجل قطر وتركيا حافل بدعم المسلحين المعارضين وغيرهم من المتشددین منذ بداية الأزمة؛ والذي لم يتوقف حتى اللحظة، بالرغم من إجماع الوزراء الثلاث على أنه لا حل عسكري للأزمة السورية، وهو ما تم طرحه في مفاوضات سابقة، الأمر الذي لم ينفذ على أرض الواقع، بل زاد من عدد الفصائل، واشتدت حدة التنافر بينهم من جهة، وبينهم وبين النظام السوري من جهة ثانية.

لذا من المرجح أن تضارب مصالح قطر وتركيا مع روسيا سيصعب من تحقيق أهداف هذا الاجتماع. فالأولان يحاولان إنعاش قوى الائتلاف، أما الثاني فيسعى إلى ضرورة إعادة تأهيل النظام السوري، والالتفاف على أي قرار من شأنه أن يقصيه. وهو ما سيخلق نوع من التعارض بين هذه الأطراف في أي مسار تفاوضي مستقبلاً. لذا تحاول روسيا بثتى الوسائل أن تكون طرف مفاوض في أي جولة، لفرض شروطها السياسية. وفي مسار الدوحة فقد استبقت موسكو النتائج، بتأكيدا أن هذا المسار لا يزال حديثاً، ولا يرقى لمستوى "أستانا"، في إشارة إلى التأكيد على فرض أجندها على مستقبل سوريا، وتعزيزاً لمكاسب حليفه على الأرض، التي حققها سابقاً، إما عسكرياً أو بالصفقات مع مفاوضيه في جولات سابقة.

2- تحقيق مكاسب أحادية بعيدة عن آمال السوريين

عند قراءة البيان المشترك لوزراء خارجية الدول الثلاث في الدوحة، يبدو وكأنه تكرارٌ لمخرجات المسارات السابقة، ومحاولةً فرض الحلول وفق مصالح وأجندات الدول المشاركة، دون أية حلول ترضي السوريين، لذا فمسار الدوحة من شأنه أن يؤسس، لغايات أحادية يمكن قراءتها كالتالي:

2-1. انعاش الدور القطري دبلوماسياً

ترى قطر في استضافتها ومشاركتها لاجتماع الدوحة، فرصة للعمل كوسيط لحل النزاع، نظراً لتراجع دورها بشكل كبير مؤخراً، نتيجة المقاطعة الخليجية، وغياب التوافق مع الإدارة الأمريكية السابقة، فبدأت تكثف جهودها الدبلوماسية، عبر الملف السوري، على أمل استعادة بعضاً من الأدوار الإقليمية التي تراجعت سابقاً نتيجة لما سبق ذكره.

وخلال هذا المسار، تحاول قطر استغلال المناخ الدولي والإقليمي، بالتزامن مع تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة مفاتيح البيت الأبيض، بهدف إعادة تفعيل دبلوماسيتها. وفي ذلك ترى أن سوريا هي بوابة مناسبة اليوم لتحقيق ذلك، والعودة إلى الساحة السياسية والدبلوماسية الإقليمية، خاصة بعد فشلها في تقديم نفسها كوسيط للملف النووي الإيراني، والمرهنة على علاقتها الجيدة مع كافة أطراف التفاوض. ليتضح فيما بعد ضعف مكانتها السياسية، ومحدودية دورها الدبلوماسي حيال هذا الملف. وكذلك الأمر بالنسبة للأزمة اللبنانية، وانخراطها فيها للتوسط لحلها، إلا إن جهودها باءت بالفشل لكثرة اللاعبين ذوي النفوذ الأقوى؛ لذا ففشلها على الساحة اللبنانية وفي الملف الإيراني دفعها للانخراط في الملف السوري لاستعادة ما تراه الدوحة أنها خسرتة خلال الفترة السابقة.

كما تأتي الجهود القطرية، في محاولة لكسر الدور الإماراتي، الذي يسعى لاحتضان النظام السوري لوحده؛ وذلك عبر تسوية تفاوضية تكون لقطر فيها الدور المؤثر، بما يدعم حلفاءها من المعارضة السورية، ويخلق نوع من التوازن بينهم وبين النظام السوري. بدلاً من التحرك باتجاه نصره النظام وحده.

2-2. تحقيق تقارب تركي خليجي

ترى تركيا الانخراط في أي عملية تفاوضية، فرصة لزيادة نفوذها على حساب روسيا، كون العلاقة بينهما قائمة على التنافس وعدم التوازن، فهي تجد أن تسوية الأزمة السورية في قطر ستحظى بتأييد دول الخليج، لإبراز نفسها كطرف إقليمي فاعل، ويكسبها وزناً ونفوذاً قبل أي حوار مع الولايات المتحدة مستقبلاً. وبانخراطها في مسار الدوحة، تريد أنقرة أن توصل رسالة تؤكد على إمكانية دخولها المسرح الخليجي، عبر هذا المسار، مما سيكسبها سمعة سياسية، عند إظهار نفسها كشريك مؤثر في أية منصات لحل الأزمة السورية، ولعب دور الوسيط في أية عملية تفاوضية قد تكون لدول الخليج دوراً مؤثراً فيها.

2-3. تسويق روسي كطرف منفتح لأي عملية تفاوضية

بالنسبة لروسيا فهي تعتبر أن مسار الدوحة، زيادة في عدد المنصات التي تخص التسوية السورية، عليها تقدم نتائج أكثر واقعية من غيرها، وترضي الإدارة الجديدة في واشنطن، سيما في ظل غياب إيران عن هذه المحادثات، ومشاركة تركيا كحليفة للولايات المتحدة، فأى تفاهم قد يكون من شأنه إيصال رسالة للولايات المتحدة، وإدارتها الجديدة بأن موسكو تحمل مفاتيح الحل.

وعبر هذا المسار قد تحاول روسيا أيضاً تعديل مضمون القرار الدولي 2254، أو الالتفاف عليه، كما حصل في المحادثات السابقة في أستانا وسوتشي، من وقف لإطلاق النار إلى خفض التصعيد، وتشكيل اللجنة الدستورية لمعالجة العقبة السياسية. فمع اقتراب الانتخابات الرئاسية في سوريا، تحاول موسكو إيجاد نوع من الحل للقطيعة الإقليمية والدولية للنظام السوري، وآلية تساعد في الحد من هذه القطيعة، بهدف إنعاش حليفها "النظام السوري"، ودوام استمراره في مستقبل سوريا.

3- استبعاد إيران لكسب الآخرين

يرى كافة المشاركون في مسار الدوحة، أن لاستبعاد إيران مصلحة مشتركة، فروسيا ترى نفسها صاحبة النفوذ الأكبر في حل الأزمة السورية، وعلى السلطة القائمة فيها، لذا فهي ترى في استبعاد إيران عن أية مسارات تفاوضية، فرصة لتقليص نفوذ الأخيرة في سوريا من جهة، وفرصة للتقرب من دول الخليج من جهة

ثانية. كما تتفق مع كلٍ من قطر وتركيا بأن استبعاد إيران، وسيلة لإرضاء الدول التي لا ترغب بوجودها في أي حلّ تفاوضي، وخاصة دول الخليج والولايات المتحدة، للانتقال من التحالف الهش مع إيران، إلى التحالف المتين مع هذه الدول.

وفي الختام يمكن القول إن مسار الدوحة ما هو إلا استمرارٌ لسيناريو قد يكون فاشلاً كسابقاته في أستانا وسوتشي، بعد عشرات الجولات والخطط الجانبية من قبل المشاركين في هذه المحادثات، وفق تطلعاتهم، على حساب معاناة الشعب السوري. فالاجتماع الأخير ما هو إلا إعادة للمشهد السابق، ولكن على ملعب آخر، وتنفيذ للخطط السابقة، والحصول على نتائج ترضيهم فقط، وقد تكون مخيبة لآمال الشعب السوري في إيجاد نهاية لمأساته.

فالمسار الجديد لا يختلف عما سبقه من مسارات، والتي توقفت لأسباب متناقضة، لذا من المرجح أننا سنشهد تعليقه عند الدوحة قبل وصوله لأنقرة، أو سيصل لكن دون تحقيق أية نتائج ملموسة لمخرجات الأول، ضمن صفقات جديدة بين الأطراف الثلاث المشاركة، التي تحقق مصالحهم فقط، دون الاكتراث لأية حلول على الأرض ترضي السوريين.

الفصل الثالث

مقالات رأي

التنمية الاقتصادية وشمولية التطوير المجتمعي

د. شوقي محمد

تشغل مسألة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والنادرة، الحيز الأهم في الدراسات التنموية والتحليلية لدى الاقتصاديين من جهة، ومن جهة ثانية ترابطاتها البنيوية مع الواقعين السياسي والاجتماعي للبلد المعني.

وفي سياق عملية التنمية الاقتصادية، وسياساتها التطبيقية، لا يزال الجدل مستمراً بين الاقتصاديين، بخصوص اعتبار أن التنمية هي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية، كالفاه الاقتصادي، والاستقرار، وبناء أسس التطور. أم إنها عملية بحد ذاتها، تهدف إلى إحداث تحولات بنيوية داخل السياقات المجتمعية المختلفة، وتنتج الأدوات الكفيلة بتطويرها.

ومن خلال هذه المجادلة، يمكننا ملاحظة الدور الفعال، الذي يمكن أن تقوم به التنمية داخل المجتمعات البشرية، سواءً كانت عملية بحد ذاتها، أو أداة لتحقيق أهداف متعددة. لأنه بالنتيجة، ستؤدي في الحالتين، إلى إحداث التغيرات البنيوية المطلوبة، والكفيلة بكسر حالة الركود الاقتصادي. التي تعتبر الأساس للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

وحيث يشكل النمو الاقتصادي، الهاجس الرئيسي في البلدان المختلفة، فإن ذلك يستوجب ضرورة اتباع آليات تكاملية، لتسخير جميع الامكانيات والموارد المتوافرة، في خدمة رفع مستوى الناتج المحلي، مع مراعاة العدالة في توزيعه. وبهذا لا مناص،

من العمل على استصدار القوانين، وإطلاق السياسات الاقتصادية السليمة، الكفيلة بإنشاء بنى اقتصادية تنموية متنوعة، ستساهم في تقويتها لاحقاً. يضاف إلى ذلك، ضرورة العمل على بناء إطار إداري متكامل ومتطور. يساعد على تسهيل العملية الاقتصادية برمتها، وخاصة العمل الاستثماري، الذي يشكل الدعامة الأساسية، لإحداث النمو الاقتصادي والرفع من معدلاته.

وفي الواقع الاقتصادي والحياتي، في البلدان التي تُصنّف بلداناً متخلفة، تكثر المشكلات الاقتصادية، كالتضخم والبطالة وانخفاض القدرات الشرائية للأفراد. وتزداد معدلات الفقر، وتصبح مستويات المعيشة في حدودها الدنيا. يترافق ذلك مع ضعف البنى التحتية، وانخفاض أعداد المشروعات الاستثمارية، وقلة فرص العمل، مما يدفع باتجاه نوع من الاستقطاب المجتمعي، لجهة تشكل طبقة غنية، نتيجة الريع العالية التي تحققها، من خلال مشاريع استثمارية غير بنوية، سريعة الربح وقليلة التكاليف، ولا تساهم في تقوية البنى الاقتصادية. وطبقة أخرى فقيرة، تضمّ معظم فئات المجتمع الأخرى، تصبح غير قادرة على تأمين متطلبات حياة كريمة. ليدخل المجتمع بذلك في حلقة التخلف المرّكب، الذي يُنتج أسباب استمراره بنفسه، فتزداد الاختلالات المجتمعية، الاقتصادية منها والاجتماعية، وقد تتحول إلى اضطرابات سياسية، تدفع بالبلاد نحو منحدرات أمنية خطيرة.

كل ذلك، يشكّل تحديات هامة أمام الحكومات؛ التي تسعى لتحسين واقع بلدانها الاقتصادي والمعاشي. وتفرض طريقاً واحداً للخلاص، يتمثل في ضرورة السعي الدؤوب، نحو البحث في حلول لتلك المشكلات الاقتصادية والسياسية، والقيام ببناء استراتيجيات تنموية سليمة، واتباع سياسات اقتصادية ناجعة، تزيد من مستويات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وبالتالي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي، وتساهم في تحسين مستويات المعيشة، وتسير بالبلاد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ولأن التنمية الشاملة لا تقتصر على جانبها الاقتصادي، من خلال رفع معدلات النمو، وزيادة مستوى الناتج المحلي. فكان السعي دائماً نحو بناء استراتيجيات تنموية فعالة، تضمن كسر حلقات التخلف، وإنهاء استئثار فئات محددة، ذات نفوذ سياسي أو عسكري للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق العدالة في توزيعها، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، وترسيخ أسس العدالة الاجتماعية، وبناء منظومة تعليمية متكاملة،

تعتمد على المعارف والعلوم الحديثة، وتضمن بناء شخصية اجتماعية، قادرة على إحداث التحولات النوعية واللاحق بركب الحضارة.

فعالم اليوم الذي أصبح قرية صغيرة، تسعى فيها المراكز الرأسمالية، إلى تنميط عادات الاستهلاك، في مختلف المجتمعات البشرية، لأسباب تتعلق بزيادة سرعة دوران رأس المال، وتحقيق أرباح سريعة، وللتخفيض من تكاليف التسويق، والاستفادة من وفورات الحجم وسواها، فقد كان من الطبيعي أن تترك العولمة بالنتيجة، مفرزات اقتصادية واجتماعية وسياسية، على مختلف بلدان العالم ومجتمعاتها. والتي باتت مطالبة - أكثر من أي وقت مضى، إذا ما أرادت لللاحق بقطار الحضارة السريع - باتباع سياسات تنموية سليمة، آخذة بعين الاعتبار ضرورة التكيف، مع الواقعين السياسي والاقتصادي العالمي، ومفرزات العلاقات الدولية، وخاصة التجارية منها، بين الأقطاب الرئيسية في المنظومة الاقتصادية العالمية.

إذاً، لم تعد التنمية، مسألة تتعلق بالاقتصاد الوطني فحسب، بل باتت قضية اجتماعية وسياسية واقتصادية، تسعى الحكومات من ورائها، إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، وتطبيق القانون والحفاظ على البيئة، وبناء أسس التطور والسير بركب الحضارة العالمية.

ظاهرة الفساد في السياقين الاقتصادي والإداري

د. شوقي محمد



يُعدّ الفساد مرضاً مقيتاً، يصعب مقاومته، بعد أن يدخل في الجسد الإداري والمالي للدولة. لذلك لا بد من مكافحته، وهو ما يزال في المهد، لأنه يصبح من الصعوبة بمكان معالجته ومحاربتة، إذا ما تمدد، ونشأت له أذرع وشبكات وحلقات، قد تصبح عسوية على العلاج قبل الحديث عن القضاء عليها. وفي سياق المشروعات الاقتصادية، فإن سيادة ثقافة الفساد تعد إحدى أصعب المعضلات التي يمكن أن تعاني منها هذه المشروعات خاصة، والبنية الاقتصادية ومكوناتها عامة. ذلك أن الفساد يرفع من التكاليف الكلية للاقتصاد الوطني، ويعيق تحسن وتطور الاستثمار العام والخاص ويرفع من تكاليفه، مما يقود إلى الإضرار بنوعية وجودة المنتجات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة ثانية، فيلحق ضرراً حقيقياً بالقدرات الشرائية للأفراد، ويزيد من أعبائهم المالية والمعيشية.

وفي السياق الإداري، وما يزيد في الجوانب السلبية التي تفرزها ظاهرة انتشار الفساد، في المؤسسات الإدارية، هو فقدان الأفراد للثقة بتلك المؤسسات وبقدراتها الإدارية والتنظيمية، الأمر الذي يدفع بهم إلى اتباع المزيد من الأساليب المتلوية والتحايلية لتمرير معاملاتهم أو تراخيص منشأتهم وسواها، وبالتالي يُفَنَح المجال واسعاً للمزيد من الفوضى الإدارية، وانعدام القدرة على المتابعة والرقابة والتقييم ووضع الخطط الاقتصادية المستقبلية السليمة، خاصة في الجانب الاستثماري والإنتاجي.

ويتفق معظم الباحثين في هذا المجال، على كون الفساد هو استخدام الشخص السلطة الممنوحة له، لتحقيق مكاسب خاصة، وقد ينتشر في الجهاز الإداري والوظيفي، فيُنشئ علاقات مشتتة في بنية المجتمع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، لأن تأثيرات الفساد ليست آنية فحسب بل تتلقف الأجيال اللاحقة الفساد كظاهرة متغلغلة في بنية المجتمع، وبالتالي لا تستطيع فصلها عنه، ولن تراها غريبة فتتعاش معها، وبالنتيجة كل ذلك سيدفع باتجاه تفسخ النسيج القيمي والأخلاقي للمجتمع ويذهب بهيبة مؤسساته الإدارية والقانونية.

ولا يقتصر الفساد على عمليات الاختلاس أو استخدام النفوذ السلطوي لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المنفعة العامة، بل تتعداها إلى قنوات أخرى غير ملموسة لا تقل أثارها عن تلك الأشكال الملموسة للفساد. فعندما يغيب التنسيق عن داخل الجهاز الإداري للدولة، وتعمل مؤسساتها بشبه استقلالية عن بعضها، يصبح رأس الهرم الإداري أو صاحب القرار الأول في أية من تلك المؤسسات قادراً على استخدام نفوذه دون رقابة أو تقييم، مما قد يحدث شرخاً إدارياً بين مؤسسات الجهاز قاطبة، قد تصل لمرحلة التعارض في السياسات والآليات التي يتم تطبيقها وتلحق بالنتيجة الضرر بالمجتمع.

جانب آخر في الفساد يتمثل بتعيين أشخاص لإدارة مؤسسات الجهاز الحكومي من أولئك الذين لا يملكون المؤهلات الإدارية والعلمية الكافية، والذين قد خرجوا للتو من "القمم الاجتماعية" على حد تعبير الدكتور سامي الخيمي، وتأتي تلك التعيينات لكسب الولاءات أو خلق أتباع مريدين لهم لن يشكّلوا في المستقبل خطراً إدارياً عليهم. وبالتالي تطبق مقولة الرجل غير المناسب في المكان المناسب، وهذا ما يلحق أضراراً حقيقية بالبنية الإدارية والقانونية لهذه المؤسسات، ويدفع باتجاه تحقيق المصالح

والمنافع الخاصة لهم ولمن قام بتعيينهم، مما يؤدي إلى اتباع سلوكيات غير شرعية في مسائل المناقصات والصفقات التجارية من جهة، ومن جهة ثانية يُفقد المؤسسة وظيفتها الرئيسية التي وجدت بالأساس لتأديتها، فالكوادر الإدارية غير المؤهلة لن تستطيع القيام بعمل منتج حقيقي، ولا بتطوير المؤسسة، ودفعها باتجاه تأدية وظيفتها العامة الرئيسية كما أُشرت.

الصورة الأوضح لحالات الفساد المنتشرة في البلدان المتخلفة، والتي نستطيع القول بأنها صور بدائية له، تتمثل في أنه يستطيع صاحب مشروع ما الحصول الموافقة أو الترخيص اللازم لمشروعه حسب الأصول، على الرغم من أن الأوراق والثبوتيات المطلوبة قد تكون ناقصة. أو عندما ترسي مناقصة تابعة لجهة عامة على أحد المقاولين نتيجة استخدام نفوذ معين، سواءً أكان سلطوياً أو مرتبطاً بعلاقات شخصية. وهذا مؤشر واضح على "كون الجهاز الإداري والقانوني الرسمي قد فقد وظيفته لصالح الجهاز الاجتماعي غير الرسمي، وبالتالي فقد أسيء استخدام السلطة والقانون من قبل أشخاص مخولين بها لتحقيق منافع خاصة، قد تكون على حساب العناصر الأخرى، كالتكلفة والنوعية والتوريد، وباقي الاعتبارات الاقتصادية والقانونية للمشروع؛ عند إعطاء الموافقة والتراخيص للمشاريع أو العقود، وبالتالي يمكن أن ترسي بعض العقود على أشخاص أو موردين أو مقاولين غير مناسبين، أو حتى توريد سلع غير مناسبة" كما وضحها الدكتور محمد فاضل الياسري في تقديمه ظاهرة الفساد.

وهنا يتم إعطاء الأولوية للتوريدات والمشروعات غير المجدية للاقتصاد والمجتمع، فتزيد من حالة الاستقطاب المجتمعي، نتيجة تحقق ريع عالية للبعض غير مرتبطة بمستويات الإنتاج. كما سيؤدي ذلك أيضاً إلى ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، بسبب تركيز الثروة بأيدي تلك الفئة القليلة المنتفذة، والقادرة على استغلال الظروف الأنشطة الاقتصادية بمختلف جوانبها لمصالحها الفردية، مما يدفع باتجاه سيادة القيم المتفسخة، ويرسم لوحة أمام الشباب الصاعد، بأن الطرق والأساليب الملتوية المتعلقة بالفساد بطريقة أو بأخرى، هي التي تحقق لهم آمالهم المستقبلية، فيبتعدون عن بناء شخصيتهم العملية المؤهلة صاحبة الكفاءة، والمتعلقة بفكرة ضرورة العمل والإنتاج لبناء مجتمع سليم.

وتزداد المسألة سوءاً، عندما تسود وتتعمق ثقافة التعايش مع الفساد، واعتبارها جزءاً من ضرورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء على السلم المجتمعي بدلاً من زيادة المستوى التعليمي، ومحاولة اكتساب الكفاءة والمؤهلات كما أشرنا، وهنا يقول رئيس زيمبابوي روبرت موغابي "كيف لنا ان نقتنع الجيل الجديد بأن التعليم هو مفتاح النجاح، إذا كنا محاطين بخريجين فقراء، ولصوص أغنياء".

عندها يصبح الفساد ليس فقط عائقاً في طريق تحقيق معدلات نمو عالية، وإنما مفشلاً لها بذات الوقت، لنغوص أكثر في وحل التخلف، ونبتعد أكثر فأكثر عن تحقيق التنمية المنشودة.